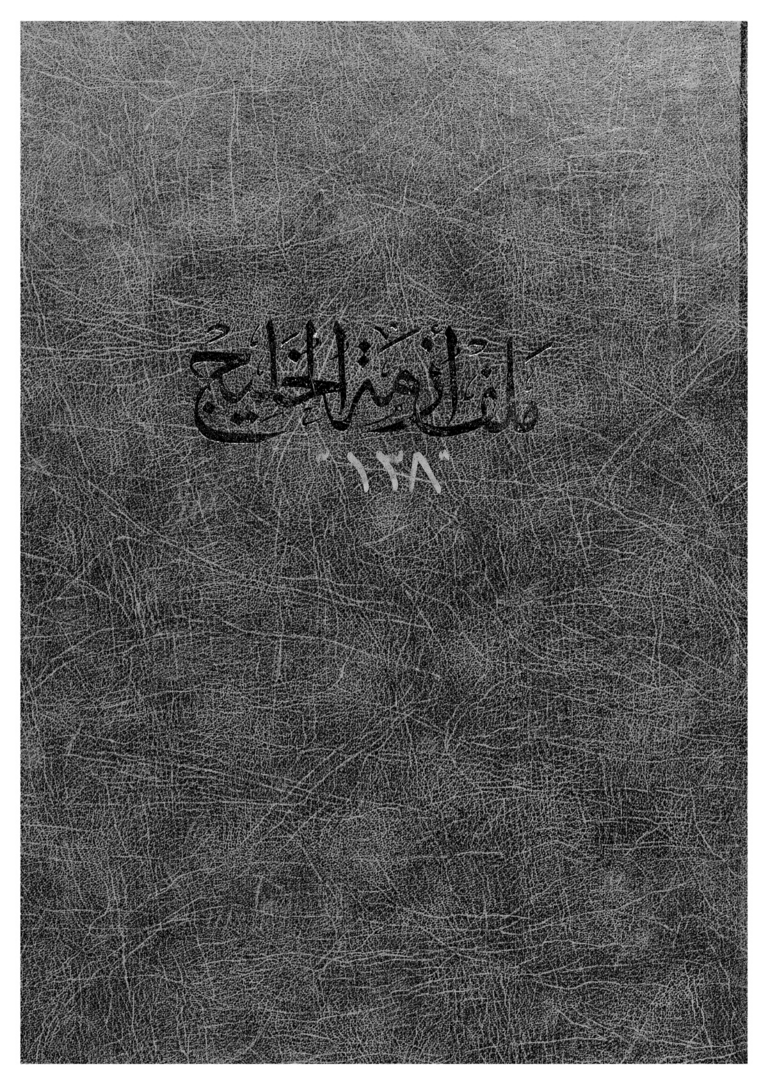

ملف أزمة الخليج
١٣٨

بسم الله الرحمن الرحيم

أزمة الخليج
نتائج وتداعيات

المجلد ١٣٨

آثار عامة على الاقتصاد المصرى

الجزء الأول ١٩٩٠

اعداد : مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

قائمة محتويات



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ أغسطس ١٩٩٠



على السوق التجاريـة بسبب أحداث الكويـت

كتب ـ احمد البطريق :

انعكست اثار الغزو العراقي للكويت على الشارع التجارى المصرى بوجه علم خاصة ان معظم رواده فى مثل هذه الفترة من كل علم من الاخوه العرب الذين اعتادوا قضاء العطلة الصيفية بالقاهرة فيقول حسين عبد اللطيف صاحب احد محلات وسط القاهرة ان متجره قد اصابه الركود خلال اليومين الماضيين قياسا بالايام السابقة ، واضاف ان المشترين من المصريين قد توقفوا عن عمليات الشراء ايضا ولكن لسبب اخر وهو قرب قدوم الاوكازيونات الصيفية .

وقال يمكن ملاحظة ذلك من خلال التطلع فى وجوه العابرين فى شوارع وسط البلد التجارية التى كادت تخلو من روادها التقليديين ، وأضاف ان العرب جميعا قد أصابتهم حالة من الذهول وليس الكويتيين المقيمين بمصر هذه الايام فشغلتهم أمور أخرى غير عمليات التسوق التى كنا نعتادها فى مثل هذا الوقت من العام وفى نفس الوقت يقول المهندس عاطف حلمى مدير عام عمر أفندى ان معدلات تردد الاخوة العرب على فرع الشركة قد انخفض بشكل ملحوظ خلال اليومين الماضيين وأرجع ذلك لحالة الاكتئاب التى تسود الشارع المصرى ، وقال ان العزوف الغريب عن التسوق والشراء له سببه المباشر بالنسبة للاخوة العرب اما بالنسبة للمصريين فانه يقول ان حركة المبيعات قبيل موسم الاوكازيونات عادة ما تشهد حالة من الركود ولكن ليس بمثل هذه المعدلات

وقال ان البيان المصرى الذى صدر مؤخرا مدينا للغزو العراقى ومطالبا بسحب قواته من الكويت قد انعكس بشكل ايجابى على معظم المترددين الذين كنا نسمع منهم خلال الايام الماضية الكثير من التساؤلات حول موقف مصر .

وعاد المهندس عاطف حلمى يقول ان هناك سببا آخر ادى الى انخفاض عملية المبيعات فى الفرع وهو امتناع عدد من البنوك العاملة عن تحويل الدينار الكويتى وانخفاض قيمته بشكل رهيب اضافة لانه لم يعد هناك ما يسمى بالسوق السوداء التى كانت تحدد أسعار الصرف فى شارع المال من قبل .

وعن انخفاض سعر الدينار .. قال مدير أحد فروع بنك مصر لاستبدال العملة ان عمليات استبدال العملة قد



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٦ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شهدت انخفاضا كبيرا خلال اليومين الماضيين وان هناك انخفاضا كبيرا فى سعر الدينار الكويتى تعدى الـ ٣٥ ٪ من قيمته قبل ثلاثة أيام حيث بلغ سعر صرفه اليوم ستة جنيهات وقرشين مقابل تسعة جنيهات وستة وعشرين قرشا يوم الاربعاء الماضى ، وتوقع مدير الفرع ان يستمر انهيار أسعار صرف الدينار الاردنى خاصة ان هناك حالة من العزوف لدى بعض البنوك عن قبول تغيير الدينار الكويتى ، وقال ان مصر من الدول الوحيدة التي استمرت فى قبول تحويل الدينار الكويتى رغم انخفاض اسعاره فى الوقت الذى تسود فيه العالم حالة من الترقب حول العملة الكويتية .

وان البنوك المصرية هى الوحيدة التى تتعامل مع الاخوة الكويتيين ايمانا من القيادة المصرية بالتسهيل عليهم وعدم اخضاعهم لضغوط أخرى غير التى يعانون منها بسبب عمليات الغزو العراقى لبلادهم .

وعلى جانب آخر فإن العديد من الاسر المصرية تمر بمرحلة من القلق البالغ على الابناء العاملين فى دولة الكويت التى قطعت كل طرق الاتصال بها ، بما انعكس على السوق المصرية بحالة من الركود والكساد .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٩٠

اتحاد الغرف التجارية المصرية :

الغزو العراقى له اثار سلبية على الاقتصاد العربى

كتب : رأفت أمين :

ادان اتحاد الغرف التجارية المصرية فى بيان أصدره أمس العدوان العراقى على دولة الكويت مؤكدا ان له اثارا سلبية على الاقتصاد العربى .. واشار الى ماتتمتع به الاستثمارات الكويتية فى مصر من استقرار لما يسود مصر من أمن وأمان .

وطالب الاتحاد باسم تجار مصر بأن يبادر العراق بسحب قواته فورا من الاراضى الكويتية .

واشار البيان الى ان الغزو العراقى للكويت جاء فى وقت تقاربت فيه الدول العربية واتجهت نحو التكامل الاقتصادى فيما بينها لمواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية .

وقد صرح مصدر مسئول بالهيئة العامة للاستثمار بان اجمالى رؤساء الاموال الكويتية المستثمرة فى مصر سواء بالمناطق الحرة او خارجها بلغت حتى نهاية علم ٨٩ حوالى ٥٠٠ مليون جنيه فى حوالى ١٠٧ مشاريع تعمل فى مجالات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والكيماوية والهندسية والمعدنية والانتاج الزراعى والثروة الحيوانية . وقد بلغت التكاليف الاستثمارية للمشروعات التى ساهم فيها الجانب الكويتى حوالى ١,٥ مليار جنيه .

وقد أوضح ان الاستثمارات الكويتية فى مصر تتمتع باستقرار كامل



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ أغسطس ١٩٩٠

آثار الغزو العراقى على الاقتصاد المصرى :

تجميد الأرصدة الكويتية فى أمريكا ألغى ١٥٠ ألف طن قمح لمصر

ويؤجل بيع الديون المصرية العسكرية لصناديق الانماء العربية

تقرير أعده : أيمن نور

نظرا للارتباط الوثيق بين اسواق المال العالمية، فإن ثمة انعكاسات سلبية منى بها الاقتصاد المصرى، من جراء تجميد الارصدة الكويتية من جهة، ولاستمرار الاوضاع نحو مزيد من التدهور فى الكويت والعراق من جهة اخرى.

من ابرز الآثار المترتبة على القرار الأمريكى بتجميد الارصدة الكويتية، وقف شحن ١٥٠ الف طن قمح من الولايات المتحدة لمصر، كان مقررا أن تصل الدفعة الأولى «١٠٠ الف طن» لميناء الإسكندرية خلال شهر اغسطس الجارى، على ان تصل الدفعة الثانية «٥٠ الف طن» خلال شهر سبتمبر. وكانت حكومة الكويت قد قررت قبل ثلاثة اشهر دفع ثمن الشحنة بالكامل من فائض ميزانها التجارى مع الولايات المتحدة، وتم ترتيب امر صفقة القمح بين الأطراف الثلاثة «مصر ـ امريكا ـ الكويت».

تجدر الاشارة الى ان الانتاج الاجمالى القومى من القمح فى مصر، لا يفى بحاجة السكان «٥٤ مليون نسمة» لأكثر من تسعة ايام، وتعتمد مصر بشكل اساسى على استيراد القمح من امريكا «٢,٢ مليون طن سنويا»، استراليا «٢ مليون طن»، ثم من فرنسا وايطاليا بكميات متراوحة لتصل فاتورة القمح الى ٧,٨ مليون طن بمتوسط سعر ٢١٠ دولارات للطن «اسعار أوائل ١٩٩٠».

الى هنا، فإن مصر تجرى مشاوراتها، للحيلولة دون تطبيق القرار الأمريكى على تمويل صفقة القمح المصرى، والتى تعتمد عليها مصر بشكل اساسى.

وفيما اكدت مصادر السفارة الامريكية بالقاهرة، وقف شحن الصفقة انتظارا لتطور الاوضاع فى منطقة الخليج، اعرب مسئول بوزارة التموين عن امله فى نجاح الاتصالات المصرية الرسمية مع الادارة الامريكية، للافراج عن شحنة القمح، مؤكدا اعتماد مصر عليها بشكل أساسى.

وحول موقع صفقة القمح «١٥٠ الف طن» الممولة كويتيا، من اجمالى الاستهلاك المصرى، اكدت مصادر اقتصادية مطلعة انها خارج حجم الاستيراد المصرى الكلى «٧,٨ مليون طن» لمواجهة الزيادة فى الاستهلاك التى فرضت بارتفاع مستوى الاستهلاك نتيجة للزيادة المطردة فى عدد السكان.

وكانت انباء غير مؤكدة قبل شهرين اشارت الى قيام المملكة العربية السعودية ببيع ٢٠٠ الف قمح سعودى لمصر بمبالغ رمزية جدا، لمواجهة الزيادة فى الاستهلاك، ونظرا لنقص حصيلة النقد الأجنبى فى مصر، لتمويل شراء السلع الغذائية، والتى تصل فاتورتها سنويا الى ما يقرب من عشرة مليارات دولار سنويا، يقتطع القمح ودقيقه فقط ١,٤ مليار دولار.

بيع الديون العسكرية المصرية

ياتى عقب ذلك، وقف الاقتراح المصرى، ببيع ديونها العسكرية المستحقة لأمريكا «٤,٥ مليار دولار ثمن صفقة طائرات الفانتوم» إلى صناديق الانماء العربية.

وكانت مصر قد قررت بيع ديونها العسكرية للدول العربية الخليجية، اثر استمرار الرفض الامريكى، لتخفيض متوسط اسعار الفائدة على ديون صفقة الفانتوم والتى يبلغ متوسطها ١٣ ـ ١٥٪ سنويا.

وتناولت مباحثات الرئيس حسنى مبارك والشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات والتى جرت بالاسكندرية قبيل وقوع العدوان العراقى على الكويت، موضوع مشاركة صندوق ابو ظبى للانماء الاقتصادى مع صناديق الانماء فى الكويت وقطر والسعودية والبحرين وسلطنة عمان، لشراء الديون العسكرية المصرية مقابل ان تضمن الحكومة الأمريكية مصر فى ٩٠٪ من اجمالى الديون «وهو التسهيل الوحيد الذى قدمته امريكا لمصر، حال قيامها ببيع ديونها العسكرية، لمؤسسات مالية أمريكية او عربية».

وكان مقررا ان يجرى ناصر النويس مدير صندوق ابو ظبى مباحثات مع د. صلاح حامد محافظ البنك المركزى، عقب انتهاء زيارة زايد، حول هذا الشان، بيد أن تطور الأوضاع حال دون ذلك.

الى هنا، كانت الحكومة قد حصلت على موافقة اولية من الحكومة الكويتية بمشاركة الكويت فى معالجة ازمة الديون العسكرية المصرية المستحقة لأمريكا.

على ضوء ذلك، من المنتظر ان تتوقف هذه الفكرة مرحليا، وتضطر مصر لدفع ٦٣٥ مليون دولار قيمة القسط السنوى فى مطلع الشهر القادم للولايات المتحدة، لتجنب تطبيق قانون بروك للمعونات الاقتصادية والعسكرية، بعد تاخر مصر عن السداد ٩٠ يوما كاملة «فترة السماح المقررة فى القانون»، ومن المقرر ان تدفع مصر غرامة تاخير قدرها ٤٪ على اجمالى القسط مضافا اليه الفائدة المقررة عليه حسب سنة الدفع.

خلافا للأثرين السابقين «القمح، الديون العسكرية» فإن اثارا اخرى سيعانى منها اداء الاقتصاد المصرى ابرزها :

●● وقف تحويلات المصريين العاملين فى الخارج «الكويت والعراق» لفترة غير محددة، تتاثر بمدى تطور الاوضاع المستقبلية، وطبقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء فان اجمالى تحويلات المصريين فى الكويت والعراق والتى تصب فى وعاء البنوك المصرية تتراوح بين ٥٠٠ ـ ٦٠٠ مليون دولار سنويا، وسيكون لهذا النقص اثر سلبى على اداء الاقتصاد المصرى المتخم بالعجز فى العملات الاجنبية «٤ مليارات دولار - احصاء عام ١٩٨٨».

هذا بالاضافة الى ان الازمة الدبلوماسية «الكامنة تحت السطح، والتى تعبر عنها فقط وسائل الاعلام فى البلدين» بين مصر والعراق، قد تؤدى الى وقف تحويلات مستحقات «٢ مليون مصرى» يعملون فى العراق، وهى مستحقات تراكمت منذ حرب الخليج «بين العراق وايران» لتدهور اداء الاقتصاد العراقى فى سنوات الحرب.

●● رغم ان وسائل الاعلام المصرية، اكتفت بالاشارة الى استقرار الاستثمارات الكويتية فى مصر، والتى تشكل من اجمالى الاستثمارات الاجنبية حوالى ٢٦٪، الا ان مراقبين اقتصاديين فى البورصة واسواق المال، يؤكدون ان هذه الاستثمارات تواجه عالما من التكهنات فقط، فإما ان تؤدى الى انهيار او إلى ازدهار، وهو الامر الذى يبحثه الان خبراء فى الهيئة العامة للاستثمار لمواجهة اى موقف طارىء يتولد عن المستقبل.

●● تاثرت مداخيل قناة السويس عقب اندلاع الازمة بشكل واضح، سواء فيما يتعلق باجمالى مرور سفن الحاويات او ناقلات البترول، المتجهة الى ومن الخليج، اذا اخذنا فى عين الاعتبار ان ٢٦٪ من اجمالى تجارة الخليج المتداولة فى موانيه تمر عبر القناة. وبشكل اخر، فان خبراء الاستراتيجية يؤكدون فى مقولتهم الدائمة ان استقرار الاوضاع من عدمه بصفة عامة فى الخليج اول ما ينعكس ايجابا او سلبا على مداخيل قناة

السويس بالعملات الصعبة .

ويضيف هذا الاثر ابعادا اخرى تضاف لازمة نقص العملات الأجنبية في الاقتصاد المصرى .

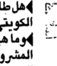
●● الى هنا، يواصل الدينار الكويتي انخفاضا حادا، في قيمة صرفه امام الجنيه المصرى، فقد انخفض سعره حتى صباح الثلاثاء الماضي بنسبة ٥٣٪ دفعة واحدة، ورغم ان العديد من البنوك العالمية اوقفت التعامل بالدينار، فان توجيهات رسمية طالبت البنوك باستمرار قبول «الدينار» الكويتي، طبقا لاسعار السوق بحد اقصى ٥٠٠ دينار للفرد .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ أغسطس ١٩٩٠

الاستثمارات الكويتية آمنة و احتمالات الزيادة قائمة



- هل طالت شظايا الغزو العراقى وانهاء سيادة الدينار الكويتى فى وطنه الاستثمارات الكويتية فى مصر ؟
- وما هى آثار ذلك الغزو على محافظ الأوراق المالية فى المشروعات المصرية الكويتية المشتركة والاستثمارات العربية ؟
- وما هى التوقعات المالية التى من الممكن الاطمئنان اليها على المديين القصير والطويل معا ؟ ؟ ؟

باختصار فان ما حصل ـ انما هو ضربة للاقتصاد العربى والمنطقة معا . وهو حدث لم يكن أحد يحلم به يوما سواء على المدى القصير او البعيد او حتى المتوسط .

وهذا يجعل الآثار تغطى كافة المستثمرين ورجال الأعمال العرب واعادة حساباتهم فى المنطقة العربية ككل ويؤدى الى زيادة التخلف ٥٠ عاما اخرى اضافة الى التخلف العربى السابق والأسبق ! !

ومع هذا فان ردود الفعل المالية والمصرفية ـ من ناحية ابداء الرأى ـ يغلب عليها التريث وانتظار مزيد من المعطيات التى تسهم فى تكوين رؤية ولو تقريبية .

غير أن هناك من بين الآراء المالية وبالذات من منها يعمل فى سوق الأوراق المالية لديه تفاؤل فرئيس شركة مصر للاستثمارات المالية سمير محمود سامى يعتقد انه فى المدى المتوسط من المفروض ان تزيد تدفق المدخرات فى مصر .. لماذا ؟ ويجيب قائلا بأن

المدخرات فى البنوك الأجنبية اصبحت عرضة للمصادرة أو التجميد ومن ثم فان عودتها الى وطنها ـ الأم ـ أضمن لها . اما اذا تلك المدخرات عربية فانها بلا شك سوف تبحث عن المكان الأكثر أمنا وتطمئن اليه لكى تحتفظ بجزء من تلك المدخرات فيه .

وليس من شك فى أن ما حدث فى الكويت له تأثير ولكنه طفيف ـ من الناحية التجارية ـ فحجم تجارة مصر مع كل من العراق والكويت يمثل نسبة ضئيلة من تجارة مصر .. ومن ثم فان هناك احتمالات بأن تزداد التجارة مع الدول العربية ويقوى هذا وجود تفاهم سياسى وقرب مكانى وسهول فى الوصول .. ويحد من هذا انكماش تجارة هذه البلاد عموما نتيجة للظروف الحاضرة .

وعموما فان التوقعات بانجذاب رؤوس الأموال العربية سيكون اكثر فى المدى المتوسط بالنسبة لمصر وهناك رجال أعمال كويتيين يعيشون فى اوروبا فضل بعضهم المجيء الى



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣ أغسطس ١٩٩٠

مصر .

فيما يخص الاستثمارات الكويتية فانها لن تتوقف وليس هناك مساهمات كويتية بالدينار الكويتي في مشروعات مصرية كويتية لأنها أصبحت اصولا .. وحتى لو كانت بالدينار الكويتي فانها تحولت الى عملة هي الدولار .. بمعنى أنه ليس هناك - في الغالب - ارصدة نقدية بالدينار الكويتي

كما أن الآثار العكسية والسلبية لمساواة الدينار الكويتي بالدينار العراقي ستكون فقط على ودائع المصريين العاملين في الكويت والمحتفظين بها بالدينار الكويتي . الا اذا كانت قد حولت الى الدولار

ولن تتأثر محافظ الأوراق المالية المصرية لأنها سوق محلية وستتأثر الاستثمارات الجديدة لانه عادة عندما يحدث اضطراب في منطقة ما يكون هناك التريب هو الغالب على المدى القصير .

عند هذا الحد يتوقف رئيس مجلس ادارة شركة مصر للاستثمارات المالية .

مصريا وكويتيا فان تكريسا رسميا - قبل الغزو - كان موجها لدعم العلاقات الاقتصادية الكويتية المصرية وفي رعاية هذا فقد تطورت الاستثمارات الكويتية بحيث اصبحت اكبر حجم من الاستثمارات الكويتية في الدول العربية . وقد ساهم في هذا استقرار المناخ الاقتصادي المصري من جراء استقرار آخر سياسي . بالاضافة الى عائد مرتفع من العملية الاستثمارية بمصر .

وقد بلغت الاستثمارات حتى يونيو العام الماضي ٤٩٦ مليونا و ٤٤٥ الف جنيه مصري منها ٣١٦ مليونا و ٨٧٤ الف جنيه داخل البلاد في مشروعات صناعية وتحويلية وحيوانية وانشائية وخدمية . ثم قفزت الى مليار ونصف مليار جنيه خلال الشهور الأولى من عام ٩٠ .

كما بلغت الاستثمارات الكويتية بالمناطق الحرة العامة بالاسكندرية وبورسعيد حوالى ٤,٥ مليون جنيه . الى جانب استثمارات اخرى في المناطق الحرة الخاصة بالقاهرة قيمتها ١٧٥,٧ مليون جنيه مصري .

وثمة توقعان بالنسبة للاستثمارات العربية الأول - كما يراها **اسماعيل صيام بالبنك الوطني للتنمية** - وهو المتفائل ان تتزايد هذه الاستثمارات في مصر على اساس أنها اكثر المناطق استقرارا عربيا اذا ما قورنت بحالة عدم الاستقرار التي خلقت بالخليج والتي لا يمكن التكهن بزمن انتهائها . والتوقع الثاني أن تهجر هذه الاستثمارات المنطقة ككل الى الغرب الآمن على اساس الاستقرار والثبات السعري النقدي هناك وما يكفله لها من عوامل للنمو وهو على الأرجح - التوقع الثاني - خاصة في الاجل القصير

قوميا وضمن الآثار التقليدية لما حدث بالكويت فمن المتوقع أن تنال السوق المصرفية الحرة جانبا لا بأس به من الشظايا . سيما وانها تعتمد بقدر كبير على اتفاقات مبرمة - في حصيلتها - بين بنوك القطاع العام وبيوت صيرفة عربية . كانت تلك الاتفاقات قد ساهمت في انجاح السوق المصرفية .

وهناك احتمال بفقدان ٧٥٪ من موارد السوق من جراء التدهور السعري للدينار الكويتي أمام الدولار والاجراء الأخير بمساواته بالدينار العراقي من ناحية وضعف موارد السوق من اسواق اخرى في منطقة الخليج .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ أغسطس ١٩٩٠

اقتصاديات الكويت بعد الاجتياح العراقى

مصير قروض الصندوق الكويتى

كشف الدكتور موريس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولى النقاب عن تعثر الاتفاقيات المبرمة بين جمهورية مصر العربية والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية . والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى (مقره فى الكويت) .

وقال الدكتور مكرم الله — فى تصريح للاهرام الاقتصادى — ان مصر حصلت على ثلاثة قروض من الصندوق الكويتى اجمالها ٢٧ مليون دينار كويتى خلال الفترة من يونيو عام ١٩٨٧ وحتى اغسطس عام ١٩٨٩ ناهيك عن التوقيع بالاحرف الاولى فى الشهر الماضى على قرض لتمويل البنية الاساسية لمشروع استصلاح ٤٠٠ الف فدان فى سيناء . ولم يكن قد تم التوقيع عليه بصفة نهائية مما يجعل القرض الذى يبلغ حوالى ١١ مليون دينار مجمدا بينما كان قد تم الاتفاق على دفع ٢٠ مليون دينار كمرحلة اولى . والباقى يتم دفعه على مراحل فى ست سنوات

اما موقف القروض الثلاثة فقد اوضحه الوزير على النحو التالى

● قرض حماية ساحل رشيد قيمته ٧ ملايين دينار كويتى وتم التوقيع عليه فى ١١ يونيو ١٩٨١ وتم استخدام جزء كبير منه

● قرض تطوير صناعة الادوية قيمته ١٠ ملايين دينار كويتى . وتم البدء فى استخدامه مؤخرا بينما كان قد تم التوقيع عليه فى ٦ يناير ١٩٨٨

● قرض تطوير شركة الحديد والصلب قيمته ١٠ ملايين دينار كويتى وتمت الموافقة الدستورية عليه منذ حوالى شهر فقط بينما كان قد تم التوقيع عليه فى ٢٨ اغسطس عام ١٩٨٩

وقال د. موريس مكرم الله ان موقف القروض الجارى استخدامها لايمكن التكهن به فى ظل الاحداث التى شهدتها وتشهدها منطقة الخليج اما موقف القروض والمنح المبرمة مع الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى (مقره فى الكويت) والتى تقدم بالدينار الكويتى مرتبط ايضا بالاحداث واستئناف الاتصالات مع الكويت وتفاصيلها على النحو التالى

● منحة لتطوير قناة السويس قيمتها ٢٢٥ الف دينار كويتى وتم التوقيع عليها فى يناير عام ١٩٨٩

● قرض للمرحلة الثانية فى محطة دمياط قيمة ٢٥ مليون دينار كويتى . وتم التوقيع عليه فى ١٩٨٦ والتصديق عليه فى يونيو ١٩٨٩

● قرض توسيع مصنع لب الورق فى ا

٥ . ٧ مليون دينار كويتى . وتم التوقيع عليه في يونيو ١٩٨٩

● قرض الربط بين مصر والاردن قيمته ١ ، ٢٤ مليون دينار كويتى . تم التوقيع عليه فى نوفمبر ١٩٨٩ . وتم تنفيذ المشروع بالكامل

● قرض توسيع مصنع رماد الصودا . قيمته ٧ ملايين دينار كويتى . تم التوقيع عليه فى ٢٢ مارس ١٩٩٠

● قرض وحدة نترات الامونيا . قيمته ٨ ملايين دينار كويتى . تم التوقيع عليه فى ٢٢ مارس ١٩٩٠

● منحة لبنك المعلومات فى قطاع الكهرباء . قيمته ١٥٠ الف دينار كويتى . تم التوقيع عليه فى ٢٢ مارس ١٩٩٠

● منحة لمشروع تجريبى لتصنيع محطات الصرف الصحى . قيمتها ٢٥٠ الف دينار كويتى . تم التوقيع عليها فى ٢٢ مارس ١٩٩٠

● منحة لاجراء المخطط التفصيلى لتنمية جنوب سيناء . قيمتها ١٥٠ الف دينار كويتى تم التوقيع عليها فى ٢٢ مارس ١٩٩٠

واكد الوزير مكرم الله ان موقف الاتفاقيات المبرمة مع الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى لن تتاثر الا من ناحية الشكل اما من الناحية الموضوعية فان الصندوق مؤسسة تمويل عربية ليست تابعة للكويت . وان كانت تتخذ منها مقرا ومن عملتها تمويلا .

وردا على سؤال حول مدى تأثر المفاوضات التى تجريها مصر مع مؤسسات التمويل الدولية مثل الصندوق والبنك الدوليين بعد غياب التاييد الكويتى المعهود لمصر . قال د . موريس مكرم الله ان اثر التاييد الكويتى كان مساندا وليس مؤثرا كثيرا لان التاثير الحقيقى فى المفاوضات المصرية كان ولايزال يأتى من الدول الكبرى الاعضاء فى الصندوق

واكد ان احداث الخليج رفعت بالفعل اسعار البترول فى الاسواق العالمية مما قد يظهر اتجاها ايجابيا لصادرات البترول المصرية . غير ان هذا الارتفاع فى اسعار البترول قد لايكفى لمواجهة الارتفاعات الكبيرة لاسعار الواردات التى تحتاج اليها مصر من دول العالم . اضافة الى امكانية حدوث ركود فى النشاط الاقتصادى العالمى وهو الامر الذى سيؤثر على الدول المانحة لمساعدات ومنح وقروض للدول النامية ومن بينها مصر وبالتالى فان معدلات التعاون الاقتصادى الدولى قد تتغير فى غير صالح الدول النامية

وضرب د . موريس مكرم الله مثالا على التاثيرات الايجابية والسلبية للاحداث الاخيرة قائلا :

بعض الدول النامية غير المنتجة للبترول ستزيد اعباء « الفاتورة » البترولية عليها ونحن فى مصر لن نتاثر بهذه الاعباء . وقد نستفيد لاننا نصدر البترول ولكن فى نفس الوقت فان مصر لاتزال تستورد السلع الغذائية والاستثمارية والوسيطة . وهى ستواجه صعوبات اكيدة فى حالة ارتفاع اسعار هذه السلع .

وفى نهاية تصريحه قال وزير الدولة للتعاون الدولى ان تلك التوقعات والتكهنات قابلة للتغير مع تغير الظروف الدولية وبصفة خاصة فى منطقة الخليج



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ أغسطس ١٩٩٠

انعكاسات أزمة الخليج على الاقتصاد المصري

انخفاض تحويلات العاملين وارتفاع البطالة مع زيادة عائدات القناة وصادرات النفط

القاهرة: مكتب «الشرق الاوسط» من اشرف حسنين

بدأت الجهات الاقتصادية في مصر دراسة الاوضاع الناجمة عن الوضع المتدهور في الخليج وتأثير ذلك على الاقتصاد المصري والمصريين العاملين في الخليج. فعلى صعيد العمالة المصرية من المتوقع ان يعود خلال الايام القليلة القادمة جميع المصريين العاملين في الكويت والذين يبلغ عددهم نحو ١٥٠ الف مصري كان اجمالي تحويلاتهم السنوية يبلغ حوالي ٧٠٠ مليون دولار.

كما يوجد نحو مليوني مصري يعملون في العراق من المتوقع ان يعود نصفهم على الأقل ومعظمهم من العاملين في قطاع الانشاءات والزراعة.

اما بالنسبة للعمالة المصرية في دول الخليج الاخرى كالامارات وقطر والسعودية فمن المؤكد انها تأثرت كثيراً من التوتر في المنطقة. وبالرغم من ان الموقف الخاص بهم لم يتضح بعد الا ان معظمهم بدأ يترقب ويعد نفسه للعودة الى مصر اذا استمر تدهور الموقف خصوصاً اذا خسروا الفارق في سعر صرف العملات العربية تجاه الجنيه المصري خاصة وان عدداً كبيراً منهم متوسط دخله لا يتجاوز ثلاثة الاف ريال سعودي.

ومن المتوقع ان تنخفض العائدات الناتجة عن تحويلات المصريين العاملين في الدول العربية والتي كانت تتراوح ما بين ٢,٨ مليار دولار و٢,٥ مليار دولار سنوياً بالاضافة الى حصيلة ضريبة المصريين العاملين في الخارج والتي كان يتوقع لها الوصول الى ٣٠٠ مليون دولار.

ويشير احد خبراء الاقتصاد الى ان الاقتصاد المصري سوف يتأثر بحدة نتيجة انخفاض عائدات مورد هام يتمثل في تحويلات المصريين في الخارج وكذلك في انخفاض دخل القطاع السياحي. فمن المتوقع ان ينعكس التوتر الموجود في المنطقة الآن سلباً على السياحة المصرية خاصة وان الموسم الشتوي للسياحة سوف يبدأ خلال الشهر القادم وكانت مصر تضع امالاً كبيرة على عائداته.

اما بالنسبة للاستثمارات فيتوقع المسؤولون في هيئة الاستثمار ان تشهد المرحلة القادمة اقبالاً ملحوظاً على المشروعات الصغيرة من جانب المصريين العائدين، والذين سيحاولون توظيف اموالهم في مشروعات داخل مصر بالاضافة الى بعض العرب الذين يمكن لهم توجيه رؤوس اموالهم نحو السوق المصرية، خصوصاً وان العمالة العائدة سوف تعمل على تخفيض الاجور في مصر خاصة في قطاعات الاعمال والبناء والتشييد والزراعة.

وسيكون للازمة الخليجية تأثير على قطاع التعليم حيث يتوقع عودة عدد كبير من المدرسين المصريين العاملين في الكويت والذين كان يقدر عددهم بنحو ٢٠ الف مدرس الى مواقع عملهم مرة اخرى في مصر وهذا سيعمل على سد جزء من العجز الكبير الذي كان موجوداً في تخصصات كثيرة. ومن المؤكد ان هذا من شأنه زيادة نسبة البطالة في مصر والتي تصل الآن الى حوالي ٣٥٪ من قوة العمل حيث يوجد عدد كبير من خريجي الجامعات والمعاهد بدون عمل. بالمقابل فان ازمة الخليج تجد انعكاسات ايجابية على الاقتصاد المصري، فقرار المقاطعة الدولية للنفط العراقي المنقول بواسطة انابيب النفط عبر الاراضي التركية سيزيد حركة ناقلات البترول في قناة السويس.

ومن جهة اخرى تستفيد مصر من ارتفاع اسعار النفط في الاسواق، حيث تعتبر من الدول المصدرة المهمة خارج منظمة «اوبك».



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/٦ غسطس ١٩٩٠

وفي الوقت نفسه يؤكد احد الاقتصاديين المصريين انه لا يجب اعتماد التوقعات المستقبلية على اسس وظروف عارضة. فالوضع الموجود الآن جاء نتيجة ظروف مؤقتة وطارئة من الممكن ان تنتهي بسرعة.

ومن جهة اخرى وصل امس الى ميناء نوبيع اكثر من ٤ الاف مصري من العاملين في العراق والكويت بعد أن تمكنوا من الهرب من البلدين على ظهور الجمال ووصلوا الى الاردن.

وأكد المصريون القادمون سوء المعاملة التي كانوا يلقونها في العراق والكويت ورفض السماح لهم بالسفر مما دفع البعض الى محاولة الهرب وتعريض حياته للخطر.

وصرح عبد الله عبد الحليم مدير عام جمارك نوبيع بأن معظم القادمين هاربون من السلطات العراقية ولا يحملون جوازات سفرهم وقامت السفارة المصرية في الاردن باصدار وثائق سفر جديدة لهم.

وقال ان معظم القادمين لا يحملون اية امتعة او نقود وتبدو عليهم علامات الارهاق والقلق والتوتر. وصرح بعض القادمين انهم كانوا يعيشون في العراق والكويت ظروفاً صعبة، وطالبوا السلطات المصرية التدخل لدى السلطات العراقية لحماية المصريين في البلدين والسماح لهم بالسفر عن طريق الجو او البحر.



المصدر : ....الشعب..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ....١٤ أغسطس ١٩٩٠

هزة عنيفة للاقتصاد المصرى بسبب حرب الخليج

انقلبت المعادلات ، واختلت الموازين الاقتصادية وسادت الفوضى اسواق المال الأمريكية والغربية منذ التدخل العسكرى العراقى فى الكويت فى الثانى من اغسطس الجارى

ومازالت تداعيات الحدث مستمرة ، فى اتجاه لايمكن التنبؤ بتبلوره فى الوقت الحالى وان كانت عناصره اخذة فى البروز على الساحتين العربية والمصرية بحكم تبعية الاقتصادين العربى والمصرى للاقتصاد الامريكى والاوربى

تقرير اعده
فكرى عبد المطلب
عامر عبد المنعم

فمع تجميد الممتلكات والأرصدة الكويتية والعراقية فى البنوك الامريكية والغربية والتى تتراوح قيمتها مابين ١٥٠ ـ ٢٠٠ مليار دولار (يخص العراق منها ٥٠٠ مليون دولار فقط)

جاء اول اعلان للسطو السافر على الثروة العربية

كما جاء الاضطراب الحاد فى اسواق المال العالمية ليدفع بمزيد من الخسائر نتيجة انهيار اسعار الأسهم والسندات فى بورصات بنيويورك ولندن وطوكيو ، والتى تدخل التوظيفات المالية العربية فى جزء كبير منها .

الاستثمارات العربية فى خطر

ويتوقع الخبراء الاقتصاديون ان تأخذ هذه الأزمة حجما مفزعا ، فى ضوء الخسائر التى شهدتها هذه التوظيفات ، عشية الأزمة اى قبل ٢ اغسطس ـ والتى قدرت بنحو ٥ , ٦ مليار دولار الامر الذى يعرض الاستثمارات المالية العربية للتآكل والانخفاضات المستمرة خصوصا وان قطاع السندات الدولية بالدينار الكويتى منذ عام ١٩٨٧ ثالث اكبر قطاع من حيث قيمة الاصدارات الجديدة بعد الدولار والمارك الألمانى ويكفى ان نعلم أن قيمة السندات التى تملكها الكويت فى بورصة نيويورك فقط تبلغ ٣ مليارات دولار وهو ماشجع رؤوس الاموال الخليجية للدخول فى هذه السوق بدرجة اكبر ، حتى شكلت حوالى ١٠ ٪ من اجمالى الحجم السنوى لسوق السندات الدولية

وقد ضاعف من الخسارة العربية فى هذه السوق كما يقول خبير مصرفى عربى ـ اهمال بيوت المال الخليجية تطوير اصدار الاوراق المالية والسندات الدولية لحساب الجهات العربية التى تحتاجها بحيث تتحول سوق المال الدولية الى معابر ومنافذ تمويل مالى من المصادر العربية المدخرة الى الجهات العربية التى تحتاج هذه الاستثمارات وذلك فى الوقت الذى ادى الانهيار فى اسعار الأسهم والسندات الى ارتفاع فى اسعار الفائدة على القروض الدولية مما يعنى أعباء جديدة على الدول المقترضة والتى تمثل غالبية دول العالم الثالث والبلاد العربية فضلا على الارتفاع المتوقع فى اسعار ورادات هذه الدول من القمح والمنتجات الصناعية ومستلزمات الانتاج المختلفة .

كما ادت ازمة الخليج الى تعرض الأرصدة العربية والخليجية لخسائر اخرى نتيجة انهيار اسعار الدولار لصالح العملات الرئيسية الأخرى وزيادة اسعار الذهب بمعدل ١٢ دولارا ليصل الى ٣٨٧ دولارا للاوقية ! والمعروف ان الودائع الكويتية بالدولار فى البنوك الامريكية تتراوح مابين ٤٥ ـ ٥٠ مليار دولار.

وطبقا لتقرير أعده نبيل ابراهيم رئيس البنك الأهلى المصرى فان توظيفات الدول الخليجية فى الخارج اتخذت الشكل التالى

- الايداع فى بنك الولايات المتحدة وبريطانيا وسويسرا
- شراء اوراق مالية حكومية او مضمونة من الحكومة مثل اذون الخزانة البريطانية والأمريكية
- المضاربة على العقارات والأصول المالية والعملات الاجنبية فى اسواق المال الدولية الرئيسية
- امتلاك بعض العقارات والاصول غير المدرة لعائد كالاراضى والقصور والتحف والمعادن الثمينة والسلع المعمرة الترفيهية باهظة التكاليف .

المساهمة بنسبة فى الشركات القائمة او الجديدة فى الدول الأوربية

- اقراض بعض المؤسسات الدولية والحكومات والشركات العاملة فى الخارج !

اما الاستثمارات الخليجية فى العالم العربى والاسلامى ودول العالم الثالث فيقول التقرير انها جاءت فى حالات قليلة من خلال عدد من المشروعات المنفردة !!

انهيار العملات الخليجية

وفى الدول الخليجية ذاتها شهدت البنوك المحلية عمليات سحب هائلة للمدخرات مما عرضها لهزة مالية عنيفة

ونتيجة لذلك فان العديد من خبراء المصارف



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٠

لايستجدون ان تنعكس الخسائر المالية العربية على العملات الخليجية بحيث تفقد قيمتها وتأثيرها تدريجيا فى السوق المالية الدولية وخاصة الريال السعودى ، الذى ترددت حوله الشائعات بوقف التعامل به فى السوق المصرفية المصرية خلال الأيام القليلة الماضية وهو مانفته السلطات النقدية فى حينه !

وفى هذا السياق يجسد انهيار قيمة الدينار الكويتى ووقف التعامل به أو تحويله فى الاسواق المالية الدولية ما قد تتعرض له العملات الخليجية من مخاطر خلال الاسابيع القادمة بعد أن فقدت أغلى وأقوى عملة عربية غطاءها من الذهب والارصدة الضخمة من العملات الحرة ، وهو ما يعنى صعوبة العودة بالدينار الكويتى الى قيمته السابقة على حد قول الخبير الاقتصادى المصرى الدكتور سعيد عبد الخالق .

مخالفة صريحة لقانون البنوك

وعلى الساحة الاقتصادية المصرية جاءت بدايات الاثار السلبية فى انفراد السلطات النقدية باعلان سعر صرف للدينار الكويتى بسعر ٦٠٢ قرشا رغم توقف التعامل به فى جميع انحاء العالم .. مما أدى الى اجبار بنوك القطاع العام على التعامل فى مجرد « أوراق بنكنوت » عديمة القيمة منذ الخامس من أغسطس ، واستمرت على هذا الحال بعد دمج الدينار الكويتى فى الدينار العراقى فى السابع من أغسطس ، كان الأخير قد بلغ سعره الان ١٤ قرشا بينما كانت البنوك تواصل التعامل بالدينار الكويتى بقيمة ٣٦٨,٥ قرش ثم ٢٩٤ و ٢٣٥ حتى يوم السبت الماضى ، رغم الانخفاض الحاد فى سعر الدينار العراقى .. الأمر الذى عرض بنوك الدولة الاربعة الى خسائر مالية ، لم يتم تقديرها بعد .

كما جاء قرار البنك المركزى بالسماح لبنك التمويل السعودى ـ المصرى بصرف الدينار الكويتى بنفس سعره القديم المعلن فى أول أغسطس لتشهد الساحة المصرفية لأول مرة سعرين رسميين لعملة غير قائمة عالميا (!) فضلا عن مخالفة ذلك لقانون البنوك والنقد الأجنبى فى مصر ! ولقرارات لجنة السوق المصرفية الخاصة بأسعار العملات ليكون موحدا على جميع معاملات البنوك !

الاكثر دهشة من ذلك هو السماح لبنك التمويل بصرف الدينار الكويتى بالسعر القديم رغم أن البنك لم يتم افتتاحه رسميا بعد !

وقد برر المسئولون المصريون كل تلك الاجراءات السلبية بأنها جاءت لدواع انسانية بحته .

ويؤكد الدكتور احمد دويدار المستشار الاقتصادى بالمجالس القومية المتخصصة : ان أزمة الخليج ستنعكس أثارها على الاقتصاد المصرى فى عدة أمور أخرى على رأسها الاستثمارات الكويتية فى مصر التى من المعروف انها تبلغ ٣٠٪ من الاستثمارات العربية .. ومن تلك الاستثمارات ٣٩١ مليون دولار لاستصلاح الاراضى فى سيناء و ١٠٠ مليون دولار لاقامة مصانع للالومنيوم ، وهناك ٢٥٠ مليون دولار لمشروعات أخرى .. بل تشارك الكويت فى انشاء شركة قابضة بنسبة ٥٠٪ بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار ، فكل هذه الاستثمارات سيتجمد موقفها وخاصة أن معظمها لم يستكمل بعد .

الدكتور عبد الحميد الغزالى استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية يلفت النظر الى سلبية اخرى ستؤثر على اقتصادنا هى اضافة ٢ مليون عاطل الى حجم البطالة فى مصر لتصبح ٧ ملايين عاطل مما يؤدى الى تفاقم مشكلة البطالة اقتصاديا واجتماعيا ومن ثم يتحتم التفكير السريع فى علاج قصير ومتوسط وطويل الأجل وغير تقليدى لهذه المشكلة .

وقف تحويلات المصريين بالخليج

ومن الآثار السلبية الأخرى التى ستفرض على الاقتصاد المصرى وقف التحويلات المالية للعاملين المصريين بالكويت والعراق ، وهما من اكبر أسواق العمالة المصرية وذلك فى ظل انخفاض قيمة التحويلات النقدية خلال السنة المالية ٨٨/ ١٩٨٩ بمقدار ١٦٥,٤ مليون جنيه ، وبنسبة ١١,٤٪ الامر الذى سيعرض موارد النقد الاجنبى المحدودة الى نقص حاد . حيث تبلغ نسبة تلك التحويلات ٢٢,٩٪ من اجمالى هذه الموارد .

وطبقا لبيانات البنك المركزى فان المخاطر السلبية على هذه الموارد تتزايد فى ضوء قلة المدخرات المصرية المحولة من الخارج والمسجلة بالاحصاءات الرسمية التى تبلغ ٣٩١٦,٥ مليون دولار مقابل نحو ٨٣ مليار دولار قيمة موجودة فى الخارج .

الأمر الذى يعنى مزيدا من العجز فى ميزان المدفوعات .

وفى هذا السياق يرى العديد من الخبراء الاقتصاديين ان ميزان المدفوعات سيشهد هذا العام عجزا متزايدا بنسبة ١٠٪ على الاقل وذلك نتيجة الارتفاع فى تكلفة الواردات المصرية من القمح والمنتجات الصناعية ومستلزمات الانتاج التى تشكل ٧٠٪ من اجمالى الواردات ، والمقدر قيمتها بنحو ١٨ مليار جنيه عام ١٩٨٩ . خصوصا وأن الزيادة فى أسعار البترول المصرى لن تغطى قيمة الارتفاع المتوقع فى هذه الموارد ، حيث تشكل عوائد البترول نسبة ٢٢٪ من اجمالى الصادرات .

احداث الخليج .. هل تعيد صياغة الخريطة الاقتصادية العربية ؟

ارتفاع اسعار البترول لن يعوض فارق اسعار السلع المستوردة

وقف تحويلات المصريين بالعراق بداية الرد على الحصار العالمى

مع اتساع دائر الخطر فى الخليج العربى ، وازدياد حدة الصراع ، واحتمالات انفجار الموقف فى اى لحظة تتجمع عناصر الازمة السياسية فى عدة عواصم عربية ، وعلى راسها القاهرة ، لتتحول بالارقام الى خسائر اقتصادية فادحة ، وتراجع فى معدلات الدخل القومى بها . ويأتى قرار بنكي الرافدين والرشيد العراقيين الذين صدر مساء «الاربعاء» الماضى بوقف صرف تحويلات المصريين العاملين بالعراق بزعم نفاد السيولة النقدية ، بداية لسلسلة اجراءات «التاثير والتاثر» للحصار الاقتصادى الذى فرضه العالم على العراق وتداعيات ازمة اقتصادية عربية بدات فصولها الاولى بتجميد أصول العراق والكويت .

يمثل قرار الولايات المتحدة الامريكية وسويسرا وانجلترا بتجميد اصول العراق والكويت لديها خطورة شديدة على اقتصاديات منطقة الخليج العربى والدول العربية الاخرى ، التى تتلقى دعما ماديا من دول الخليج وعلى راسها مصر والاردن والشعب الفلسطينى داخل الاراضى المحتلة . وتتحدد ملامح الازمة عالميا فى خسائر تبلغ ٦٫٥ مليار دولار ، لانخفاض اسعار الاسهم والسندات ببورصة «نيويورك» لاستثمارات عربية قدرها ١٠٠ مليار دولار . كما تشير المعلومات والتقارير الاولية الى ان استمرار احداث الخليج ستؤدى الى ارتفاع تكلفة الاقتراض من اسواق المال العالمية ، لارتفاع اسعار الفائدة فى ظل انخفاض اسعار الاسهم والسندات . كما تؤدى الى تعاظم ظاهرة التضخم الركودى لارتفاع اسعار السلع الصناعية عالميا ، بسبب زيادة تكلفة الانتاج . كما امتد لهيب الازمة الى اسعار البترول ، ووصل سعر البرميل الى ٣٠ دولارا مع بداية الغزو وتراجع الى ٢٦ دولارا وفقا لاسعار امس الاول . وتشير التقديرات الى تارجح سعر البترول يوميا بسبب تفاوت كميات المعروض فى الاسواق العالمية يوميا ، وسيطرة العراق حاليا على ٢٠٪ من اجمالى بترول منظمة «الاوبك» واحتمالات رفعه لاسعار البترول ردا على الحصار العالمى . ويمثل انخفاض قيمة الدولار عالميا انتكاسة جديدة للاقتصاديات العربية خارج الوطن العربى لان معظم الاستثمارات العربية بالخارج بالدولار . كما امتدت الازمة الى عملات دول الخليج ، التى شهدت انهيارا لم يسبق له مثيل ، وعلى راسها الديناري الكويتي والعراقى . وفقد الدينار الكويتى ٧٠٪ من قيمته ، وانخفض سعر الريال السعودى والريال العمانى ودرهم الامارات . كما قررت معظم اسواق المال العالمية استبعاد عملات دول الخليج خارج المضاربات اليومية ، مما اثر على قيمتها الاسمية .

مصر والازمة

وتاتى مصر فى مقدمة الدول التى تاثرت اقتصادياتها بشكل مباشر وعنيف نتيجة تداعيات ازمة الخليج . وتمتد هذه التاثيرات لتشمل مواقع كثيرة على خريطة

تحليل يكتبه :

محمود عبدالعظيم

الاقتصاد المصرى . ويتمثل اول هذه التاثيرات فى فقدان عنصر هام من عناصر ضخ العملة الاجنبية فى وعاء موازنة الدولة ، عن طريق تحويلات المصريين العاملين بدول الخليج . كما تتمثل الخسارة فى ايداع عدد كبير من هؤلاء العاملين لجزء كبير من مدخراتهم لدى بنوك ومؤسسات مالية محلية بالدول التى يعملون بها ، وخاصة الكويت ، كما تمتد التاثيرات الى قناة السويس ومجال السياحة . ويتوقع المراقبون تراجعا خطيرا فى موارد القناة والسياحة لاتساع بؤرة التوتر . ولكن الكارثة الكبرى المتوقعة ، التى ستلحق بالاقتصاد المصرى تتمثل فى زيادة قيمة الواردات المصرية من السلع الصناعية ، بما يعادل ٤ مليارات جنيه سنويا ، حيث تبلغ هذه الواردات ١٨ مليار جنيه ، كنتيجة طبيعية لارتفاع اسعار البترول ، مما يعود بعجز كبير فى ميزان المدفوعات . ويشير خبراء الاقتصاد الى ان ارتفاع اسعار البترول لن يعوض فارق اسعار السلع المستوردة حيث لا يتعدى اجمالى صادرات البترول المصرية ٢٢٪ من اجمالى صادراتها . كما ان هناك جانبا اخر لم يلتفت اليه المسئولون حتى الآن ، وهو مصير اتفاقيات التمويل الخليجية لبعض مشروعات التنمية فى مصر ، واخرها اتفاقية تمويل صندوق الانماء الكويتى لمشروع ترعة السلام بسيناء وبتكلفة اجمالية تزيد على ٢٠٠ مليون دولار ، وكان قد تم التوقيع عليها قبل الغزو العراقى بايام .

استثمارات الكويت والعراق

ولم يتحدد حتى الآن مصير الاستثمارات الكويتية والعراقية فى مصر ، وخاصة استثمارات الحكومتين ، وتبلغ هذه الاستثمارات وفقا لتصريح مسئول كبير بهيئة الاستثمار ما يوازى ٥٠٠ مليون جنيه للاستثمارات الكويتية سواء بالمناطق الحرة او خارجها موزعة على ١٠٧ مشروعات فى مجالات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والكيميائية والهندسية والانتاج الزراعى والحيوانى . أما استثمارات العراق فتبلغ ٢٩٨ مليون جنيه .

الدعم العربى لمصر

كما يتعلق مصير الدعم العربى لمصر بخيوط واهية .. ولا يمكن لاحد ان يتنبأ بمستقبل هذا الدعم .. وهل سيستمر بنفس معدله ام يتراجع مع تطورات الاحداث ؟

واكد تقرير للبنك المركزى ، ان الدعم العربى لمصر بلغ عام ١٩٧٣ حوالى ٩٠٥ مليون دولار ، وارتفع عام ١٩٧٥ الى ٢٧٧٤ مليون دولار ، وانخفض عام ١٩٨٦ الى ١٠٧٢ مليون دولار . كما اكد التقرير ان مصر حصلت من الصندوق الكويتى للتنمية على معونات قدرها ٥٢٤,٩ مليون دولار خلال الفترة مابين عامى ١٩٦٣ و١٩٧٣ . كما خصص الصندوق بعد عام ١٩٨٦ قروضا قيمتها ٣٧٣,٧ مليون دولار لقطاع النقل ، و١٣٥,٦ مليون دولار لقطاع الطاقة ، و١٥٧,٢ مليون دولار للقطاع الصناعى . كما ساهم الصندوق فى دفع صناديق التنمية العربية الاخرى فى تمويل بعض المشروعات المصرية مثل صندوق انماء ابو ظبى ، والصندوق السعودى للتنمية ،. والبنك الاسلامى الدولى والتى حصلت مصر على مساعدات منها بما يوازى ٣٧٨٠ مليون دولار حتى العام الماضى . ويمكن القول ان الخريطة الاقتصادية العربية على اعتاب مرحلة جديدة تدفع بالمنطقة الى اعادة صياغة علاقات القوى الاقتصادية ، حيث تنتقل الثروة لمن يملكون القوة . ومازال الجميع ينتظر ما تسفر عنه احداث الغد .

خبراء الاقتصاد يؤكدون :

حرب الخليج تدمر الاقتصاد العربى

- د . محمود الامام : المزيد من هروب الأموال الى البنوك الأجنبية
- د . حمدى عطاالله : الدولار يتقدم أمام الجنيه المصرى والعملات العربية
- د . مصطفى السعيد : السيطرة الأجنبية تزداد احكاما
- د . عثمان محمد عثمان : التعاون الاقتصادي العربي يتراجع ٢٠ عاما
- د . جودة عبد الخالق : اتساع نطاق « الكماشة » الاقتصادية الغربية على المنطقة

يتوقع خبراء الاقتصاد أن تتسع الآثار المدمرة لحرب الخليج لتشمل المنطقة كلها . فالأموال العربية سوف تهرب من نيران الحرب ، وتنخفض الاستثمارات في المنطقة ، ويقل عبور ناقلات البترول في القناة ، ويتراجع التعاون الاقتصادى العربي ، وتنهار العملات العربية ـ خاصة الجنيه المصرى ـ أمام الدولار الامريكي ، ويزيد الاقبال على شراء الاسلحة ، وتعود معظم العمالة المصرية الضخمة (٣ ملايين) من دول الخليج .. وهو ما يعنى أن مصر لن تكون بعيدة عن تلك الآثار .

يقول الدكتور محمود الامام وزير التخطيط الأسبق .. الأثر المباشر للغزو العراقي للكويت هو تراجع العملات العربية نتيجة لفقد الثقة وعدم استقرار الوضع اما عن الاثر على المدى المتوسط فسوف يتأثر الاقتصاد العربى من جراء هروب اموال شيوخ واهل الخليج بعيدا عن التوتر ، ولو حتى بشروط ادنى عما يكون داخل المنطقة العربية .

ويضيف الدكتور الامام الكارثة تكمن في الفرصة الذهبية التى جاءت للغرب لامتصاص الأموال العربية من الخليج وغيره

حتى بعد حل المشكلة تبقى مشكلة فقد الثقة في بعض النظم العربية فيما بينها في الابتزاز مستمرا امريكا تدخل السعودية للدفاع عنها والسعودية تملك « الاواكس » .. الامريكان كانوا على علم بالامر لكنهم رسموا السيناريو حتى يصل الى ما حدث والقصد بالطبع هو اجماع الغرب على ضرب العراق صاحب الترسانة العسكرية الكبرى التى تهدد امن اسرائيل .

ويشير الدكتور الامام الى رعونة أهل الكويت وتعاملهم مع بعض قاطنى الكويت على انهم بلا جنسية ومع الوقت اصبحت هذه المسالة مشكلة ومن هذه العناصر من يعمل لحساب الرئيس العراقى صدام حسين .

ثم يحذر الدكتور الامام من اقدام امريكا على نسف ابار البترول العراقية .. ثم يطالب القادة العرب بضرورة التحرك الفورى نحو اعلان دمج الاقتصاد العربى على اساس اقتصاد واحد ..واخيرا يتساءل الدكتور الامام لو كانت الأنظمة العربية مدعمة بالديمقراطية الحقيقية هل كان يحدث ذلك ؟ !

سيطرة أجنبية

وعن الآثار الاقتصادية لازمة الخليج يفرق د . مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق بين الآثار في الأجل القصير والآثار في الأجل البعيد .

فيرى د . مصطفى بأن الأحداث قد تؤدى لزعزعة الثقة بين الدول العربية واثارة مخاوفها ، وعدم الالتزام بمبادىء جامعة الدول العربية . ومن الممكن أن تؤدى لمزيد من السيطرة الاجنبية على الدول العربية .. اذا لم يقبل الرئيس العراقى صدام حسين الحل السلمى . مما يؤدى لعدم استقرار للاستثمارات بالدول العربية . وانخفاض نمو الاقتصاديات العربية . والخسارة لكل الدول العربية . بينما سيقوى مركز اسرائيل . وربما من الاستيعاب النهائى للصفقة .

وبالنسبة للعراق ففى الأجل القصير ستخسر مصاريف حرب وحصار اقتصادى شديد ، حتى لو تم استيعاب البترول الكويتى .. فاين سيسوقه ؟ وبالتأكيد هناك مكسب ستحققه الدول المنتجة للبترول عربية أو غير عربية بينما ستخسر الدول المستوردة للبترول .

ويضيف د . مصطفى السعيد ورغم المكاسب التى ستحققها الدول العربية من ارتفاع سعر البترول فانها ستصبح اكثر خضوعا للدول الأجنبية وستنفق أموالا أكثر على التسليح .. وبالتالى لن تكون هناك مكاسب فعلية .

أما عن مصر فلها وضع مختلف .. فقد استطاعت تأكيد دورها التفاوضى والتدخل فى الوقت المناسب وأنها القادرة على حسم الخلافات العربية .. وهذا يدعم مركز مصر بين دول الخليج .. بالاضافة لاستفادة مصر من كونها دولة مصدرة للبترول .

ويرى د . مصطفى أن مصر أثبتت أنها المأمن والملاذ المناسب لدول الخليج إستثمارا أو بقاء أو عيشا سواء نجح صدام حسين فى السيطرة على الكويت أو سقط نظامه بقوة أجنبيه وعادت الكويت كويتا .. فى كل الأحوال مصر لم ولن تخسر وهذا لاينفى آثارا سلبية متوقعة فى الأجل الطويل سياسيا واقتصاديا .. بالاضافة للآثار السلبية فى النقص المتوقع فى مرور السفن البترولية بقناة السويس وتوقف استيراد العراق والكويت للسلع المصرية .. علاوة على انخفاض حجم التحويلات والعمالة الخليجية وكلها تعتمد على تطور الأحداث .. ويتوقع د . مصطفى أن المنطقة العربية قادرة على تجاوز أى خلافات قد تؤثر على العمل العربى المشترك وكما حدث من قبل .

ويعود د . حمدى عطا الله استاذ الاقتصاد السياسى باكاديمية السادات للحديث عن تاثير الاحداث على الاقتصاد المصرى فيقول :

سنجد انفسنا مطالبين بحل لغز العمالة القادمة من الخليج والتى تقدر بـ٤ ملايين بخلاف البطالة الموجودة اصلا فى سوق العمالة بمصر .. كما سيقابل ارتفاع اسعار النفط انخفاضا حادا فى اسعار الاسهم بالاضافة لارتفاع اسعار الدولار امام العملات الاخرى وبشكل مباشر الجنية المصرى .

وسيمتد التاثير على الاقتصاد العالمى ويحدث اضطراب فى سوق القمح والسلع الغذائية ولن تستقر السوق حتى بعد استقرار الوضع وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق إلا بعد عدة اشهر .. اما عن الاستثمارات العراقية والكويتية فى مصر فلن تؤثر ٥٠٠ مليون دولار على السوق الاستثمارية فى مصر والخطوة التى اتخذتها العراق وساوت دينارها بالكويتى هى فى حقيقتها ضرب لكافة الاستثمارات الكويتية فى العالم واصبح التحكم فى الدينار الكويتى يتم الان من بغداد ..

ويضيف د . عثمان محمد عثمان بالنسبة لمصر سوف تتمثل الخسارة فى عوائد قناة السويس ، ولن يعوضها الزيادة النسبية فى أسعار البترول لكونها تختلف عن الزيادة التى أعقبت حرب أكتوبر ٧٣ فالزيادة . فى أسعار البترول عام ١٩٧٤ كانت بقرار استراتيجى عربى ولدول الأوبك بينما الزيادة الحالية نتيجة اضطراب فى السوق . ولن تستمر طويلا بمجرد التسوية للأزمة الخليجية . وبالاضافة لانعدام دور الاوبك بعد قبولها بالتدخل الأمريكى عسكريا حيث سيكون لهم حق فى التنسيق والتشاور فى هذا الأمر . ومن الآثار التى ستصيب مصر على المدى القصير كما يراها د . عثمان عودة المصريين العاملين فى الكويت والعراق مما يفقد مصر جزءا من موارد النقد الأجنبى

علاوة على أن النشاط الاقتصادى بالخليج سينخفض لفترة قد تطول وسيعاد ترتيب الأمور بشكل مختلف ، كما أن التحركات الدبلوماسية لحل الأزمة مكلفة للغاية خاصة بالنسبة لمصر .

ويرى د . عثمان أن الموقف العراقى له نتيجتان تبدوان متعاكستان لأولى : ان هناك إنتكاسة فى العمل الاقتصادى العربى المشترك ، ستحل بالعالم العربى ، وربما تعيده للخلف ٢٠ عاما . والثانية : ان الدور التنافسى على القيادة والزعامة العربية ، أثبت لدول الخليج أن ثقل الدور المصرى السياسى والاقتصادى والعسكرى ، تحكمه قواعد رشيدة غير طامعه ، مقارنة بالسلوك العراقى .

ويضيف د . عثمان أعتقد أنه اذا سويت الأمور بطريقة عاقله ، فان دول الخليج ستعيد تقسيم الأدوار والمساعدات خاصة مع مصر ، وقد يكون هذا الأثر ايجابيا لمصر بعد عشر سنوات ، لكنه فى الوقت الحالى سيكون الثمن قاس بعد أن أساء العراق التصرف .

ليس هناك رابح

د . أحمد حسن إبراهيم المستشار الاقتصادى بمعهد التخطيط القومى . يؤكد بانه ليس هناك طرف عربى رابح من الأزمة الخليجية فالخسائر ستكون من نصيب الجميع دون تفرقة ، مباشرة كانت او غير مباشرة . والمصلحة القومية فى المدى المتوسط والقصير والبعيد ستنال من الخسارة جانبا . والرابح الوحيد من الأزمة أمريكا وإسرائيل

ويتوقع د . أحمد حسن أنه فى حالة إستمرار المشكلة دون حل عربى ، ستوسع أمريكا من حصارها الاقتصادى ، ربما يمتد لحصار اوسع ، لتشمل دولا عربية أخرى . خاصة اذا ما حدث إعتداء امريكى على العراق ، ووقف العرب بدون تقديم مساعدة له مما سيحدث ثغرة لامتداد هذا الحصار .

وأول التاثيرات التى ستقع على مصر نتيجة تلك الأزمة نقص تحويلات المصريين سواء العاملين بالعراق ، أو حتى الذين عادوا بالفعل . بالاضافة إلى تاثير الاستثمار العربى بمصر ، حيث ستخصص الكويت وغيرها ، جزءا كبيرا من استثماراتها واموالها للبناء الداخلى ، اذا ما حدثت تسوية ، وسيقل الدعم العربى .. كما ستقل فرص العمالة العربية فى الكويت والعراق ، خاصة اذا ما تمت التسوية الامريكية .. ناهيك عن الدمار الذى حدث بالكويت .. والذى ليس فى مصلحة اى عربى .

ويرى د . احمد منظورا خطيرا للمنطقة . فى حالة التسليم بتسوية امريكية ، ان السعودية والكويت ودول الخليج ستقتنع مائة فى المائة ان حمايتها فى أيدى امريكا ، وسترتمى فى أحضانها ، وتستعين بكل ما هو امريكى وليس عربيا .

يبدأ الدكتور جوده عبد الخالق استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة ، ومسئول المكتب الاقتصادى بحزب التجمع . حديثة بان الدول العربية يبدو أنها موافقة على التدخل الأمريكى بمنطقة الخليج بل من المتوقع ان تكون القيادة للقوى العسكرية العربية بالمنطقة فى يد امريكا . كما اصبح من الواضح ان العرب لايزعجهم ان يكيل الغرب بمكيالين فيتسامح مع اسرائيل باقصى الحدود . ويتشدد من الدول العربية باقصى الحدود . فلقد اصابتنى حالة من الاستياء نتيجة التدخل الخارجى بالمنطقة بسبب المفارقة فى الرد الغربى على التدخل العراقى للكويت . بعكس الموقف من التدخل الاسرائيلى فى لبنان .

مهما كانت النهاية التى سيؤول اليها الوضع فى الخليج بعد التدخل العراقى . فان وضع المنطقة

سيختلف عما كان عليه قبل أول اغسطس فهناك بداية زلزلة للأوضاع بالمنطقة . بعدما ثبت لأول مرة ان الذين يملكون الثروة فشلوا في حماية انفسهم وبعدما اتضحت الفروق بين القوى الاقتصادية لبعض الدول . والقوى العسكرية في البعض الاخر في حين تم إغفال قانون الاواني المستطرقة بين تلك الدول .

ويتوقع د . جودة احد ثلاثة بدائل منطقية للوضع العربي في المستقبل : الأول اما هيمنة غربية على المنطقة تكون الغلبة فيها لأمريكا . لقيام دول الخليج باستعواض حمايتها العسكرية منها ، وتقديم مظلة حماية لتلك الدول مقابل ضخم بترول يكفي احتياجات الغرب وبالسعر الذى تحدده دول الغرب ويعد هذا في حد ذاته اكبر انتكاسة للنضال العربي منذ الاربعينيات .

والبديل الثاني يتركز في اعادة هيكلة الجامعة العربية . آخذا في الاعتبار الأمن الجماعي للدول والوضع الاقتصادى ببعض الدول وآخذا في الاعتبارات التغييرات الجديدة بالعالم وفي المنطقة وان يتحمل تكاليف الدفاع المشترك الجانب الأكثر ثراء بعد اعادة النظر في اتفاقية الدفاع المشترك والأرجح ان يتم وضع نظام للتصويت والعضوية ، يأخذ في الاعتبار ، عدد السكان ، او المؤشر الاقتصادى بكل دولة او من جملة معايير مختلفة . كما لابد من تعديل اسلوب اتخاذ القرار داخل الجامعة العربية .

والبديل الثالث الذى يراه د . جوده بعدما فشل مايسمى بمجلس التعاون الخليجي في اول مواجهة له انه من المتوقع ان تمتد مظلة مجلس التعاون الخليجي لتضم العراق . وربما تتسع لضم ايران ايضا مقابل تسوية الحدود لصالح العراق واعادة توزيع الثروة بالمنطقة .

والافضل ان تتم التغييرات في ظل الجامعة العربية على أساس ان الأمن العربي خدمة ، تتم بتكاليف ، يسددها [illegible]ادر التراضي في اطار الجامعة العربية .

حرب الكويت .. فرصتنا لترتيب الأوضاع الاقتصادية

من المتوقع ارتفاع حصيلة تصدير البترول نتيجة لارتفاع سعر تصديره وربما ايضا نتيجة لزيادة الكميات المصدرة استجابة للزيادة في الطلب العالمي أو تعويضا للنقص في المتاح من البترول بعد توقف صادرات العراق والكويت وربما توقفت صادرات بعض دول الخليج الاخرى أيضا مع اشتعال الموقف في الخليج . ولكن يجب عدم المبالغة في هذا الأثر الايجابى على ميزان المدفوعات . فالزيادة في سعر البترول قد لاتصل الى المستويات بالغة الارتفاع التى عرفها العالم في بداية الثمانينات (أكثر من ٤٠ دولارا للبرميل) حيث أصبحت هناك سياسات أفضل لترشيد الطلب على الطاقة ولتوفير مصادر بديلة للبترول وعلى رأسها الطاقة النووية ومن جهة أخرى فقد لاتزيد صادرات مصر من البترول كثيرا نتيجة لزيادة احتياجاتها من البترول للاغراض العسكرية . وكذلك لرفع مستوى المخزون الاستراتيجى من البترول تحوطا ضد أية مخاطر تصيب حقول البترول ومعامل التكرير المصرية .

واذا تركنا جانبا الأثر على سعر البترول وحصيلة صادراته فان معظم أجزاء الصورة الخاصة بميزان المدفوعات تبدو قاتمة الى حد بعيد . فحصيلة قناة السويس قد تتجه للانخفاض مع انخفاض حركة مرور ناقلات البترول من منطقة الخليج واليها . وربما يعوض ذلك بعض الشىء ازدياد حركة مرور السفن الحربية في القناة . ومن جهة أخرى يتوقع أن تشهد حصيلة السياحة بعض الانخفاض مع انكماش السياحة العربية ونقصان الجذب السياحي للاجانب مع توتر الأوضاع في الشرق الاوسط ومنطقة الخليج . .

أما فيما يتعلق بتحويلات المصريين العاملين في الخارج . فمن المؤكد أنها ستنخفض . وهذا الانخفاض سوف ياتي من ناحيتين . أولاهما انخفاض أعداد المصريين العاملين في الخارج



د . ابراهيم العيسوى

نتيجة لعودة نحو ١,٥ ـ ٢ مليون منهم من منطقة الخليج وليس فقط من العراق والكويت . وثانيتهما هى ضياع جانب من مدخرات المصريين في خضم الأحداث الاخيرة بكل من العراق والكويت وانخفاض قيمة ما بحوزتهم من دنانير عراقية أو كويتية فضلا عن انخفاض قيمة بعض العملات الخليجية الأخرى .

وفي المقابل من المتوقع ارتفاع قيمة الواردات الى مصر نتيجة لارتفاع أسعار العديد منها بعد ارتفاع سعر البترول وبعد التوقعات المتشائمة التي عادة ما تصاحب حالات التوتر الاقليمي والدولى . صحيح أن الارتفاع في أسعار السلع الصناعية قد لايكون بنفس الضخامة التي شهدناها في السبعينيات والثمانينيات نظرا لنجاح الدول الصناعية في خفض نصيب الوحدة المنتجة من العديد من السلع الصناعية من الطاقة . ولكن الأثر الاجمالى على ميزان المدفوعات المصرى سيكون ضخما نتيجة لضخامة كم الواردات المصرية بالنظر الى اعتماد مصر الشديد على الخارج في الحصول على الكثير من احتياجاتها الحيوية .

وهكذا فان الأثر الصافى على ميزان المدفوعات المصرى قد يكون سلبيا . ولكن التدهور في ميزان المدفوعات قد يقل قليلا أو كثيرا اذا ما أدخلنا في الحسبان عاملا جديدا يتوقع ظهوره بعد قرار القمة العربية وهو المعونات المالية لمصر من الدول الخليجية التى تعهدت مصر بنقل قوات مسلحة مصرية للدفاع عنها ومن السابق لاوانه التكهن بحجم هذا العون ومن ثم أثره على الصورة النهائية لميزان المدفوعات المصرى .

الموازنة : زيادة النفقات

أما الأثر على الموازنة العامة للدولة فهو يتوقف على ماسيحدث لكل من النفقات والايرادات ومن المتوقع زيادة النفقات العامة لعدة أسباب منها ارتفاع اسعار الواردات ومنها زيادة الاجور نتيجة لعودة بعض المعارين الى أعمالهم ، ومنها تزايد الانفاق العسكرى نتيجة لرفع درجة الاستعداد وزيادة التدريبات ونقل قوات الى منطقة الخليج ومنها ارتفاع نفقات الدعم وربما الحاجة الى صرف اعانات للمصريين العائدين من الخارج الذين فقدوا مدخراتهم وكل حاجياتهم أو صرف اعانات بطالة لهم ريثما يتمكنوا من العثور على أعمال .

واذا كانت الايرادات قد ترتفع مع ارتفاع حصيلة تصدير البترول فان هناك أكثر من سبب لتوقع انخفاضها من ذلك نقص حصيلة قناة السويس ونقص فائض القطاع المصرفى العام مع انخفاض قيمة العملات الخليجية التى يحتفظ بها وعلى الاخص الدينار العراقى والدينار الكويتى .

ولهذا فالاثر الصافى على الموازنة العامة سلبى على الارجح . وقد تتغير الصورة كثيرا أو قليلا اذا أدخلنا عنصر المعونات المالية العربية لمصر كما هو الشان مع ميزان المدفوعات .



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ أغسطس ١٩٩٠

أزمة العمالة العائدة

فيما يتعلق بالاثر على سوق العمل فى مصر فمن المعروف أن مصر تعاني من بطالة وصلت فى بعض التقديرات الى ٣ ملايين شخص واذا كان من المتوقع عودة ١,٥ ـ ٢ مليون شخص من العاملين فى العراق والكويت أو حتى من منطقة الخليج كلها واذا افترضنا أن ثلث هذا العدد من المعارين من الحكومة والقطاع العلم الذين لهم وظائف يعودون اليها فمن المحتمل أن يصل عدد المتعطلين الى ٤ ملايين أو ٤,٥ مليون شخص . وربما ينخفض هذا العدد بعض الشيء اذا تم استدعاء عدد من الاحتياطى الى الخدمة العسكرية أو اذا تم التوسع فى تجنيد الشباب تمشيا مع الوضع العسكرى الجديد . لكن فى كل الأحوال سيظل عدد طالبى العمل كبيرا وفى حدود الاربعة ملايين .

النمو الاقتصادى والصندوق

وأخيرا فان الاثر على النمو الاقتصادى أى على نمو الانتاج أو الدخل سوف يتوقف على طبيعة السياسات التى سيجرى اتباعها فى الفترة القادمة وكذلك على مدى ما قد تتلقاه مصر من عون مالى من دول الخليج وسوف يتوقف الأمر ايضا على أثر الاحداث الأخيرة والتقارب المصرى الامريكى على درجة تشدد صندوق النقد الدولى والدول الدائنة الكبرى بشأن مطالب مايسمى بالاصلاح الاقتصادى فى مصر .

ومن المعروف أن فترات الحروب أو ما يشبه الحروب يمكن أن تكون فرصة ثمينة لاعادة ترتيب الاوضاع الاقتصادية وفرض اجراءات تقشفية من أجل الحد من النفقات وتوجيه الموارد للانتاج الضرورى . ولكن هذا يتطلب تدخلا نشيطا من جانب الدولة ودورا فعالا لاجهزة التخطيط وتقييدا للتصرفات الاقتصادية الخاصة ولقوى السوق الحرة كما أنه يتطلب العدالة فى توزيع أعباء التقشف بحيث لايقع العبء على الفقراء ومحدودى الدخل . وهذا ما سبق أن طالبنا به وأطلقنا عليه برنامج التقشف العادل وفى أعتقادى أن الحاجة الى الاخذ بمثل هذا البرنامج قد أصبحت اكثر إلحاحا عن ذي قبل .



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٩٠

٢٥ مخالفة في الأسبوع الأول من الأوكازيون الصيفى

منى الملاخ



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٩٠

بدأ الاوكازيون الصيفى الإسبوع الماضى ويستمر لمدة شهر ، لكل محل حق الاشتراك فى الاوكازيون لاسبوعين فقط ، وقد تراوحت نسبة الخصم بين ٥٪ و ٥٠٪ وشركات القطاع العام تقل نسبة الخصم فيها عن القطاع الخاص والسبب ان القطاع الخاص يحصل على هامش ربح يصل الى ٣٠٪ طوال الموسم فى حين ان القطاع العام يحدد ربحا محدودا لايتجاوز ١٥٪

اللافت للنظر كساد حركة البيع فى حين تؤكد الارقام بوزارة التموين ارتفاع نسبة البيع عن العام الماضى ووصولها الى ٦٪ .. اكد بعض العاملين فى محلات القطاع العام والخاص ان الاوكازيون تاثر تاثرا واضحا بالاوضاع السياسية التى تمر بها منطقة الخليج فقد كان كثير من العرب ينتظرون فترة الاوكازيون لشراء احتياجاتهم .

وفى لقاء مع محمد الفيصل عبد الفتاح شلبى مدير فرع جاتينيو جاهز حريمى (قطاع عام) قال : توقعنا ان نبيع فى اليوم على الاقل بـ ١٥ الفا او ٢٠ الف جنيه كما حدث فى العام الماضى لكن مع الاسف كانت المبيعات فى اليوم الاول حوالى عشرة آلاف واليوم الثانى سبعة الاف والثالث ٦٨٠٠ جنيه والخامس ٤٥٠٠ وهذا اقل من المستهدف وهكذا كل يوم يسير التسريح نحو الهبوط فى حين انه فى اليوم العادي يصل البيع الى خمسة آلاف !

والحقيقة أن البضاعة جيدة ورخيصة ولكن ليس هناك نقود وبالتالى ليس هناك شراء بل فرجة فقط . نسبة البيع للاجانب اكثر لان فرق استبدال العملة يجعل البضاعة رخيصة لهم ويبدو انه ليس هناك عرائس لاننا كنا نبيع فساتين زفاف كثيرة فى موسم الاوكازيونات لان الخصم فيها ١٥٪ ولكن منذ بداية الاوكازيون لم نبع اى فستان زفاف !

والشىء المؤسف حقا ان العرب كانوا ينتظرون الاوكازيون ولكن حرب العراق مع الكويت والاوضاع الطارئة فى منطقة الخليج منعت العرب من الشراء لظروفهم المالية الصعبة ..

ويقول قطب احمد مدير فرع الصالون الاخضر للادوات المنزلية والموبيليا (قطاع عام) لاشك ان الجمهور يضع ثقته فينا لانه ليس هناك اى مصلحة شخصية لرفع السعر ثم خفضه كما تفعل بعض محلات القطاع الخاص فنسبة الخصم فى القطاع العام محددة على السلع حتى تكون متوازنة مع هامش الربح وعند شراء اى سلعة مرتبطة بالموسم ندرسها ونحدد الربح وناخذ فى الاعتبار دخولها فى التخفيضات اثناء الاوكازيون .

واكثر الاقسام التى يقبل عليها الجمهور هو قسم الادوات المنزلية والسبب ان كل منزل فيه اولاد وكعادة المصريين فان الاسر تخزن لاولادها لخوفها من ارتفاع الاسعار المستمر .. انخفاض الدخول وارتفاع الاسعار وراء كساد الاوكازيونات عاما بعد آخر ، واضف الى ذلك هذا الصيف حرب العراق منعت بعض العرب من الشراء . والجمهور يتجول فى الاسواق بحثا عن اقل

الاسعار ثم يشترى وهذا لم يكن موجودا فى السنوات الماضية .

واقل الاقسام بيعا السلع المعمرة لان هناك بعض الاجهزة ليس عليها تخفيض لرفض الشركات المنتجة اعطاء تخفيض .

اما هاشم مرسى مدير فرع الصالون الاخضر (الفرع الرئيسى) فيقول : ذروة البيع من الساعة السابعة للعاشرة مساء .. لذلك نستمر فى فتح الفرع للساعة الحادية عشرة مساء مع ان المواعيد الرسمية للعاشرة فقط ، ويعمل الموظفون بالتناوب حتى لايكون هناك ارهاق لاحد ، افضل الاقسام التى تبيع قسم السجاد والموكيت والتنجيد والمفروشات لان الخصم فيه يصل الى ٢٠٪ وطبيعة المصريين ان العائلات تجد فى الاوكازيونات فرصة لتجهيز العرائس وقد وصل البيع فى اليوم الاول الى ١٠٥ آلاف جنيه ، وهذا الرقم فوق المستهدف .

الاجانب يقبلون على شراء الحراير الطبيعية لانها غالية فى الخارج : ويجدونه فى مصر خامة جيدة ورخيصة فى الوقت نفسه ..

العرب كانوا ينتظروا الاوكازيون لشراء الادوات الستانلس ستيل لان اسعارها رخيصة عن اى بلد آخر ، ولكن مع الاسف هذا الاوكازيون لم يقبل العرب عليه .. بل ان كويتيا اشترى بضاعة واضطر الى اعادتها بسبب الظروف واحتياجه الى ثمنها وقبلنا ذلك رغم ان المبيع لايرد .

ومن القطاع الخاص يقول سرور مصطفى صاحب محل : الاوكازيونات بدات فى السنوات الاخيرة تاخذ شكلا غير سليم لان هناك اصحاب محلات تنتج صناعات خاصة للاوكازيون وهذا يخالف الضمير والشرع واصول العمل ، فالاوكازيون عبارة عن تصريف بواقى المقاسات والالوان . والمواطن بدا يعرف هذا واصبح يذهب الى المحلات التى يتردد عليها طوال العام لانه يعرف اسعارها . اعمل فى السوق منذ ٣٥ سنة فالزبون اثناء الاوكازيون كان يشترى وهو مرتاح لان الصدق والامانة كانا متوافرين ، ولكن الان الزبون غير مرتاح حتى لو كانت البضاعة مجانا !.. لذلك فالمحلات الراقية لاتشترك فى الاوكازيون ولكن تجرى تخفيضا داخليا على البضاعة وهو تخفيض حقيقى .

ماذا يقول الجمهور ؟

وخلال جولتنا التقيت بالمشترين

تقول وداد كامل : رغم مضى خمسة ايام على الاوكازيون لم افكر فى النزول للشراء لانه ليس هناك شىء مشجع والخصم ضعيف ليس كما يعلن فقد اشتريت جونلة قبل الخصم وذهبت لشراء اخرى لون اخر فوجدت ان الخصم ليس فيه تشجيع بل ان بعض المعروضات رديئة .

وتقول المهندسة نادية بركات : الان الاسرة لاتنتظر الاوكازيون لان اسوا البضاعة تعرض فيه وكذلك الموديلات القديمة .. هناك تخفيضات كبيرة فى بعض السلع ، ولكن الناس تفضل شراء الطعام على شراء ملابس او اقمشة .. ونلاحظ تفاوت فى الاسعار من منطقة لاخرى فاسعار وسط البلد اقل قد تصل الى النصف عن اسعار منطقة المهندسين ومع هذا نجد تهافتا فى الشراء فى هذه المنطقة عن غيرها من المناطق ، وهذا يعنى ان المواطنين فى هذه المنطقة معهم نقود .

اما مدام حسن بشير فتقول : عندما اخرج للسوق للشراء اثناء الاوكازيون احدد ما اريده ولا اشترى اى شىء لان هناك تخفيضات ، وبعض المحلات تعلن عن تخفيضات غير حقيقية ، يعلنون عن خصم ٦٠٪ او ٥٠٪ وعندما نشترى نجد ان الخصم اقصاه ١٠٪ وهذا غير مشجع بعض السلع اعلنوا عنها فى الصحف عليها خصم كبير وخاصة فى القطاع العام وسالت عنها ولم اجدها وقال البائع ان هذه البضاعة غير مطلوبة لذلك فهى موجودة فى المخزن وسوف اطلبها .

واشياء قد تعرض وعندما تطلبها يقال انها للعرض فقط وخاصة انتاج المصانع فيجب ان توفر بدون خصم حتى لايقبل المواطنون على شراء نفس الشىء مستوردا .

واخيرا قال لى عبد السيد معوض : بعض السلع وخاصة الملابس الداخلية من نوع معين يعلن عن خصم فيها وعندما نذهب لشرائها نجد ان الخصم وهمى غير موجود .. بل الاكثر من ذلك ان فى بعض محلات القطاع الخاص مثلا يكون ثمن القميص قبل الاوكازيون عشرين جنيها تجده فى الاوكازيون بنفس السعر ، تسالين كيف ؟ اقول يضع سعر ٢٣ جنيها ويشطب على هذا الرقم ويضع سعره الحقيقى عشرين .. فهل هذا ضمير؟

ويعلق احد البائعين فى القطاع العام رفض ذكر اسمه على السر وراء الاعلان عن تخفيضات فى الصحف على سلع غير موجودة فاجاب : قبل الاوكازيون نعقد لجنة ونحاول ان نبحث عن رواكد المحلات ونحدد الخصم لبيعها حتى نعرفها ولكن عيب الاعلانات فى الصحف عن القطاع العام لاتحدد الفرع المقصود بل تذكر اسم المؤسسة فقط .. فقد حدث مرة ان اعلن عن بيع شفاط بخمسين جنيها فقرا الاعلان احد المواطنين وحضر اول يوم وسال عن الشفاط ولما لم يجده طلب مقابلة رئيس مجلس الادارة حتى يعاتبه على الاعلانات الكاذبة .. وبعد ان بحث رئيس مجلس الادارة عن السر وراء نشر ذلك وجد ان هذا الشفاط فعلا يباع فى فرع بورسعيد بهذا السعر وارضاء للمواطن احضر له شفاطا من بورسعيد ..

وكان لابد ان نسمع راى وزارة التموين التى تقوم بالرقابة وتنظيم الاوكازيونات يقول عادل حبشى رئيس هيئة السلع الاستهلاكية ان المبيعات فى الشركات الاستهلاكية للقطاع العام زادت ٦٪ على العام الماضى مع ان هناك ظروفا غير عادية تمر بها البلد وهى وقف تحويلات المصريين بسبب حرب العراق والكويت .

ويؤكد ان الاقبال متزايد على الجاهز والسجاد والصينى والادوات المنزلية لان نسبة الخصم على هذه السلع كبيرة تصل الى ١٥٪ وبالنسبة للملابس الجاهزة سواء حريمى او رجالى فقد تصل الى ٥٠٪ بعد مرور عام على انتاجها ، واضاف ان البضاعة التى تعرض فى الاوكازيون هى نفس البضاعة التى تعرض فى الايام العادية ولاتخصص بضاعة للاوكازيون . هذا قد يحدث فى بعض محلات القطاع الخاص ولكن هناك رقابة على محلات القطاع الخاص تقوم بها ادارة البيوع التجارية للتاكد من تنفيذ القوانين فيكون هناك مرور من هذه الادارة للتاكد من ان البضاعة كانت تباع فى الشهر السابق للاوكازيون ولابد ان يكون هناك سعر سابق وسعر اوكازيون .

وذكر ان التخفيضات فى القطاع الخاص اكبر من القطاع العام لان هامش الربح فى القطاع الخاص اكبر من القطاع العام طوال العام حتى يعوض اى خسارة محتملة .

وخلال الاسبوع الاول من الاوكازيون تم تحرير ٢٥ مخالفة . يقول العميد محمود ابراهيم مدير ادارة المعلومات بمباحث التموين المخالفات التى تم ضبطها ٢٥ قضية على مستوى الجمهورية فى القاهرة والجيزة واسيوط وبورسعيد وكفر الشيخ والاسكندرية ، شملت المخالفات اقامة اوكازيونات بدون ترخيص او مخالفة نسبة التخفيض او ارتكاب بعض جرائم الغش التجارى .. هذه المخالفات ارتكبت خلال الايام الاولى للاوكازيون .

منى الملاخ



المصدر : الســيـاسى

التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والمفاوضات مع صندوق النقد .. تأثرت بأزمة الخليج

كشف مصدر مسئول بوزارة التعاون الدولى ان احداث الخليج وغزو العراق للكويت سيكون لها تاثير على المفاوضات الدائرة بين مصر وصندوق النقد الدولى ليس بسبب المساندة الكويتية فقط ولكن ارتفاع اسعار البترول فى الاسواق العالمية قد يؤدى الى حدوث ركود فى النشاط الاقتصادى العالمى مما ينعكس اثره على الدول المانحة للقروض والمساعدات للدول النامية ومنها مصر

واشار المصدر الى ان الدكتور عبد الشكور شعلان المدير التنفيذى لصندوق النقد الدولى قد اجرى مباحثات خاطفة مع المسئولين فى مصر لم تستغرق الا ساعات محدودة وغادر القاهرة متجها الى واشنطن بعد الاتفاق على تأجيل مناقشة خطاب النوايا

واوضحت معلومات وزارة التعاون الدولى بأن مسودة الاتفاق النهائى مع الصندوق انتهى منها وكان من المقرر ان تتم المراجعة النهائية لها فى الشهر الحالى على ان يتم الموافقة النهائية فى اكتوبر القادم الا ان الاحداث الجديدة التى طرأت على المنطقة قد تؤدى الى تأخير الاتفاق بعض الوقت

فجوة الخلاف

وكشف المصدر بأن فجوة الخلاف بين الحكومة والصندوق تلاشت بدرجة كبيرة بعد المباحثات والمداولات والتغلب على الملاحظات التى كان يبديها كل طرف خلال الاسابيع الاخيرة

وقد تم الاتفاق على عدد من النقاط والمبادىء الاساسية وهى .. بالنسبة لسعر الفائدة على المدخرات المحلية يترك للتحرك فيما بين ١٢٪ و ٢٢٪ اى تعويم سعر الفائدة واتاحة هامش للمنافسة بين البنوك فى جذب المدخرات كما يترك ايضا هامشا للمنافسة فى عمليات الائتمان حتى لا تتأثر الاستثمارات ويحدث الانكماش .. وسوف يأخذ فى الاعتبار عدم المضاربة من جانب البنوك الصغيرة على حساب البنوك الكبيرة المحملة بأعباء مصاريف ادارية اكبر .

وبالنسبة للخلاف حول سعر الصرف فقد اتفق على اعطاء لجنة السوق المصرفية مرونة كافية لتحديد سعر صرفى يومى وفق عوامل العرض والطلب ويشارك فى هذا التحديد اسعار صرف الجنية المصرى فى البورصات العالمية ويصبح من مسئولية اللجنة البت فى طلبات فتح الاعتمادات لصالح القطاعين العام والخاص

اما عن خفض العجز الجارى فى الموازنة العامة للدولة فمن المتفق عليه ان يتم هذا التخفيض بمعدل سنوى ٧,٥٪ من الدخل القومى .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩٠

فاتورة صدام حسين !

ارتفاع الأسعار وهروب الاستثمارات العربية للخارج وانخفاض التنمية

نصف مليار دولار تكاليف الطوارىء فى الجيوش العربية خلال ١٥ يوما !

كتب ـ جمال شوقى :

طالب الدكتور ابراهيم دسوقى اباظة الخبير الاقتصادى والسكرتير العام المساعد لحزب الوفد ، بضرورة قيام الحكومة المصرية بسرعة تنقية قوانين الاستثمار لجذب المدخرات والاستثمارات العربية خلال الفترة القادمة . اشار الدكتور اباظة الى ان مصر يمكن ان تمثل بديلا استثماريا لدول الخليج ومصدر تامين اضافى للمدخرات العربية التى تبحث عن الامان فى المنطقة العربية . انتقد الدكتور اباظة بعض البنود الموجودة فى قانون الاستثمار الجديد واهمها النص الخاص بالزام . المستثمرين بتخصيص نسبة ٦٠ ٪ من الاموال المستثمرة للعاملين فى المشروعات الاستثمارية . كما انتقد الدكتور اباظة النص الخاص بتحكم الحكومة فى تسعير السلع . توقع الدكتور اباظة انسياب الاستثمارات الخليجية والعربية الى مصر فور الغاء بعض اللوائح والقوانين المتضاربة وبعض النصوص المجحفة بالمستثمرين . طالب الدكتور ابراهيم دسوقى اباظة بضرورة تدخل الحكومة لمناقشة ومعالجة الاثار التى تترتب على ازمة الخليج واكد ان اعلان بعض الجيوش العربية لحالة الطوارىء يكلف الدول العربية مبالغ لاتقل عن نصف مليار دولار خلال الاسبوعين الماضيين ، واشار الدكتور اباظة الى ان مناخ عدم الثقة يؤدى الى تلهف الافراد على شراء السلع وارتفاع اسعارها مما يضر باصحاب الدخول المحدودة . واكد الخبير الاقتصادى ان



ابراهيم دسوقى اباظة

انهيار وهبوط اسعار وقيمة العملات العربية وخاصة عملات دول الخليج واتجاه المدخرين فيها الى شراء العملات الاجنبية والذهب .. اخد بصغار المدخرين واثر على المراكز المالية للافراد والدول واشار الدكتور اباظة الى ان شبح الحرب فى المنطقة يؤدى الى تعطل جهود الاستثمار والتنمية بالمنطقة العربية وخاصة فى مصر التى تستقبل نحو ٢ مليون مصرى عائدين بعد سنوات من الكفاح .. بلا مدخرات .. او باموال قليلة . وحذر الدكتور اباظة من ان معظم العاملين بلا وظائف فى مصر وليس كلهم من المعارين الذين وافقت الحكومة على عودتهم لوظائفهم .



المصدر : الأهالى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩٠

انخفضت مبيعات الأوكازيون والسبب أحداث الخليج

كتب احمد عبد الحكم

.. حتى الاوكازيون الصيفى لم يسلم من احداث الخليج فلقد كان من عادة الاشقاء العرب ان يستغلوا موسم الاوكازيون لشراء احتياجاتهم وخاصة من الملابس والاقمسة القطنية قبل عودتهم الى اوطانهم

وهذا الاقبال العربى على المصنوعات المصرية كان له التاثير الايجابى على معدلات البيع والشراء للاوكازيون ولكن هذا العام وبسبب الغزو العراقى للكويت وانشغال الاخوة الخليجيين والعرب بمتابعة التطورات السريعة والمتلاحقة فى الخليج بالاضافة الى انهيار الدينار الكويتى وانخفاض العملات الخليجية اثر تاثيرا سلبيا على حركة الاوكازيون

ويرصد خبراء الاسواق عددا من المؤشرات الهامة لاوكازيون هذا العام

اولا : زيادة الطلب الجماهيرى بشكل ملحوظ على الشراء من فروع القطاع العام بالقاهرة والمحافظات الاخرى على عكس ماكان معتادا من قبل حيث كان يحصل القطاع الخاص على نصيب الاسد من المشتروات خلال فترة الاوكازيون بفصليه الصيفى والشتوى ..

ثانيا : سجلت مبيعات الملابس الجاهزة والمفروشات والسجاد اعلى النسب بينما تراجعت نسب المشتروات الكهربائية وقد ارجع المسؤلون ان السبب فى هذا يرجع الى قلة نسب الخصم وان الطلب على السلع المعمرة بالذات لايخضع لاوقات الاوكازيون بل ان الطلب عليها يكاد يكون ثابتا طوال فترات العام باستثناء زيادات محدودة كفترات الاوكازيون .

ثالثا : تراجع اقبال الاخوة العرب عن المشاركة فى موسم الاوكازيون هذا العام والذين كان يحضر جانب كبير منهم لقضاء اجازته فى هذا الوقت بالذات للاستفادة من الانخفاض الكبير فى الاسعار خلال الاوكازيون .. الاهم من ذلك ان الاخوة الكويتين بالذات والذين كانت لاتقل نسبتهم عن ٢٠٪ من اجمالى العرب المتواجدين بالقاهرة قد تلاشت او انعدمت تماما اية مشتروات لهم خلال هذا الموسم وذلك نظرا للتطورات السياسية الاخيرة باحتلال العراق دولة الكويت .. فبالاضافة الى انشغال الكويتين الموجودين بمصر فى هذه الفترة فى امور الغزو ومسائل الاقامة .. فان التحويلات النقدية كانت هى المشكلة العظمى لدى معظم الكويتين نظرا للتدهور الكبير فى قيمة الدينار الكويتى من جهة بالاضافة الى نفاد تحويلات العديد منهم ..

ولم يختلف الوضع كثيرا بالنسبة لبقية دول الخليج كالسعوديين وسياح دول البحرين والامارات العربية وابو ظبى وذلك لطغيان ازمة الخليج بين العراق والكويت على اية اهتمامات اخرى .

الدينار الكويتى

يقول عبد الله الخازمى من الكويت : كنت متعودا فى مثل هذا الوقت من كل عام ان اقضى اجازتى الصيفية ومعى اسرتى وقد اتينا بالفعل هذا العام كعادتنا وبعد ان وصلنا الى مصر بثلاثة ايام فوجئنا بالعدوان الغاشم من العراق على بلدنا .. وقد انفقت معظم نقودى ولم يتبق معى سوى مالا يزيد على مصاريف خمسة ايام .. فى الوقت الذى انخفض فيه قيمة الدينار الكويتى الى شكل لم يكن لكويتى ان يتصوره وقد كنت قد عقدت العزم على شراء معظم احتياجاتى من موسم الاوكازيون كعادتنا كل عام .. ولكن !!

ويقول عبد الصادق الخالدى كويتى ويعمل بشركة بترول كويتية : أتيت الى مصر ومعى بعض اصدقائى لقضاء اسبوعين من اجازتنا الصيفية وقد كانت الفرصة مواتية فقمنا بشراء معظم احتياجاتنا من الملابس والهدايا ولكن ازاء تدهور سعر العملة الوطنية وتلاشى الامل فى العودة الى الوطن ولو فى الوقت القريب قد دفعنى الى اعادة ماشتريته من بضائع وهدايا

ويؤكد محمد الخوازمى من السعودية ان الغزو العراقى للكويت قد حاز كل اهتمامنا بل انه قد ملانا بالقلق من جراء التهديدات العراقية لبلدنا .. لقد افسدت علينا هذه العملية الاستمتاع باجازتنا



■ مجلس الوزراء برياسة مبارك يناقش اليوم :

مواجهة آثار الغزو على الاقتصاد المصرى

الاستثمارات المطلوبة لايجاد فرص عمل إنتاجية للعمالة العائدة

إصدار قانون يكفل سرية الحسابات المصرفية للأفراد

يستعرض مجلس الوزراء فى الاجتماع الذى يعقده اليوم بالاسكندرية برياسة الرئيس حسنى مبارك ، النتائج التى توصل اليها الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء امس مع رؤساء البنوك العاملة فى مصر وقيادات العمل المصرفى ، لمواجهة آثار الغزو العراقى للكويت على الاقتصاد المصرى ، وذلك بالنسبة لميزان المدفوعات والاستثمارات واعتماد المبالغ اللازمة لعودة العاملين المصريين من البلدين فى الحكومة والقطاع العام والاستثمارات المطلوبة لايجاد فرص عمل انتاجية جديدة لهذه العمالة .

وصرح السيد صفوت الشريف وزير الاعلام بانه قد جرت فى الاجتماع مناقشة أوراق عمل ومقترحات تقدم بها الجهاز المصرفى ، تستهدف توفير مزيد من التيسيرات ورفع مستوى الخدمة المصرفية فى البنوك وذلك لتسهيل عمليات الايداع وفتح الحسابات التى تتزايد يوميا سواء من المواطنين العرب ، او المصريين العاملين فى دول غير العراق والكويت ثقة منهم فى الضمانات التى تكفلها القوانين واستقرار مناخ الاستثمار فى مصر ، كما ناقش الاجتماع اهمية اصدار القانون الذى يكفل سرية الحسابات المصرفية للافراد فى مصر .

وحضر الاجتماع الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والدكتور صلاح حامد رئيس البنك المركزى والدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية والدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء والدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والسيد صفوت الشريف وزير الاعلام والدكتور موريس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولى .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٠



سيناريوهات قائمة.. وقادمة

ما ان حدث الاجتياح ... الا وقد استنفر كل الطاقات لمتابعة التداعيات الاقتصادية الخطيرة لهذا الحدث الجلل ... وكالات انباء ومراقبون ومحللون في جميع الصحف تلهث وراء الحدث ... مراكز الدراسات والبحوث في عوام العالم الغربي تعمل ليل نهار ... دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة والعواصم الاوربية والمنطقة العربية على اتصال دائم لمحاولة دراسة الآثار والاحتمالات .. وردود الفعل . في منطقة الخليج العربي والتي مابين ليلة وضحاها اصبحت كرة مشتعلة اهتمام العالم كله مركز عليها ... وهذه الندوة فجرت قضايا عديدة وضع خلالها خبراؤنا الاقتصاديون والمصرفيون أياديهم على الانعاكسات الحادة للغزو سواء على المدى القصير أو الطويل ... الدكتور حازم الببلاوى رئيس بنك تنمية الصادرات ابتعد عن مناقشة التفصيلات وشد الانتباه الى ان الوضع الحالى هو وضع مؤقت والاخطر تداعياته على المدى الطويل ... وركز على ان الاطراف كلها خاسرة من جراء ماحدث مع استثناءات بسيطة ... وعرج بالندوة على ضرورة وضع تصورات وسيناريوهات مستقبلية وهو ماشاركة فيه الرأى الدكتور محمد محمود الامام وزير التخطيط الاسبق أكد على ان الغزو هو بداية لمرحلة جديدة وطويلة المدى .

ثم تتالت توقعات الدكتور عثمان محمد عثمان والبيانات والمعلومات التى قدمها لنا الدكتور نبيل هلالى عضو مجلس ادارة هيئة قناة السويس حول انعكاسات الازمة على قناة السويس والخبير المصرفى محمد فريد حول الانعكاسات على البنوك المصرية والعربية وعملات كل من العراق والكويت ... هذا بخلاف ماقدمه د . نجيب غيبة والسيد عبد الحميد بلال حول أثار الازمة على العمالة المصرية فى الخارج .



المصدر : الأهـــرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاهرام الاقتصادى :تاتى هذه الندوة كاستجابة سريعة من الاهرام الاقتصادى لما افرزته الازمة الناجمة عن الاجتياح العراقى للكويت من متغيرات ايضا سريعة ومتلاحقة .

الندوة تتمحور حول محاور اساسية يراها الاهرام الاقتصادى منها ما يتعلق باثار الازمة على الاقتصاد المصرى .. ضمن هذا المحور عدة نقاط هامة كالانخفاض المتوقع فى تحويلات المصريين فى الخارج ومعروف مدى حاجة الاقتصاد القومى للعملة الصعبة فى هذه المرحلة .

آثار الغزو على عودة اعداد كبيرة من المصريين العاملين بالتحديد فى الكويت والعراق . فالتقديرات تشير الى ان عدد العاملين بالكويت ـ المصريين ـ حوالى ٢٥٠ الف ربما انخفضت التقديرات خلال الفترة الاخيرة قليلا . وفى العراق يصل عدد المصريين الى حوالى المليون . وهناك آثار الغزو على السياحة العربية كمصدر اساسى وحيوى من مصادر العملات الصعبة .

كما تضم الآثار احتمالات انخفاض ايرادات قناة السويس نتيجة للنقص المتوقع فى عدد السفن وناقلات البترول التى تعبر القناة . وضمن المحاور التى يراها الاهرام الاقتصادى انعكاسات الازمة على منطقية دول الخليج العربى وعلاقتها بالاقتصاديات العربية وبالذات الاستثمارات النفطية فى اسواق المال العالمية واحتمالات تاثرها . خاصة ان البعض يقول بانه من المحتمل ان تضعف قوة المفاوض الكويتى فى ادارة استثماراته فى اسواق المال الدولية من جراء الازمة . وكذلك احتمالات تاثر استثمارات الفوائض النفطية فى اسواق المال الدولية .

المحور الثالث يتعلق بتاثير الازمة على الاقتصاد الدولى للانخفاض المتوقع فى نقص تدفق البترول من منطقة الخليج حوالى ٥ ملايين برميل يوميا تمثل الانتاج البترول الخاص بكل من الكويت والعراق . ايضا احتمالات التاثير على اقتصاديات الدول الصناعية واحتمالات انتشار الركود وغير ذلك .

نبدأ بالمحور الاساسى فى الندوة الخاص باثار ماحدث على الاقتصاد المصرى . والدكتور حازم الببلاوى يقدم لنا رؤية لانعكاسات الازمة على الاقتصادى المصرى .

(خسارة جماعية لجميع الاطراف)

د . حازم الببلاوى :فى اعتقادى ان ماننتحدث عنه فى هذه الندوة ليس مهما . وأفضل الحديث فى أمر آخر لان الوضع الحالى وضع مؤقت ولايقبل باستمراره احد . لان هذا الوضع نتج عنه وضع غير مقبول . والعالم كله يحاور ان يغيره . لكن يبدو انه غير قادر على تغييره .

كما انه قادر على قبوله كذلك . والسؤلان المطروحان كما اراهما هما الى اى مدى يستمر هذا الوضع ؟ واذا تغير فالى اية صورة . والحالة التى ستنتج التغيير لها ـ ايضا ـ تأثيراتها . ورايى الخاص انه لايوجد طرف فى العالم يمكنه ان يدعى انه رابح . ماحدث مرحلة خاسرة لجميع الاطراف . اول الاطراف العراق ذاته الذى حصل على هذه الغنيمة مع انه غير مقبول . لان العراق غزا بلدا فيها موارد بترولية ضخمة ولها موارد مالية ايضا ضخمة لكنها مجمدة . البترول كقوة بالنسبة للعراق لايستطيع ان يستخدمه .

الى جانب هذا الانفاق العسكرى من جراء الغزو . وهى اعباء اضافية على العراق والذى شبه أغلق . فجميع الدول تعانى الآن من مرحلة دفع ثمن ماحدث . لايمكن الا ان نقول ان هذه العملية عملية دفع ثمن ماحدث .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٠

لايمكن ان نقول ان هذه العملية عملية خاسرة لجميع الاطراف . سواء كانت اطراف خليجية . والمنطقة المحيطة بالبلاد العربية . والاقتصاد العالمى ايضا خاسر . ربما يختلف الأمر لفئة اخرى اطلق عليها تجار « ناعقى الموت » فدائما هناك من يكسب حتى من الموت ، مثل شركات البترول ربما منتجي البترول من خارج البترول وحتى هذا فانه يتم فى أطار عام من الخسارة العالمية .

ولذلك لايمكن الحديث عن تأثير الازمة على المصريين العاملين لانه فى هذا اتحدث عن أثار وضع دائم . اقول هذا . واقول أن هذا الوضع لايمكن ان يستمر . والسؤال المطروح الى متى يستمر هذا . وبالتالى كم يمكن ان تعيش معنا آثار هذا الوضع غير المقبول . ثم الاكثر اهمية اذا انتهى الوضع ولابد ان ينتهى بأمرين اولهما ان يقبله العالم ويصبح امرا مقبولا .

وثانيهما ان لايقبله ويغيره وتنشأ حالة جديدة . وهنا سؤال آخر يتعلق بشكل هذه الحالة الجديدة . وبالنسبة للنتيجة التى ستكون أرى بمنتهى البساطة اننا بصدد الدخول فى مرحلة جديدة وفترة لايقل مايحدث فيها حاليا خطورة عن خطورة ماحدث وتم بعد حرب ٥٦ حيث كان حوالى ٩٠ ٪ من النفط فى شرق قناة السويس وعندما دخلت مصر الحرب اغلقت قناة السويس وعندما انتهت الحرب ظهر النفط خارج قناة السويس واصبح نصفه شرقا ونصفه غربا وظهرت ليبيا الجزائر ونيجيريا والجابون . اذن هناك تغيير نتج عنه سقوط امبراطوريات كانجلترا وفرنسا وعادت امريكا تلعب دورا . وفى رأيى ان المنطقة سيعاد ترتيبها وستكون بصدد اوضاع . جديدة ، السؤال هو ماهى الاحتمالات التى يمكن ان تحدث وماهو تأثير كل هذا على ماسبق ان طرح من محاور ؟

وفى رأيى ان الحديث حول هذه المحاور من قبيل الحديث فى المرحلة المؤقتة التى مهما طالت فهى عديمة الاهمية لانها تحضر للمخاض الكبير . ونسأل هل المخاض الكبير له تأثير على الاستثمارات ؟ هل له تأثير على العمالة المصرية فى العراق والكويت ؟ وأرى ان المحور بهذا الشكل يدور فى مسائل قبل اوانها . لان ماهو موجود انما هو عبارة عن خسائر كاملة لجميع الاطراف . العراق خاسر . الكويت ايضا خاسرة . دول الخليج الاخرى خاسرة ... خاسرة اقتصاديا امريكا خاسرة . المنطقة العربية . دول العالم النامى والمتقدم خاسرة . مرحلة الخسارة لايمكن طبعا ان تستمر . السؤال الى اى مدى يستمر هذا الوضع غير المستقر . هل يستمر شهر ... ٦ شهور أو سنة ؟ الاكثر اهمية طبعا الى ماذا ينتهى ؟ وهنا تطرح المحاور ... بمعنى عندما يستتب الامر .. ماهى الصورة التى يمكن ان نتوقعها ؟

الاهرام الاقتصادى : وجهة نظر الدكتور حازم الببلاوى تفتح افاقا جديدة . كما انها تدعو الى اعادة النظر للقضية بشكل جديد ايضا .

د . حازم الببلاوى : أطرح البديل فى صورة سؤالين . اولهما هذا الوضع المشتعل غير القابل للاستمرار الى اى مدى يمكن ان يستمر ؟ وثانيهما اذا انتهى ولابد ان ينتهى ماهو شكل نهايته ؟ وعلى ضوء هذه النهاية ماهى الآثار لكل ماحدث على المنطقة . غير هذا فاننا نتحدث عن مريض بطنه مفتوحة .

الاهرام الاقتصادى : فيما يتعلق بما طرحه د . حازم بسؤاله الى اى مدى يمكن أن يستمر هذا الوضع يدخلنا فى مسألة رفض السيناريوهات المحتملة والمطروحة خلال المرحلة القادمة الدكتور محمد محمود الامام ما رايه ؟ .

ليس حادثا عارضا بل شرخ

د . محمد محمود الامام : اتفق اتفاقا عاما مع الدكتور حازم فى ان القضية إننا لسنا بصدد حادث عارض ضخم فقط . ولكن حادث جوهرى خلق شرخا . ومايجب ان ننظر ان الحادث وقع فى منطقة مليئة بالبترول .. وفى ظروف نعرفها . وهى ظروف خاصة بالاوضاع البترولية العامة باعتبارها حجر الزاوية بالنسبة للمجتمع الدولى . وبالتالى سننظر الى هل كان هذا سيستمر . أو اذا لم يكن قد حدث اليوم . هل كان يمكن ان يحدث غدا او بعد غد . وفى رأيى ان هذا الحدث الفعلى جعل امرا كان مفروضا ان يقع واقعا . الحدث الفعلى اخذ شكلا معينا . لكن نتائجه اخذت الشكل الذى كان مفروضا ان يقع . بمعنى وكما اشار الدكتور حازم الببلاوى أن قضية البترول هى قضية المنطقة .. وقضية علاقة العالم

بالمنطقة وبانظمة المنطقة وعلاقاتها العالمية . فما حدث وماترتب عليه انما يأتي في اطار التسعينات التي قيل عنها ان البترول فيها سيتناقص عالميا وستصبح المنطقة ـ المنطقة العربية ـ المخزون الرئيسي . للنفط في العالم ، وللسيناريو الذي كان يرجح من قبل كثيرين أنه بداية من منتصف التسعينات سوف ترتفع اسعار البترول وكان هناك من يقول واحد زائد واحد يساوي ٢ . كنت وقتها اقول ان النتيجة صفر . لانه اذا قيل اننا نتحكم في البترول الذي سوف

ترتفع اسعاره وسوف يقوى موقف الدول العربية . وكنت اقول ان معنى هذا ان الدول العربية ستضرب حتى تنتج البترول الذي بحوزتها بالسعر الذي يطلبه الغرب الذي يرفض ان يتعرض لنكسة اخرى ـ ارتفاع اسعار البترول بعد حرب ٧٣ ـ وتضخم ركودي آخر . واذا كان انتعاشه الحالي قد قام على استهلاك البترول فان التغيرات التي حدثت مازالت لها جذور . هناك التضخم والبطالة والركود . والغرب لايقبل ان يدخل في مرحلة جديدة فيها الركود التضخمي مرة ثانية . وكان من المتصور أن يحدث حادث في المنطقة أو ترتب امور فيها بحيث تضرب حتى يمكن ان تخضع لأرادة الدول الصناعية . المرحلة الاولى من الضرب . كانت تصفية الافوال بمعنى ان تستنزف اموال المنطقة . وبالتالي تصبح ضعيفة فتنتج البترول بالسعر والحجم المطلوبين . وكانت حرب ايران والمشروعات الهلامية الموجودة في منطقة الخليج والاستثمارات وعملية البورصات ، والاثنين الاسود وغيرها ذلك . عبارة عن ضربات متلاحقة لأموال العرب حتى يتأتى منتصف التسعينات والعرب على « الحديدة » . ينتجوا مايطلب منهم وبالسعر الذي يطلب .

ولهذا أقول يجب أن ننظر الى المستقبل من وجهة النظر هذه . ان ماحدث في الواقع حدث في وقت كانت امريكا بدأ حجمها ينكمش وكذلك اقتصادها بدأ ينكشف . الاقتصاد الاوربي والاقتصاديات اليابانية بدأت تنعزل وخصوصا بعد الحرج الدولي . اذن ماحدث اعطى لامريكا القياد الذي كانت قد بدأت تفتقده وتغنت بهذا بريطانيا لانها تقبل التبعية الامريكية ولاتقبل التبعية لالمانيا في اوربا .

اذا القضية ان هذه المشكلة ليست من المشاكل العارضة التي يمكن أن تمر . انها في وضعها الحالي تكتسب باختلافها المشكلة الحقيقية للمنطقة . كيف نصوغ البترول ونستخدمه كقوة لنا أو كقوة علينا . جانب آخر يجب ان ننظر اليه ان امريكا من مصلحتها مرحليا انها ترفع البترول الى حد ما وتسخن اسعاره على اوربا لانها دائما لديها الخليط الداخلي والخارجي وتستفيد من وراء هذا في تحسين اقتصادها جزئيا .

القضية ان آثار الازمة مهمة . انما الى حد ما . بحيث يعتبر الحدث بداية لمرحلة جديدة وطويلة المدى . بمعنى انها على الاقل تمر في عقد التسعينات . اما كيف نخرج منها ؟ فهذا ما اعتقد انها المشكلة الجوهرية . وكما قال الدكتور حازم الببلاوي ان الخرائط يعاد رسمها مرة ثانية على ضوء الاوضاع . والوضع الحالي ان المنطقة ضربت ووفرت فرصة ذهبية لقوى خارجية تدخلها ولم تخرج منها وفي ظل عدم الثقة فان اموال البترول التي تراكمت سوف تذهب الى الخارج وستشهد المرحلة المقبلة استنزاف ثروات المنطقة للغرب بطرق متعددة منها الحماية ومنها الاستثمارات التي تهرب . ومنها

تدهور عملات المنطقة كلها آثار في ظل حادث مستمر لمرحلة ستطول سوف تتعاقب فيها الاحداث .

الاهرام الاقتصادي : ما طرحه الدكتور الامام يطرح تساؤلا هو هل مايحدث الآن من ازمة في منطقة الخليج العربي معناه اعادة ترتيب اوراق المنطقة مرة أخرى في ضوء النظام الدولي وبروز تكتلات اقتصادية جديدة واوربا ٩٢ وبروز اليابان كقوة عظمى على مشارف القرن القادم . وفيما يتعلق بتوقعات التغيرات في النظام الدولي الجديد . فهل معنى هذا تكريس تبعية المنطقة العربية للغرب مرة اخرى الدكتور عثمان محمد عثمان ما رأيه في هذا ؟

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحدث في مرحلة تخلق

د . عثمان محمد عثمان : الموضوع المطروح مهم . والدكتور حازم الببلاوى فجر القنبلة والتى اعتقد انها كان يجب ان تثار . فلقد فوجئت باسئلة كثيرة خلال التليفون تدور حول الآثار الاقتصادية على مصر من جراء الغزو بداية بقناة السويس وانتهاء بالتحويلات والعمالة . وكما قال الدكتور حازم كلها آثار فى الاجل القصير ولان الحدث فى حالة تخلق فنحن فى حاجة الى معلومات أكثر منها الى تحليل . وما يجب ان نفكر فيه هو الجانب التحليلي . ومقدمة الدكتور حازم والدكتور الامام واضحة .. انما مع ذلك من المفيد ان نلقى نظرة على الاحتمالات سواء فيما يتعلق بهذه الجزئيات أو الاطار الشامل والاعم وهو فى رأيى الاهم .. وفى مناقشة مثل هذه القضية سواء فى الاطار المطروح أو الاطار العام يجدر بنا ان ندرك ان مثل هذه الاحداث لايجب ان تقيم من خلال تحديد موقفنا من انهيار الارباح والخسائر .. ففى مثل هذه الندوة ليس من المطلوب ان نعد كشف حساب ونكتشف ان مصر سوف تكون مستفيدة حتى مع التحفظ الذى ذكره الدكتور حازم الببلاوى انه لا أحد مستفيد من هذه الازمة انما على افتراض ان ميزان المدفوعات المصرى سوف يستفيد فمثل هذا الكلام ليس له أى قيمة ولا أى دلالة ان ترصد النتائج التى سوف تتحقق خلال الشهور الثلاثة القادمة أو حتى السنة القادمة .. هذه المسألة لابد ان نضعها فى اعتبارنا ..

المسألة الثانية المرتبطة بها ان عملية تسجيل النتائج فى جانب الايراد والمنصرف أو التكلفة والعائد غير مضمونة .. فما نتخيله اننا نضيف الى جانب الايراد اليوم نفاجيء غدا انه يضاف الى جانب المنصرف أو التكلفة .

المسألة الثالثة : هى لماذا يعقد الاهرام الاقتصادى والدولى والمحلى مثل هذه الندوات .. نحن لم نستفد فى مصر من مثل هذه المناقشات فى مواجهة التغيرات البطيئة أو المتسارعة فى منطقتنا بمعنى انه لايظهر لى على الاقل من مثل هذه الملتقيات رغم أهميتها ان من يصنعون القرار لايحاولون الحصول على نتائج مثل هذه المناقشات للاستفادة منها فى صنع القرار .. بمعنى ان مثل هذه الندوة ليست جزءا من آليه لادارة الازمة وبالتالى تكون هناك قنوات مختلفة تصب فى النهاية لدى صانع القرار لكى يقول نعم ان ادارة الازمة يجب ان تتجه فى مثل هذا الاتجاه أو ذاك .

واذا انتقلت الى الاطار الاشمل يمكننى ان الخصه فى ان التسعينات وربما القرن الجديد سيشهد انتهاء ملهاة أموال نفط العرب بمأساة .. والخص الاحداث التى تكلمنا عنها كثيرا ابتداء من عام ١٩٧٤ وكل ما جاء تحت مؤتمرات الاقتصاديين المصريين والعرب عن آثار الانفتاح فى مصر .. وما يسمى الاستفادة بالفوائض النفطية على المستوى العربى سياسيا واقتصاديا .. كل ما قيل يتضح الآن عدم الاستفادة منه فشاركنا كلنا فى هدر الاموال بلا استثناء .. واذا أردنا ان ننتقل الى التفاصيل أقول ان العراق كان من أغنى الدول العربية بموارده ومن اكثر المسيئين لاستخدام موارده ــ وهو الذى يقوم اليوم بغزو الكويت طمعا فى أموال الكويت ــ فى الوقت الذى كان فيه العراق أكثر توازنا من الكويت من حيث الموارد فلديه الارض ومياه الرى ولديه السكان ولديه مخزون بترولى يفوق ما لدى الكويت .. اذن هناك توازن فى الموارد كان يمكنه ان يكون أكثر استفادة ومع ذلك يدعى انه الافقر ويصفى حساباته ويعيد توزيع الدخل مع جيرانه واشقائه العرب .. طبعا هذا كلام فارغ .. ومن هنا أكرر القول اننا لم نستفد على الاطلاق من الموارد النفطية لا الدول التى تولدت لديها الموارد مباشرة من خلال البترول ولا أعيد توزيع تلك الموارد اليها من خلال هجرة العمالة أو الاستثمارات .. كلنا على نفس المستوى اسأنا استخدام هذه الموارد .. وحينما بدأ يلوح فى الافق تضاؤل هذه الموارد دخلنا فى خلافات مع بعضنا البعض وبالتالى انتهت ملهاة بترول العربى بالمأساة التى نعيشها الآن .. وبالتالى نستطيع القول : هل هذه المأساة ستصنع فينا أكثر مما صنعته الاموال النفطية .. لم تتحقق التنمية الشاملة بما تتضمنه من الاستقلال الاقتصادى والمؤشرات توضح كل عام مزيدا من الانكشاف الاقتصادى وليس العكس والدول البترولية أكثر من الدول غير البترولية .. وطبعا لم يتحقق اعادة توزيع الدخل بالشكل الايجابى ... ولم يتحقق التكامل أو العمل العربى المشترك .. وأعتقد ان هناك مخاوف شديدة على الهدفين الكبيرين اللذين لم يتحققا زمن الملهاة وبالتالى اشك ان يتحققا فى زمن المأساة ..



والنتيجة التى سوف نشهدها على الاغلب ـ وانا هنا أتفق مع الدكتور الامام ـ مزيدا من الشرذمة وليس الوحدة .. ومن هنا كيف ستكون الصورة فى المرحلة المقبلة ـ وهذا هو كلام الدكتور الببلاوى ـ وما تصورنا انه ادارة لمواردنا أو استفادة منها ضاع فى خبر كان .

واعتقادى انه لكى تكتمل رؤيتنا لما يمكن ان يحدث ينبغى ان نسمع بقية الخبراء المشاركين معنا فى الندوة للتعرف على انعكاسات الازمة على ايرادات قناة السويس .. وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج اختتم بنوعية التحليل الذى نتناول فيه بعض الجزئيات لكى نضعها فى أطار عام انه ربما فى جانب الخسائر تقل ايرادات قناة السويس أو ربما تزيد .. وهذا دليل على عدم توافر المعلومات لدى حول هذا الموضوع .. انما من المتصور ان قضايا ساخنه مثل المفاوضات مع صندوق النقد الدولى للوصول الى خطاب نوايا يمكن ان تنتهى فى ظل الأزمة بتمرير الاتفاق فى ظل عدم الاهتمام الشعبى .. أو ربما يمرر الاتفاق بشروط ميسرة جدا نظرا لاننا أصبحنا شركاء سلاح مع الولايات المتحدة الامريكية .. واعتقد ان هناك الكثير الذى يمكن ان يقال لكن بالاتفاق على اطار لمناقشة الموضوعات فى اطار تحليل مستقبلى .

الاهرام الاقتصادى : نعتقد ان الطرح الذى بدأ به الدكتور حازم الببلاوى كان مفيدا بالنسبة لنا جميعا كمدخل لمناقشة الازمة وانعكاساتها على المنطقة برمتها الا ان هناك تعليقا على اذكره الدكتور عثمان محمد عثمان حول أهمية هذه الندوات ونحن نؤكد على أهمية مثل هذه الندوات سواء لصانع القرار أو للرأى العام الذى نتجه اليه دائما كوسائل اعلام .

ننتقل الى انعكاسات الازمة على اقتصادات الخليج العربى .. وحول انكشاف كل من الاقتصاد الكويتى او العراقى اثناء الغزو العراقى أو غيرهما من اقتصادات دول الخليج التى تعتمد على النفط كمورد اساسى للدخل القومى ويتحدث حول هذه القضية السيد راشد الخالدى أحد رجال الاعمال الكويتيين ورئيس المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية .

ضربة متوقعة للمنطقة

راشد الخالدى : اتفق مع الاخوة المتحدثين فيما يتعلق بأن الصورة لم تتضح بالكامل فيما يتعلق بالانعكاسات الاقتصادية نظرا للتغيرات السريعة التى تحدث فعندما تتوافر لدينا المعلومات يمكننا ان نتحدث عن النتائج .. وبالتالى أرى التركيز على :

حدث خلال الايام الاولى للغزو .. وانا أتفق مع الدكتور الامام فيما يتعلق بالضربة المتوقعة للمنطقة فى التسعينات .. فالتوقعات تقول انه كانت هناك ضربة متوقعة انما لم يحدد زمانها أو مكانها وأؤيد ذلك .. وما يؤكد ذلك ما حدث قبل الازمة الأخيرة فكم من الندوات عقدت فى اوروبا وكم من دراسات خرجت تتحدث عما طرحه الدكتور الامام .. ففى شهر يوليو الماضى كنت أقضى اجازتى فى الخارج وتابعت ندوة هامة تحدثت عن اسعار النفط وهل تستمر على ما هو عليه .. وحديث أخر حول عدم قدرة الدول العربية النفطية على استثمار أموالها فى الخارج وهو حديث فى صلب ما يحدث الآن انما الدكتور الامام أو كبار المحللين الدوليين لم يتوقع أحد منهم ان تقوم العراق بتقديم الضربة وتحديد زمانها ومكانها بهذه السرعة .. فما كان الغرب سيبذل فيه مجهود سنتين أو ثلاثة أو اربعة اختصره العراق لهم فى أيام قليلة وفاجأهم به بدلا من ان يبذلوا هم جهدا كبيرا فيه نقدم لهم ما يريدونه على طبق من ذهب .

الملهاة .. والمأساة

الأهرام الاقتصادى : وجود السيد راشد الخالدى معنا يعد فرصة بحكم انه يدير استثمارات كويتية خارج الكويت لكى يجيب على بعض التساؤلات المطروحة فيما يتعلق باولويات استثمار الفوائض النفطية العربية خصوصا بعد التداعيات التى أحدثها الغزو العراقى للكويت .

راشد الخالدى : فى اعقاب عام ١٩٧٣ ارتفعت عائدات النفط العربية بشكل كبير وحدث



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٠

ما يسميها الدكتور عثمان بالملهاة العربية وانا أضم صوتى اليه الا ان هناك جوانب ايجابية لمسناها ونتحدث عنها .. التنمية العربية وبالذات

فى دول النفط التى استفادت من ارتفاع اسعار النفط فى ذلك الوقت كانت حريصة على تنمية اقتصاداتها وان تقدم لقضيتها وشقيقاتها من الدول العربية الاخرى ما تستطيع ان تقدمه ونحن كلنا شهداء على تلك المرحلة ويمكن اغلبنا شارك فيها مشاركة مباشرة فبالتالى حدث ان الثروة وزعت على شعوب المنطقة ... الشعوب صاحبة الثروة استفادت منها مباشرة فى أرضها وبعضها استفادت منها فى دغم مواقفها السياسية .. واتجهت بعض من هذه الاموال لاغراض قومية والبعض لاغراض التنمية .. ولو تأملنا موقف الكويت والسعودية نجد انها انتقلت من مرحلة التنمية المحلية الى التنمية الاقليمية فذهبت الى دول عربية اخرى وقدمت بعض الاستثمارات الى مصر وتونس والجزائر واليمن وتونس وأقامت مشاريع وصناعات وكل ما هو منتج ويعود على الطرفين بالنفع وهذه ملموسة ومشاريعها مسجلة فى غضون ال ١٥ سنة الاخيرة ... هناك حقائق وارقام موجودة وتدل

على ان هناك جانبا ايجابيا لما حدث بعد ١٩٧٣ وقد لايكون ما تحقق هو ما نطمح اليه وقد نكون قد حققنا ٥٠ ٪ أو ٤٠ ٪ لكن هناك شيئا تحقق .. هناك تنمية تمت فى البلاد العربية كلها سواء النفطية أو غير النفطية .. أما هل ساعد النفط فى التنمية نعم ساعد حتى الدول التى كانت بخيلة فى تقديم المساعدات أو تقدمها بناء على مواقف سياسية معنية ..

فيما يتعلق بالكويت فقد قدم استثمارات لمعظم الدول العربية ولم تضع فى الاعتبار ان هذا معى وذاك ضدى .. اذن فقد قدمت الكويت ما تستطيع للتنمية بالدول العربية من خلال صناديق التنمية ومن خلال شركات استثمارية ومن خلال المعونات والقروض وفيما يتعلق بالتنمية فى الخليج فقد تسارعت معدلات التنمية فيها بعد عام ١٩٧٣ حيث توجهنا للبنية الاساسية الطرق

... محطات الكهرباء .. محطات المياه .. والمصانع وبعد عام ١٩٧٤ بدأنا نسمع كلمة صنع فى الكويت والتى لم أسمعها على الاطلاق قبل عام ١٩٧٣ حيث لم نكن نصنع أى شىء فى الكويت الا اشياء بدائية وبعد ذلك بدأنا نرى معرضا لمنتجات صنعت فى السعودية وكذلك البحرين .. ومن هنا أعتقد ان فى السنوات ال ١٥ الاخيرة تم ما هو مطلوب بدرجة معينة .. اذن كانت هناك تنمية .. وقد ساعد النفط على هذه التنمية .. بينما مايحدث الآن هو وقف لعجلة

التنمية حيث ضغط صدام حسين على الزر وأوقف التنمية فى الخليج العربى .. وقد تأثرت الدول العربية الاخرى بذلك تأثرا مباشرا ومن بينها مصر .. فمثلا الاستثمارات العربية التى كان مقدرا لها ان تدخل مصر فى عام ٩٠ سوف تتأثر وبالتأكيد كانت هذه الاستثمارات ستساعد على حل مشاكل معينة أو تقوم بتطوير منتج أو تدفع التعاون العربى المشترك .. وانا أوافق على ان من بين الانعكاسات على مصر الانعكاس الخاص باحتمالات المرور فى قناة السويس .

حصاد الحصار

الاهرام الاقتصادى : فيما يتعلق بتوقعات الحصار الاقتصادى على العراق فى المرحلة القادمة . معروف ان العراق خاض حربا لمدة ٧ سنوات اهدرت فيها استثمارات ضخمة على شراء السلاح . ما هى توقعات الدكتور الامام بانعكاسات الحصار الاقتصادى على الاقتصاد العراقى ؟

د . محمد محمود الامام : قضية اى دولة وفى ظروف حرب هناك مايسمى باقتصاديات الحرب فما يحدث اثناء المعركة شىء وما يحدث بعدها شىء آخر . واقول هذا من واقع دراسة اقتصاديات حرب ٦٧ بالنسبة لنا . فالعراق اثناء المعركة اهدر اموالا لو حسبت كان من الممكن ان تمول تنمية ، وعندما كنت فى العراق نصحت القيادة العراقية وقلت لهم لاتدخلوا فى حرب مع ايران . لان الحرب الحقيقية معها من خلال التنمية فمن خلال التنمية يمكن تنمية الشعوب وقدراتها . وقلت لهم ان ما يمكن ان يفعلوه انما هو عملية دفاعية موسعة فيها الطائرات القاذفة وغيرها من الاسلحة الدفاعية . وقلت ايضا ان من يقف مع ايران هو الغرب والشرق معا .

وبالنسبة للعراق فالحصار الاقتصادى ليس



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٠

هو المهم . لان الحصر الاقتصادى مهما طال فسوف ينتهى وسوف ينكسر وكما قال الدكتور حازم هناك دائما من يكسب . ومن ثم فسوف تمر الى العراق اشياء مقابل ثمن . واقول لماذا لايسمحوا للعراق بالبترول ثم يضعوا العائد فى أرصدة مجمدة . فلو امتنع عن التصدير فلن يكون هناك احد قد منعه . بمعنى آخر ان ادوات الحصار قد تكون متعددة الى ان تحل المشكلة لكن السؤال هو كيف تحل المشكلة لانه فى الواقع لو وضعنا المتغير الاسرائيلى فى الصورة فهناك فرصة لضرب اكبر قوة عسكرية عربية كان من الممكن ان تصون الجبهة العربية ليس فقط تحرير الارض وانما تحد من التوسع الاسرائيلى على الاقل لمدة ٢٠ سنة . ومنطقيا لن تخرج امريكا قبل ضرب القوة العسكرية العراقية ومن ثم فالحصار هنا عبارة عن عملية خسائر . والمقصود منه الضرب المباشر وسيفتعل العراق اسبابا لضربه أو سوف تختلق لذلك اسبابا . ويبقى من خسائر الحصار خسائر اقتصادية مباشرة بعضها يمس الصناعات التى قامت عليها الصناعات العسكرية وبعضها يمس المخزون الاستراتيجى الذى يملكه . فهل سيستطيع ان يعوض العراق مخزونه فى حالة تعرضه لضربة عسكرية ؟ خاصة وأنه من السبعينات وهو يواصل تكوين هذا المخزون لكى يواجه به الحروب القادمة فاذا زالت العملية العسكرية لن يكون المخزون بمثابة عبء على العراق .

والعراق كما قال الدكتور عثمان محمد لديه موارده الذاتية كالارض والمياه وليس لديه الموارد البشرية الكافية . وما لم يكن فى هذه الحالة يسمح بتشغيل عمالة خارجية ومطمئنة فلن يستطيع تعويض كثير من المواد التى يمكنه ان ينتجها محليا . وهذه مشكلة . لانه فى الواقع العمالة المصرية هى التى حفظت المصانع العراقية . والزراعية العراقية . وطالما فيه حصار اقتصادى وهذه الموارد البشرية لن تموت من الجوع فأذن الحصار يكون تأثيره المباشر هو انهيار الاقتصاد المدنى . والمشكلة الخطيرة تتعلق بالمناطق التى دمرت وخلال المعارك القادمة فى حاجة التى تعويض بمشاريع جديدة . هنا كانت فرصة وكنت قد عملت انذارات مبكرة للقيادات فى مصر وفى العراق قلت لهم احذروا الشركات المتعددة الجنسية ستدخل العراق لكى تربط الاقتصاد العراقى بالاقتصاد الايرانى . وبالتالى تعمل مشروعات لعزل الاقتصادين الكبيرين فى المنطقة وربطهم بالخارج وهى مشروعات فى ظل احتياجات لاموال اذن المشروعات التى يمكن ان تقوم فى العراق باعادة بناء ستكون خارج نطاق التكامل الاقتصادى العربى ولضرب اى صناعة فى الخليج وقلت لهم ان الصناعات التى ستقوم فى العراق ستكون موجهة لاضعاف القاعدة الصناعية الخليجية . والفائدة الاساسية من وجهة نظر الحصار هى تجويع الشعب حتى يثور ويسقط حاكمه . انما بعد ذلك يستطيع العراق ان يعود فى يوم وليلة بشروط ان تهيىء له الظروف التى تمكن من عودة العمال ، فهل العمال عندما يعودون سوف يعودون بنفس القدر والحجم والرقم والعائدات التى كانوا يحولونها .

وما وضعه الأهرام الاقتصادى من محاور تؤكد حاجة واحدة وهى هشاشة الاقتصاد المصرى الذى تحول فى الخمس عشرة سنة الأخيرة الى الاعتماد على البترول بكل آثاره المباشرة وغير المباشرة واعتقد ان المحاور تثير ما يجب ان يكون سواء حلت المشكلة عن طريق هذا الطريق أو ذاك . وهذه هى القضية . فاذا كان التضامن العربى والعمل العربى المشترك قد ضرب فلا حل الا بالعمل العربى المشترك واذا كانت التنمية قد ضربت فلا حل الا بالتنمية .



أزمة الخليج

تعجل بقرب الاتفاق مع الصندوق

● الحكومة راهنت على الخليجيين فى شراء الديون فخسرت كل الاوراق

فى سابقة غير محسوبة أدخلت أزمة الخليج المفاوضات الشائكة بين مصر والصندوق منعطفا جديدا لم تسلكه تلك المفاوضات على مدى الجولات الصاخبة بين الجانبين ، منذ اكثر من ثلاث سنوات !

ففى الوقت الذى كان يحاول فيه المسئولون المصريون التوصل الى صيغة وسط مع الصندوق حول المدى الزمنى لما يسمى باجراءات الاصلاح المالى .. انفجرت الازمة فى الخليج ليفقد الاقتصاد المصرى جزءا عزيزا من موارده .

وتجد الحكومة نفسها عارية فى مواجهة الصندوق ، ولا نصير لها بعد ان كانت تراهن على امكانية استخدام النفوذ المالى الخليجى فى التأثير على قرارات الصندوق أو قيام المصارف وصناديق التنمية فى تلك الدول بشراء الديون المصرية عبر سندات طويلة الاجل وهو ما كان يجرى دراسته ضمن لجنة من الخبراء داخل جامعة الدول



العربية ، تضم ممثلى مصر والكويت والاردن وتونس ، ومن يرغب من الدول الأخرى الى جانب ممثلى مؤسسات وصناديق التمويل العربية وذلك فى اطار الاقتراح الذى تقدم به ممثل الامين العام للامم المتحدة بيتو تراكس (المكلف ببحث مديونية الدول النامية الى امين الجامعة العربية فى مارس الماضى . ليتبنى نظاما داخليا بين الدول المدينة والدائنة الاعضاء فى الجامعة لتسوية المديونية العربية البالغة ١٨٠ مليار دولار !

غير أن انفجار الازمة فى الخليج على النحو الذى يجرى حاليا جمد هذا الاقتراح وحتى اشعار أخر مما بدد المراهنات المصرية على الخليجيين ، خصوصا وأن تلك المراهنات استندت الى أطراف لا تثق فى استثمار اموالها ضمن الكيان العربى ، على حد قول مصادر اقتصادية عليمة !

ونتيجة لذلك ـ كما يقول خبير مصرى ـ فان الحكومة لن تجد بديلا عن التقدم بخطى أوسع نحو مطالب الصندوق ، على أمل أن يجد موقفها المناصر للولايات المتحدة والقوى الغربية فى أزمة الخليج صدى لدى المسئولين فى الصندوق ، الذى تلعب واشنطن دورا أساسيا فى توجيه سياسات ! ..

وفى هذا الاطار وحسب نفس المصادر فان لزيارة مدير عمليات الصندوق بالشرق الاوسط للقاهرة الاسبوع الماضى قد استهدفت استطلاع رأى المسئولين المصريين حول انعكاسات الأزمة الخليجية على الاقتصاد المصرى ومدى تاثيره على اجراءات الاصلاح المالى ، مع وعد بأن الصندوق سينظر « بعين العطف » لمطالب الحكومة بزيادة قيمة القروض المخصصة لتمويل عملية الاصلاحات !

وبما يؤدى الى اعادة جدولة أقساط الدين وفوائدها المستحقة على مدى العامين المنصرمين والبالغة ١٨ مليار دولار .

وعلى أية حال فقد جاءت انعكاسات أزمة الخليج ، طبقا للتقديرات الاولية على تحويلات المصريين العاملين فى الكويت والعراق ودول الخليج عموما لتكشف عن مدى المخاطر المحدقة بالاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة .

فطبقا لتقديرات أحد الخبراء فان الانخفاض فى تحويلات المصريين فى الكويت والعراق ستصل الى حوالى ثلاث مليارات جنيه من اجمالى التحويلات النقدية والعينية البالغ قيمتها ٨,٤ مليار جنيه عام ٨٨/ ١٩٨٩ ، وفقا لبيانات البنك المركزى بينما يقدر الانخفاض فى التحويلات من دول الخليج الاخرى ما بين ١٥٪ و ٢٠٪ مما يعنى خسائر قد تصل الى ٦٠٪ فى هذا المصدر الهام والذى يشكل ٤٠٤٪ من اجمالى حصيلة النقد الأجنبى فى البلاد .

كما تبرز الصورة المفزعة فيما تمثله التحويلات النقدية ٣,١ مليار جنيه وحدها فى مواجهة القطاعات السلعية الانتاجية ، حيث بلغت نسبة هذه التحويلات الى الانتاج العام نحو ٩,٧ ٪ خلال عامى ٨٧/٨٨ .

ـ فضلا عما تمثله قيمة التحويلات الاجمالية للعاملين بالخارج من مساهمة فى سداد العجز فى رصيد المعاملات الجارية بنحو ٢٢ ٪ . إذن التناقص فى قيمة هذه التحويلات يعنى مزيدا من الاعتماد على الاقتراض الخارجى لسد العجز ، خصوصا مع انخفاض التحويلات النقدية بمقدار ١٦٥,٤ مليون جنيه خلال عامى ٨٨ ، ١٩٨٩ ، وفقا لبيانات البنك المركزى وذلك فى ضوء التراجع الخطير فى معدلات النمو فى القطاعات السلعية الرئيسية من ٥,٩ ٪ خلال ٨٧/٨٨ الى ٤,٣ ٪ فى ٨٨/ ٨٩ . وهو مايعنى فتح الباب أمام الصندوق لإحكام شروطه ، ودفع الحكومة للمزيد من التنازلات ! .

فمع انخفاض قيمة التحويلات تبرز من جديد



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٠

مخاطر السياسات التى انتهجتها الحكومات المتعاقبة . نتيجة الاعتماد على القطاعات الريعية (تحويلات - بترول - سياحة - رسوم القناة) .

واليوم فالانخفاض المفزع فى قيمة التحويلات ، يأتى مصاحبا لتراجع آخر فى دخل القناة ، حيث يتوقع ان تصل نسبته الى ١٥ ٪ من اجمالى الرسوم البالغة ٩١٤,٧ مليون جنيه .

أما الزيادة الحادثة فى حصيلة صادرات البترول فانها تأتى بعد أن انخفض معدل النمو فى هذا القطاع الى ٧, ٪ عام ٨٨/ ٨٩ مقابل ٦,٤ ٪ فى العام السابق عليه .

كما يأتى توقف عمليات التبادل التجارى والاقتصادى مع الكويت والعراق ودول الخليج وأعضاء مجلس التعاون العربى ، التى تستأثر بنحو ٢٥ ٪ من اجمالى صادراتنا للدول العربية الى مزيد من الانتكاسات الاقتصادية فى ظل اتساع العجز فى الميزان التجارى ، البالغ ١٦,٥ مليار جنيه ، وتزايد وارداتنا بمقدار ٣,٥ مليار جنيه من اجمالى الواردات البالغ ٢٥,٨ مليارا جنيه .

وعلى ذلك فإن النقص المتوقع فى حصيلة النقد الاجنبى سيضاعف من الطلب على العملات الحرة ، وخاصة من الدولار . مما يعنى مزيدا من التخفيض فى قيمة الجنيه طبقا لمطالب الصندوق .

ونتيجة لذلك يتوقع مصدر اقتصادى ان يراجع الصندوق تشدده فى ضرورة تقارب نسبة الفائدة المصرفية من معدل التضخم البالغ اكثر من ٣٠ ٪ ، وان يقبل اقتراح الحكومة برفع الفائدة مابين ١ , ٢ ٪ لتقليل الضغط الحاصل على النشاط الاستثمارى .

يأتى ذلك فى ظل مزيد من العجز فى الموازنة العامة للدولة ، يبلغ ٨,٢ مليار جنيه عام ٨٨/ ٨٩ . اضافة الى عجز صافى يبلغ ثلاثة مليارات جنيه طبقا لتقديرات البنك الدولى .

وفى هذا الاطار تأمل الحكومة أن يعمل الصندوق على اضفاء المرونة حول قيمة الخفض الضرورية ، وخاصة فى بنود الدعم السلعى ، بعد التقليص المتوالى له .

وعلى كل ، فالاتفاق مع الصندوق - كما يقول مصدر مسئول - أصبح فى « مرمى نظر » ، بعد أن اصبح ظهر المفاوض المصرى الى الحائط ! ! .

فكرى عبد المطلب

عميد كلية الاقتصاد يشرح الدروس الاقتصادية لأزمة الخليج

تقوية مصر.. مصلحة خليجية عربية

نظام اقتصادى عربى جديد

على أساس اقتسام الغنم والغرم

مطلوب من دول الخليج اعادة حساباتها

واعلان موقفها من قضية الديون العربية

رغم بروز الاوجه السياسية لازمة الخليج .. فان الجوانب الاقتصادية تظل هى الاساس سواء فى تحريك الازمة السياسية أو فى دفع تداعياتها المتتالية بسرعة رهيبة . ففى البدء كان النزاع العراقى - الكويتى على اسعار البترول والكميات التى يجب ضخها أو عدم ضخها . ثم التنازع على ملكية حقول آبار الرميلة جنوبى العراق وشمالى الكويت . ومالن احتدمت الازمة حتى كانت قرارات تجميد الارصدة العراقية والكويتية فى البنوك والدول الغربية وارتفاع اسعار البترول وارتباك اسواق المال العالمية .

فما هى الاثار الاقتصادية لهذا الزلزال على الاقتصادات العربية والاقتصاد العالمى . وقبل ذلك .. ماهو اثرها على الاقتصاد المصرى

فى هذا الحوار يحدثنا الدكتور احمد الغندور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عن التداعيات الاقتصادية لهذا الزلزال الخليجي

□ ماهى - فى رأيك - الاثار الاقتصادية لزلزال الخليج على الاقتصاد العربى والعالمى ؟

● ● نقطة البداية هى ان هذه الازمة أو هذا الزلزال ادى فى واقع الامر إلى انهيار النظام الاقليمى العربى سواء فى جانبه السياسى أو فى جانبه الاقتصادى

وبالتالى علينا ان نتوقع نشوء نظام جديد فى جانبيه السياسى والاقتصادى ايضا . هذا النظام الجديد سيكون نتيجة لردود الفعل المختلفة للازمة

وفى معالجة الاثار المباشرة والحالية للازمة ستكون البذور الاولى للنظام الجديد

□ كيف ؟

● ● واضح ان مصر تدفع حاليا وستدفع فى المدى القصير ثمنا غاليا لازمة لم تكن سببا فى حدوثها . ويكفى ان نحاول ان نحصى احصاء سريعا للاثار السلبية للازمة الحالية على الاقتصاد المصرى

- هناك نضوب تحويلات المصريين العاملين فى الخارج أو على الاقل تدهور كبير فى هذه التحويلات .

- هناك تدهور ايراد مصر من قناة السويس ومن السياحة

- هناك تدهور علاقاتها التجارية مع الدول العربية

- أخطر من ذلك هناك عودة المصريين العاملين فى الخارج وكيفية إستيعاب الاقتصاد المصرى للاعداد الهائلة منهم .

من الواضح انه فى المدى القصير .. فإن مصر فى حاجة إلى خطة جديدة لمواجهة كل هذه الاثار . ولكن إلى ان تنجح هذه الخطة الجديدة فى استيعاب الاثار لابد ان تمر فترة انتقالية ستصبح مصر فى حاجة شديدة إلى تمويل عربى وفى اعتقادى ان مصر لن تجد صعوبة فى الحصول على هذا التمويل من الدول النفطية . فأول درس من دروس الازمة هو ان مصلحة الدول النفطية فى مصر القوية اقتصاديا وليست فى مصر الضعيفة اقتصاديا . ومن الواضح ان الدور المصرى العسكرى فى هذه الازمة سيكون هاما . ولابد ان يستند الجهد العسكرى لمصر إلى اقتصاد لايعانى من الازمات .

دور مصر

□ ماذا تقصد بالدور المصرى العسكرى ؟

● ● المسألة ليست مسألة مقابل لنفقات عسكرية ولكن المسألة اكبر من ذلك بكثير فأمن الدول النفطية يرتبط ارتباطا وثيقا بدور مصر العسكرى فى منطقة الخليج . لقد قام مجلس التعاون الخليجى على اساس فكرة ان الامن الخليجى تستطيع الدول الاعضاء توفيره بتكتلهم فيما بينهم . غير ان غزو العراق للكويت قد كشف عن الضعف أو عدم سلامة هذه الفكرة

ايضا الازمة الحالية كشفت لدول الخليج واكدت لها ان مصر ليست لها اطماع فى الدول الخليجية وان امن الخليج يتجاوز الدول اعضاء مجلس التعاون الخليجى وانه فى نظام عربى جديد لابد ان ترتبط دول الخليج بالدول العربية الاخرى وفى مقدمتها مصر .

مصر .. وامريكا

□ لماذا تتوقع ان يتجه عرب الخليج إلى مصر ولايزيدوا من توجههم إلى امريكا لاسيما بعد تواجدها العسكرى ؟

● ● واضح من تطور احداث الازمة ان الاعتماد على مصر لم يكن ليسمح للازمة بأن تأخذ ابعادها الحالية . لان تدخل الولايات المتحدة جاء بعد وقوع الازمة ولبعد الولايات المتحدة عن ارض المعركة ولطبيعة التدخل الامريكى وحساباته ، لم يمنع من وقوع الازمة فعلا كما حدث فى الستينات عندما اعلنت مصر تضامنها مع الكويت فى مواجهة تهديد عبد الكريم قاسم

فضعف القوة العسكرية لدول الخليج اغرى العراق بها . علينا ان نقارن ماحدث بوضع اخر ترتبط فيه الخليج بمصر فى حماية امنها القومى . فى مثل هذه الحالة الاخيرة كان من المحتمل تردد العراق فى غزو الكويت بهذه السهولة . فلقد خشيت دول الخليج من اشتراك مصر فى مجلس التعاون الخليجى . فى الوقت نفسه سعى الرئيس صدام حسين إلى ان تكون مصر فى مجلس التعاون العربى بحيث تبعد مصر اكثر واكثر عن ارض الخليج وعن امن الخليج

نقطة اخرى .. ان اشتراك مصر فى اقامة الامن القومى العربى والامن الخليجى كجزء منه يجعل التعاون مع الولايات المتحدة بشروط افضل اذ ان اشتراك مصر معناه تخفيف المسئولية ، مسئولية الولايات المتحدة فى اقامة الامن الخليجى . وبالتالى تستطيع دول الخليج ان تحصل على شروط افضل من الولايات المتحدة الامريكية

□ اذا كانت دول الخليج لم تفعل ذلك فى فترات الاسترخاء النسبى فلماذا تتوقع ان تفعله فى ظل الظروف الجديدة ؟

● ● يجب ان تكون نقطة البداية هى حرص دول الخليج على الخروج من هذه الازمة بأقل خسائر ممكنة . ومن ثم فان عليها ان تستخدم مواردها المالية من اجل الوصول إلى هذه النتيجة . ودعم مصر ماليا مسألة اساسية لتحجيم خسائر الازمة الحالية .

□ ولماذا لاتطرح هذه التداعيات

اشترك فى الحوار

بدوى محمود
عبد الله نصار
سمية عبد الرازق
محمود نافع
سعد هجرس

لجوء دول الخليج بخطى اوسع واسرع لمزيد من الاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ؟

● ● الازمة الحالية كشفت عن مدى ضعف النظام الاقتصادى فى الدول النفطية . فارتباطها بالغرب اكثر من ارتباطها بالحياة الاقتصادية فى الداخل . فقد كان من الاثار المباشرة للازمة محاولة الافراد على المستويات المختلفة فى السعودية وفى دول الخليج لتحويل اموالهم إلى الخارج ، معنى هذا ان النظام الاقتصادى فى دول الخليج فى وضعه الحالى سيؤدى إلى تحطيم الحياة الاقتصادية فى دول الخليج . فاثناء الازمة – وبعد الازمة – ستتجه القوى الاقتصادية إلى استنفاد الموارد الاقتصادية فى الداخل وتحويلها إلى الخارج . وهنا تهديد خطير للنظم الاقتصادية فى هذه البلاد . وبالتالى فان احد دروس الازمة الاقتصادية الحالية هو خلق نظام اقتصادى يقوم على الاستثمار فى داخل الدول الخليجية . هذا امر ضرورى لهذه الدول ، بل وللدول الغربية التى تعتمد على الخليج وعلى المنطقة العربية فى سد احتياجاتها من الطاقة .

فضمان انسياب الطاقة إلى الدول الغربية يقتضى استمرار الحياة الاقتصادية على أرض هذه الدول . ومن هنا نقطة البداية فى تشكيل النظام الاقتصادى والنظام السياسى الجديد . وفى تشكيل هذا النظام لابد وان تكون العلاقات العربية ونموها فى مكان الصدارة من النظام الجديد

□ لكن . هناك سيناريو أخر يبدو مرجحا .. خلاصته ان تفرض امريكا هيمنتها المباشرة على المنطقة وان تخضعها سياسيا واقتصاديا وان تعيد رسم خريطتها السياسية بما يتضمنه ذلك من زيادة تفتيتها سياسيا واقتصاديا !

● ● اندماج الدول النفطية فى الاقتصاد العالمى واندماج الدول العربية عموما فى الاقتصاد الغربى حقيقة واقعة . واقتصاديات الدول المختلفة حاليا تتجه إلى العالمية بمعنى ارتباط الانشطة الاقتصادية المختلفة داخل كل دولة بالاقتصاد العالمى وبالاقتصاد الغربى اساسا . وهذا ماحدث للدول العربية جيمعا وبلااستثناء ، ومايحدث حاليا للاتحاد السوفيتى ودول اوربا الشرقية وبالتالى فان أى نظام عربى جديد يجب ان يصمم على اساس ارتباطه بالنظام العالمى . اذ لافكاك من هذا الواقع .

لكن المسألة فى النهاية هى شروط الارتباط بهذا النظام بحيث يكون هناك تقسيم عادل للمنافع بين النظام العربى الجديد والنظام العالمى ولكى يكون هناك تقسيم عادل للمنافع لابد وان يكون هناك تعاون اقتصادى بين الدول العربية والا ترتب على ذلك انفراد الاقتصاد العالمى بكل دولة عربية على حدة . هذا امر – فى اعتقادى – ممكن . وهو ممكن لان هناك نقط التقاء كثيرة بين مصلحة النظام الاقتصادى العالمى ومصلحة النظام الاقتصادى العربى

هناك نقط التقاء فى التعاون التجارى ، فى الاستثمارات ، فالدول العربية تمثل اهمية كبيرة بالنسبة للنظام العالمى ليس فقط كمصدر للبترول ولكن ايضا كسوق ضخمة للاستثمار فى مجالات معينة كالمجالات التى تحتاج إلى ايد عاملة أو عقول تتمتع بالكفاء وفى الوقت نفسه تتميز بانخفاض الاجر . يكفى ان تنظر للشركات العابرة للقارات واستثماراتها فى دول العالم النامى . التطور الحديث أن هذه البلاد لاتتجه إلى المواد الاولية والبترول فحسب بل إلى صناعات كثيرة . وكوريا الجنوبية مثال واضح فى هذا الخصوص . فتنمية كوريا الجنوبية تمت اساسا لاستثمار الدولة والاستثمار الامريكى بشكل خاص .

وفى تقييم النظام الاقتصادى العربى الحالى علينا ان نقر بأن المجلس الاقتصادى فى اطار الجامعة العربية لم يكن مصدرا للقوة للدول العربية . والامر كذلك بالنسبة لمجلس التعاون الخليجى ومجلس التعاون العربى والاتحاد المغاربى فهذه التكتلات اشكال قانونية تخلو من مضمون سياسى واقتصادى وامنى حقيقى وبالتالى ظهر عدم جدواها فى اول اختبار لها . ولذلك فان اهم دروس الازمة الحالية هو شيوع الاعتقاد بضرورة اقامة نظام للتعاون العربى اقتصاديا يكفل التضامن بين الدول العربية بحيث تشكل قوة اقتصادية تكون اساسا لنظام امنى وسياسى قوى يواجه العالم الخارجى

الغنم .. والغرم

□ كيف يمكن اقامة هذا النظام الاقتصادى العربى المنشود فى ظل الفوارق الهائلة بين دخول البلاد العربية ؟!

● ● أى نظام اقتصادى عربى جديد لكى يكتب له البقاء لابد ان يقوم على اساس اقتسام الغنم والغرم واعتقد ان دروس المنطقة فى هذا الخصوص كثيرة ومن الممكن ان نعود إلى حرب ١٩٧٣ . فلقد تحملت مصر اعباء هذه الحرب وجنت الدول النفطية العربية المنافع واستأثرت بها . ولو استخدمت الدول النفطية جزءا مما عاد عليها فى دعم حقيقى للدول الفقيرة لتغيرت الصورة تماما بحيث اصبحت الدول النفطية اقل اعتمادا على العالم الغربى واكثر اعتمادا على المقومات الاقتصادية الداخلية .

فتعاون اكثر مع الدول الاقل ثراء كان كفيلا بنمو صناعى اكبر بكثير فى الدول النفطية وباستثمارات فى الدول العربية تجنبها الاعتماد المطلق على العالم الغربى . ومن الممكن ان نذكر العديد من الامثلة فى هذا الخصوص ليس فقط فى نطاق الغذاء وانما ايضا فى نطاق الصناعات الحربية

□ كيف يمكن لمثل هذا النظام الاقتصادى العربى الجديد التعامل مع قضية الديون الخارجية ؟

● ● أى نظام عربى جديد لابد وان يقوم على اساس خلق دول عربية قوية اقتصاديا إلى جانب الدول الخليجية فهذا شرط لاستمرار الحياة على ارض الخليج وشرط اساسى لاقامة امن قوى عربى يتمتع بفرص للبقاء بحيث يتجنب تكرار الازمة الراهنة

وهنا تبرز أهمية أن تعيد الدول النفطية حساباتها وان تعلن من الان موقفها بالنسبة لمشكلة الديون الخارجية للدول العربية الفقيرة نسبيا بل ان توجه الخطاب ايضا فى هذا الخصوص للشعب العراقى ذاته ونظام الرئيس صدام حسين بحيث يتولد الاقتناع بأن التضامن فيما بين الدول النفطية والدول غير النفطية تضامن مجز بالنسبة لكلا الطرفين .

واعتقد ان اسراع الدول النفطية فى اعلان هذه الخطة سيعطيها ورقة سياسية رابحة للغاية فى ازمتها الحالية . وان ديون العالم العربى لاتمثل الا النذر اليسير بالنسبة لفوائض الدول النفطية بل من الذكاء السياسى والاستراتيجى الا يقتصر اشتراك الدول النفطية على حكومات هذه الدول وان يتجاوز المجال الرسمى إلى المجال غير الرسمى وان تشترك الاسر الحاكمة فى الدول النفطية فى تمويل عملية انقاذ للدول العربية الفقيرة

□ هل ترى ان التداعيات الاخيرة لزلزال الخليج تزيد ام تقلل فرص اتجاه الاموال العربية للاستثمار فى مصر ؟

● ● من المؤكد ان تؤدى الازمة الحالية إلى اتجاه اكثر وضوحا للاستثمار فى مصر ولو من قبيل توزيع مخاطر الاستثمار وتطبيقا للمثل القائل بالا تضع كل البيض فى سلة واحدة . ولكن علينا من ناحية اخرى ان نبذل جهودا اكثر فى اقامة المناخ الملائم للاستثمار .

اثار عالمية

□ ماهى فى رأيك التأثيرات المباشرة للازمة الخليجية على الاقتصاد العالمى ؟

● ● واضح ان الاثر الاقتصادى الاهم هو ارتفاع اسعار البترول ومايترتب على ذلك من اثار بالنسبة للاقتصاد العالمى والاثار هنا ليست ذات اتجاه واحد . فارتفاع اسعار البترول سيؤدى إلى زيادة المصاعب الاقتصادية امام الدول الاوربية غير المنتجة للبترول . وهنا تبرز اليابان والمانيا الغربية على وجه الخصوص . وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فان ارتفاع اسعار البترول له اثر موافق نتيجة زيادة ارباح الشركات الامريكية . حيث سيمكن الولايات المتحدة والشركات الامريكية من استغلال ابار البترول فى المناطق مرتفعة التكلفة . والامر كذلك بالنسبة لبريطانيا . ومن ثم علينا ان نتوقع اثارا مماثلة لما حدث بعد عام ١٩٧٣ وان كانت تجربة مابعد ١٩٧٣ قد اعطت للاقتصاد الغربى قوة اكبر ومرونة اكثر فى مواجهة اثار ارتفاع اسعار البترول .

ولابد ان يحدث تضخم فى الاقتصاد الغربى . لان الاثر المباشر سيكون موجة تضخمية وان كان سيحجم اثار التضخم فى هذه الحالة امران :

● قدرة السعودية وكثير من الدول المنتجة للبترول على زيادة حجم انتاجها .

● وان مصلحة الولايات وبريطانيا تتحقق عند مستوى سعر فيما بين ٢٠ و٢٢ دولارا للبرميل وفقا للدراسات المتاحة .

ثم هناك قوى الضغط الاوربية واليابانية على الولايات المتحدة الامريكية بحيث تحجم الضغوط التضخمية فى الدول الاوربية .

وقطعا احتمالات الركود موجودة كما حدثت فى الثمانينات ولكن فى النهاية هناك نوع من المقايضة بين الاثار السلبية لارتفاع اسعار البترول والاثار الايجابية بالنسبة لبعض دول العالم الغربى مثل امريكا وبريطانيا .

اثار عربية

□ وماهى تأثيرات هذا الزلزال على الاقتصادات العربية ؟

● ● اولا بالنسبة لانسياب رءوس الاموال الخليجية فى الحدود الضيقة نسبيا التى كانت تتم . ثم هناك الدول العربية غير النفطية التى ستعانى من ارتفاع فاتورة البترول حتى بالنسبة لبعض الدول العربية كمصر التى ستستفيد جزئيا من ارتفاع اسعار البترول فان خسائرها الاخرى اكبر بكثير من زيادة ايراداتها نتيجة لارتفاع اسعار البترول



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ أغسطس ١٩٩٠

■ ولى عهد الكويت يعلن :

تعويضات للمصريين فور عودة الحكومة الشرعية

مطالبة العراق بالاستجابة لنداءات الرئيس مبارك

اكد الشيخ سعد العبد الله ولى عهد الكويت ورئيس الوزراء فى مؤتمر صحفى عقده امس انه بمجرد عودة الحكومة الشرعية فى الكويت فانها ستعمل على الفور لتعويض المصريين الذين كانوا يعملون بالكويت وتضرروا من الغزو العراقى .

وقال : انني اعلن بصراحة ووضوح انه عندما تتمكن السلطة الشرعية من مزاولة صلاحياتها فسوف تتخذ كل الاجراءات اللازمة والضرورية لتعويض كل من كان موجودا بالكويت عما خسره من مال او متاع ، وانه بقدر ما سيستفيد كل كويتى من هذه الاجراءات سيستفيد منها كل شخص آخر كان فى الكويت وقت الغزو .

وطالب ولى عهد الكويت الرئيس العراقى صدام حسين بالاستجابة للنداء الذى وجهه الرئيس مبارك امس الأول بتجنيب المنطقة ويلات حرب مدمرة لا يعرف مداها الا الله ، وذلك بانسحاب القوات العراقية من الكويت

وقال : اننا فى الكويت نشارك الرئيس مبارك قلقه ومخاوفه من انفجار الوضع فى المنطقة ولسنا دعاة حرب ولا نريد لا فى الحاضر أو المستقبل ان نعرض منطقة الخليج الحيوية الى خطر محدود او كبير . ولكنه اشار الى ان رفض الرئيس العراقى لنداءات وجهود السلام التى يبذلها الرئيس مبارك والملك فهد ملك السعودية من شأنه ان يدفع المنطقة الى مواجهة أصبحت وشيكة مشيرا الى ان الأيام القليلة القادمة ستشهد تصعيدا فى حركة المقاومة الكويتية وان الكويت من حقه ان يستعين بكل القوى الصديقة لمساعدته على تحرير اراضيه .

وقال انه يسجل الشكر باسم كل الكويتيين لمصر قيادة وحكومة وشعبا على ما قدمته وتقدمه من تسهيلات ومساعدات لابناء الكويت الموجودين على اراضيها . واضاف ان هذا العمل الذى قام به شعب مصر العظيم يؤكد دائما ان مصر هى بلد الضيافة والشهامة



المصدر : الأهرام

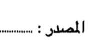
التاريخ : ٢٣ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مبـــادرة اوروبيـــة لمساعدة الدول المتضـررة من أزمـــة الخليـــج

باريس - من شريف الشوباشى -
اعلن جاك ديلور رئيس اللجنة الاوروبية ، ان اللجنة ستقدم مساعدة لعدد من الدول المتضررة من ازمة الخليج وعلى رأسها مصر والاردن ، وذلك بهدف دعم ميزان المدفوعات لهذه الدول وتفاديا لاى خلل به نتيجة لارتفاع اسعار البترول وانخفاض الدخل الوارد من السياحة وفقدان تحويلات المصريين الذين كانوا يعملون بالكويت .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ أغسطس ١٩٩٠

أحداث الخليج ... مصر والعرب ..



اسامة سرايا

بعد ٣ اسابيع من الاحداث العربية الدامية .. وضح تماما ان شكل التغييرات القادمة بعد غزو العراق للكويت ياخذ ابعاده بشكل حاسم .. وانه لا مكان على الخريطة الجديدة للالوان غير الواضحة ولعل السياسة المصرية كانت فى اوضح صورها تعبيرا عن مصالح المنطقة التى تعيش فيها . ومصالح مواطنيها وبالتالى فقد اكتسبت قيمة الفهم ومنطق العقل وصواب الرؤية ... منذ اليوم الاول .. ولم يحدث خطا على الاطلاق فى الحسابات او فى السياسات ، وبهذا الاسلوب وضعت مصر فى مكانها الطبيعى كصمام امان للمنطقة معترف به من الجميع ودور ما تدعو له ، وتاخذه باحترام وكبرياء وبلا منافسة او تزاحم او حتى محاولة التشكيك فى مصداقيته .. ويحدث ذلك فى تاريخنا الحديث لاول مرة .. ولعلنا نكون مدركين لهذا البعد .. وتلك القوة . لناخذ منها العبرة والدرس ونبنى عليها .. فالقوة والدروس لا تؤخذ بالطموح اليها ، ولكن بحكم الواقع واستيعابه والعمل الجدى بالحسابات العلمية التى تلخذ بواقع العصر

تلك مقدمة ضرورية لكى ننطلق منها عند حساب الخسائر الاقتصادية الفادحة التى تضرر منها الاقتصاد المصرى والمصريون عقب كارثة الخليج الاخيرة ..... والتى جعلت مصر بحكم الحسابات من اكثر الدول تضررا وخسائر من هذه الازمة . ولكن الواقع يلزم بل يفرض الخروج من الازمة بابعاد جديدة ووقفة واضحة وصريحة بكل ابعادها واولها وقفة مع الشقيق .

وحتى نكون واضحين فان هذه الازمة لم تخلقها على الاطلاق مصر وليس للسياسة المصرية اى ايد فيها ـ فى حين ان الجميع عرب واجانب شركاء فى صناعة هذه الازمة والتمهيد اليها .. فهم الذين صنعوا هذا الموقف وهذا الاختلال فى منطقة الخليج العربى لان البعض تصور انه يستطيع ان يصنع التوازن الضرورى فى المنطقة ... فقامت مجالس هشة . واعدوا توازنات فى المنطقة لم تكن حساباتها صحيحة او حتى منطقية . وكانت تلك القوى المختلفة حريصة على ابعاد التوازن المصرى الحيوى لمصالحهم حتى وقعت الكارثة بدون مقدمات . واليوم تتحمل مصر والمصريون نصيبهم من الخسائر الفادحة من اقتصاد متعب ومنهك بالديون والمشاكل الصعبة المتراكمة لتزداد الاعباء ، كل ذلك والدور المصرى غير خاف على احد . ولكن كل ذلك يتطلب تغييرا فى المفهوم والعمل واسلوب التعامل .. على عدة اصعدة بينها علاقات مصر والعرب حيث ان فتح مجال للتعاون الاقتصادى ضرورى لمصلحة الطرفين ، وتمليه القواعد العلمية الصحيحة . فينبغى الا يفهم من ذلك ان منفعة طرف تاتى على حساب الطرف الاخر ، بل ان خلق مجال واسع للتعاون والتعامل مع الدول العربية يعود بالنفع عليهم جميعا وهو مايتطلب ضرورة ان يكون هناك تمييز واضح للتعاون الاقتصادى والتجارى بين مصر والدول العربية عامة وعلى راسها السعودية ودول الخليج وهو ما يجب ان يبدا من الآن لان الاوضاع الاقتصادية الداخلية لاتنتظر عادة حتى تنتهى الازمات بل تنفجر بالازمات خاصة وان المشروعات التى توقفت نتيجة للاحداث يجب ان يعاد تشغيلها مرة اخرى .. كما ان العمالة المصرية التى عانت ظروفا صعبة وقاسية وضياعا للمدخرات بل وللحقوق لدى العراق تحتاج منا الى ان نتجه للبحث والدراسة لبحث افضل السبل لاعادة استيعابها من جديد فى الاسواق العربية المختلفة لتستوعب نسبة من العمالة العائدة فى المستقبل ... كما ان هيئة الخليج العربى التى ظهرت فى السبعينات لدعم الاقتصاد المصرى وتوقف نشاطها وتجمد لسنوات طويلة .. يجب اعادتها للحياة مرة اخرى بشكل جدى وحقيقى .. فالاقتصاد المصرى يمر حاليا بصعوبات ومشاكل خاصة بالمديونية ونقص موارد النقد الاجنبى لاسباب عديدة .. وليس هناك طريق لاجتيازها الا بتعاون اقتصادى وتجارى بين الدول العربية بعضها البعض بوضوح رؤية لدى العرب ان هذا ليس جديدا لكنه المنطقى والطبيعى خاصة ان جميع الكيانات الاقتصادية تتكامل واسواقها تفتح وتتحد مع بعضها البعض فهذا هو البيت الاوروبى الواحد الذى يمتد ليتجاوز فكرة اوروبا الغربية الموحدة ليستوعب الاتحاد السوفيتى واوروبا الشرقية .. والتكامل والمساعدات المختلفة بين دول جنوب شرق اسيا واليابان والصين (.. الدول الاسيوية) .. وامريكا وكندا .. تتجه إلى السوق الواحدة .. وعلى العرب ان يدركوا تلك الحقيقة ويتعاملوا معها بشكل عملى

اما بالنسبة لعلاقات مصر مع الولايات المتحدة واوروبا الغربية وصندوق النقد : فان الازمة الحالية والدور المصرى

آلبارز يفتح المجال للتفاوض بمفهوم جديد واضح وقوى فى مجالات عديدة .. فمن غير المعقول أن تستمر حاليا مشكلة الديون العسكرية .. بين مصر والولايات المتحدة !. وهى ديون تدور عجلتها لان سعر الفائدة المرتفع يضاعف الديون وفوائدها فى سنوات قليلة . وفى السنوات العشر القادمة سوف تعادل هذه الديون وحدها كل الديون المصرية الاخرى ويجب ان تتجه انظارنا الى التفاوض لالغاء جزء من هذه الديون وفوائدها المرتفعة .. وحل هذه المشكلة باسلوب يخفف من ثقل وعبء المديونية

أما بالنسبة لعلاقاتنا بالبنك الدولى وصندوق النقد .. فانه من غير المفهوم حتى الان لماذا يتاخر الاتفاق مع وضوح ان السياسة الاقتصادية قد قطعت شوطا طويلا فى الاصلاح الاقتصادى . واصبح واضحا الان اننا نسير بخطوات علمية ومدروسة نحو التغيير ولا يتوقف ذلك على شروط من إحد ولكنها سياسات مصرية خالصة ونابعة من اقتناعنا فى الاصلاح والفرصة الآن مواتية لتوقيع الاتفاق مع صندوق النقد وهو هام وضرورى لاقتصادنا ـ ولكن مع الاخذ فى الاعتبار التوجهات المصرية الا يكون الاصلاح الاقتصادى على حساب محدودى الدخل وهذا يتطلب ان يكون البرنامج الزمنى لتنفيذ الاتفاق متدرجا ويأخذ فى حسابه الاضرار السلبية لبرنامج الاصلاح على أصحاب الدخل الثابت .

ان التغييرات التى طرات على المنطقة خلقت مناخا مناسبا لتغيير ولشكل جديد للعلاقات الاقتصادية وعلينا ان نتحرك بسرعة وبوضوح رؤية يماثل تحركاتنا السياسية لنضع هذا المتغير على أرض الواقع ولتحقيق ذلك فإن السرعة فى الفهم والحركة والتنفيذ لها تاثير حيوى على تحقيق الاهداف ونجاح السياسات . □



المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٤ أغسطس ١٩٩٠

هل استعدت مصر لاقتصاد الحرب ؟!

بقلم : عباس الطرابيلى

مع طبول الحرب الوشيكة فى المنطقة ، هل استعدت مصر لاقتصاد هذه الحرب ، وسلوكيات الحرب ؟!

سؤال لم يتطرق إليه أحد ، رغم ان الكل يصفق للحرب ، ورغم انها ضرورية ـ تلك الحرب ـ لانقاذ ما يمكن انقاذه .

والحرب ليست مجرد تحريك قوات مسلحة ، او إعلانا لحالة الطوارىء واستدعاء الاحتياطى .. تماما كما انها ليست مجرد طلاء زجاج النوافذ باللون الازرق الداكن .

الحرب هى اقتصاد . وهى سلوكيات . وهى تدريب الناس على اشياء لم يتعودوها .. حتى لا يفاجأوا بها . وإذا كان هدفنا هنا هو فى التنبيه لما يجب ان نستعد له .. فاننا لا نريد ان نبث الرعب فى قلوب الناس . فقط أسال حكومتنا ـ وهى تعرف من الاسرار اكثر مما يعرف الناس ـ هل اجتمعت ، وفكرت ، وناقشت .. ثم اتخذت من القرارات والاجراءات ما يضعها ـ ونحن أيضا ـ عند مستوى الاحداث التى تفور حولنا ، حتى لا تاخذنا هذه الاحداث بكل دورانها الرهيب ؟

مثلا نحن امة مستوردة ـ خصوصا فى الغذاء ـ فهل حسبنا احتمالات « مشاكل النقل البحرى » او احتمالات شغل اساطيل النقل البحرى المدنية فى الاعمال العسكرية .. وهل حسبنا احتمالات اختناقات الموانىء التى تستقبل سفن الغذاء . وهل حسبنا احتمال قيام العراق بعمليات عسكرية مضادة لضرب العناصر التى تحاصرها .. واننا يمكن ان نصاب بأضرار نتيجة لهذه العمليات .. وهل حسبنا احتمالات زيادة اسعار المواد الاستراتيجية ـ والسلع الغذائية فى مقدمتها ـ بسبب تزايد الطلب الخارجى عليها ، كطبيعة لما يحدث فى أيام الازمات ؟

وهل حسبنا مثلا ارتفاع اسعار العملات الرئيسية وآثار ذلك على قيمة ما نستورده ؟ وهل حسبنا ايضا احتمالات زيادة أسعار التامين البحرى على السفن ، ونحن نعلم ان هيئة اللويدز العالمية تلجا بسرعة إلى زيادة أسعار التامين على السفن المتجهة إلى مناطق التوتر ، كما حدث خلال حرب الخليج الاولى ، وبالتالى تزداد أسعار السلع المستوردة لان مالكى السفن لا يمكن ان يتحملوا وحدهم فروق اسعار التامين على النقل البحرى ..

وهل استعدت مصر بمخزون استراتيجى نلجا إليه عند الطوارىء خصوصا وقد تاكدنا ان الحرب ستطول وان الذين يتصورون ان الحرب انما هى لساعات واهمون .. وبعد ان شاهدنا ان الاستعداد للحرب وحده يطول وقد مضى حتى الآن اكثر من ٢٠ يوما ..

ثم ـ وهذا هو المهم ـ ما هى الخطوات التى اتخذتها الحكومة لترشيد الاستهلاك المصرى من كل السلع ـ وفى مقدمة هذه الاجراءات ترشيد الاستهلاك الحكومى نفسه ، لتضرب الحكومة المثل للشعب حتى يمكن ان يستجيب المواطن العادى .

ان الحرب عندما تقع ولو على بعد الاف الكيلو مترات يصل اثرها إلى ابعد نقطة من الكرة الارضية ، سواء كانت مستوردة إلى مصدرة . وترشيد الاستهلاك الحكومى قبل الشعبى يعنى اننا على مستوى المسئولية ، خصوصا ان كل الشواهد تؤكد ان خسائرنا متعددة :

● ● فقد تاثرت رسوم العبور فى قناة السويس ، بسبب انخفاض عدد ناقلات البترول التى تعبرها من الجنوب إلى الشمال محملة .. وحتى من الشمال للجنوب فارغة .. خصوصا وان حجم صادرات البترول من العراق والكويت ليس هينا .. بل ايضا انخفاض عائدات خط بترول سوميد الذى يعمل بين عين السخنة جنوبى السويس وسيدى كرير غرب الاسكندرية .

● ● كما تاثرت ودائع المصريين العاملين بالكويت والعراق وتحويلاتهم



ضربات قاصمة اثرت - وسوف يستمر تاثيرها على المدى البعيد - على الاقتصاد المصرى ، لان هذه الودائع والتحويلات ، كانت ، تمثل رافدا اساسيا يزود القلب المصرى .. بالدواء !! بل كانت هذه الودائع والتحويلات جزءا من الرصيد الذهبى لمصر ..

● ● ثم السياحة ، وكانت رافدا اساسيا هى الاخرى ، تلقت ضربة قاسية . حقيقة لم تتاثر مصر سريعا بما حدث فى الخليج - حتى الآن - بحكم ان الموسم كان قد قارب على الانتهاء .. ولكن القضية فى موسم الشتاء القادم ، حيث الموسم الرئيسى للسياحة المصرية وهذه السياحة ، تعتمد على سياح اوروبا وامريكا فى المقام الأول ، سواء من حيث معدل الانفاق ، او متوسط عدد الليالى ، فضلا عن ان حياة مناطق سياحية فى مصر واستثمارات هائلة فيها ، يمكن ان تعانى المشاكل . والسائح اول ما يهتم .. يهتم بحياته وسلامته . ومجرد اعلان الشرق الاوسط منطقة حرب ، او منطقة غير آمنة .. فان الدول المعنية المصدرة للسياح سوف تنصح رعاياها بالتريث عند وضع خططهم لاجازات الشتاء .. وليس سرا ان شركات السياحة فى الصيف تخطط وتضع برامجها السياحية والتسويقية .. للشتاء .. ولان الصيف الحالى ملتهب .. والخريف القادم يحمل معانى الخطر .. فان السياحة إلى مصر يمكن ان تصاب بضربة قاضية !!

● ● وبالتالى لم يعد باقيا لنا إلا البترول - وكم اصابوه بالضربات والهجمات - نعم لم يبق لنا الا البترول، حقيقة هناك زيادة فى اسعاره تصل احيانا إلى عشرة دولارات فى كل برميل ، ولكن هذه الزيادة عارضة ، وغير مستمرة ، وهى تتوقف على تطور الاحداث كما قال وزير بترول مصر الكيميائى عبدالهادى قنديل ، ولانه رجل عقلانى فانه يرفض اى ارهاق لحقول مصر . ولذلك يرفض زيادة انتاج مصر ..

ولكننا يمكن ان نزيد من قيمة صادراتنا من البترول بوسيلة اخرى هى ترشيد استهلاكنا المحلى .. حتى نزيد الحصة التى نصدرها للخارج .. وهذه مهمة قومية فى المقام الاول ، وإذا كانت يمكن ان تعطينا عائدا اضافيا على المدى القصير ، إلا انها يمكن ان تمثل دعما دائما لاقتصاد مصر على المدى الطويل .. اقول هذا وانا اتابع معدلات استهلاكنا المحلى من البترول ومن الغاز، فقد اكدت الارقام اننا استهلكنا فى العام الماضى اكثر من نصف انتاجنا منهما وتجاوز هذا الاستهلاك المحلى ٢٥ مليون طن وان استهلاكنا من البترول وحده فى العام الماضى قفز إلى ٢٠ مليون طن مقابل ١٩,٤ مليون طن فى العام الاسبق .. كما ان استهلاك الغاز الطبيعى قفز من ٥,٥ مليون طن إلى ٦,٧ مليون .. والغريب ان هذه الزيادة فى الاستهلاك .. مستمرة !

نحن فى حاجة إذن إلى اقتصاد خاص يواجه الظروف الخاصة التى نمر بها الان .. فهل استعدت الحكومة لها ؟.. وهل اتخذت الاجراءات التى تعد الشعب .. كل الشعب لها ؟.

اقتصاد الحرب يا سادة يحتاج اسلوبا غير الذى نراه الآن ..

واقراوا المقال من بدايته !!



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ أغسطس ١٩٩٠



يكتبها : سامي متولى

جنون صدام

وكيف نواجه الموقف بأقل الخسائر !!

اعتقد انه اصبح من الضرورى ان نعيد النظر فى بعض مشروعات خطة التنمية ووضع اولويات جديدة على ضوء ماقد يواجهنا من خسائر فى الدخل بعد الاحداث الاخيرة التى ترتبت على غزو العراق للكويت وشبح الحرب المخيف الذى يهدد المنطقة كلها وانهيار اسعار العملة فى منطقة الخليج وضياع جزء ضخم من مدخرات العاملين المصريين سواء بالاستيلاء عليها من سلطات الغزو او انخفاض اسعارها علاوة على عدم قدرة الدول الخليجية فى الوقت الراهن للظروف التى تمر بها من الالتزام بما وعدت به من منح وقروض ميسرة لتنفيذ عدد كبير من مشروعات التنمية على ارض مصر

واعتقد انه اصبح من الضرورى سرعة وضع تصور جديد مهما كان قاسيا لاجتياز وتلافى الاثار السلبية الناجمة عن التصرف الجنونى الاحمق الذى اتخذه حكام العراق والذى سيؤدى الى شلل كامل فى الوضع الاقتصادى لمنطقة الخليج بل للاوضاع الاقتصادية لكافة دول المنطقة وفى مقدمتها مصر بالطبع ولعل فى مقدمة الخسائر التى ستتاثر بها هو الانهيار المتوقع لموارد وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج هذا المورد الذى كان فى مقدمة الموارد التى يعتمد عليها اقتصادنا علاوة على ما اصاب جميع العملات العربية من تدهور وانهيار ناهيك عن المشاكل التى ستواجهنا فى استيعاب العمالة المصرية العائدة وتوفير سبل الحياة الكريمة لها والتى تقدر بالملايين ...



عاطف صدقى اكمال الجنزورى يسرى مصطفى

وعلاوة على ذلك الانهيار المتوقع بالنسبة للعائدات من السياحة العربية خصوصا بعد ان اصبحت مصر فى الفترة الاخيرة قبلة السياح العرب وتشكل السياحة العربية اكثر من ٥٠ ٪ من اعداد السائحين بالاضافة الى الاثار التى ستنجم عن اقلاع السياح الاجانب عن الاتجاه لمنطقة الشرق الاوسط التى يخيم عليها شبح الحرب فى اى لحظة

اضف الى ذلك الخسائر التى قد تتعرض لها قناة السويس من انخفاض فى العائد نتيجة التطورات المتلاحقة فى المنطقة والظروف التى تحيط بها وانخفاض حركة الملاحة والتجارة مع ماتفرضه ظروف الحرب من قيود ويقدر الخبراء انخفاض موارد قناة السويس بما لايقل عن ١٥٪ ٪ من الدخل الحالى .

واعتقد اننا فى حاجة الى تفكير اقتصادى جديد يجابه كل المشكلات التى ستواجهنا نتيجة للموقف الذى نعيشه حاليا والمتوقع شدة انهياره .. تفكير واع يتعامل مع المشاكل القائمة والمنتظرة بعقلية متفتحة غير تقليدية لمواجهة الخسائر المباشرة وغير المباشرة وتوقف المساعدات القادمة من الصناديق العربية او المشروعات المشتركة وغيرها

واعتقد اننا بالفعل كما يشير خبراء الاقتصاد فى حاجة سريعة الى رسم سياسة تساهم فى جذب الاموال العربية والاجنبية الى مصر بعد ان اصبحت مصر من اكثر المناطق امانا للمستثمرين عربا كانوا او اجانب ولما تتمتع به من استقرار وأمن ولمواقفها الواضحة والثابتة من اجل ان يسود السلام ربوع المنطقة والتزامها بالمواثيق الدولية والحقوق الشرعية لكافة دول العالم وانظمته

ولقد اصبح الان على مجلس الشورى بلجانه المتخصصة وخبراء المجالس القومية المتخصصة ولجان



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ أغسطس ١٩٩٠

مجلس الشعب وهى مازالت قائمة ويمكن ان تجتمع وتقدم دراسات وابحاثا وكافة المؤسسات قومية او حزبية .. اصبح على الجميع الان ان يجتمعوا ويتدارسوا الوضع على ضوء مايحيط بنا من ظروف واحداث

لنضع التصور السليم لمسيرة عملنا وانطلاقنا فى المرحلة القادمة حتى نواجه الظروف الصعبة باقل الخسائر وفى اضيق نطاق ونصل الى حلول جديدة للتغلب على ماسيواجهنا من احداث متوقعة .



٣ .. والغوص

يكتنف قروض الصندوق الكويتى للتنمية

تعكف حاليا لجنة من خبراء الاقتصاد لدراسة الاثار المترتبة على غزو العراق للكويت وذلك على صناديق الانماء العربية والبحث فى كيفية ايجاد بدائل لتمويل المشروعات التى تتعثر من جراء تاثير الأحداث عليها .

وتشير معلومات وزارة التعاون الدولى بان مصر حصلت على ثلاثة قروض من الصندوق الكويتى اجمالها ٢٧ مليون دينار كويتى خلال الفترة من يونية ١٩٨٧ حتى اغسطس عام ١٩٨٩، وقد تم التوقيع فى الشهر الماضى على قرض لتمويل البنية الاساسية لمشروع استصلاح ٤٠٠ الف فدان فى سيناء ولم يكن قد تم التوقيع عليها نهائيا وهذا القرض الذى يبلغ ٧١ مليون دينار ويتم دفعه على ٦ مراحل اصبح مجمدا

والقروض الثلاثة موزعة كالاتى .. قرض حماية ساحل رشيد قيمته ٧ ملايين دينار كويتى وتم التوقيع عليه فى ١١ يونيه ١٩٨٧ ، وتم استخدام معظمه

وقرض تطوير صناعة الادوية قيمته ١٠ ملايين دينار كويتى جرى التوقيع عليه فى يناير ١٩٨٨ واستخدم منه جزء اما قرض تطوير شركة الحديد والصلب فقيمته ١٠ ملايين دينار كويتى وتمت الموافقة الدستورية عليه منذ حوالى شهر فقط بينما كان قد تم التوقيع عليه فى ٢٨ اغسطس ١٩٨٩

وتشير معلومات وزارة التعاون الدولى الى انه بالنسبة للصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ومقره الكويت .. فقد قدم عددا من المنح والقروض لمصر على النحو التالى :

- منحة لتطوير قناة السويس ، قيمتها ٣٢٥ الف دينار كويتى وتم التوقيع عليها فى يناير عام ١٩٨٩
- قرض للمرحلة الثانية فى محطة دمياط قيمته ٣٥ مليون دينار كويتى وتم التوقيع عليه فى مارس ١٩٨٩ وصدق عليه فى يونية ١٩٨٩
- قرض توسيع مصنع لب الورق فى ادفو قمته ٧.٥ مليون دينار كويتى وجرى التوقيع عليه فى يونية ١٩٨٩
- قرض للربط بين مصر والاردن قيمته ٤٣.١ مليون دينار كويتى وقع فى نوفمبر ١٩٨٩ ونفذ المشروع بالكامل
- قرض توسيع مصنع رماد الصودا قيمته ٧ ملايين دينار كويتى - تم التوقيع عليه فى ٢٢ مارس ١٩٩٠
- قرض وحدة نترات الامونيا قيمته ٨ ملايين دينار كويتى جرى التوقيع عليه فى ٢٢ مارس ١٩٩٠
- منحة لبنك المعلومات فى قطاع الكهرباء قيمته ١٥٠ الف دينار كويتى جرى التوقيع عليها ايضا فى ٢٢ مارس ١٩٩٠
- منحة لمشروع تجريبى لتصنيع محطات الصرف الصحى قيمتها ٢٥٠ الف دينار كويتى وقع فى ٢٢ مارس ١٩٩٠
- منحة لاجراء المخطط التفصيلى لتنمية جنوب سيناء قيمتها ١٥٠ الف دينار كويتى وقع فى ٢٢ مارس ١٩٩٠

واكدت معلومات الوزارة ان هذه القروض والمنح قد تاثرت بشكل واضح نتيجة للاحداث الاخيرة .



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ أغسطس ١٩٩٠

الأسبوع الاقتصادى

سؤال الى وزير التعاون الدولى

طوال الاسبوع الماضى ، وأنا ابحث عن مدى تاثير الغزو العراقى على الاقتصاد القومى فى مجالاته المختلفة ، والنتيجة صعبة كما يتوقعها الخبراء فالتاثير سيصيب معظم الانشطة الاقتصادية بدءا بانخفاض التحويلات وانكماش السياحة ، الى الحاجة الشديدة لاعتمادات مالية جديدة لمواجهة العمالة العائدة

وفى جولة البحث استرعى انتباهى — وجعلنى افكر طويلا — عندما طرقت ابواب وزارة التعاون الدولي للوقوف على تاثير الاحداث على القروض الكويتية والمقدمة الى مصر من الصندوق الكويتى والصندوق العربى للأنماء الاقتصادى والاجتماعى .

فقد اكتشفت ان معظم القروض لم تستخدم بالرغم من الموافقة عليها من سنوات سابقة وان الذى سحب منها للصرف على المشروعات المتفق عليها لا تمثل الا نسبة قليلة لا تتعدى ١٠٪ .. فمثلا مصر حصلت على ثلاثة قروض من الصندوق الكويتى اجمالها ٢٧ مليون دينار كويتى منذ عام ١٩٨٧ لاستخدامها فى حماية ساحل رشيد وتطوير صناعة الادوية وتطوير شركة الحديد والصلب ، هذه القروض للاسف لم يستخدم منها الاجزء محدود فى مشروع حماية ساحل رشيد .. وينطبق ايضا هذا المثل على العديد من القروض — والمنشورة فى هذه الصفحة

ونتيجة لاحداث الغزو دخلت هذه القروض مظلة الغموض وفى اطار تجميد الارصدة الكويتية وعدم استطاعتنا السحب منها لتمويل المشروعات المتفق عليها

هذا الوضع الغريب — او المازق الذى وضعنا فيه — لم يكن يحدث لو اننا قمنا باستخدام هذه القروض فى مواعيدها

وهذا الوضع يجعلنا نسال الدكتور موريس مكرم الله وزير التعاون الدولى عن السر وراء التاخير فى استخدام هذه القروض .. هل التاخير راجع الى الجانب الكويتى او الى التقصير من جانب الوزارة او هناك اسباب اخرى .. نعم اننا نريد ان نعرف بصراحة الاسباب التى ادت الى [illegible] هذه القروض على الاقتصاد المصرى فى وقت فيه يعانى من ازمة طاحنة ...

مدحت البسيونى

وفد الكونجرس الامريكى يبحث انعكاسات ازمة الخليج على الاقتصاد المصرى

واشنطن ـ من مكتب الاهرام ـ غادر واشنطن امس اكبر وفد من اعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى فى طريقه الى القاهرة لاجراء مباحثات مع الرئيس حسنى مبارك وكبار المسئولين المصريين حول الاوضاع فى الخليج وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى.



المصدر : الأحرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٠

الخسائر الاقتصادية لأزمة الخليج

صرح مصطفى كامل مراد زعيم الاحرار بأن خسائر مصر الاقتصادية المباشرة من جراء أزمة الخليج ، تزيد على اربعة مليارات دولار سنويا ، وأن هذا العجز سيؤدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات ، وأزدياد معدلات التضخم وارتفاع الاسعار ، واضاف قائلا انه على الحكومة ان تتحرك بسرعة للحصول على التعويضات اللازمة لسد هذا العجز فى السياحة أو فى ايرادات قناة السويس أو فى تحويلات المصريين العاملين فى الخارج أو فى الركود الاقتصادى الذى سيترتب على ذلك ـ وكذلك فى الأموال اللازمة لتشغيل المصريين العائدين من الخارج ..

واختتم تصريحة قائلا إن مصر يجب أن تحصل على التعويضات اللازمة لها سواء من الولايات المتحدة أو من دول غرب اوروبا أو اليابان واخيرا وليس آخرا من دول التعاون الخليجى خاصة وان ارتفاع أسعار البترول : يمكنها بسهولة من سداد التعويضات المطلوبة ، لمصر وللدول العربية والاسلامية الاخرى ، التى اضيرت من ازمة الخليج وارتفاع اسعار البترول .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



خطة اقتصادية إسعافية لمواجهة أزمة الخليج

طلب الرئيس حسني مبارك في اجتماع مجلس الوزراء الذى عقد في الاسبوع الماضي بالاسكندرية باجراء تيسيرات لفتح الحسابات والتمويلات للمصريين والعرب بالمصارف المصرية وتوفير الاستثمارات العاملة لخلق توفير فرص عمل انتاجية سريعة للمصريين العائدين ، وناقش عددا من اوراق العمل حول السياسات الاقتصادية والمالية التى حدثت نتيجة الغزو العراقي للكويت وعلى ضوء انعكاسات تلك المتغيرات على السياسات الاقتصادية والمالية في مصر واعادة ترتيب اولويات العمل الاقتصادى على المستوى القومى لتتلاءم مع تلك المتغيرات على المدى القصير والطويل بما يتفق ومسئوليات مصر التموينية !

ولاشك أن أولويات السياسة الاقتصادية تتركز في نقاط :

١ ـ أن يقوم الجهاز المصرفي في مصر بدور كبير في توجيه المدخرات الى الاستثمار الانتاجى .

٢ ـ استغلال عناصر القوة في الاقتصاد المصرى بدراسة المشروعات الصغيرة وترويجها للمستثمرين .

٣ ـ تحسين المناخ الاستثمارى وازالة اى اعتراضات تشوب القانون الاخير .

٤ ـ المطالبة بالغاء الديون العسكرية وجزء من الديون الاخرى .

فالاقتصاد العربى قد اضير ضررا بالغا من جراء الغزو العراقي للكويت ــ كما يقول الدكتور سمير طوبار حيث ان القضية الرئيسية (قضية فلسطين) التى استنفدت المال والجهد العربى قد اندثرت ، بالاضافة الى ان الحرب العراقية الايرانية قد كلفت العراق اكثر من ١٢٠ مليار دولار ومليون فرد عراقى مابين شهيد وجريح وان الغزو الاخير قضى على التنمية الاقتصادية العربية .

واوضح الدكتور سمير طوبار أن المطالع لتغير العملات المختلفة قبل وبعد الغزو العراقى يلاحظ أن تدهور العملات العربية وارتفاع في تنمية العملات الأجنبية :

فالدولار يتغير كثيرا ، والجنيه الاسترلينى



ارتفع فى اعقاب الغزو بنسبة ٥ ، ٦٪ عما كان معلن عنه فى ٢٥ ، ٢٦ يوليو كذلك المارك الألمانى الذى ارتفع من ٥ , ١٦٦ الى ٥ , ١٩١ قرش والفرنك السويسرى ارتفع ايضا من ٥ , ١٩٥ الى ١ , ٢١٠ قرشا بزيادة بلغت ٨٪ ، والفرنك الفرنسى من ٦ , ٤٩ الى ٨ , ٥١ بزيادة ٥ , ٤٪ .

اما الدينار الكويتى فانخفض من ٨ , ٩٢٠ الى ٧ , ٩٧ قرش اى انخفض بحوالى ٨٤٪ .

والريال السعودى انخفض من ٧١ قرشا الى ان وصل ٦ , ٥٧ قرش ثم عاود الارتفاع مرة اخرى بعد وصول القوات العربية الى السعودية ، وكذلك دينار الامارات العربية ، انخفض ايضا من ٦ , ٧٢ قرشا الى ٩ , ٥٨ اى انخفض بنسبة ٢٣٪ ومن المتوقع ان يرتفع مرة اخرى والدينار العراقى ليس له سعر الآن ، والقطرى انخفض من ٣ , ٧١ قرش الى ٣ , ٦٠ قرش حوالى ١٨٪ والدينار الاردنى ليس له سعر .

كل هذا الانخفاض فى العملة العربية على ارتفاع فى العملة الاجنبية سيؤدى الى ضرر بالغ للاقتصاد العربى حيث تؤثر فى تكلفة الاستيراد بالاضافة الى ضياع موارد البترول التى توقفت عن الضخ كما ان الاقتصاد سيتحمل اعباء اخرى بسبب زيادة اسعار التأمين على الشحن للمنطقة العربية ..

ويضيف الدكتور سمير طوبار لعل العرب والمصريين اقتنعوا اخيرا بان المكان الآمن لايداع المدخرات هو البنوك المصرية ــ ولقد اشرنا الى ذلك مرارا وتكرارا والمطلوب الآن هو وضع خطة استثمارية حتى يمكن ان تستخدم هذه البنوك هذه الايداعات فى استثمارات تدر عائدا وتزيد من الانشطة الانتاجية وطرح فرص عمل حقيقية لكى تستوعب العمالة العائدة من العراق والكويت والسعودية والامارات حيث تبلغ تلك العمالة حوالى مليون و٩٢٢ الف عامل منهم حوالى ٨٥ الف عامل فى العراق ، ٥٩٤ الف فى السعودية ، و٨٣ الفا فى الامارات و١٨٠ الفا فى الكويت . فعلى البنوك ان تقدم خدمات مصرفية متميزة لكى تستقطب هذه المدخرات بعيدا عن الامتياز فى الذهب او المضاربة فى سوق العقارات فنحن محتاجون الى مشروعات صغيرة وليست كبيرة حتى يمكن تنفيذها باسرع مايمكن وتعطى عائدا سريعا .

اما بالنسبة لمشكلة الخريجين يمكن انشاء

نعمان الزيانى

صندوق للخريجين وان يقوم هذا الصندوق بتمويل المشروعات المختلفة وليس كل مشروع يقوم بتمويله ولكن بالاضافة الى قروض لها نسب معينة فى الهيكل التمويلى السليم .

ومن الممكن ان يساهم الصندوق مع افراد القطاع الخاص او البنوك او المؤسسات الاخرى فى المشاركة فى هذه المشروعات وتحتفظ بنسبة والباقى تطرح للاكتتاب العام .

وان نستغل ماتم انجازه فى بناء الاقتصاد المصرى حيث انفقنا مايقرب من ٦ , ١٢ مليار جنيه على الاحلال والتجديد و٢٤ مليارا على البنية الاساسية .

توجيه المدخرات

وقد طالب الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد السابق قبل الغزو العراقى للكويت بايام قليلة بضرورة تغيير القرارات والسياسات الاقتصادية لتتواءم مع التغيرات الجوهرية التى حدثت فى الحقائق المحيطة بالاقتصاد المصرى واضاف ان الاقتصاد المصرى يملك عناصر قوة متعددة منها ان البيئة الاساسية فى مصر تعد نسبيا افضل منها فى اى دولة اخرى ولكن لاسباب مالم يتحقق التوازن بين هذه البنية وبين القطاع السلعى .

كما ان هناك عنصرا آخر وهو ان نسبة المدخرات فى الاقتصاد المصرى نسبة عالية وهذه ميزة وعنصر قوة ولكن لايكفى ان تكون المدخرات مرتفعة نسبيا بل ان تتجه وتنساب هذه المدخرات الى مجالات استثمار حقيقية ومشروعات انتاجية فالجهاز المصرفى فى مصر قوة ولكنها معطلة ولم نستفد منها حيث يتكون الجهاز المصرفى من ٨٠ بنكا وبه شخصيات كثيرة وعلى مستوى عال من الكفاءة وبه اموال كثيرة المسائل فى حاجة الى قوة والى قرار اقتصادى قوى لايخاف من اصحاب المصلحة .

ضمان حد ادنى للاسهم

وطالب الدكتور مصطفى السعيد ــ فانا كمسئول اقتصادى لدى مدخرات لاتجد طريقها



الى القطاعات الانتاجية السليمة وعندنا رغبة فى ان توسع قاعدة القطاع الخاص الانتاجي او ابيع له بعض وحدات القطاع العام هنا يمكن ان نعمل ماتم عمله فى سنة ١٩٥٥ فى بداية الثورة بان نضمن حدا ادنى للاسهم وحدا ادنى لعائد السهم ومن يشترى اسهما فى المشروعات المجددة هذه اضمن له ان السهم لايقل عن قيمته وهنا خرجت النقود واشترى الناس الاسهم . فلو خلقنا المناخ الاستثماري الانتاجي الصحيح وافترضنا ان نسبة المخاطرة فى فشل بعض المشروعات الموجودة ١٠٪ نخلق ديناميكية فى الانتاج بحيث يضاف الينا مشروعات جديدة يعمل فيها الناس ويدفعون الضرائب وتعوض لنا نسبة الـ ١٠٪ فى النهاية فالدولة تضمن اعطاء عائد للسهم وبالتالى تشجع مجموعات اكبر فى ان تملك شركات القطاع العام بدلا من ان يطلب من رجال الاعمال قروض .

فهناك عناصر قوة فى الاقتصاد موجودة والاستفادة منها مسألة ليست فى حاجة الى عبقريات وانما محتاجة الى مجرد تأصيل لكل هذه الامور والعمل على زيادتها .

استصلاح الاراضى

وطالب الدكتور صبحى عبد الحكيم بفتح فرص عمل جديدة خارج الوادى والدلتا تعتمد على تنمية صحراوية مع ملاحظة ان توفر المياه له حق الفيتو فى عملية الاستصلاح والكشف عن ثروات معدنية واستخراج هذه الثروات حيث ان هناك عددا من المشروعات لم تستغل حتى الآن ، والتوسع فى التنمية السمكية والتركيز على المشروعات التى تستوعب عمالة اكثر وليست تكنولوجية عالية ، ولابد من العمل على نقص معدل المواليد رغم ان الزيادة الطبيعية فى معدل متزايد وان نراعى تحقيق التوازن بين السكان والموارد ولايكفى ان ندخل فى حسابه فقط عدد السكان ولكن ندخل ايضا تغير حاجات الانسان وهذا تحد ضخم يواجه الاقتصاديين والمخططين فى مصر .

واستصلاح الاراضى قضية حتمية يمكن ان نكرس لها كل جهودنا فى تذليل اى عقبة تواجه مستصلحى الأرض وان نوحد عملية الاشراف على برامج الاستصلاح تحت جهة واحدة وان نحدد الاراضى المطروحة للاستصلاح وطرق ريها وان تقوم الدولة بعمل المرافق الاساسية وتحديد هذه التكلفة وتوزيعها على المساحات المستصلحة مع عدم المغالاة فى التكلفة ، وان تقوم الجهة المسئولة بمخاطبة الجهات الاخرى المعنية كالآثار والدفاع والرى وخلافه لانهاء كافة الاجراءات المتعلقة بالتصريح والتملك خلال فترة زمنية محددة ..

تحسين المناخ الاستثمارى

صدر القانون الجديد للاستثمار بغية تحسين المناخ الاستثمارى دون ميزة الاعفاء الضريبى الاضافى فى حالة الاسكان المتوسط والاقتصادى بالايجار وكان الهدف ان يوجد فى المدن الجديدة شقق اسكان اقتصادى تمليك ثمن الشقة ١٢ الف جنيه زاد الى ١٤ الف جنيه ، ومنح اعفاء لمدة ١٥ سنة بل اكثر من هذا الـ ١٥ سنة ممكن ان تزاد الى عشرين سنة ، والميزة الثانية التى استجدت فى القانون هى موضوع الشركات المساهمة التى تطرح مالايقل عن ٤٠٪ من رأسمالها للاكتتاب العام وكان الهدف هو ان اصحاب المدخرات الصغيرة لايصح ان يبحثوا عن شركات توظيف الاموال مرة أخرى وان نعطيهم فرص طرح اسهم فى السوق لكى يشترونها وتم اعطاء ميزة وهى ان الممول سيأخذ ٢٠٪ اعفاء ضريبى على حصته اذا كان ٤٠٪ من رأسمال الشركة على الاقل اكتتاب عام وتم تحديد ٢٠٪ لان الذى يضع ماله فى وديعة فى البنك يأخذ فائدة ١٦٪ معافاة من الضرائب ومن هنا يضعها فى مشروع فيه مخاطر يعطى على الاقل نسبة زيادة وحتى ولو رفع سعر الفائدة الى ١٧٪ .

ولكن المشكلة فى القانون الجديد كما يتراءى للبعض تكمن فى نقطتين الاولى خاصة بالمادة ١٠٩ الخاصة بالتسعيرة والثانية خاصة بالمادة ٢٠ وهى نسبة ١٠٪ فى الارباح .

وبخصوص هاتين النقطتين اوضح الدكتور محيى الدين الغريب امام جمع من الصحفيين فى الدورة التى عقدها المجلس الاعلى للصحافة منذ فترة ليست بالبعيدة :

ان الفقرة الثالثة من المادة ٩ فى المادة الاولى تتكلم عن الحرية المطلقة لمشروعات الاستثمار فى تحديد ارباح منتجاتها وفى تحديد هوامش الربح والفقرة الثانية تكلمت عن العدالة فى توزيع الاعباء وفى الحصول على المستلزمات .. الخ بنفس الاسعار وبنفس التكلفة التى يحصل عليها غيرها من مشروعات الاستثمار خارج نطاق هذا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القانون واضيفت اليها بعد ذلك انها بالتدريج اى ان التوحيد سيتم لكن بالتدريج وكان هذا شيئا طبيعيا ثم جاءت الفقرة الثالثة التى تكلمت عن حق الحكومة فى التدخل فى التسعير وانما باربعة ضمانات الاولى ان تكون السلعة اساسية ، والثانية ان يكون قرار التسعير عند الضرورة والثالثة ان القرار لابد وان يكون صادرا من مجلس الوزراء مجتمعا والضمانة الرابعة انه عندما يصدر القرار بالتسعير لابد وان يكون مسترشدا بالتكلفة الاقتصادية ـ ولكن مشكلتنا الموجودة هى مشكلة التمييز من مشروعات الاستثمار بالنسبة للمستلزمات والاعباء الا انهم يقولون بالرغم من تلك الضمانات فوزارة الصحة أصدرت قرارا فى ضوء هذا الكلام بان الادوية سلعة اساسية تخضع للتسعير وفعلا حصل التسعير فى ظل قانون الاستثمار ومن القانون صدر هذا القرار من مجلس الوزراء .

المادة الثانية وتتعلق بموضوع ١٠ ٪ الخاصة بالارباح ، وهى تتكلم عن توزيع الارباح على العاملين فى شركات الاستثمار بنسبة لاتقل عن ١٠ ٪ ولم يذكر حدا اقصى لها .

القانون ١٥٩ ورد به نسبة الـ ١٠ ٪ ولكن بحد اقصى مجموع الرواتب والاجور السنوية بمعنى من يأخذ نسبة من الارباح لاتزيد على اجوره خلال السنة وفى ظل قانون الاستثمار رقم ٤٣ لم تكن هناك نسب وكانت الارباح تقررها الجمعية العمومية للشركة .. وعموما الاعتراض جاء اساسا من الشركات القابضة وقالوا ان الشركة القابضة عبارة عن محفظة اوراق مالية يديرها عشرة من الخبراء ، محفظة الاوراق المالية ٥٠ أو ٦٠ مليون جنيه وستوزع الارباح ولكن هل ستوزع الارباح على العشرة الذين يشتغلون عندها اى ان كل واحد منهم قيمة مرتبه السنوى خمس مرات وهذا اعتراض وجيه وصارت اعتراضات عديدة على هذه النقطة بالذات ، دائما هذه المادة تسرى على شركات الاموال وليس شركات الاشخاص بمعنى ان من ينشىء شركة اشخاص ، مشروع فردى او توصية بسيطة او تضامن لايسرى عليه حكم هذه المادة والمادة ١٦ تشجع الشركات المساهمة المفتوحة وليس المغلقة ، وبموجب هذه المادة تجرى الناس على شركات الاشخاص ، وان اى تعديل فى القانون لابد وان يأخذ الاجراء التشريعى المناسب ، والموضوع فى محل دراسة من قبل الحكومة والسلطة التشريعية .

بالاضافة الى ان مجلس الادارة اتخذ قرارا بتحويل مناطق تخزينية الى مناطق تصنيعية .

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٠

المصانع بدلا من القرى السياحية

حذر الدكتور مصطفى السعيد من خطورة الاتجاه نحو المزيد من القرى السياحية والمزيد من تنمية الساحل الشمالى بانشاء الشقق والشاليهات ، فهناك نقطة توازن وهى إننا فى الوقت الذى نشجع فيه السياحة لابد ان نشجع الصناعة والزراعة وبقدر اكبر من السياحة لأن الفئة التى تدخر هى الطبقات المتوسطة والمهنيون وهم الدكاترة والمهندسون واساتذة الجامعة لدرجة ان كل انسان يريد أن يتملك فيلا فى الساحل واخرى فى سيناء وثالثة فى الاسكندرية وابو سلطان ومراقيا وهذا يرجع الى عدم وجود سوق مال نشيط يستطيع ان يجذب هذه المدخرات الصغيرة ويوجهها الى شراء اسهم وسندات .





على الاقتصاد المصري

فى مقدمة أسباب و أهداف الغزو العراقى للكويت تبرز الدوافع الاقتصادية مايترتب عليها من آثار بالغة الاهمية للنظام الاقتصادى العالمى والتوجهات الاستراتيجية الدولية .

هذا ويتوقع خبراء الاقتصاد أتساع الآثار المدمرة للحرب العراقية الكويتية لتشمل المنطقة العربية كلها . فالأموال العربية سوف تهرب من نيران الحرب لتؤدى الى انخفاض الاستثمارات فى المنطقة ويقل عبور ناقلات البترول فى قناة السويس وينهار التعاون الاقتصادى العربى بعد انهيار العملات العربية أمام الدولار بصفة خاصة ويزداد الاقبال على شراء مزيد من الأسلحة لاستنزاف فائض الأموال العربية فى الخارج ووقوع المنطقة العربية فى قبضة القوى الاقتصادية الغربية .



ومن منظور تأثير الأزمة على الاقتصاد المصرى باعتبار أن المشكلة الاقتصادية من أولويات العمل الوطنى فى مصر . لذلك ظهرت اتجاهات تؤكد التأثيرات السلبية على الاقتصاد المصرى بسبب هذا الغزو المفاجىء والتى تتطلب اعادة تقييم الموقف الاقتصادى المصرى من خلال النقاط الآتية : ـ

ـ توقع عجز ميزان المدفوعات المصرى بما يقدر بنحو ١٠ ٪ نتيجة ارتفاع أسعار البترول العالمية بسبب أزمة الخليج وأثر هذه الزيادة على تكاليف الانتاج فى الدول الغربية المصدرة وبالتالى ارتفاع تكلفة الواردات المصرية فى هذه الدول التى تشكل اهمية نسبية عالية فى الميزان التجارى المصرى .

ـ عدم أمكانية تغطية الزيادة فى تكلفة الواردات نتيجة لزيادة اسعار البترول المصرى وذلك لانخفاض الاهمية النسبية للصادرات البترولية المصرية الى اجمالى الصادرات .

ـ يرى البعض أنه على الرغم من أنعكاس الأوضاع العسكرية فى الخليج على الأسهم والسندات العالمية بانخفاض قيمتها . الا أن سوق الأوراق المالية فى مصر لن يتأثر بالعوامل التى اثرت فى أسواق المال العالمية وذلك للتعامل فى الأوراق المالية المحلية الخاصة بالشركات المصرية .

سيد أبو الليل

ـ يتوقع البعض أن يؤدى الغزو العراقى للكويت الى انخفاض ملحوظ فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج بسبب اضطرابات التحويلات للعاملين فى كل من الكويت والعراق .

ـ ويرى البعض أن هناك احتمالات قوية لانخفاض ايرادات مصر من السياحة نتيجة الأضطرابات فى منطقة الشرق الأوسط .

ـ هناك توقعات قوية لأنخفاض ايرادات قناة السويس فى الفترة القادمة على الرغم من زيادتها فى الفترة الماضية بحوالى ١٢ ٪ نتيجة انخفاض كبير فى عدد السفن المارة بها تأثرا بالأوضاع العسكرية فى المنطقة .

ـ يرى البعض أن أحداث الخليج العسكرية سوف تؤدى الى الارتفاع العالمى فى أسعار الفائدة نتيجة طبيعية لأنخفاض اسعار الأسهم والسندات مما يؤدى الى زيادة تكلفة الأقتراض وزيادة أعباء الدين الخارجى لارتفاع الأهمية النسبية للقروض الأجنبية بالنسبة للاقتصاد المصرى .

ـ الآثار المترتبة على اضطرابات أسواق الصرف العالمية وتأثيرها على سوق الصرف فى مصر بشكل يصعب ادارته أو السيطرة على مايترتب عليه من آثار سلبية لفترة طويلة على انخفاض فائض القطاع المصرفى مع انخفاض قيمة العملات الخليجية وعلى الأخص الدينار الكويتى والعراقى .

ـ زيادة العجز فى الموازنة العامة للدولة بسبب زيادة النفقات العسكرية لاشتراك القوات المسلحة المصرية فى القوة العسكرية العربية تنفيذا لقرارات مؤتمر القمة العربى الأخير .

ـ زيادة العجز فى الموازنة العامة للدولة بسبب ارتفاع أسعار الواردات وزيادة الأجور نتيجة للعودة المفاجئة للمصريين العاملين بكل من العراق والكويت ، وزيادة نفقات الأعانات والتعويضات للقادمين من الخارج الذين فقدوا مدخراتهم .

ـ زيادة البطالة فى سوق العمل المصرى لتوقع عودة اعداد كبيرة فى العاملين فى الخارج يقدره البعض بنحو من ٥ , ١ ـ ٢ مليون شخص تعمل على زيادة حجم البطالة الى مايقرب من ٤ ـ ٥ ملايين فرد .

ـ أن الأقتصاد المصر المنهك بسبب الالتزام المصرى تجاه القضايا العربية على مر العصور وكنتيجة مباشرة لتحمل مصر المسئولية السياسية والعسكرية للقضايا العربية .... أن هذا الاقتصاد المصرى سوف يلحق بـه أضرارا بالغة بسبب ازمة الخليج .. وعلى الرغم من ذلك فقد تحملت مصر المسئولية العربية التاريخية حيث لعبت الدور المحورى والبارز فى الأزمة من خلال حكمة الرئيس حسنى مبارك فى حشد التحرك العربى وتأييده للرأى العام المصرى والعربى والدولى ... الأمر الذى يفرض ضرورة أعادة صياغة العلاقات الأقتصادية بين مصر والعالم الخارجى حيث أطالب باعادة الترتيبات الأقتصادية الآتية : ـ

ـ اعادة صياغة العلاقات الأقتصادية بين مصر ودول الخليج العربى على المستوى الثنائى وعلى



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مستوى مجلس التعاون الخليجي لتحقيق مزيد من المشاركة فى مساندة الاقتصاد المصرى فى هذه المرحلة الهامة من العمل العربى المشترك .

– تنفيذ نظام عربى متطور فى اطار جامعة الدول العربية يساهم فى دعم جهود التنمية للدول العربية التى تواجه مشاكل وصعوبات اقتصادية بسبب مشاركتها فى القضايا العربية المشتركة .

– أن تعيد القوى صاحبة المصالح فى المنطقة وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية واليابان صياغة علاقاتها الأقتصادية مع مصر لمساندة الأقتصاد المصرى .

– أن يراعى صندوق النقد الدولى الظروف الحالية التى طرأت على الأقتصاد المصرى بسبب أزمة الخليج وأن يعيد النظر فى شروطه بما يتمشى مع ماطرأ على الاقتصاد المصرى من متغيرات .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٠



[illegible] و الجلطة والتشخيص !

مهما كانت حدود المبالغة او التهوين فى تشخيص الآثار السلبية الناتجة عن التدمير الغاشم للكويت ، وتهديد اقتصاديات منطقة الخليج ، وصدمة الاسواق العربية والعالمية . فإن الاقتصاد المصرى فى موقف لايحسد عليه ، ليس لأنه يعانى بالفعل من امراض « مزمنة » لانزال نبحث عن علاجات شافية له ، حتى يضع اقدامه على أولى خطوات طريق الاصلاح ، ولكن لأن الاقتصاد المصرى « مشبع » بالصدمات التى لايكاد يخرج من احداها ، حتى يقع فى الاخرى ، وتكون اشد واقسى ، وكانه قدرنا وقدر هذا الجيل ، ان نبحر فى محيط متلاطم الامواج ، ملغوم باسماك « القرش » وقراصنة على غرار الزعيم المهيب الركن ، ونحن لانملك سوى « شراع » صغير نسابق به الزمن والامم ، ونسال الله اللطف والنجاة .

كنا لانزال نتحدث عن التضخم والمديونية وعجز الموارد والبطالة والاصلاح الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى مصر ، واذا بالاجتياح الفاشى الصدامى يقلب كل الموازين رأسا على عقب ، ويجعلنا نقف ونتدبر « المتاح » حتى لايجرفنا سيل الازمة وتدمرنا رصاصات البنادق ونضيع فى ملحمة البطولة الزائفة التى يتطلع اليها « بعث » العراق الدموى .

واذا كانت اصوات العقلاء قد بحت فى الدعوة الى عدم الاعتماد كلية على موارد ناضبة او وقتية تتاثر بفعل الزمن او الاهواء او الشطط ، فاننا اليوم فى امس الحاجة الى الاعتماد على الذات باعادة اكتشاف مواردنا البشرية والطبيعية الهائلة المهدرة واعادة صياغة علاقاتنا السياسية الخارجية بما يتفق ومصالحنا الوطنية ومسئولياتنا القومية ونظرة العالم لنا فى وقت الازمات .

هذا ما نتطلع اليه اليوم قبل الغد فى مواجهة مئات الآلاف من العاملين المصريين العائدين من الكويت والعراق والاردن .. بل ومن منطقة الخليج العربى باثرها وفى مواجهة الانخفاض الهائل فى تحويلات العاملين بالخارج والذى قد تصل نسبته ٥٠ ٪ ، وفى مواجهة الانخفاض الذى سيحلق بعائدات السياحة ، وفى مواجهة الانخفاض الذى قد يطرأ على عائدات قناة السويس ، وفى مواجهة الارتفاع المتوقع لاسعار الواردات ، وفى مواجهة الاعباء الاضافية التى ستواجهنا فى سوق الائتمان



المصدر : الأهرام الاقتصادى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٠

والمساعدات والمنح العالمية وفي مواجهة التغيرات الدرامية التي قد تحدث في سوق البترول العالمية ..

أليست هذه جميعا مواردنا الاساسية من النقد اجنبي وقد اصبحت على « كف عفريت » بفعل الاهمال الجسيم وعبث « المغامرين » من امثال صدام حسين

على اية حال فقد اجتمعت اللجنة المالية والاقتصادية في الحزب الوطني ـ بعد ثلاثة اسابيع من وقوع كارثة صدام حسين ـ لمناقشة الوضع الاقتصادى المصرى في اعقاب الازمة . ولكى تقدم للحكومة الرأى والمشورة فيما تراه مناسبا بخطة « أسعافية » أولية . اما المرض الاساسى فلايزال بحاجة الى « حكماء » من نوع خاص حتى لايصاب الاقتصاد بـ « جلطة » قلبية قاتلة اخرى ، ويتحتم على الطبيب في ذلك الوقت ـ لا قدر الله ـ اصدار شهادة الوفاة .

فماذا نحن فاعلون مع الازمة الجديدة بدون ان ندخل مرة اخرى في مبالغة او تهوين ؟ !

يقول الدكتور محيى الدين الغريب الرئيس التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار ان مصر هى بلد الاستقرار والامن والامان ليس على حد تعبيرنا نحن المصريين سواء من كان منا في داخل البلاد او عائد اليها من الدول العربية ، ولكن على حد تعبير العرب وخاصة الخليجيين الموجودين في مصر الآن .

لا مجال للتخوف

فمصر التى صمدت امام العديد من الحروب والازمات دفاعا عن الحقوق الوطنية والعربية ، استطاعت تجاوز الازمات التى واجهتها في السابق ، من هنا .. ليس هناك مجال للتخوف من الازمة التى تواجهها الآن ، لانها بكل تاكيد اقل من حروب سياسية وعسكريه سابقه ضحت بالكثير والثمين والغالى ، ومولتها ذاتيا من عرق ابنائها ومن قوتهم اليومى .

فلا مجال للقلق والازمة الراهنة خاضعة تماما للتحكم وزعيم مصر الذى رفع رأسها عاليا حظى بكل التقدير والتأييد والمحبة من كل فرد من ابناء مصر والعرب والعالم ، مما زاد من قيمة المواطن المصرى في كل مكان .

ويضيف د . الغريب ان ما تواجهه مصر من مشكلات اقتصادية نتيجة للغزو العراقى للكويت ليست بالمشكلات العميقة التى قد يبالغ فيها البعض ، ولايجب في الوقت نفسه من التقليل او التهوين من شانها ، خاصة وان الازمة التى تشهدها منطقة الخليج قاسية وكامنة ولايعرف الا الله كيف ستنتهى .

تيسير سوق العمل

فعودة العاملين المصريين في كل من العراق والكويت قد يتخوف البعض من اثارها السلبية ، وكيف ستتوافر لهم فرص العمل ..

اما انا ـ والكلام على لسان د . الغريب فـانني ارى ان سوق العمل في مصر كانت ولاتزال تعانى نقصا شديدا في عدد من المهارات في الزراعة والصناعة والاسكان ، واذا علمنا بان الكثير من العائدين المصريين يتسلحون بهذه المهارات ، فان ذلك سيؤدى بكل تاكيد ـ الى التيسير في سوق العمل المصرية ، وهو مطلوب بشدة للتيسير على الاستثمارات المحلية بالمهارات والاجور المناسبة لكى يرتفع البناء والتشييد في مصر .

اذن .. فهناك فرص عمل عديدة للعائدين ، وكثير منهم لديهم الشقق والمساكن المغلقة بانتظارهم فأين تكمن المشكلة في ذلك ؟ !

مناطق صناعية جديدة

وحول سياسة الدولة والمجالات المتاحة للاستثمار امام العائدين يقول د . محيى الدين الغريب .

قانون الاستثمار الجديد وفر مزايا عديدة وأتم اعداد رسومات لمناطق صناعية جديدة في كل من المنوفية والقليوبية والعريش ومرسى مطروح وأسيوط ، وجار استصدار القرارات اللازمة لبدء العمل فيها ، مع الحرص على توافر فرص العمل والمساكن للعاملين ، والتركيز على صناعات معينة سيصدر قرار حكومى بشانها في القريب العاجل .

ومن بين الصناعات التى ستتوافر في المناطق الصناعية الجديدة على غرار صناعة الملابس الجاهزة وصناعات جلدية ، وصناعات غذائية ، وكلها برؤوس اموال صغيرة ومتوسطة الحجم ، مع توفير مزايا كالتمتع بالاعفاء الضريبى لمدة عشر سنوات ..

اما فيما يتعلق بالتحويلات ورؤوس الاموال العربية القادمة الى مصر ـ بعد الغزو العراقى للكويت ـ وأيضا المشروعات القائمة برؤوس اموال محلية وعربية ، يقول د . محيى الدين الغريب ..

الحمد لله .. فالجهاز المصرفى المصرى تتدفق عليه الاموال من كل ناحية لتوفر له الآمان ، ولا يتم سحبها كما يحدث في بلاد عربية اخرى ، وقبل حدوث الازمة مباشرة قاء



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كمال جاب الله

احد المشروعات ــ الذى يساهم فيه رأس مال كويتى كبير ــ بتحويل ارباحه كاملة الى الكويت ، ويخيم الندم على اصحابه حاليا لقيامهم بالتحويلات التى اختفت هناك حاليا ، وليتهم ماقاموا بالتحويل الى الكويت ! !

ويستطر قائلا :

خلال الايام العشرة الأخيرة تدفقت اموال عربية هائلة على مصر ، ويتساءل اصحابها عن مجالات ايداعها او استثمارها ويلاحظ ان الاقبال الاول من جانبهم يذهب على شراء الشقق السكنية ، ومن حسن الحظ صدر قانون لتملك غير المصريين بوحدات سكنية وتوفير الضمانات والتيسيرات للعرب الراغبين فى التملك للوحدات السكنية .

وتعكس الاموال القادمة الى مصر من الاخوة العرب فى هذه المرحلة ــ مؤشرين اساسيين هما :

● اولا . ان هناك ثقة فى الاقتصاد المصرى ، وليس هناك من يتوقع بأن تؤثر ازمة الخليج كثيرا على الاقتصاد الوطنى ، بالعكس فان مصر هى واحة الامن والأمان على صعيد المشرق العربى باكمله الآن .

● ثانيا ان خطط الاستثمار المصرية تسير بشكل ايجابى وتسمح باستيعاب كل الاموال المتدفقة عليها .

وتساءل د . محيى الدين الغريب

هل هناك مشروعات تعمل برؤوس اموال كويتية او عراقية تأثرت بما حدث فى الخليج من تطورات درامية ؟ !

كل المشروعات بما فيها المساهم من الجانب الكويتى والعراقى والعربى تعمل بكفاءتها المعتادة ، نظرا لاصولها الثابتة ، ولم تتأثر بأزمة الخليج ، وتنتج وتربح ، وتواظب على تحويل ارباحها ..

وكما كان الحال بالنسبة لرأس المال الايرانى فى بنك مصر ايران ــ ابان اندلاع الحرب العراقية الايرانية ــ والشركات التابعة له التى لم تتوقف عن النشاط والانتاج وعندما توقفت الحرب بعد ثمانى سنوات ، وطالبت ايران استثمار الارباح التى تحققت لها فى مصر ، سيحدث نفس الشىء للاموال العربية والعراقية والكويتية المساهمة فى مشروعات قائمة فى مصر .

ويضيف د . محيى الدين الغريب

هناك احترام كامل للقوانين فى مصر ، وهذه القوانين لاتتأثر بالاحداث العرضية .

تزايد الاقبال العربى

ويلاحظ د . الغريب ان الاقبال تزايد فى المرحلة الاخيرة ــ على الاستثمار العقارى من جانب الوافدين العرب ومن المصريين ايضا ، وهو ما ادى الى زيادة الطلب على مواد البناء ، وفى مقدرة الصناعة المصرية ــ بقليل من



د . سمير طوبار ص د . احمد الصفتى

التنظيم تلبية الطلب على الاسمنت وحديد التسليح بصفة خاصة . ومن شأن زيادة الاستثمار فى الاسكان والبنية الاساسية فى المناطق الصناعية الجديدة وتوفير فرص عمل جديدة للمصريين العائدين من الكويت والعراق ، ومن شأن زيادة العرض فى سوق العمل ــ بنسبة معينة ــ المساهمة فى استقرار معدلات الاجور ، وهو ما يؤثر ايجابيا على زيادة معدلات الاستثمار فى مصر .

وكشف د . محيى الدين الغريب ان التكلفة الاستثمارية للمشروعات التى تمت الموافقة عليها خلال العام الماضى زادت على ٢,٥ مليار جنيه وعدد كثير منها الان فى مرحلة التنفيذ مما سيساعد على استيعاب قدر كبير من الايدى العاملة ، ومن ثم ، فاننى لا اتوقع ان عودة الايدى العاملة من الكويت والعراق ، ستمثل ايّة مشكلة فى الاقتصاد المصرى بل ربما تساعد فى حركة الاستثمار ، وستساهم ايضا فى استقرار الامور فى القطاع الزراعى الذى تأثر كثيرا بعد هجرة مئات الآلاف من المزارعين الى العراق الشقيق .

ويؤكد د . محيى الدين الغريب ان الدولة لم تضع اية قيود فى الماضى على هجرة العمالة مادامت الفرص تتوافر امامها للرزق ، اذا احتاج العرب مستقبلا الى اعادة البناء ، فلن يبنى هناك غير المصريين كما كان الحال فى الماضى .

ووصف د . الغريب القطاع الخاص المصرى بأنه يعمل بكل امانة لخير مصر ويستحق كل الثقة من المسئولين والمواطنين على حد سواء ، وهو اهل للقيام بزيادة الانتاج والاستثمار واستيعاب العمالة فى مصر ، واذا احتاجت دولة خليجية الى مواد غذائية وسلع مصنعة ، فالقطاع الخاص المصرى على استعداد لسد الفجوة ، بل .. وقد بدأ الكثيرون من القطاع الخاص فى التنظيم والتخطيط لاداء واجبهم نحو تلبية احتياجات الدولة الخليجية من السلع المصرية وفى تنقل الافراد والسلع بشكل خاص الى منطقة الخليج

ويقول د . الغريب ان التخطيط الذى تم فى مرحلة سابقة يحتاج الان الى سرعة فى التنفيذ ، والحكومة تسعى الى

التعجيل فى اصدار العديد من القرارات لمواجهة ما ستتطلبه الاسواق العربية من سلع مصرية .

وفى نهاية كلمته قال د . الغريب :

نحن مقبلون على فرص هائلة من الاستثمار العربى ، بدأت بشائرها تزداد من واقع الثقة فى الاقتصاد المصرى ، وسيساهم التأييد الدولى لموقف مصر الحالى من ازمة الخليج فى حل مشاكل معلقة مثل الاتفاق مع صندوق النقد الدولى ووضع الاقتصاد المصرى فى وضعه الصحيح . وبالتالى ، فانني متفائل فى تجاوز المشكلات الطارئة التى ستواجهنا نتيجة لأزمة الخليج .

ويقول رجل الاعمال محمد فريد خميس رئيس — النساجون الشرقيون — ليس الهدف من المناقشة هو استخلاص تجربة فما حدث من صدام حسين ليس غريبا علينا ، ويكفى ما فعله مع العاملين المصريين فى العراق العام الماضى ، ولن ننسى ايضا موقف الكويت من المساعدة الجديدة لمصر فى مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولى (!!) ، اما الهدف الحقيقى من المناقشة حول الاعلان من تأييد خطوات الرئيس مبارك التى تتناسب مع حجم مصر عربيا وعالميا ، والتأكيد على تثبيت موقع مصر فى الصدارة باعادة البناء ذاتيا للقوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية ومن هنا لابد من مواجهة المشكلة الاقتصادية والسياسية والعسكرية بجرأة ، وتحويل المجتمع المصرى الى مجتمع منتج ، وتغيير هياكل القطاع العام والقوانين الحاكمة بما يحول كل مواطن مصرى الى وحدة منتجة وفعالة .

واضاف محمد فريد خمس لابد من مراجعة نظم الاستثمار ، وامكانية هرب رؤوس الاموال المتدفقة لانها قادمة الى مصر « مذعورة » وربما « تقعد شوية وتمشى » ، ومن المطلوب الابقاء عليها بتحويل الاقتصاد المصرى الى اقتصاد قابل للاستثمار وغير طارد بتحويل علاقات العمل والانتاج الى الاستناد على قوانين السوق .

مصر اكثر تأثرا

ويقول د . ابراهيم مختار مدير بنك مصر ايران ان آثار لازمة الخليج بدأت فى الظهور منذ الساعات الاولى لغزو الكويت ، وبدا ذلك جليا على تدهور اسعار الاسهم والسندات فى الاسواق المالية العالمية ، وتدهور العملات الاوروبية ، وتراجع وحذف عملات عربية كان يجرى التعامل عليها ، وارتفاع اسعار البترول ، وانهيار الدينارين العراقى والكويتى ، اضافة الى الاثار الكبيرة التى نتجت عن تجميد الارصدة العراقية والكويتية ، فقد تصدعت حركة المعاملات فى اسواق المال خاصة وان الاستثمارات الكويتية وحدها تقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار أما الاموال الخليجية العربية بشكل عام فتقدر بنحو ٨٠٠ مليار دولار ، مما ترتب عليه التأثير الواضح فى حركة التعامل بالاسواق .

ويرى د . مختار ان مصر من اكثر الدول العربية تأثرا بأزمة الخليج لاسباب اقتصادية وسياسية وجغرافية وعوامل تتعلق بهيكل الاقتصاد المصرى وما يعانيه من مشاكل متعددة . وهذا يجعلنا نحاول استقراء بعض المؤثرات على ميزان المدفوعات ..

عائدات القناة

فمثلا رسوم المرور فى قناة السويس بلغت فى عام ٨٩/ ١٩٩٠ حوالى ١٦٢٠ مليون جنيه ، وتمثل ناقلات البترول نسبة كبيرة من العائدات وبالتالى فان العائدات ستتأرجح بسبب الآثار السلبية والايجابية للازمة .

فالآثار السلبية ستعنى تراجع حركة الملاحة للناقلات البترولية ، وايضا تراجع حركة الصادرات والواردات نتيجة للحظر الاقتصادى على العراق والكويت ناهيك عن توقع رفع رسوم التأمين على الناقلات مما سيؤثر سلبا على الرسوم فى قناة السويس اما الاثار الايجابية : فمن المتوقع الا تنخفض كمية البترول العابرة لقناة السويس نتيجة لقيام دول منتجة اخرى بتعويض النقص فى البترول العراقى والكويتى ومن المحتمل استخدام الناقلات واحلالها محل خطوط الانابيب التى توقفت فى السعودية وتركيا .

وبشكل عام — يقول د . مختار ان رسوم قناة السويس تأثرت بأزمة الخليج

عائدات السياحة

● اما موسم السياحة فسيتأثر سلبا ، خاصة اذا علمنا ان موسم الصيف يعتمد على السياحة العربية ، ومن الطبيعى ان السائحين العرب قد تأثروا كثيرا بالاحداث مما جعل بعضهم الان يستحق المساعدة لمواجهة اعباء الحياة فى مصر ، اضافة الى التخوف الذى يسود حركة السياحة الاجنبية القادمة الى المنطقة من الالغام المتفجرة فيها .

عائدات البترول

● واسعار البترول — تشير التقديرات بان كل دولار زيادة فى سعر البرميل تعنى اضافة مائة مليون دولار للعائدات المصرية عن تصديره فى ظل ثبات معدلات الانتاج وهناك من يتفاءل بان سعر البرميل سيصل الى ٢٥ دولارا ، وهناك من يتشاءم ايضا بان بعض الدول البترولية قد تزيد من الانتاج ، وقد تقوم باغراق السوق مما سيسبب خسائر فادحة .. وعلى اية حال .. فمن المتوقع زيادة العائدات المصرية من البترول فى ظل هذه الازمة بحدود مليار دولار ، وهو لايعوض النقص فى موارد اخرى كتحويلات العاملين فى الخارج وزيادة اسعار الواردات وبالتالى فاذا كسبنا من



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٠

ارتفاع اسعار البترول فان المكسب سيذهب لسد الفجوة فى ارتفاع اسعار الواردات .

تحويلات العاملين والبطالة

● وتحويلات المصريين التى كانت تقدر بحوالى ٨,٧٤٠ مليارات جنيه فى صورة نقدية وعينية ستتأثر باحداث الخليج ، منها حوالى ٣ مليارات جنيه تأتى مباشرة الى السوق المصرفية ، واذا علمنا بان الكويت كانت تأوى ربع مليون مصرى والعراق حوالى مليون ، والأردن حوالى ١٥٠ ألفا ، فان انخفاض التحويلات من المتوقع ان يكون فى حدود ٥٠ ٪ ، خلاف الخسائر الرأسمالية الهائلة نتيجة لضياع ودائع المصريين بالدينارين الكويتى والعراقى ، ناهيك عن خسائر الممتلكات ومستحقات نهاية الخدمة التى تقدر بنحو ١٥ ـ ٢٠ مليار دولار .

● ومشكلة البطالة القائمة ، وزيادة حدتها نتيجة لعودة الآلاف من العمالة المصرية وبحثها عن فرص فى سوق العمل المحلية ..

محاور اساسية

يقول د . ابراهيم مختار .. هذه الظروف والمتغيرات تتطلب اعادة النظر فى الخطة والموازنة العامة للدولة وايضا فى الأولويات والاستراتيجيات المرتبطة بها وهذا يتطلب التركيز على المحاور التالية :

□ دراسة اوضاع العاملين المصريين العائدين وتوفير فرص العمل لهم .

□ تدبير العجز الجديد فى موارد الدولة والذى قد يصل الى ٤ ـ ٥ مليارات جنيه

□ التعجيل فى ابرام الاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لتأجيل سداد المستحقات لهما ، واعادة الجدولة

□ دراسة اوضاع العرب الوافدين على مصر ـ ومنهم ٢٠٠ الف كويتى ـ وتوفير الفرص المناسبة للاستثمار لهم سواء فى المدن الجديدة او فى استصلاح الاراضى .

□ معالجة الاثار التضخمية الجديدة الناتجة عن تغير الإنماط الاستهلاكية وارتفاع اسعار بعض السلع المستوردة والمحلية ، وتحصين محدودى الدخل من لهيب الاسعار المتوقع .

□ ايجاد منافذ جديدة لاستثمار الاموال الوافدة لان البنوك تتوافر فيها أموال كثيرة ، وستقوم بالتالى باعادة ايداعها فى الخارج لعدم توافر الفرص الاستثمارية المحلية ..

□ تشكيل فريق عمل كبير ، وغرفة عمليات لحصر الاثار الاقتصادية لازمة الخليج وتقديم الحلول والتوصيات اللازمة لها فى هذه المرحلة الحرجة .

مقدمة لاحداث طويلة

ويقول د . احمد الصفتى استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة لكل حدث معنى ومغزى وتبعات ومستجدات وماحدث ليس الا مقدمة لاحداث طويله وعندما ستكتب الفصول النهائية لهذه القصة سوف يكون العالم العربى صورة مختلفة تماما قبل ٢ اغسطس ١٩٩٠ ايا كانت التفاؤلات والتشاؤمات وايا كان السيناريو المقترح سواء التزموا بالنص او خرجوا عليه فالصورة ستختلف تمام الاختلاف

ولايستطيع احد ان يتصورها او يتكهن بها وبالتالى يصعب التخطيط لها وايا كانت الرؤية . فهناك حقائق افرزتها هذه الازمة .

□ اولها : تتعلق بالعمالة المصرية فى الدول العربية ، علينا ان نوقفها فورا ، فقد خرجنا فرادى وعدنا جماعات من ليبيا ومن لبنان ومن العراق ، واخيرا من الكويت والعراق .

ويقول : اسوأ ماسمعته فى الفترة الماضية ان بعض الدول العربية تقدمت بعروض لاستيعاب العمالة المصرية العائدة وهذا شيء محزن ومخجل لايتفق مع موقف مصر القوى والصامد والتزاماتها بالامن القومى العربى .

الحق المعلوم لمصر

مصر لها حق معلوم فى الاموال العربية اذا كان لها ان تواصل مهامها فى الدفاع عن الثروة العربية واخذ حقها ليس معونة ولامساعدة وهل يعقل ان الكويت وحدها تمتلك حوالى ٢٠٠ مليار دولار استثمارات فى خارج الوطن العربى ، وليس لديها فى مصر سوى ١٥٠٠ مليون جنيه وهو يعنى حوالى نصف مليار دولار فقط !!

فهل هذا لصالح الدول العربية ؟ !

لابد من تغيير الصورة ليس فقط لان العرب سيتغيرون من تلقاء انفسهم ولكن لان الثروة لابد من توفير الحماية السياسية والعسكرية لها .

مصر تنازلت كثيرا عن حقوقها فى رؤوس الاموال العربية ، فكان المواطن المصرى يعمل فى الكويت على سبيل المثال بربع المرتب ، وعندما طلبت تركيا المساعدة لتضرر اقتصادها من جراء احداث الخليج سارعت الكويت فى الدعوة الى فك التجميد عن الودائع لدفع المساعدات الى تركيا ، واعلنت السعودية ان تكاليف المواجهة مع العراق ستكون فى حدود ١١ مليار دولار . ولو كان نصف هذا المبلغ قد جاء الى مصر لتم استصلاح مليون فدان يعود ناتجها بالايجاب على الامن القومى العربى

الانتماء والولاء لمصر

ويقول د . الصفتى ان احداث الخليج زادت من الانتماء والولاء لمصر بالنسبة للعرب والمصريين

انفسهم . وبينما كان المواطن المصرى يتأفف فى يوم من الايام من عملة بلاده وشواطئها لكى ينعم بالعملات الاجنبية والشواطىء الغربية اصبح مدركا الان لقيمة مصر وعملة مصر وشواطىء مصر ومن هذا ستزداد قيمة المواطن المصرى فى دول الخليج العربية اضعاف ما كانت عليه فى السابق مما سينعكس ايجابا على انتاجيته واجره وتحويلاته . وان كانت العمالة المصرية فى بلاد العرب قد انتجت كثيرا وعلى العكس كانت تكلفتها الاجتماعية باهظة فى مصر .

ويضيف :

ولعل مؤسسات التمويل الدولية قد ادركت اليوم معنى ماكنا نطالب به مرارا وتكرارا من ان الاستقرار فى مصر مطلوب وضرورى وعليهم الا يجروا وراء الاعتبارات الاقتصادية المادية البحتة فكانت وكاننا نتعامل مع اناس بدون قلوب والسنة ولعلهم الان يخفضون من شروطهم تجاه مصر .

وقبل الغزو . تقدمت بعض الدول العربية ومنها الكويت الى صندوق النقد الدولى مطالبة بالتشدد مع مصر (!!) وجاءهم الغزو العراقى فلم يجدوا امامهم ملاذا غير مصر ، ولم تاخذ مصر حقها المعلوم منهم ولا من غيرهم !!

ليست هناك مشكلة فى عودة العاملين المصريين فنحن سنتقاسم معهم الرغيف . ولكننا سننقذ الشباب المصرى الضائع وراء اوهام السفر . فهو لايريد ان يعمل فى الداخل باجر متواضع – كما يحدث فى كافة انحاء العالم . ويحلم بالسفر للفوز بالسيارة والعروسة والشقة والعربية ويعيش عاطلا بمزاجه !

انها جميعا دروس حقيقية ومستفادة من احداث الخليج بصرف النظر عن شكل العالم العربى الجديد ولابد من التاكيد على الحق المعلوم لمصر الذى لاياتيها منحة ولكن على العرب ان يتبنوا مشروعات عملاقة فى مصر لخلق فرص عمل وزيادة القدرة والصمود الاقتصادى والسياسى والعسكرى لمصر .

كلمات موجزة

تلك كانت اهم الكلمات التى قيلت فى اجتماع اللجنة المالية والاقتصادية للحزب الوطنى وان كانت هناك بعض الكلمات الاخرى التى نوجزها فيما يلى .

- اهمية تشكيل فريق لادارة الازمة والتعامل مع افرازاتها واسبابها ومسبباتها .
- الحاجة الى فكر مصرفى متطور لادارة وتدوير الاموال داخل مصر والاتية اليها .
- حجم الاموال العربية لافراد وحكومات خليجية المستثمرة خارج الوطن العربى تبلغ ١٦٠٠ مليار دولار وخسرت الكويت وحدها من هذه الاموال فى ازمة البورصة عام ١٩٨٧ ٩ مليارات دولار .
- مطلوب ابعاد الجهاز الامنى عن النشاط المصرفى حتى لاترتعش الايدى .
- زيادة الصادرات دون الاعتماد فقط على المنتجين وتشجيع المصدرين المحترفين
- الاستمرار فى السير مع برنامج الاصلاح الاقتصادى .
- وضع خطة اسعافية للاقتصاد المصرى لمواجهة التطورات الاخيرة .
- لدينا المال والرجال . ويبقى العقل المدبر لسرعة الانجاز
- لابد وان تستعيد مصر حقوقها من العرب ليس برفع السلاح كما فعل صدام حسين ولكن بالطرق الودية .
- توفير الفرص امام مصر لكى تصبح سوقا عالمية للمال
- اعادة النظر فى رسوم قناة السويس
- اعادة تنظيم الجهاز المالى والائتمانى
- السماح بفتح الحسابات السرية فى البنوك
- قيام وفد شعبى مصرى بجولة فى الدول العربية لاقناعهم . بدور مصر القومى والفعال .
- تخصيص مدينة سكنية كاملة للعرب وتطوير الخدمات المصرفية .
- اعمال اليات السوق
- اعادة النظر فى قوانين الاسكان وتملك العقارات للعرب بالاجانب
- توفير مشروعات المحافظات كفرص للعائدين .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مواجهة الآثار الاقتصادية لازمة الخليج

د . ابراهيم مختار

نائب رئيس بنك مصر ايران

تعد مصر من اكثر دول المنطقة العربية تاثرا بالاحداث الجارية فى منطقة الخليج على المستوى الاقتصادى وذلك لاسباب تاريخية وجغرافية وسيفسية معروفة يزيد من حدتها اسباب ديموجرافية بالاضافة الى عوامل اخرى كامنة فى الهياكل الاقتصادية والانتاجية للاقتصاد المصرى وهو مايتضح باستقراء بنود موارد النقد الاجنبى الرئيسية فى ميزان المدفوعات المصرى ومتابعة اثار الاوضاع فى الخليج على كل منها

● رسوم المرور فى قناة السويس :ـ

بلغت رسوم المرور المحصلة خلال عام ٨٩/ ١٩٩٠ نحو ١٦٢٠ مليون جنيه تمثل نحو ٦ر١ ٪ من اجمالى الايرادات الجارية ، كما تمثل ناقلات البترول ما نسبته ٢٠ ٪ تقريبا من عدد السفن العابرة فى القناة فى حين تمثل الحركة الصافية لسفن الناقلات مانسبته ٣٥ ٪ تقريبا من اجمالى الحمولات الصافية لحركة المرور فى القناة ، وبصفة عامة فان الزيادة السنوية فى حركة المرور فى القناة من حيث العدد أو الحمولة تتحقق غالبا عن طريق السفن غير البترولية وهو مايمكن ارجاعه الى زيادة التصدير الى الدول الاسيوية من موانى الخليج مباشرة او الاتجاه الى نقل البترول عن طريق الانابيب ، وبذلك فان آثار الاوضاع فى الخليج على موارد مصر من رسوم المرور فى قناة السويس سوف تتارجح بين السلب والايجاب للاسباب التالية :ـ

١ ـ آثار سلبية نتيجة لعدم الاستقرار فى المنطقة مما يؤدى الى ضعف حركة الملاحة وارتفاع تكلفة النقل البحرى لزيادة مبالغ التامين على السفن والحملات ، والضغط لتخفيض قيمة الرسوم لتعويض مبالغ التامين المدفوعة هذا من جهة . بالاضافة الى ماينتج عن الحصار الاقتصادى المفروض على صادرات وواردات الكويت والعراق المشحونة بحرا من اوروبا وامريكا من انخفاض حركة مرور سفن الشحن غير البترولية .

٢ ـ آثار ايجابية نتيجة لزيادة شحن النفط من موانىء السعودية ودول الخليج الاخرى ـ خلاف الكويت ـ لتعويض النقص فى امدادات النفط للدول المستهلكة فى الشمال والذى كان يتم شحن بعضه من خلال انابيب نقل البترول العراقى عبر تركيا .

● السياحة :ـ

بلغت ايرادات السياحة المتوقعة فى ميزان المدفوعات المصرى نحو ٢٥٨٠ مليون جنيه تمثل نحو ٨ر٩ ٪ من اجمالى الايرادات الجارية لعام ٨٩/ ١٩٩٠ ، ويبلغ عدد السائحين العرب خلال ذلك العام نحو ٣٠ ٪ من اجمالى عدد السائحين ، فى حين تمثل الليالى السياحية للسائحين العرب نحو ٣٥ ٪ من اجمالى الليالى السياحية ، وتعتبر السياحة اكثر الانشطة الاقتصادية تاثرا بالاوضاع غير المستقرة محليا واقليميا .

ومن المتوقع ان تتاثر ايضا السياحة الاجنبية القادمة من دول اوربا وامريكا نتيجة لظروف عدم الاستقرار فى المنطقة .

● البتــرول :ـ

تبلغ صادرات مصر من البترول الخام ومنتجاته المتوقعة فى عام ٨٩/ ١٩٩٠ نحو ١٢١٢ مليون جنيه وهى لاتمثل الا ٦ر٤ ٪ من اجمالى الايرادات الجارية وقد تم اجراء حساب اقتصادى مبدئى يشير الى ان كل زيادة بمقدار دولار فى اسعار تصدير البرميل من البترول المصرى تحقق زيادة سنوية تقدر بنحو ١٠٠ مليون دولار فى ظل ثبات معدلات الانتاج المحلية الحالية . واذا استمرت الزيادة فى اسعار صادرات النفط المصرى والتى بلغت حوالى ١٠ دولارات منذ اندلاع ازمة الخليج فى الثانى من اغسطس الجارى فمن المرجح ان يحقق ذلك زيادة صافية تقدر بنحو مليار دولار اذا استمر الارتفاع فى اسعار النفط الخام

● تحويلات العاملين بالخارج :ـ

من المتوقع ان تصل موارد ميزان المدفوعات من بند تحويلات المصريين العاملين فى الخارج الى نحو ٨٧٤٠ مليون جنية بشقيها النقدى والعينى خلال عام ٨٩/ ١٩٩٠ اى مايمثل نحو ٢ر٣٢ ٪ من اجمالى الايرادات الجارية منها ٢١٦٠ مليون جنيه تحويلات نقدية من خلال السوق المصرفية الحرة للنقد الاجنبى يقوم بتحويل معظمها العاملون بدول الخليج النفطية بالاضافة الى العراق ويقدر عددهم بنحو ٢ مليون مصرى عصفت الاحداث الاخيرة بالكويت بمصدر دخل ربع مليون مصرى ومازالت اوضاع اكثر من مليون شخص فى العراق والاردن والامارات العربية مجهولة .

● الاستثمار والتضخم :ـ

من الاثار الاقتصادية لازمة الخليج على الاقتصاد المصرى الاتجاه المتوقع الى تحويل جانب من الفوائض العربية الى مصر بعد محنة تجميد الارصدة الكويتية فى اسواق المال الدولية ، حيث قدمت مصر نموذجا للاستقرار وحسن التصرف فى النواحى المالية والاقتصادية بل والانسانية للاشقاء الكويتيين والخليجيين فى ظروف الازمة لكن ميل الافراد فى هذه الدول للاستهلاك قد يؤدى الى حدوث اثار تضخمية يمكن تداركها.

بتشجيع الاستثمار العقارى فى مشروعات المدن الجديدة واستصلاح الاراضى والصناعات الزراعية ، والعمل على اعادة الحياة الى المساهمات العربية فى المشروعات الاستراتيجية كالهيئة العربية للتصنيع ،

نخلص مما سبق أننا فى حاجة الى اعادة النظر فى موازنة الدولة وخطة التنمية لاعادة ترتيب الاولويات ولمواجهة العجز المتوقع فى ميزان المدفوعات فى الأجل القصير ، أخذا فى الاعتبار مايلى :

(١) عودة جموع كبيرة من المصريين العاملين فى الخارج بعد أن فقدوا الكثير من ثرواتهم ومواردهم ، وهو مايتطلب دراسة أوضاعهم واعطاء أولوية خاصة فى فرص العمل لمن يواجهون ظروفا صعبة .

(٢) عجز موارد البلاد من النقد الاجنبى الناشىء عن انخفاض التحويلات من العاملين بالخارج ودخل السياحة وقناة السويس وارتفاع أسعار السلع المستوردة وتقدر بحوالى ٤ ـ ٥ مليارات دولار .

(٣) قدوم عدد كبير من مواطنى الخليج للاقامة بمصر وما يشكله ذلك من احتياجات معيشية ولذا يصبح من الضرورى عمل حصر سريع وشامل للقادمين للاقامة فى مصر ودراسة أوضاعهم .

(٤) الآثار التضخمية التى ستنعكس بشكل واضح على الكافة وخاصة من محدودى الدخل وكيفية مواجهة ذلك .

(٥) الأموال المتوقع ورودها الى مصر من العرب والمصريين سواء فى شكل ايداعات مصرفية أو للاستثمار، فى المجالات المختلفة وفى مقدمتها الاستثمارات العقارية والزراعية والحاجة الى وضع ضوابط مناسبة لتوجيه هذه الموارد وتوظيفها محليا ودوليا .

لكل هذا فان الحاجة اصبحت ماسة لتكوين فريق عمل متكامل لحساب الآثار والمتغيرات الناجمة عن ازمة الخليج ولاعادة النظر فى الاستراتيجية الاقتصادية ومايرتبط بها من سياسات لمواجهة هذا الموقف . على ان يتم هذا فى اسرع وقت ممكن بتوصيات واقتراحات حاسمة قابلة للتنفيذ .



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٠

بسبب احداث الخليج : المصدرون يطالبون

بتعويض ٢ مليار جنيه عن خسائرهم

غرفة السياحة وهيئة القناة وشركات القطاع العام تعرضوا لخسائر كبيرة

كتب مسعد ثوار

تقدمت شعبة المصدرين والمستوردين بمذكرة الى د . يسرى مصطفى وزير الاقتصاد تطالبه بالتحرك لصرف تعويضات عن الخسائر التى لحقت بالمصدرين المصريين بسبب احداث الخليج والتى تقدر بمليارى جنيه وقالت ان المجتمع الدولى دفع تعويضات الى تركيا والاردن وهناك جهات عديدة فى مصر لحقت بها خسائر فادحة ، ومن بينها غرفة السياحة وهيئة قناة السويس وعدد من شركات القطاع العام ..

وقال المصدرون لقد تم شحن كميات كبيرة من البضائع الى الكويت والعراق ولم نحصل على قيمتها وطالبوا بوقف صرف شيكات التامين لشركة الطيران الكويتية حتى تسوى حساباتها مع المصدرين ، كما طالب المهندس على عيسى رئيس شعبة المصدرين والمستوردين بتجميد ديون المصدرين لدى ادارة النقل المصرية حتى يحصلوا على التعويضات وإلا دخلوا السجون !

كما تقدم محمد ابراهيم الطناحى مدير عام الغرفة التجارية بدمياط بطلب تعويض لصناع الأثاث الذين خسروا ١٠ ملايين دولار بعد وقف تصدير الأثاث الى الكويت وكانت بعض الشحنات قد جهزتها الورش بمواصفات تناسب اذواق الكويتيين ، ويصعب تصريفها فى اماكن أخرى .

وأكد عز الدين ابراهيم مدير عام غرفة صناعة وتجارة المنتجات الجلدية ان جميع مستلزمات صناعة الجلود مستوردة وسوف تتأثر بالأزمة لأن اغلبها مستورد من المانيا الغربية وتتأثر بارتفاع المارك الالمانى امام الجنيه المصرى وايضا ارتفاع اسعار الشحن والنقل بسبب ارتفاع اسعار البترول واسعار كيماويات الدباغة

وتوقع عز الدين ابراهيم مع استمرار الأزمة بالخليج حدوث بطالة فى عمالة هذه المهنة وعلمت « الاهالى » ان ١٨ منشاة للاحذية والمصنوعات الجلدية المختلفة كانت تروج منتجاتها للكويت والبحرين وابوظبى والامارات .

وقال كمال حافظ رئيس غرفة الجلود

انه على الرغم من ركود السوق فإن التكلفة فى تصاعد مستمر ولم يحدث الرواج المنتظر فى الاوكازيون نظرا لارتفاع الاسعار حيث لايقل متوسط سعر الحذاء الشعبى عن ٢٠ جنيها والعادى ٤٥ جنيها هذا وستعود اسعار الحذاء الى الارتفاع ليصل سعر الحذاء الشعبى الى ٢٥ جنيها

واكد ممدوح حسبه مسئول الابحاث الاقتصادية بالبنك المركزى المصرى ان الاقتصاد المصرى سيتأثر بعودة الموظفين للقطاع العام والحكومة والدولة بدورها ستتحمل عبء دفع اجور لايقابلها انتاج مما سيزيد من معدلات التضخم ويخفض قيمة الجنيه المصرى امام الدولار كما علمت « الاهالى » ان د . فؤاد سلطان وزير السياحة قد امر الفنادق بعدم زيادة الاسعار الفندقية حتى لاتجلب آثارا سلبية تؤثر على حركة السياحة الكلية وكان الوزير قد أعلن أن نسبة عدد السياح العرب قد انخفضت بنسبة ٤٠ ٪ عن الموسم السياحى الماضى .

انعكاسات أزمة الخليج على الاقتصاد المصرى

المشكلة .. وكيف يكون الحل ؟

● فؤاد هاشم : زيادة فاتورة الواردات وارتفاع فى أسعار السلع والخدمات

● حسن عباس زكى : المطالبة بسداد جزء من مستحقات المصريين فى العراق والكويت

● تحقيق : علاء الدين مصطفى

● اكد خبراء الاقتصاد ان أزمة الخليج أحدثت آثارا خطيرة على الاقتصاد المصرى .. ويمكن ان تتزايد خلال المرحلة القادمة . كما أنها الحقت اضرارا تمثلت بصورة مباشرة فى العودة الجماعية للمصريين العاملين فى العراق والكويت ، ومايترتب على ذلك من نقص فى تحويلاتهم الى مصر ، بالاضافة الى تراجع ايرادات السياحة وقناة السويس بالاضافة إلى آثار اخرى غير مباشرة تتمثل فى زيادة تكلفة تمويل ما يتم استيراده من الخارج ، وهى نسبة كبيرة ، نتيجة للارتفاع المتوقع فى اسعار السلع عالميا ..

ان التساؤلات التى طرحتها آخر ساعة على خبراء الاقتصاد وصولا إلى وجهات النظر فى كيفية تجنب هذه المشاكل كانت محدودة بالآتى : ماهى ابعاد هذه الآثار على الاقتصاد المصرى ؟ وماهى النتائج المباشرة وغير المباشرة نتيجة للعودة الجماعية للمصريين العاملين فى الخارج .. ؟ ايضا وماهى الاجراءات المناسبة التى لابد من اتخاذها لمواجهة النقص المتوقع فى ايرادات مصر من موارد النقد الأجنبى ؟ وكيف يمكن تلافى تلك الآثار خاصة وانها كانت سريعة ومفاجئة وايضا لم تكن فى الحسبان .

● فى البداية لابد من الاشارة إلى ان قضية المصريين العاملين فى الخارج والدول الخليجية بالذات ، لابد من مناقشتها على نطاق واسع ، وعلى أعلى المستويات ، حفاظا على أبناء مصر فى الخارج ، من التعرض مستقبلا لمثل هذه المخاطر ، وحماية مدخراتهم من الضياع ، كما حدث للمصريين فى الكويت ، الذين قدر حجم مدخراتهم كحد ادنى بحوالى ١٢ مليار دولار ، وتشير احصائيات اخرى إلى ان هناك ١٢ مليار دولار مدخرات للمصريين فى السعودية .. كذلك مدخرات وتحويلات المصريين فى العراق والتى توقفت نتيجة تجميد الأرصدة العراقية فى الخارج ..

وهنا يثور تساؤل هام : لماذا يحجم المصريون العاملون فى الدول الخليجية عن تحويل مدخراتهم إلى مصر ؟ هذه القضية لابد من بحثها ، ومعرفة المعوقات التى تقف دون تدفق هذه الأموال على مصر ، خاصة وانها « شقباء عمر » ابنائها فى الغربة ..

واذا كانت القضية تحتاج إلى ترتيبات واعادة النظر فى القوانين والأجهزة الرقابية فى الداخل ، فلابد من تغييرها .. خاصة وان مصر عريقة فى النظام المصرفى ، وهذا لجذب هذه المدخرات إلى مصر ..

وقد اثبتت احداث الخليج ان مصر واحة الأمان والاستقرار ولابد من استثمار هذا العامل الايجابى لصالح الاقتصاد المصرى .. هذا من ناحية ومن ناحية اخرى اعادة النظر فى النظم التى تحكم سفر المصريين فى الخارج ، لتكون اكثر نظاما ودقة لحماية ابنائنا فى الخارج .. وتنظيم شئونهم لمنع اية آثار سلبية تلحق بهم مستقبلا ..

آثار عودة العاملين

والآن نعود إلى السؤال الذى طرحته آخر ساعة وهو : ماهى انعكاسات أزمة الخليج على الاقتصاد المصرى ؟ وماهى الأضرار التى لحقت به نتيجة للأزمة ؟

● فؤاد هاشم وزير الاقتصاد الاسبق يرى ان انعكاسات أزمة الخليج تمتد آثارها لتشمل المنطقة العربية ، والعالم باسره .. ولكن التكلفة الاقتصادية لنتائج أحداث الخليج على الاقتصاد المصرى لم تتضح معالمها بعد ، ولكن فى إطار مجريات الأحداث ، ومع استبعاد حدوث انفجار ، ووقوع الصدام العسكرى ، فانه يمكن القول إن الاقتصاد المصرى سيعانى من عدة آثار ، فقناة السويس تتأثر فيها حركة الملاحة الدولية ، نتيجة اعتبار منطقة الخليج والمنطقة المحيطة بها ، منطقة حرب وعمليات عسكرية ، الحركة السياحية فى مصر والمنطقة العربية كلها ستتأثر بهذه الأحداث ، هذا مع اهمية السياحة التى نشطت فى العامين الاخيرين ، واصبح لها دور بارز فى الاقتصاد المصرى ..

اما الأثر المباشر لأحداث الخليج ، فهو العودة



المصدر : آخر ساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٠

الجماعية لاكثر من مليون مصرى فى العراق والكويت الى مصر .. هذا العدد الضخم الذى يرجع فجاة ستؤثر فى التحويلات ، هذا بخلاف المدخرات للمصريين فى الكويت التى بلغت اكثر من ١٠ مليارات دولار .. وسوف تنتج عن العودة المفاجئة لهذه الاعداد مشاكل اجتماعية واقتصادية نتائجها غير واضحة، فى ظل الظروف الحالية التى تمر بالمنطقة ، وتمر بالاقتصاد المصرى .

واضاف الدكتور فؤاد هاشم :

ظروف الموقف السياسى والعسكرى غير واضحة : فهل يحدث انفجار عسكرى وآثاره مدمرة ، ونتيجته قد تكون اعادة تخطيط المنطقة كلها ، او تنتهى على وضع من الاوضاع تهدأ به الامور ، وان كان هذا غير محتمل ، او تتحول إلى ازمة مستمرة ليس فيها معركة عسكرية ولكن ينتج عنها ظروف اقتصادية صعبة تؤثر على حركة التجارة الدولية .

وهناك اثر آخر يتعلق بالاستثمار فى منطقة الخليج ، وهى فى تصورى ـ والكلام على لسان الدكتور فؤاد هاشم ـ منطقة طرد للاستثمار والأموال ، حتى لو هدأت الامور .. لان ماحدث سيخيم لسنوات طويلة على المنطقة ، وخلق الاحساس بعدم الأمان وعدم الاستقرار لدى المواطن فى منطقة الخليج ، باعتبارها منطقة غير مستقرة ، ومعرضة لاحتمالات غير مرئية ، مما يدفع هذه الاستثمارات والأموال للبحث عن اماكن اكثر استقرار ، وقد تفد الى مصر او اوربا وامريكا باعتبارها مناطق اكثر امانا ..

زيادة فاتورة الواردات

وحول زيادة عبء تمويل واردات مصر من الخارج ، على ميزان المدفوعات المصرى يرى الدكتور فؤاد هاشم ، ان هذا مرتبط بالدولار ، وبارتفاع اسعار البترول فمع انخفاض الدولار عالميا ، ومع توقع الاستمرار فى انخفاض الدولار ، فان الولايات المتحدة الأمريكية مقبلة على فترة تضخم كبيرة ، لارتفاع اسعار البترول ، ومواد أخرى مرتبطة به ، وحدوث انكماش وركود .. وسيكون لهذا تاثير على وارداتنا من الدول غير الدولارية .. نتيجة لانخفاض الدولار امام عملات تلك الدول .. ولاشك ان ارتفاع سعر البترول سيزيد حصيلة مصر من صادرات البترول ، لكن ارتفاع اسعار المواد الاولية ، وغالبية ما نستورده من الخارج سيزيد من عبء العجز فى الميزان التجارى .. فالمسالة تحتاج إلى تغيير فى فكرنا لمواجهة هذه الأزمات الطارئة ..

● هل ترى ان اصدار قانون سرية الحسابات المصرفية يمكن ان يجعل مصر إحدى الدول التى تستقطب مدخرات المصريين فى الخارج والمدخرات العربية ؟

قال الدكتور فؤاد هاشم :

لست من المهللين بسهولة لمجرد اصدار قانون فى

ظل استمرار وجود اجهزة رقابية متعددة تنفذ من هذه القوانين .. علينا اولا ان نحترم القوانين ونحاسب من يخالفها ، ثم نصدر القانون .. والاصل في العمل المصرفي ، هو احترام سرية الحسابات ، ومع هذا تظل الاجهزة الرقابية قادرة ، دون احترام لها او عقاب .. فهو شيء اولى بان نعالجه ..

توقف تحويل المدخرات

● الدكتور حسن عباس زكي وزير الاقتصاد الاسبق ورئيس الشركة المصرفية العربية الدولية يقول ان المصريين في الخارج يصل تعدادهم حوالى ٤ ملايين مصرى تقريبا .. منهم حوالى ٢,٥ مليون او اكثر في الخليج العربى .. منهم مليون و٢٥٠ الفا في العراق والكويت ..

واوضح الدكتور حسن عباس زكى ان هناك آثارا مباشرة لأزمة الخليج على الاقتصاد المصرى متمثلة في وقف تحويل جانب كبير من مدخرات المصريين من العراق والكويت واعنى بذلك توقفا كاملا لمن اودع مدخراته بالدينار الكويتى او بالدينار العراقى وتوقفا موقوتا لمن اودع مدخراته بالدولار الامريكى او العملات الاخرى ..

ويمكن ان نقدر تحويلات المصريين التى تفد الى السوق المصرفية من الكويت بحوالى ٧٠٠ مليون دولار .. وهى قد تزيد على ذلك ، فهذا هو اول رقم تخسره الدولة سنويا .. علاوة على ما كان يمكن للمقيمين في الكويت تحويله فوق هذا المبلغ كاصول من مدخراتهم .. سواء للاستثمار في مصر او الايداع في البنوك المصرية .. وبالنسبة للعراق ، الرقم اقل من ذلك بالرغم من زيادة عددهم لأن نوعيتهم في الغالب من العمال والفلاحين ..

واضاف حسن عباس زكى :

الناحية الاخرى هى ان مدخرات المصريين في بلدان الخليج الاخرى ، اتوقع ان تزيد في الفترة الحالية .. لا ان تنقص خوفا من تكرار ما حدث في الكويت ، لكى يتجنب اى مصرى مقيم في الخارج التعرض لصعوبة تحويل أمواله في المستقبل ..

ولكن من ناحية أخرى ايضا ، فإن الموقف العسكرى قد يساعد على عودة بعض المصريين في الخارج قبل اوانهم ، وبالتالى نفقد قدرا من الأموال المدخرة نتيجة لذلك ..

هذا الى جانب تأثير الازمة على السياحة التى هبطت نسبيا ، كذلك دخل قناة السويس بمناسبة الظروف العسكرية ، وقرارات المقاطعة والحصار القائم ، سيقل دخل القناة ..

البند الوحيد الذى يعكس زيادة الايرادات هو ارتفاع اسعار البترول ، ولكن يواجهه زيادة في النفقات العسكرية لمواجهة الظروف في المنطقة ..

سداد مستحقات المصريين

ووجه الدكتور حسن عباس زكى النظر الى قضية هامة حيث اكد ان الظروف الآن قد تكون مواتية لنا ، لكى ندعو الى المطالبة بسداد اموال وحقوق المصريين الذين كانوا يعملون بالكويت والعراق ، وعادوا الى مصر وأموالهم مازالت في هذين البلدين ..

والرأى عندى انه بالنسبة للموقف في الكويت فإن تجميد ارصدة الحكومة ومؤسساتها في الكويت ، انما تم لصالح الحكومة الشرعية ، وتملك الحكومة الشرعية ان تطلب رفع الحظر عن جانب من هذه الأموال ، لاستخدامها كما حدث فعلا ، واجيب الى طلبها للصرف على استعداداتها العسكرية ، وتمويل شئون الحكومة الشرعية في الخارج ، ولذلك فمن الميسور ان يتم تجنيب مبلغ يودع في صندوق خاص للحكومة المصرية ، التى عليها ان تستخدم من هذه الأموال للمصريين الذين عادوا من الكويت صفر اليدين ، وليست لديهم وسائل الحياة والسكن والمعيشة والتى يجب أن توفر لهم ..

اما بالنسبة لاستحقاقات المصريين ، فهناك وسائل متعددة للتعرف عليها ، بصفة مبدئية لحين عودة الامور الى نصابها ..

ولعله من المناسب ايضا ان نذكر ان روح التآزر والتعاون التى سادت الموقف العسكرى والسياسى بين دول الخليج ومصر وبعض الدول العربية الأخرى ، لاشك ان مثل هذا التعاون سينعكس على امكانيات تعاون مماثل من الناحية المالية والاقتصادية .. ودعم الموقف النقدى لمصر ومعاونتها على اجتياز هذه الأزمة ..

مصر واحة الأمان

● ويرى محيى الدين قنديل رئيس شعبة المستوردين باتحاد الغرف التجارية ان الوقت قد حان لاصدار قانون سرية الحسابات المصرفية .. ولو أن هذا القانون قد صدر منذ فترة ، وتم تهيئة المناخ السليم ، كان المصريون في الخارج قاموا بتحويل مدخراتهم اولا بأول إلى مصر ، وما يرد من تحويلات إلى مصر، قدر ضئيل بالنسبة للمدخرات .. وفي الكويت على سبيل المثال ، ضاع على المصريين العاملين هناك مدخرات تصل في مجموعها الى ٢٠ مليارات دولار ، وهناك ١٠ مليارات دولار اخرى موجودة في السعودية حسب ماتشير اليه التقديرات .. ولو ان هذه الأموال تدفقت على مصر ، وتم توجيهها الى الاستثمار ، لساهمت في حل الكثير من المشكلات الاقتصادية التى تعانيها مصر ..

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٠

ومع قرارات التجميد من الدول الأوربية والأمريكية لأموال الكويت ، فان المواطن العربي فى دول الخليج ، يبحث الآن عن مكان آخر ، وهذا ظرف مناسب ليشعر ويتاكد ان مصر واحة الأمان ، وهذا لن يتاتى إلا من خلال احترام القوانين ، واحترام سرية الحسابات ..

أعباء على الموازنة العامة

وأوضح محيي الدين قنديل ان لأزمة الخليج انعكاسات على الاقتصاد المصرى متمثلة فى الضغط على ميزان المدفوعات والميزان التجارى ، لأنه مع انخفاض سعر الدولار عالميا ، فان الدول التى تتعامل بالدولار ومنها مصر ، ستتاثر فى تعاملاتها الخارجية .. فقيمة الدولار انخفضت بنسبة ١٠ بالمائة على الأقل امام العملات الأوربية الأخرى ، وهذا لاستنزاف ازمة الخليج للاقتصاد الامريكى ، وزيادة حجم الانفاق العسكرى على عمليات نقل ونشر القوات الأمريكية فى منطقة الخليج .. ونتيجة لهذا فان واردات مصر من الدول الاوربية ، ستزيد اسعارها نتيجة انخفاض الدولار امام عملات تلك الدول ، وبالتالى يزيد العبء على ميزان المدفوعات المصرى ..

وهناك عامل آخر يساهم فى زيادة تلك الاعباء ، وهذا يتمثل فى قيام الدول المستهلكة للطاقة بزيادة أسعار منتجاتها بعد ارتفاع اسعار البترول ، وبالتالى تزيد أسعار ماكانت مصر تستورده من تلك الدول .. وهذا يمثل عبئا اضافيا على ميزان المدفوعات المصرى .. وهذه الاعباء لن تستطيع تغطيتها الزيادة الطارئة فى اسعار البترول المصرى ، لأنها لن تصل إلى مستوى الزيادة فى اسعار السلع التى تستوردها مصر من الخارج ..

هناك ايضا انخفاض متوقع فى دخل قناة السويس بنسبة لاتقل عن ٢٥ بالمائة .. وهذا نتيجة لمقاطعة البترول الكويتى والعراقى الذى يمثل نحو ٢٠ بالمائة من بترول الأوبك ، والعامل الثانى تاثر القناة بحركة الملاحة الدولية باعتبار الخليج منطقة حرب فعلية ..

تراجع فرص الاستثمار

● مصطفى زكى امين عام الغرفة التجارية بالقاهرة يوضح ابعاد انعكاسات ازمة الخليج على الاقتصاد المصرى فى عدة نقاط :

● أولا : بالنسبة لعودة العاملين من الكويت والعراق ، والذين يصل عددهم إلى ١,٥ مليون مصرى ، ولو وضعنا متوسطا لعدد الأفراد الذين يعولهم المصرى العائد من هاتين الدولتين بين ٣ و ٤ افراد ، يصور حجم المشكلة ..

● ثانيا : وهو بقية المصريين العاملين فى دول الخليج الأخرى ، سيتاثر وضعهم فيها بشكل أو باخر بالظروف المحيطة .. وهناك تغييرات متوقعة بالنسبة لسياسات هذه الدول بتراجع خطط التنمية فيها ، لتعطى الأولوية للانفاق العسكرى والجيوش وبالتالى من المتوقع فى ظل المتغيرات الجديدة ، ان تتخفف هذه الدول من العاملين فيها ، أو يفكر العاملون فى العودة إلى مصر تحسبا للمشاكل الموجودة ..

● ثالثا : ستتاثر صادراتنا لمنطقة الخليج بشكل عام ، باعتبار الخليج فى حالة حرب ، وكذلك صادراتنا للعراق والكويت بسبب الحظر الدولى المفروض عليها ..

● رابعا : تتعرض السياحة فى مصر لأول مرة فى هذه الفترة اغسطس ونصف سبتمبر للكساد ، باعتبار شهور الصيف ذروة السياحة العربية .. كذلك انكمشت عمليات الشراء التى كان يقوم بها الأخوة العرب ، وظهر ذلك خلال فترة التنزيلات « الأوكازيون » حيث انخفضت قوة الاقبال بنحو ١٠ بالمائة عن معدلات الشراء فى نفس الوقت من العام الماضى .. وهذا يعكس حالة الترقب لدى المواطنين نحو المشكلة ..

● دخل قناة السويس من المتوقع ان ينخفض ، وهذا لتاثر حركة الملاحة الدولية ، باعتبار منطقة الخليج وما حولها منطقة مياه مغلقة ، وكمنطقة عمليات ..

تباطؤ معدلات النمو

واضاف مصطفى زكى :

● والصادرات المصرية لاشك انها سوف تهتز ، خصوصا من الخضر والفاكهة ، نتيجة زيادة تكاليف التامين البحرى ، وتباطؤ معدلات النقل والشحن باعتبار منطقة الخليج ، منطقة مخاطر ..

● كذلك ارتفاع سعر البترول ، وفى المقابل قيام الدول الكبرى المستهلكة للطاقة برفع اسعار منتجاتها لمواجهة الارتفاع فى اسعار النفط عالميا ..

● عامل آخر ويتعلق بفرص الاستثمار ، والمعدلات الطموحة التى كنت احلم بتحقيقها هذا العام .. ولاشك ان الأزمة ستؤثر على فرص التنمية فى المنطقة ، لانها اصبحت منطقة حرب .. وهناك العديد من المستثمرين سيعيدون حساباتهم فى الاستثمار فى منطقة الشرق الأوسط ، باعتبارها منطقة حرب وهذا سيؤثر على فرص الاستثمار فى مصر ..

وقال مصطفى زكى :

هذه كلها عوامل تؤثر تاثيرا بالغا فى الاقتصاد المصرى ، وهذا سيعود علينا فى شكل تضخم ، لان معنى عودة المصريين بشكل جماعى ، سيمثلون قوة مستهلكة تضاف إلى القوة الموجودة ، خاصة انها تعودت على انماط استهلاك مرتفعة .. وكل نواحى الاقتصاد المصرى ستصاب بضرر بالغ ، وهنا يجب علينا ان نوضح هذه المتغيرات امام

المنظمات الدولية : مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، والدول الصديقة مثل السعودية ودول الخليج .. هذا بالاضافة إلى ان مصر اكبر دول مدينة فى المنطقة بعد العراق ، مما يجعل خدمة الدين الاجنبى صعبة جدا ، لانه فى ظل هذه المتغيرات لن يكون هناك فائض كاف من العملة الاجنبية ..

تنظيم حقوق العمالة المصرية

● الدكتور حسن غلاب عميد تجارة عين شمس يرى ان ازمة الخليج لها آثار ايجابية ، واخرى سلبية على الاقتصاد المصرى بصورة مباشرة وغير مباشرة ..

وبالنسبة للآثار الايجابية ، فهى تتمثل فى عودة قوى عاملة اغلبها زراعية ، واجورها مرتفعة ، وغيابها كان له تأثير على قطاع الزراعة ، ومع عودة هيئة العمالة يمكن ان تسهم فى زيادة الانتاج الزراعى واستصلاح الاراضى باعتبارها عمالة مدربة وذات خبرة ، وهذا يسهم فى خفض تكلفة عنصر العمل فى قطاع الزراعة ..

هناك اثر ايجابى آخر اظهرته الازمة ان مصر واحة الأمان بالنسبة لمدخرات المصريين فى الخارج .. وهذا ايضا ينسحب على غير المصريين ، خاصة بالنسبة للاخوة العرب ، لان مصر لم تتخذ اجراءات تجميد الارصدة مثل الدول الاخرى ، وهذا عامل ايجابى لابد من استثماره ..

وبالنسبة للمتغيرات الاخرى ، اوضح الدكتور حسن غلاب ، اننا لدينا بطالة ، ومن المنتظر بعد عودة المصريين ان تزيد البطالة ، ولكن من خلال سياسات جيدة ، نستطيع ان نستوعب قدرا كبيرا من الايدى العاملة بالتنسيق مع دول الخليج الاخرى .. وتنظيم حقوق هذه العمالة ..

ان العائدين يمثلون قوة استهلاكية مع بقاء العرض على حاله .. ونتيجة لهذا من المنتظر ارتفاع اسعار العديد من السلع ، خاصة تلك السلع التى عرضها ليس مرنا .. هذا بالاضافة الى زيادة العبء على قطاع الخدمات ..

واضاف الدكتور حسن غلاب ان هذه الازمة التى يتعرض لها الاقتصاد المصرى تملى علينا ضرورة علاج السلبيات ، والاستفادة من الايجابيات ..

ولعل ابرز الايجابيات التى افرزتها تلك الازمة ، هو ضمان تدفق اموال المصريين العاملين بالخارج إلى مصر ، باعتبارها منطقة استقرار .. وهذا من خلال اصدار قانون سرية الحسابات المصرفية ، والحفاظ بشكل جدى على سرية ملك الحسابات كذلك العمل على جذب الاموال العربية للاستثمار فى مصر ، على الأقل بالنسبة لدول الخليج .. وهذا جزء من التضامن ، بان يكون جزء من استثمارات تلك الدول فى مصر ، وهذا كفيل بفتح فرص عمل بالنسبة للعائدين ..

توفير المشروعات الصغيرة

● الدكتور مدحت حسنين استاذ ادارة الاعمال بالجامعة الأمريكية اكد اننا فى وضع اقتصادى ، وظروف طارئة لم تكن فى الحسبان على الاطلاق ، وبالتالى لها آثار سلبية واخرى ايجابية .. فهناك انخفاض فى عائدات قناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين ، وزيادة فى البطالة والتضخم ، وكذلك الحالة النفسية والآثار الاجتماعية والاقتصادية للعائدين واسرهم .. وكلها عوامل سلبية لما حدث .. كذلك قضية علاقاتنا مع الدول العربية ان تصديرنا للسلع لهذه الدول اقل بكثير من حركة تدفق العمالة من مصر إلى الدول العربية اى ان الصادرات غير المنظورة اكثر بكثير من الصادرات المنظورة وبالتالى فان الآثار العاجلة لهذه الاحداث ، هى زيادة عجز ميزان المدفوعات ، وزيادة عجز الموازنة العامة ، وتباطؤ معدلات النمو ، وتأخير بعض المشروعات ، هذه آثار عاجلة قد تمتد إلى سنة او اكثر ..

ويطرح الدكتور مدحت حسنين رؤيته فى الاصلاح وامتصاص آثار هذه الازمة الطارئة باتخاذ حلول تتسم بالجذرية والحسم ، وسرعة التنفيذ بالنسبة للقضايا الاقتصادية التى نوقشت على مدى الاعوام الماضية ولم يتم حلها حتى الآن وقد ارتكزت افكاره على النقاط التالية :

● لابد من توفير سبل المشروعات الصغيرة بالنسبة للعائدين ، فالمواطن الذى لديه ٥٠ الف جنيه او اكثر لابد ان نشجعه على استثمارها فى مصر .. والمصرى العائد يفكر فى البحث عن مكان عمل آخر فوجوده فى مصر بعد هذه الازمة مؤقت .. والسياسات لابد ان تتجه نحو كيفية توفير الفرص المناسبة لاستقرار المواطن الذى لديه مدخرات من خلال المشروعات الصغيرة ..

● امتصاص هذه الازمة بدرجة استجابة الحكومة والمسئولين إلى خطوات الاصلاح الاقتصادى .. وهذا من خلال تطوير سوق المال فى مصر التى تحدثنا عنها كثيرا ، والبحرين فى ظل الظروف الحالية ، سيتأثر سوق المال بها ، والدولة القادرة على اقامة سوق مال فيها هى مصر .. وهذا لن يتم إلا من خلال سياسة مرنة تسمح بدخول وخروج رءوس الأموال .. واصدار قانون سرية الحسابات المصرفية ..

● علاج قضايا معوقات الانتاج والبيروقراطية لانها تشجع قطاع الاعمال على العمل .. وتوفير فرص عمل للعمالة الموجودة .. فالحكومة وحدها لاتستطيع استيعاب الآلاف ، ولن يتحرك قطاع الاعمال إلا من خلال سياسات واضحة ومرنة ..



● قضايا الديمقراطية والاهتمام بانتخابات مجلس الشعب لان هذا يوفر المناخ السياسى ويوفر الاستقرار ، فالاصلاح الاقتصادى لابد ان يتم فى ظل استقرار سياسى ، ونحن لدينا مناخ الاستقرار ولابد من تدعيمه ..

● قضية التخصصية وبيع بعض وحدات القطاع العام ، وازالة أعباء ادارة هذه المشروعات عن كاهل الحكومة لتتفرغ للسياسات والمشروعات الاستراتيجية ، فعلينا أن نقوم بخطوات اصلاح اقتصادية بمعدلات متسارعة ، لعلاج مشاكل التضخم والبطالة ، لأنها :

● عامل هام رئيسى وحاسم وهو سرعة اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية ، بما يسهم فى خلق مناخ عام سياسى واقتصادى واستثمارى للخروج من الأزمة الراهنة ..

لجنة لدراسة الخسائر غير المباشرة على مصر

تشكلت لجنة بمكتب رئيس الوزراء لدراسة خسائر مصر غير المباشرة من انخفاض العملات الخليجية وتاثيرها على قيمة الاجور للمصريين وقيمة تحويلاتهم مقومه بالدولار قبل ازمة الخليج وبعدها .. كما تتولى دراسة تكاليف تشغيل العمالة العائدة وتاثيرها على موازنة الدولة والشركات

تختلف مهمة هذه اللجنة عن اللجنة المشكلة من قبل لدراسة الخسائر المباشرة مثل الصفقات التجارية والتبادل التجارى وانخفاض دخل قناة السويس وتكاليف استيراد المنتجات البترولية باعتبار مصر دولة مستوردة لهذه المنتجات .



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٠

أضرار اقتصادية فادحة لأزمة الخليج على العرب ودول العالم الثالث

أجمع خبراء المال والاقتصاد فى مناطق عديدة من العالم على أن استمرار أزمة الخليج سوف يلحق أضرارا اقتصادية فادحة ببلدان العالم الثالث وفى مقدمتها مصر والدول الخليجية ذاتها رغم الارتفاع الصاروخي لأسعار البترول فى الاسواق .

ومن المتوقع فى ضوء معطيات الوضع الراهن المتفجر أن تنفق الدول الخليجية كالسعودية والامارات وقطر وسلطنة عمان كل زيادة فى عائداتها المالية من بيع البترول على احتياجاتها العسكرية ولان هياكل هذه الدول المالية والاقتصادية والسياسية معتمدة اعتمادا كليا على البترول فمن المحتم أن يؤدى خطر اندلاع الحرب الى مضاعفة مشاكلها القائمة بالفعل . وقد أعلنت السعودية تخصيص ١١ مليار دولار لتغطية نفقات الحشد العسكرى والتدابير الاخرى المرتبطة بالأزمة .

وقال الخبراء ان من بين النتائج المترتبة على غزو الكويت فقدان ثقة رجال الاعمال والبنوك والشركات والمؤسسات المالية على المستوى الدولى فى ضمانات الاستقرار فى المنطقة بالاضافة الى الشكوك المحيطة بامكانية حصول الدول الخليجية المنتجة للبترول على أرباح حقيقية من وراء ارتفاع أسعاره .

وثمة مشكلة أخرى تواجه هذه الدول وهى هجرة العمالة الأجنبية الماهرة منها وخاصة اولئك العاملين فى الصناعات البترولية والبتروكيماوية والانشاءات

وبالنسبة لدول أكبر من حيث التعداد السكانى مثل مصر يرى الخبراء أنها سوف تعانى من آثار سلبية للأزمة على المدى البعيد من أهمها الانخفاض الحاد فى التحويلات المالية للمصريين المغتربين وتقدر بحوالى ثلاثة مليارات دولار سنويا ومشكلة استيعاب ١,٥ مليون مصرى يشكلون مجموع العائدين من الكويت والعراق

هذا إلى جانب ضياع ١٠ مليارات دولار على الاقل تمثل مدخرات ومستحقات المصريين العاملين فى الكويت والعراق .

واذا كان من المؤكد ارتفاع عائدات مصر السنوية من البترول (١,٢ مليار دولار) نتيجة ارتفاع أسعاره فى الأسواق العالمية فالمؤكد أيضا أنها ستدفع أكثر مما تدفعه حاليا مقابل وارداتها من المنتجات البترولية المستوردة التى تحتاجها ..فضلا عن الانخفاض المحتمل فى عائدات قناة السويس التى تزيد قليلا على مليار دولار فى السنة . إذا واصلت السفن التجارية تفادى الذهاب الى منطقة الخليج خشية اندلاع الحرب فى أية لحظة .

ولم يتضح بعد حجم تأثير الأزمة على السياحة المصرية المزدهرة التى تدر مليارى دولار سنويا وليس من المتوقع ظهور مؤشرات قوية فى هذا الصدد قبل ذروة الموسم فى الشتاء القادم . وفى لبنان تضاعفت أسعار الوقود والسلع الغذائية ثلاث مرات فى أسبوعين وانخفضت الليرة انخفاضا قياسيا .

وبخلاف الاقتصاد العراقى الذى سيتحمل أفدح الأضرار بسبب المقاطعة الدولية فان خسائر الاقتصاد الأردنى ستفوق خسائر مصر واليمن .

وقد ظهرت علامات على بدء امتداد عواقب الأزمة إلى خارج المنطقة العربية من الفلبين شرقا الى البرازيل غربا . وذكر الخبراء أن الدول الأصغر والأفقر ستكون أكثر بلدان العالم تضررا حيث سيؤدى نضوب الموارد المالية من جراء توقف تحويلات مواطنيها المغتربين فى الدول الخليجية وارتفاع فاتورة استيراد البترول

كما ستخسر الهند حوالى ٢٠٠ مليون دولار هى قيمة تحويلات ١٧٠ ألفا من مواطنيها فى البلدين وفوق ذلك ستزيد قيمة وارداتها البترولية ٨٥٠ مليون دولار وتتمثل خسارة باكستان فى ٤٠ ٪ من واردات الوقود المستورد من الكويت وتحويلات ١٨٠ ألف باكستانى وتقدر بخمسين مليون دولار سنويا .

حتى اوربا الشرقية بدأت تشعر بأثار الأزمة فقد قدمت العديد من دولها تسهيلات ائتمانية كبيرة للعراق حيث تراكمت عليه ديون لرومانيا قيمتها ١,٧ مليار دولار ولبلغاريا ١,٢ مليار دولار وكان يجرى تسديد جزء من هذه الديون بشحنات من البترول .

ويصل حجم الديون المستحقة على العراق ليوغوسلافيا إلى ١,١ مليار دولار بالاضافة إلى المشروعات التى تقوم شركات المقاولات اليوغوسلافية بتشييدها فى العراق وتبلغ تكلفتها مليار دولار . وصرح مسئول يوغوسلافى كبير بأن المقاطعة الدولية للعراق وضعت بلاده فى مأزق اقتصادى لامثيل له بالمقارنة مع دول أخرى .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٣١ أغسطس ١٩٩٠

بوش يعلن :

مساعدات مالية لمصر وتركيا ودول أخرى لتعويضها عن أضرار أزمة الخليج

واشنطن ـ مها عبدالفتاح :

أعلن الرئيس الامريكى جورج بوش انه اعتمد امس خطة عمل من أجل توفير معونات مالية كافية الى الدول التى تتحمل ميزانياتها عبئا ثقيلا لمشاركتها فى تنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد العراق وبسبب ارتفاع اسعار البترول وقال بوش ان مقدمة الدول التى ستحصل ع[illegible] معونات مصر وتركيا .. بالاضافة ا[illegible] دول اخرى مثل الأردن واورب[illegible] الشرقية .

وأوضح بوش فى مؤتمر صحفى ان عدة دول ابدت استعدادها للمساعدة المالية المطلوبة هى اليابان وكوريا الجنوبية والمانيا الغربية والسعودية والامارات والكويت . وسوف يتوجه وفدان امريكيان برئاسة كل من جيمس بيكر وزير الخارجية وديل[illegible] برادى وزير المالية الى الشرق الاقصى وأوربا والخليج بهذا الهدف .

٢٦,٥ مليون جنيه فقط المساهمة العراقية في رأسمال المشروعات الاستثمارية

قدرت هيئة الاستثمارات اجمالي مساهمة رأس المال العراقي بمشروعات الانفتاح وفقا للتقديرات الأخيرة بنحو ٢٦,٥ مليون جنيه مصرى تضم المشروعات داخل البلاد والمناطق الحرة.

وتشير الاحصائيات التفصيلية الصادرة عن هيئة الاستثمار حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٩ الى ان الاستثمارات العراقية الاجمالية بلغت ٢٠ مليون جنيه منها ١٩ مليون جنيه مساهمة في مشروعات داخل البلاد ونحو مليون جنيه مساهمة في رءوس اموال مشروعات بنظام المناطق الحرة.

وتوضح الاحصائيات التفصيلية ان رأس المال العراقي يشارك في مشروعات المناطق الحرة العامة بنحو ٥٧٣ الف جنيه مصرى فقط منها مساهمة قدرها ٣٥٠ الف جنيه بالمنطقة الحرة العامة ببور سعيد و١٨٧ الف جنيه بالمنطقة الحرة العامة بالسويس ولاتوجد مساهمات في المناطق الحرة العامة بالقاهرة والاسكندرية.

ويساهم رأس المال العراقي بنحو ٥٤٦ الف جنيه في مشروعات بنظام المناطق الحرة الخاصة تقع جميعا في مدينة القاهرة.

واوضح مصدر مسئول بهيئة الاستثمار ان دور الاستثمارات العراقية بمصر دور محدود وهامشي في مشروعات الانفتاح وان هذه الاستثمارات تتمتع بمختلف المزايا التي يقررها قانون الاستثمار المصرى وتتعامل وفقا لقواعده ونصوصه التي لاتفرق بين المستثمرين على الاطلاق وتضمن للاستثمارات الرعاية الكاملة في حدود القانون.



المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٠

زلزال «أغسطس» الحزين .. فى الخليج

لهيب الأزمة يمتد إلى جميع المعاملات المالية والنقدية فى أسواق العالم


انهيار التعامل فى البورصات الخارجية بسبب :

- ارتفاع أسعار البترول
- استمرار حالة التوتر
- تذبذب أسعار العملات

اطمئنوا .. بورصات مصر محلية ولا تخضع للمؤثرات الخارجية

سجل الغزو العراقى للكويت - الخميس ٢ اغسطس ١٩٩٠ - رقما قياسيا جديدا فى سلسلة كوارث الانهيارات الحادة التى اصابت اسواق المال وبورصات الاوراق المالية ، سواء على المستوى العالمى او العربى .. وكانت اخر حوادث الانهيار ذات الصدى العالمى المدوى ، ماعرف بكارثة الاثنين الاسود - الموافق ١٩ اكتوبر ١٩٨٧ - فى بورصة ، وول ستريت ، ثم ما حدث بعد ذلك فى بورصة نيويورك فى ١٣ اكتوبر ١٩٨٩ .. ولكل من هذين الانهيارين اللذين حدثا فى الولايات المتحدة الأمريكية اسبابه المعروفة واثاره المحددة التى اقتصرت من حيث المدى الزمنى على يوم واحد فقط ، ومن حيث مساحة انتشارها ، والخسائر التى نجمت عنها ، على المتعاملين فى نطاق هاتين البورصتين .. اما الانهيار الذى حدث فى اعقاب الغزو العراقى للكويت فقد تعدت اثاره منطقة الصراع ، لتشمل العالم كله ، ولتمتد الى امد غير محدود فى المستقبل ، ويبدو ان المراقبين - حتى الآن - يرون انه لا امل فى السيطرة على هذا الانهيار العالمى وأثاره .إلا باللجوء الى الخيار العسكرى ..

وباستعراض سريع للإنهيارات الثلاثة واسبابها ، وحجم الخسائر الناجمة عنها نجد انه لا وجه للمقارنة فبالنسبة لكارثة الإنهيار الاول ببورصة وول إستريت إنحصرت العوامل المنشئة لها فى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات الامريكى . الامر الذى ترتب على عليه انخفاض مؤشر ، داو جونز ، الذى يتم على اساسه قياس حركة التعامل فى اسعار الأسهم بالشركات المقيدة بالبورصة إلى ٥٠٠ نقطة عام ١٩٨٧ وقد ادى هذا الانخفاض إلى الحاق خسائر بالشركات ، ولافراد المتعاملين معها بلغت طبقا للتقديرات الرسمية ما قيمته ٣٠٠ مليار دولار .

نيويورك ٨٩

اما كارثة الانهيار الثانى ، والخاصة ببورصة نيويورك عام ٨٩ . فتمثلت اسبابه فى خمسة عوامل هى ، قيام شركات الطيران الامريكية ، يونتيد اير - لين ، بطرح جزء من اسهمها للبيع فى اسواق الاوراق المالية . بهدف تدبير احتياجاتها من السيولة النقدية ، وفشل المجموعة المالية فى بعض شركات خطوط الطيران الإنجليزية فى ايجاد الأموال اللازمة لشراء هذه الاسهم ، وارتفاع اسعار الجملة فى السوق الامريكية واحجام الافراد عن شراء الاسهم بالبورصة خوفاً من حدوث انكماش فى حركة التجارة ، وانخفاض ارباح الشركات . إلى جانب مطالبة البنك الفيدرالى بالاحتياطى النقدى للإحتفاظ باسعار فائدة عالية . مما ادى الى تحقيق

خسائر اقل نسبيا . حيث لم تتعد ١٠٠ مليار دولار نتيجة إنخفاض مؤشر « داوجونز » بما يعادل ٢٠٠نقطة .

كارثة سوق المناخ

وعلى مستوى البورصات العربية كان عام ٨٦ قد شهد انهياراً مماثلاً ولكن على مستوى بورصات الكويت للأوراق المالية فقط . والمعروفة بكارثة سوق المناخ وكان لها تاثير على النشاط الاقتصادى فى دولة الكويت . ويرجع اسقاطنا لكارثة بورصة الكويت من تحليلنا إلى ضالة حجم الخسائر المحققة والتى لم تتجاوز مليار دولار فقط بالمقارنة بحجم الخسائر الناتجة عن انهيار اسعار الأسهم والسندات فى كل من بورصات وأسواق المال فى « وول ستريت » و« نيويورك » .

اما بالنسبة لكارثة ازمة الخليج الحالية . فالوضع مختلف تماماً . حيث تعدت إنعكاساتها حدود منطقة النزاع . ولم يتم حصر حجم خسائرها بعد . نتيجة لإستمرار حدوث الإنهيار المتوالى . والذى تخطى حدود المكان . والزمان معاً .

وترجع أسباب إجتياح انعكاسات ازمة الخليج .على بورصات وأسواق المال العالمية الى ، حيوية منطقة الخليج وما تمثله المنطقة من مصالح .هامة لدول العالم . وذلك لإستحواذها على ٨٠ ٪ من مخزون العالم من البترول . كما تستحوذ الكويت ، والعراق على ٢٠ ٪ من إجمالى إنتاج العالم من البترول كما تطل بعض دول منطقة الخليج على شريان ملاحى هام . هو .الخليج العربى ومضيق هرمز .

وقد ادى تصاعد حالة التوتر منطقة فى الخليج المتحكمة فى حصص إنتاج ،وتصدير البترول إلى إرتفاع مستمر فى اسعار البترول وتدهور أسعار اسهم الشركات الدولية ذات الإستثمارات الكبيرة بمنطقة الخليج ، وتذبذب أسعار كثير من العملات .والمحصلة انهيار فى أسواق المال ، وحركة التجارة ، وخسائر متلاحقة للدول المستوردة للبترول . خاصة الدول الصناعية السبع الكبرى ذات حجم الإستيراد الكبير . ومنها الولايات المتحدة الأمريكية اكبر دولة مستوردة للبترول فى العالم ، تليها اليابان .

تحليل يكتبه

طلعت الطرابيشى

وبتحليل مدى إرتباط تاثير الكارثة على البورصات العربية . نجد انه رغم منشا الكارثة فى محيط المنطقة العربية ، وبالتحديد منطقة الخليج . فالتاثير لا يذكر الى جانب تاثيرها على أسواق وبورصات دول العالم المتقدم . وذلك نتيجة ان بورصات المال العربية محدودة التعامل .ولم يرق الوعى بها إلى درجة الدخول فى عمليات المضاربة الواسعة . حيث ان النظرة فى بعض الدول العربية إلى البورصات مازالت ترى انها ضرب من الرفاهة الإقتصادية ، ومخاطرة غير محسوبة العواقب. ولاتزال مقصورة على نسبة ضئيلة من الأفراد ، والشركات العربية المرتبطة بتعاملات مع اسواق المال العالمية .

وبالنسبة لعدد البورصات الموجودة فى المنطقة العربية . فلا تتعدى سوى ثلاث بورصات على مستوى الدول العربية وهى «بورصتا» القاهرة والإسكندرية للاوراق المالية ، وتعتبران بورصة واحدة محلية ، وبالتالى لاعلاقة لها بالإنهيارات ، والإنتكاسات التى تحدث فى أسواق المال ، والبورصات الخارجية . ولذلك فالتاثير منعدم . رغم انها من اقدم البورصات ، ويرجع تاريخ إنشائها الى اوائل الثلاثينات . ثم بورصة « الكويت » الأوراق المالية . وتعد من انشط البورصات العربية .ونتيجة لاحتلال الكويت فنشاط البورصة لا وجود له . واخيراً بورصة البحرين . وهى بورصة حديثة العهد بمجال التعامل بالاسهم والسندات . ولم يمض على إنشائها سوى عامين فقط . وتاثير ازمة الخليج عليها مباشرة وتتعامل فى بورصة البحرين ثلاث بورصات لثلاث دول خليجية هى ، الإمارات ، وقطر ، والسعودية .

وتشير الشواهد الحالية إلى زيادة حالة التشاؤم ، وتنامى شعور الخوف والقلق لجميع المتعاملين مع البورصات ، والمشترين للاسهم نتيجة تصاعد حدة الإنهيارت والخسائر .حيث تشهد مؤشرات حركة تداول اسعار الاسهم ،وحجم العمليات إنخفاض يوماً بعد أخرا فبالنسبة لمؤشر « داو » الخاص ببورصة اليابان المالية . فقد بلغ معدل الإنخفاض اكثر من ٧٦ نقطة .ومؤشر « داو جونز » الخاص ببورصتى وول ستريت ، ونيويورك . فقد بلغ معدل الإنخفاض ما يزيد على ٣٠٠ نقطة . والاقفال الفان و ٧٠٠ مقابل ٣ الاف نقطة .كما بلغ معدل الإنخفاض فى مؤشر

« الفاينا نشيال تايمز » ببورصة لندن ٢٠ نقطة .ومؤشر « داكس » ببورصة المانيا الغربية بلغ الإنخفاض ٤٧ نقطة . ومؤشر « كاك » ببورصة فرنسا .وصل معدل الإنخفاض الى ٥٤ نقطة .

نخلص من ذلك إلى أن الإجتياح العراقى المسلح لدولة الكويت ،والذى لم يستغرق سوى ثلاث ساعات فقط . أحدث هزة كبيرة فى إقتصاديات مختلف دول العالم . كما ادى الى تردى الأوضاع الاقتصادية ، وإضطراب جميع الأنشطة الإقتصادية ، والمعاملات المالية ، والنقدية فى أسواق العالم .

وكما يقول الدكتور محمد حامد رئيس بورصة القاهرة للاوراق المالية السابق فإن تاثير البورصات العالمية لايكون له اى تاثير مباشر على بورصة القاهرة . لعدم إرتباط الشركات المصرية بالتعامل باسهم الشركات العالمية . وإقتصار التعامل على اساس اسهم شركات محلية . ويؤكد ذلك صغر حجم العمليات المتداولة يوميا فى بورصة القاهرة ،والتى لاتتعدى ٣٠ عملية لحوالى ٥٣٠ شركة مقيدة . على عكس بورصة الكويت التى لايتجاوز عدد الشركات المقيدة بها ٤٥ شركة . ويرتفع عدد العمليات الى ٢٠٠ عملية يوميا . اما من حيث التاثير الواقع على مصر من ازمة الخليج . فسيكون بصورة غير مباشرة على نشاط الشركات المشتركة العاملة فى مصر وعلى انخفاض متحصلات مصر من العملات الحرة نتيجة انخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخليج ، وخاصة العراق ،و الكويت ، وإنخفاض دخل قناة السويس بسبب إضطرابات حركة الملاحة ، وإنكماش حركة التجارة فى منطقة النزاع .ومن المتوقع حدوث كساد عالمى فى حالة إستمرار الأزمة لاكثر من شهر . وفى حالةعدم التاكد من الاحداث المستقبلية . سيترتب على ذلك عدم إقبال المستثمرين الجدد على الدخول فى إستثمارات جديدة ، أو شراء أسهم فى الاجل القصير . والإحجام عن الشراء سوف يشمل المناخ الإقتصادى . وهذا يؤثر بلاشك على التوقعات الاقتصادية فى مصر .



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٠

ارتفاع النفط لن يعوض تحويلات العاملين والسياحة والقناة

٣ إلى ٥ مليارات دولار خسائر مصر من الغزو العراقي والاقتصاد الموازي يخفف مشكلة تشغيل العائدين

القاهرة - لندن: «الشرق الأوسط»

اتفقت آراء محللين غربيين واقتصاديين ومسؤولين مصريين على ان المحصلة النهائية على الاقتصاد المصري نتيجة الازمة التي فرزها العراق بغزوه للكويت ستكون سلبية رغم اي مكاسب يمكن تحقيقها من ارتفاع اسعار النفط.

وتراوحت تقديرات الخسائر بين ٣ الى ٥ مليارات دولار في موارد النقد الاجنبي اضافة الى اعباء تشغيل العمالة العائدة في اقتصاد يعاني من وجود بطالة بالفعل الامر الذي قد يؤدي الى توترات اجتماعية. الا ان المسؤولين مصريين ومحللين غربيين استبعدوا ذلك مشيرين الى خصوصية الوضع المصري حيث تربي العائلات افرادها المحتاجين وتخلق الانشطة الاقتصادية غير المنظورة او المسجلة مجالات عمل.

وقال اقتصادي غربي في ازمات كثيرة سابقة كانت الافتراضات تذهب الى انهيار الاقتصاد المصري الا ان ذلك لم يحدث قط.

ومن غير المتوقع وفقا لما ذكره دبلوماسي غربي ان تلاقي دعوة القاهرة الولايات المتحدة الى اسقاط جزء من الديون اذانا صاغية في الكونجرس الامريكي الذي يسعى الى تخفيض المساعدات الخارجية. وتصل الديون المصرية الى ٤٥ مليار دولار منها ١٢ مليار دولار للولايات المتحدة. وتتفاوض الحكومة المصرية منذ عامين بدون نجاح مع صندوق النقد الدولي من اجل اتفاق يتيح لها اعادة جدولة ديونها الخارجية.

مشاكل ميزان المدفوعات

وفي لقاء اقتصادي عقدته الغرفة التجارية الامريكية تحدث ثلاثة من خبراء الاقتصاد المصريين عن الاثار المتوقعة على الاقتصاد المصري بسبب ازمة الخليج.

الخبراء هم الدكتور سلطان ابو علي وزير الاقتصاد السابق والدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني الديمقراطي والدكتور مدحت حسنين استاذ الاقتصاد والبنوك بالجامعة الامريكية بالقاهرة.

اكد الخبراء على ان هناك آثاراً سلبية عديدة سوف يواجهها الاقتصاد المصري خاصة ما يتعلق بالموقف النهائي بميزان المدفوعات، كذلك من المتوقع حدوث نقص في موارد مصر من النقد الاجنبي يتراوح بين ٤ و ٥ مليارات دولار بسبب الانخفاض المتوقع من السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بدول الخليج، هذه الخسارة لن يعوضها الارتفاع في اسعار البترول والذي يقدر بـ ٨٠٠ مليون دولار سنويا نتيجة سعر البرميل بحوالي ١٠ دولارات وذلك

لان ارتفاع اسعار البترول سوف يؤدي الى زيادة اسعار واردات مصر التي تقدر بـ١٠ ملايين دولار كل يوم.

وأشاروا الى ان عودة من المصريين العاملين بالخارج سوف تمثل ضغطا كبيرا على الموارد الاقتصادية والمعروض من السلع. ومن ذلك سوف تواجه مصر مشكلة حادة في مدفوعات النقد الاجنبي والتي تعاني مصر منها قبل حدوث الأزمة بشكل عام. وقالوا ان المطلوب توفير استثمارات لتدبير فرص عمل بديلة للعائدين بدلا من تكدسهم في المكاتب الحكومية والقطاع العالم. إن توفير فرصة عمل واحدة، يكلف ٢٠ ألف جنيه الأمر الذي يؤكد حجم المشكلة اذ ان العدد المتوقع عودته من المصريين بالخارج يزيد على ٥٠٠ الف مصري.

واكد خبراء الاقتصاد على ضرورة الاسراع في خطوات الاصلاح الاقتصادي لتصحيح مسار الاقتصاد المصري لمواجهة الظروف الطارئة. وهذا الاصلاح يتضمن اعطاء اهمية كبرى لدور القطاع الخاص والاسراع في اتخاذ القرارات الخاصة بتحويل شركات القطاع الى القطاع الخاص وذلك لامتصاص فوائض الاموال لدى المصريين العائدين من الخارج.

ويشير الدكتور مدحت حسنين استاذ الاقتصاد بالجامعة الامريكية الى ان «القضية ليست مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على ٥٠٠ مليون دولار أو حتى الف مليون ونحن نعلم ان مدخرات المصريين بالكويت تزيد على عدة مليارات من الدولارات. ان ذلك يتطلب الاسراع في خطوات الاصلاح وكذلك تطوير العمل بالبلدان وتطوير السياحات المالية وتشجيع القطاع الخاص خاصة ما يتعلق بالصناعات الصغيرة. ويطالب د. مدحت حسنين باصدار تشريع ينظم القطاع الخاص الصغير ومنحه المزايا التي يحصل عليها القطاع العام والقطاع الخاص المتوسط والكبير.

وقال: نحن نريد فكراً جديداً في القطاع المصرفي بموجبه نبدأ في اتباع اساليب مالية لتكون القاهرة مركزاً مالياً دولياً ويتم من خلالها تدوير رأس المال المصري والعربي.

واضاف قائلا: اننا ندعو رغم الاحداث الحالية الى وحدة اقتصادية عربية بين الشعوب وليست بين الحكومات.

دور البنوك

وأجاب خبراء الاقتصاد المصريون عن تساؤلات اعضاء الغرفة التجارية الامريكية من رجال اعمال مصريين وامريكيين وقد رد د. مدحت حسنين على تساؤل حول دور البنوك المصرية في المرحلة القادمة فقال ان البنوك مازالت تدار بأساليب تقليدية رغم كفاءة العاملين بالجهاز المصرفي المصري. ولكن يبدو ان القيود المفروضة على رجال القطاع المصرفي تجعلهم يحجمون عن تطوير اساليب العمل بما يساعد على جذب المدخرات الخاصة بالمصريين والعرب على الرغم من الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به مصر والدور الحيوي الذي تقوم به.

وقال: ان البنوك عليها ان تغير من اساليب عملها وان تطرح ادوات استثمار جديدة تنافس بها الادوات المطروحة حاليا في اسواق المال المحلية والعربية.

ويؤكد د. مدحت حسنين ان ذلك ليس خيالاً ولكن بخطوات الاصلاح الاقتصادي السريعة والفعالة وجذب اموال المنطقة الى مصر ورفع القيود البيروقراطية عن النشاط الاقتصادي يمكن ان نبدأ في تقويم الجنيه المصري خلال فترة وجيزة.

وحول مستقبل السعر للعملات العربية قال د. مدحت حسنين ان اسعار تلك العملات سوف تستمر في التذبذب وان كان الاتجاه نحو الانخفاض نظراً للظروف الراهنة.

وعن القرار الاقتصادي العربي وهل يظل في ايدي العرب بعد هذه الازمة رد د. مدحت قائلا: ان هذا يعتمد على اسلوب الخروج من الازمة!

من جهة اخرى توقع محللون غربيون تراجع تحويلات المصريين العاملين في دول الخليج العربية المقدرة بنحو ٣,٥ مليار دولار سنويا بحوالي مليار دولار. كما ستتأثر السياحة بنسبة ٣٠ ـ ٤٠٪ وهو ما سيعني خسارة ٥٠٠ ـ ٨٠٠ مليون دولار. أما قناة السويس التي تعد ثالث اهم مورد للنقد الأجنبي فالمتوقع ان تتراجع عائداتها التي تعتمد على مرور ناقلات النفط بنسبة ٢٥٪.

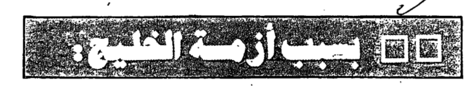
وتعتمد درجة استفادة مصر من ارتفاع اسعار النفط على درجة ارتفاعها والفترة التي ستستقر فيها عن معدلات عالية.



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٠

مع الأحداث (رؤية اقتصادية)



من يدفع فاتورة خسائر الاقتصاد المصرى ؟!

محمد نجم



تعدت الآثار الاقتصادية المباشرة لأزمة الخليج حدود الزلزال الذى عصف بالدينار الكويتى .. والغموض الذى يحيط بمصير مستحقات ومدخرات المصريين فى الكويت والعراق .. فقد امتدت لتصيب اقتصاديات العديد من الدول العربية ومنها مصر ..

فما هو مدى تأثير هذه الأزمة على الاقتصاد المصرى بدعائمه الاربع الكبرى : تحويلات المصريين .. السياحة .. البترول .. قناة السويس ؟ .. وهل كان هذا التاثير سلبيا او إيجابيا ؟ .. وإذا كان سلبيا .. فمن يدفع فاتورة خسائر الاقتصاد المصرى ؟ ..

● ● اكثر من سؤال يجيب عنها رجال الاقتصاد المصرى .. فماذا قالوا ؟!

□ فى البداية يقول د . على حافظ الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية : لا شك أن هناك تأثيرا سلبيا لأزمة الخليج على الاقتصاد المصرى .. وأول مظاهر هذا التأثير يتمثل فى عودة العاملين فى كل من الكويت والعراق ، وحرمان الاقتصاد المصرى من تحويلاتهم ومدخراتهم التى تركوها هناك .

وهؤلاء العائدون الذين يتراوح عددهم بين المليون والمليون و ٥٠٠ ألف عامل وموظف يعولون حوالى ٥ ملايين فرد ، على أساس أن متوسط الأسرة خمسة أفراد ، سوف يعتمدون فى معيشتهم على الدخل المحلى بعد انقطاع الدخل الخارجى ، وهذا يمثل عبئا جديدا على الاقتصاد المصرى .

كما ستتأثر أيضا بالأزمة الاستثمارات العربية فى مصر ، التى بلغت فى عام ٨٧ حوالى ١٠ ٪ من الاستثمارات العربية ، والتى ارتفعت فى عام ٨٨ إلى ٢٠ ٪ ، ثم زادت فى عام ٨٩ إلى ٣٠ ٪ حتى أصبحت مصر تحتل المركز الأول فى العالم العربى بعد السعودية كمنطقة جذب للاستثمارات العربية ، بسبب المزايا التى يعطيها قانون الاستثمار الجديد للمستثمرين العرب .

كذلك المشروعات تحت التنفيذ ومنها مشروع استصلاح وزراعة ٤٠٠ ألف فدان فى منطقة سيناء ، عن طريق ترعة السلام ، وكان سيتم بتمويل كويتى .. وكذلك المشروعات الأخرى التى كانت تقوم على تمويل خليجى ، وهذا ما جعل مجلس الوزراء يبحث عن مصادر أخرى للتمويل لهذه المشروعات حتى لا يتوقف تنفيذها .

ارتباط النتائج بانتهاء السيناريو !

□ ولكن د . مصطفى السعيد يرى أن الأثر النهائى للأزمة على الاقتصاد القومى يتوقف على نهاية سيناريو الأحداث والشكل النهائى للخاتمة !

ويتساءل : هل يا ترى سيفوز العراق بالغنيمة ويستمر فى ضم الكويت إليه أو سيجبر على الانسحاب سلما أو حربا ؟! وفى حالة انسحابه هل ستعود حكومة الكويت السابقة أو ستكون هناك حكومة جديدة ؟ ! ..

ذلك لأنه يرى أنه إذا انسحب العراق وعادت الحكومة الشرعية للكويت وانتهت الأزمة بسلام فسوف تقل الآثار السلبية التى حدثت على الاقتصاد القومى



المصرى .. بل قد يتم تعويض الخسائر التى حدثت بزيادة الاستثمارات الحكومية والخاصة للغرب فى مصر .. فضلا عن إعادة فتح أبواب فرص العمل أمام المصريين فى دول الخليج بأعداد كبيرة !

ومع ذلك يقول د . مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق : لا يمكن تجاهل الآثار السلبية التى حدثت فى هذه المرحلة .. والتى تمثلت فى عودة العمالة المصرية من الكويت والعراق بما تمثله من نمط استهلاكى عال !

هذا فضلا عن تأثر التجارة الخارجية المصرية بما حدث من حيث زيادة التكلفة المترتبة على زيادة أجور الشحن والتأمين وارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية التى تستورد مصر منها كميات كبيرة .. هذا بجانب تأثر قطاع الاستثمار بمصر أيضا بالأحداث ، لأنه فى فترات الأزمات والاضطرابات يكون هناك تردد من جانب المستثمرين فى اتخاذ قراراتهم بالاستثمار طويل الأجل على أساس أن المنطقة كلها تحفها المخاطر .

إجهاض محاولات التكتل الاقتصادى

□ يقول د . سمير طوبار نائب رئيس جامعة الزقازيق ورئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى : إن الأثر الأكبر والمباشر لأزمة الخليج هو التمزق العربى الذى حدث وما سوف ينتج عنه من إجهاض للمحاولات العربية السابقة نحو التعاون والتكتل الاقتصادى لمواجهة آثار الوحدة الأوروبية والسوق الأوروبية المشتركة والوفاق الروسى الأمريكى .

وقد بذلت مصر جهودا ضخمة لاحتواء النزاع فى بدايته من منطلق قومى عربى .. ولكن للأسف لم يستجب البعض واستمر فى عناده وكانت النتيجة تطور الأحداث إلى ما تشهده حاليا وما حذرت منه مصر مسبقا !

ويضيف د . سمير طوبار : إن غزو العراق للكويت وما تلاه من أحداث أثر سلبيا على الاقتصاد المصرى بإضافة أعباء جديدة .. وهو الذى كان يعانى من قبل من مشاكل وأعباء قديمة وكانت تبذل الحكومة جهودا ضخمة نحو الإصلاح والتخفيف من هذه الأعباء .

فقد حرمت الأزمة الاقتصاد المصرى من تحويلات العاملين المصريين فى كل من الكويت والعراق ، التى قدرت بحوالى مليارى دولار سنويا .. وكذلك مدخراتهم التى لا يمكن تقديرها حاليا بسبب تنوع أماكن الادخار .

هذا فضلا عن انخفاض الموارد السياحية بنسبة ٣٠ إلى ٤٠ ٪ .

ويضيف : إننا فى اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى عقدنا اجتماعا لمناقشة كل هذه الآثار على الاقتصاد المصرى ، ونعد حاليا ورقة عمل تضم رؤيتنا لهذه الآثار وكيفية مواجهتها لتقديمها إلى الحكومة .

زيادة حجم البطالة

وإذا كان ما سبق رؤية عامة لتأثيرات الأزمة على الاقتصاد المصرى فما هى رؤية القطاعات المتخصصة ؟ ما هى رؤية المسئولين عن العمالة المصرية فى الخارج . والمسئولين فى قطاع السياحة .. وقطاع رجال الأعمال .. والبنوك .. وقناة السويس ؟ .

□ يقول الأستاذ خالد طاهر وكيل أول وزارة القوى العاملة والتدريب : طبقا للأرقام المسجلة لدينا يصل العاملون فى العراق إلى ٨٥٠ ألفا ، والعاملون فى الكويت ١٧٩ ألفا و ٥٠٠ مصرى .

وإذا أخذنا فى الاعتبار أن متوسط تحويلات المصرى فى السنة يبلغ ٣٣٠٠ دولار – حسب بيانات البنك المركزى – فسوف نجد أن إجمالى تحويلات هؤلاء العاملين فى كل من الكويت والعراق ، وتبلغ ما يزيد على مليارى دولار سنويا ، سوف تتوقف .. ومن الصعب تعويضها حاليا .

ويضيف : إن عودة هذه الأعداد الغفيرة سيكون له بالطبع تأثير مباشر على زيادة حجم البطالة فى مصر ، وعلى خطط استخدام القوى العاملة ، إلا أن الوزارة من جانبها وفى محاولة منها لتخفيف الآثار السيئة لهذه العودة الجماعية .. قد تحركت على الفور منذ بداية الأزمة وفى عدة اتجاهات :

أولا : فتح مكاتب لاستقبال العمالة العائدة فى منافذ العودة كالسويس ونويبع ومطار القاهرة .. حيث توزع عليهم استمارات بها بيانات خاصة بالعائد والبلد الذى كان يعمل به ومستحقاته هناك .. وذلك بهدف التمكن بالمطالبة الدولية بهذه المستحقات بعد استقرار الأوضاع .. عن طريق المنظمات الدولية المختصة .

ثانيا : فتح باب القبول للتعيين لخريجى المدارس المتوسطة من دفعات عام ٨٢ والمؤهلات العليا من دفعات ٨٣ ، هذا رغم فوات مواعيد التعيين .. ولكن بشرط أن يكون المتقدم للتعيين من العائدين من الكويت أو العراق .

□ ويرى الأستاذ خالد طاهر أن إعادة توزيع العمالة فى الحكومة والقطاع العام سيساهم فى استيعاب العمالة العائدة ويخفف من صور البطالة المقنعة والصريحة .. على أساس أن هناك بعض التخصصات بها نقص وتخصصات أخرى فيها فائض .. وهذا بسبب عدم التوزيع العادل والصحيح للعمالة .. فهناك بعض المصالح والإدارات تعانى من عجز ملحوظ فى العمالة .. وخاصة المصالح والإدارات التى تتعامل مع الجمهور كمكاتب البريد ومصلحة الشهر العقارى والسجل المدنى ..

توقف عمليات التصدير

□ أما الأستاذ سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين فيقول : إن العمالة العائدة ستكون عبئا على الاقتصاد المصرى .. ففرص العمل فى الحكومة والقطاع العام محدودة .. ويعانى المجتمع من بطالة مقنعة وصريحة .. والقطاع الخاص الذى لا يستطيع تشغيل العمالة الموجودة لديه الآن بكامل طاقتها – لأسباب عديدة لا يتسع المجال هنا



لشرحها - بالطبع لن يستطيع استيعاب هذه العمالة العائدة .

□ ويضيف : إن رجل الأعمال حاليا فى حالة ترقب وانتظار لما ستسفر عنه الأحداث وتأثير ذلك على الصادرات والواردات للصناعات التى يقوم بها وكذلك موارده من العملات الحرة .. ونحن كرجال أعمال يهمنا استقرار المنطقة لأن الاستقرار الاقتصادى مرتبط بالاستقرار الأمنى .. وكنا قد بدأنا فى تصدير بعض المنتجات المصرية إلى الأسواق العربية وخاصة العراق والكويت .. والآن توقفت عمليات التصدير بسبب الأزمة .

□ ويطالب الأستاذ سعيد الطويل الحكومة بالاهتمام بالبيان المشترك الذى صدر عن اتحاد العمال والقطاع المشترك فى مايو ٨٩ والذى تضمن حلولا عملية لمواجهة البطالة الحالية التى يعانى منها المجتمع المصرى .. وخطة عملية استراتيجية للاصلاح الاقتصادى .. وخاصة أن الوضع الآن أصبح أكثر إلحاحا بعد التأثيرات السلبية لأزمة الخليج على الاقتصاد المصرى .

إلغاء ٤٠ ٪ من حجوزات السياحة

□ ويقول الأستاذ صلاح الدروى نائب رئيس هيئة تنشيط السياحة : إن أزمة الخليج تسببت فى إلغاء العديد من الحجوزات السياحية للموسم السياحى القادم الذى يبدأ فى شهرى سبتمبر وأكتوبر ، وقد قدرت هذه الالغاءات بحوالى ٤٠ ٪ من حركة السياحة فى الموسم الشتوى .

ومع أن مصر بعيدة نسبيا عن منطقة الأحداث فإن التأثيرات السلبية للأزمة شملتها باعتبار أنها تقع ضمن منطقة الشرق الأوسط .. التى يصفها العالم حاليا بمنطقة مخاطر بسبب هذا الكم الكبير من الحشد العسكرى وبسبب مشكلة الرهائن الغربيين فى العراق .

وقد قامت هيئة تنشيط السياحة بالاشتراك مع الاتحاد المصرى للغرف السياحية بتشكيل لجنة لمتابعة الموقف يوميا وذلك بالاتصال بالفنادق وشركات السياحة والمكاتب السياحية فى الخارج .

□ والمشكلة فى رأيه أنه لأول مرة يواجه القطاع السياحى موقفا ملتهبا دون أن يكون هناك حدث محدد يمكن التعامل معه .. مثل ما حدث فى خطف الطائرة المصرية وأحداث الأمن المركزى أو حريق فندق شيراتون المطار حيث واجه قطاع السياحة ردود أفعال هذه الأحداث بعد انتهائها وتعامل معها بالأسلوب المناسب .. ونجح فى ذلك .. حيث تمكن من امتصاص آثارها .

ومع ذلك فنحن لم نتوقف ونبذل جهودا ضخمة لتوضيح أن مصر بعيدة عن المخاطر وتتمتع بالاستقرار السياسى والأمنى .. ولن تؤثر عليها هذه الأحداث كما لم تؤثر الحرب الإيرانية العراقية وأحداث لبنان فيها من قبل ، وقامت مكاتبنا بالخارج بتوزيع منشورات بهذا المعنى على مكاتب السياحة والطيران فى الخارج وكذلك المجلات السياحية المتخصصة فى مختلف أنحاء العالم .

□ ويوضح الأستاذ صلاح الدروى أن العائد من السياحة سنويا يزيد على مليارى دولار تمثل منها السياحة العربية عددا وإنفاقا حوالى ٤٠ ٪ وأوروبا الغربية ٤٥ ٪ والباقى من مختلف الجنسيات الأمريكية والآسيوية والأفريقية ..

انخفاض تحويلات المصريين إلى النصف

أما عن تأثير أزمة الخليج على تحويلات المصريين فى الخارج فيقول د . حامد السايح وزير الاقتصاد الأسبق : إن تحويلات المصريين فى الخارج تقدر سنويا بما يتراوح من ٢,٥ إلى ٣ مليارات دولار سنويا ، كان نصفها على الأقل يأتى من العاملين فى كل من العراق والكويت .

والآن بسبب الأزمة سوف تتأثر تحويلات المصريين فى الخارج من عدة وجوه :

● لن تتأثر تحويلات العاملين المصريين فى السعودية .. على أساس استقرار الأوضاع فى السعودية إلى حد ما .. واستعادة الريال السعودى لقوته مرة أخرى بعد تدخل السلطات النقدية فى السعودية بشراء كميات ضخمة من الريالات .. وكان سعره قد انخفض إلى ٦٠ قرشا فى بداية الأزمة .

● تحويلات العاملون فى الدول الخليجية الأخرى .. مثل قطر والإمارات والبحرين لن تتأثر أيضا .. بعد أن استعادت عملات هذه الدول قوتها مرة أخرى بعد الانخفاض الذى حدث فى قيمتها فى بداية الأحداث .

● أما العاملون فى الكويت والعراق فبالطبع سوف تتوقف تحويلاتهم بعد أن عاد معظمهم ، والمشكلة الآن فى كيفية استعادة مدخراتهم فى هذه الدول .

ويضيف د . حامد السايح : إن ماحدث يعطينا مؤشرا على عدم الاعتماد فى تمويل الاقتصاد القومى على تحويلات المصريين فى الخارج على اعتبار أنها مصدر دخل غير مضمون ولا يتمتع بالاستقرار النسبى بالمقارنة بعوائد المرور فى قناة السويس أو عائد النشاط السياحى .

وفى رأيه يجب أن تركز مصر على التعديل الهيكلى للاقتصاد المصرى وخلق استثمارات جديدة توفر فرص عمل لهذه العمالة العائدة ، وأن تحاول مصر الحصول على تمويل لهذه الاستثمارات الجديدة من عوائد تصدير البترول المصرى ! ..

من يدفع فاتورة الخسائر ؟

وإذا كان الخبراء والمسئولون عن القطاعات المختلفة قد أجمعوا على أن هناك تأثيرات سلبية لأزمة الخليج على الاقتصاد المصرى .. أهمها انخفاض تحويلات المصريين فى الخارج .. وانخفاض الموارد



المصدر : .... أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ٢ سبتمبر ١٩٩٠

السياحية بنسبة ٤٠ ٪ وكذلك انخفاض رسوم العبور فى قناة السويس نسبيا .. فإنهم أجمعوا أيضا على مجموعة من العناصر الإيجابية بالنسبة لمصر ..

● منها زيادة أسعار تصدير البترول المصرى من ١٨ دولارا إلى حوالى ٣٠ دولارا للبرميل .. ومن المنتظر أن تعوض هذه الزيادة النقص الذى حدث فى المصادر السيادية الأخرى .

● ومنها أيضا وضوح موقف مصر القومى والثابت وإيمانها بالشرعية وعدم استخدام القوة فى حل النزاعات بين الدول ..

● زيادة الطلب على الاستثمار فى مصر . وتدفق الأموال العربية والمصرية فى الخارج على البنوك المصرية .. بعد ما كشفت الأحداث عن مدى تمتع مصر بالاستقرار السياسى والاقتصادى والأمنى .

● إن من المنتظر - نظرا لموقف مصر الحضارى والقومى - أن تقوم المؤسسات المالية الغربية والعربية بتعويض مصر عن الخسائر التى تكبدتها بسبب الأزمة .. كما ينتظر أن تعيد صناديق الدين الأوروبية ..

وخاصة صندوق النقد الدولى .. النظر فى موقفه بالنسبة لمصر .. وهناك معلومات تفيد إتمام الاتفاق بين الصندوق ومصر وأن التوقيع على ذلك على وشك الإتمام .



المصدر : وطنى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٠

الاقتصاد فى أسبوع

المطالبة بتعويض مصر عما تتحمله ..

استعرضت فى الاسبوع الماضى عنصرا من عناصر كلفة « بضم الكاف » اجتياح دولة الكويت وهو عنصر يلقى عدم ايقافه اعباء جديدة ثقيلة تنتظر المستهلك المصرى المطحون ، ومما يضاعف هذه الاعباء عدم وجود مقابل لها من انتاج ملموس أو غير ملموس مع انعدام الرقابة الفعالة على هذا النوع من الانفاق لارتباطه بعوامل سياسية يصعب مناقشتها .



بقلم:

د . صليب بطرس

والواقع ان الاقتصاد المصرى تنتظره عدة عوامل قاسية تمارس فيه تأثيرات سيئة للغاية فرضتها الظروف المحلية والاقليمية والدولية • ومن نتائج هذه العوامل مزيد من انخفاض فى مستوى معيشة الطبقات ذات الدخول الثابتة التى تتخلف حركتها عن مجاراة معدلات التضخم فيما يعنى ضرورة اعادة النظر فى النفقات العامة والخاصة على السواء بغية التخلص مما ليس ضروريا والاقلاع عن اضافة جديدة منها لا يضاق انتاجا بل يزيد الحالة سوءا وبخاصة انها ممارسات ثبت فسادها وانها اصبحت تحقق مغانم ذاتية ومن هذه الممارسات المسيرات الشعبية واعلانات المناسبات او اعلانات الرياء كما كان يسميها المرحوم الاستاذ جلال الحمامصى وبخاصة انها اصبحت تسىء الى القيادة السياسية فى مثل هذه الظروف التى تمر بها البلاد •

وتتركز الاثار السيئة فى اضافة عشرون الف مواطن كل يوم من المصريين المغتربين بالاضافة الى بعض الضيوف العرب الوافدين من الخليج وبخاصة الكويتيين• وتلقى هذه الاضافة البشرية اليومية بجانب العرب الذين تستضيفهم مصر ممن اصابهم الغزو فى مقتل ، اعباء ضخمة على عاتق الاقتصاد المصرى لايمكن تقديرها بدقة نظرا لغيبة الرقم الحقيقى لدى الجهات الرسمية المسئولة • والثابت ان مائة الف قد وصلوا وتقدر وزارة الخارجية ان عدد العائدين يحتمل أن يصل ٢٠٠ الف وتقدر بعض الجهات الدولية ان العدد اكبر من ذلك بكثير • وعلى اساس ان العائد يعول مابين ثلاثة واربعة اشخاص ، فان العبء اليومى للعائدين يتراوح بين ٦٠ و ٨٠ الف • ويتمثل الاعباء المطلوب تدبيرها للعائدين فى تدبير المسكن وتوفير اماكن فى المدارس والجامعات وتدبير عمل وكافة طلبيات الحياة اليومية فى اقتصاد لايحتمل القشة ولعلها لاتكون تلك التى تقصم ظهر البعير •

ومن الامور المؤلمة ان تظل الجهات المعنية فى جهل بحقيقة ارقام المصريين بالخارج وتظل هذه الجهات وكأنها تضرب الرمل والودع فى تقدير اعدادهم حتى وقعت الكارثة التى يحتاج حلها الى الوقوف على الارقام الصحيحة .



المصدر : الوطني
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٠

ـ وفي مقدمة الاثار الضـالة في الاقتصاد المصرى النقص المنتظر في تحويلات المصريين العاملين بالخارج وهي على نوعين : نقدي وعيني والاخير في صورة سلع تصدر لنا من الخارج دون أن تتحمل ميزانية النقد الاجنبي المصرية التحويلات الخاصة باثمانها . وهذه هي ما يطلق عليها « الاستيراد بدون تحويل عملة » لان المصريين المغتربين هم الذين يسددون مقابلها من مدخراتهم • وفي حديث له قدر الرئيس حسني مبارك العجز في هذا البند بحوالى الفي جنيه مصرى في السنة اى بواقع ٢٣ في المائة من المبلغ المدرج في تقديرات ميزان المدفوعات العام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ حوالى ٨٧٠٠ مليون جنيه للنوعين من التحويلات • وهذا العجز يؤثر بطريقة مباشرة في قدرة مصر على الاستيراد كما هو واضح •

ـ تاتي السياحة الاجمالية من بين الموارد التى سوف تتاثر نتيجة لاكتساح الكويت : موارد السياحة المصرية وتستنفد مايتراوح بين ٣٠ في المائة و ٢٥ في المائة من اجمالى الموارد . ومن المتوقع أن يكون الانخفاض في السياحة ليس كبيرا • ولكن سوف تتاثر موارد السياحة من البلاد الاخرى على نحو كبير نتيجة للاحجام عن المجيء بسبب ما يخشاه السائحون من عدم الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط كلها •

ـ رسوم المرور في قناة السويس سوف تتاثر بسبب توقف تصدير بترول الكويت والعراق • ولكن السفن الحربية التى تعبر القناة سوف تعوض جزءا من هذا العجز كما يعوض منه ايضا الزيادة في صادرات المملكة السعودية ودول الخليج الاخرى وبخاصة بعد قرار الاوبك بالترخيص بزيادة قدرها ٢ر٢ مليون برميل يوميا ولعل العجز في المحصلة النهائية لايكون كبيرا وبخاصة ان رسوم المرور تشكل حوالى ٦ في المائة من اجمالى ايرادات ميزان المدفوعات الجارية •

ـ ومن المؤكد حتى لو تصورنا الوصول الى حل لهذه المشكلة بالطرائق الدبلوماسية الآن ان تكون الاثار في الاقتصاديات مما يستهان بها لان اجتياح الكويت وما ترتب عليه من تحركات الجيوش الاجنبية برا وبحرا قد ترك بصماته على الاقتصاد العالمى فعلا • وكلما طالت المدة ازدادت الكارثة فيما يعنى ارتفاع اسعار المنتجات المصنعة في البلدان التى نستورد منها الجزء الاكبر من مستورداتنا • وبالتالى سوف ترتفع فاتورة الواردات مما تترتب عليه ارتفاع مستوى الاسعار في مصر في الفترة القادمة •

ـ كان العراق قبل اجتياحه للكويت في حالة عسر شديد من ناحية تسديد قيمة الصادرات المصرية وقيمة الاجور المستحقة للعاملين المصريين . وبطبيعة الحال سوف يتوقف العراق ولمدة طويلة عن تسديد هذه الارصدة • وسوف تتجمد مستحقات المصريين في الكويت ايضا مع توقف الصادرات اليها •

يعوض جزءا من هذه الخسائر ارتفاع اسعار البترول والتعويضات التى يجب ان تطالب بها مصر مقابل ما اصابها من جراء موقفها من هذه الكارثة على نحو ما ابدى الغرب استعداده لتعويض الاردن وتركيا • وفي تصوري ان صندوق النقد الدولى سوف يتساهل مع مصر في الشروط التى يتطلبها لابرام اتفاقية مع الحكومة •

وحسنا فعلت حكومة الدكتور عاطف صدقي عندما كونت لجنة على مستوى المسئولية لتحديد ما سوف يصيب مصر من جراء موقفها من هذه الحرب توطئة للمطالبة بالتعويض في اشكال شتى : مبالغ نقدية ، وتنازلات عن بعض الديون المدنية قبل العسكرية ومساهمات في نقل المصريين العائدين الى وطنهم •

جولة لبيكر فى الخليج وأوربا لمساعدة الدول المتضررة من الأزمة

الوزير الأمريكى قد يزور مصر وبريدى يقوم بجولة أسيوية

واشنطن ـ حمدى فؤاد ـ يغادر جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية واشنطن يوم الاربعاء القادم فى طريقه إلى منطقة الخليج للقيام بجولة تبدأ بزيارة السعودية وذكرت المصادر الامريكية أن بيكر قد يزور مصر خلال الجولة فى إطار الحملة الدولية الواسعة التى تقوم بها الولايات المتحدة لتوفير اعتمادات مالية لمساعدة الدول المتضررة فى ازمة الخليج وفى مقدمتها مصر وتركيا والاردن .

وقالت هذه المصادر إن بيكر سيقوم بزيارة لموسكو وبعدها يتوجه الى أوربا للقيام بجولة فى نطاق المسعى الأمريكى لتوفير الأموال للدول المتضررة من ازمة الخليج ويقوم نيكولاس بريدى وزير الخزانة الامريكية بجولة اسيوية لنفس الغرض .

وكان وزير الخارجية الايطالية جيانى دى ميكليس الذى يرأس مجلس وزراء دول السوق الأوربية حاليا قد صرح بأن دول المجموعة الأوربية ستبحث فى اجتماع يعقد فى بروكسل قريبا مشاركتها فى تقديم دعم مالى لمصر والاردن وتركيا بصورة تساعدها على مواصلة تطبيق العقوبات الدولية المقررة على العراق بما يؤدى الى حمل الرئيس العراقى صدام حسين على الانسحاب من الكويت .

وسوف يلقى بيكر بيانا مهما يوم الثلاثاء (بعد غد) أمام الكونجرس حول تطورات الأزمة ثم يجتمع على مدى يومين بأعضاء الكونجرس قبيل توجهه الى منطقة الخليج وقد طلب الوزير الامريكى من ديفيد ليفى وزير خارجية اسرائيل الحضور الى واشنطن قبل الموعد المقرر لزيارته للولايات المتحدة بيوم ليتمكن بيكر من السفر إلى الخليج مساء الاربعاء بعد أن يجتمعا معا فى وقت سابق على سفره مباشرة .



المصدر : وطنى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٠

بوش يعلن تقديم مساعدات دولية لمصر والدول التى تأثرت بأزمة الخليج

واشنطن — أ . ش . أ :

اعلن الرئيس الامريكى جورج بوش فى مؤتمر صحفى مفاجىء بالبيت الابيض ان الولايات المتحدة قررت بالاشتراك مع دول اخرى تخصيص اعتمادات مساعدات للدول التى اضيرت من اجراءات مقاطعة العراق ومن الازمة الراهنة فى الخليج ، وفى مقدمتها مصر ، وتركيا ، والاردن .

واعلن بوش انه كلف وزيرى الخارجية والخزانة الامريكية بالسفر فورا الى الخليج والشرق الاوسط ، لبحث مطالب الدول التى يسرى عليها هذا الوضع ومنها ايضا الهند وبنجلاديش ، والفلبين والمغرب .

هذا وقد ابلغت الحكومة الامريكية « مصر » بقرارها بالافراج عن ١١٥ مليون دولار نقدا من المساعدات الاقتصادية السنوية التى تتلقاها مصر من الولايات المتحدة ، وكذلك تقديم ٤٦ مليون دولار جديدة من هذه المساعدات فى صورة نقدية لمصر .

ومن ناحية اخرى تقدمت وزارة الدفاع الامريكى الى الرئيس الامريكى بوش برأى فى هيئة نصيحة باعفاء مصر من معظم ديونها العسكرية لامريكا وتبلغ ٧ر١ مليار دولار .

وتحتاج هذه التوصية الى موافقة الكونجرس ، ومن المتوقع ان يوافق الكونجرس على ذلك عند عرض الامر عليه فى وقت قريب .. ويأتى ذلك الى جانب ٥٠ مليون دولار سالفة تمت الموافقة على دفعها لمصر منذ نحو اسبوع وبناء على طلب ايضا من وزارة الدفاع الامريكى .

وقد تم تقديم هذا المبلغ الى مصر كمساهمة فى النفقات العسكرية الطارئة .



المصدر : الموقف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٠

هل استعدت مصر لمواجهة اقتصاديات الحرب ؟

وزارة التموين : مخزون مصر من المواد التموينية يكفى ٤ شهور فقط

خبراء الاقتصاد : على الحكومة ان تسارع بتوفير سلع استراتيجية تغطي احتياجات ٦ شهور

الموقف فى الخليج .. يزداد تدهورا . الاحداث تتلاحق .. المؤشرات تؤكد اقتراب ساعة الصفر .. واصبح على دول المنطقة ان تتخذ من الاجراءات الاقتصادية .. « ان لم تكن قد اتخذت بالفعل » ما يدعم الموقف الداخلى لاطول فترة .. تحسبا لاى ظرف قد يؤثر على امدادات الغذاء والسلع الاستراتيجية والنواحى المالية والاستثمارية .. ومصر ليست بعيدة .. عن مسرح العمليات ، بل هى قلبه . والقضية الان : هل استعدت الحكومة لظروف الحرب المحتملة ؟! وهل فكرت فى اقتصاديات الحرب ، والاجراءات اللازمة لذلك ؟!

وهل فكرت الدولة فى تدبير الموارد اللازمة لسير عجلة التنمية . بعد تغير دخول القناة والسياحة وتوقف تدفق النقد من منطقة الخليج ؟



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٠

بعد عودة العمالة يجب التخطيط لجذب رؤوس الأموال

بنظرة سريعة على الاوضاع الاقتصادية منذ ازمة الخليج نجد ضياع ١٣ مليار دولار مستحقات المصريين بالكويت ، و ٥٠٦ ملايين دولار مستحقات المصريين بالعراق .. وهبوط دخل القناة بما يعادل ٣٢٥ مليون دولار .. وتوقف عمليات التصدير للعراق والكويت وكانت تمثل ٤٪ من قيمة الصادرات .. إلى جانب خبطات اخرى تعرض لها الاقتصاد المصرى من جهات عديدة .

مصطفى زكى - الخبير الاقتصادى ، ورئيس الغرفة التجارية بالقاهرة - يؤكد ان الاقتصاد المصرى دفع الثمن ، منذ ان بدات ازمة الخليج .. وسوف يتحمل الاقتصاد اكثر من مليون عامل بعد عودتهم من منطقة الاحداث وهذا يمثل عبئا اضافيا .. ويتسبب ذلك فى زيادة الخلل فى الميزان التجارى .. حيث وصل العجز الى اكثر من ٦ مليارات دولار حيث تصدر بـ ٤ مليارات .. فى حين نستورد بـ ١٠ مليارات .. وهذا الوضع يؤدى بالطبع إلى ارتفاع اسعار السلع .. ويحدد موارد النقد التى اضيرت نتيجة ازمة الخليج فى هبوط دخل قناة السويس .. وتاثر خط « سوميد » لنقل بترول الخليج من السويس إلى الاسكندرية .. وانخفاض دخل السياحة .. وعودة العمالة .. وهبوط التحويلات .. وتوقف تمويل المشروعات الاستثمارية .. ويطالب بان تتفهم الدول الدائنة لمصر . موقفها خلال هذه الفترة الحرجة فيما يتعلق بسداد مستحقات الديون والفوائد .

السلع الاستراتيجية

ويستمر مصطفى زكى قائلا :يوجد لدينا مخزون من السلع الاستراتيجية .. القمح والذرة والسكر والزيت يكفى ٦ شهور قادمة ولكن هذا لا يكفى .. والمطلوب الاسراع باستيراد كميات كبيرة من هذه السلع .. ويجب على الدول المصدرة لنا ان تتفهم الوضع وتوافق على الاحتياجات المصرية .. لكى نصل بالمخزون الى علم كامل قادم .. ويجب حساب الكميات المطلوبة على اساس اننا نستورد ٦٠٠ الف طن سكر سنويا ، و ٢/١ ٢ مليون طن ذرة و ٧ ملايين طن قمح .. والاسراع هنا امر حتمى .. قبل ان تنشغل اساطيل النقل البحرى .. وترتفع اسعار التامين على الناقلات بعد اعلان الحرب بالمنطقة .

وبالنسبة للغرفة التجارية فى القاهرة ، يذكر مصطفى زكى .. ان ٣٦ شعبة متنوعة بالغرفة قد عقدت اجتماعا لرصد الواقع الاقتصادى المصرى بعد احداث الخليج .. والمقرر عقد اجتماع اخر خلال ايام لبحث دور الغرفة ازاء التطورات الاقتصادية الاخيرة .. كما يذكر ان الغرفة شددت الرقابة على الاسواق .. واعدت تقارير لكافة الجهات المعنية بحالة الاسواق واحتياجاتها الفعلية .. والمقرر عمل تقارير اسبوعية عن وضع الاسواق بدلا من « الشهرية » ، واعتقد ان الشعب المصرى قادر على اجتياز هذه المحنة .. وعبور الازمة .. وهذا ما فعله الشعب ابان الحروب السابقة .

المخزون يكفى

يؤكد اللواء احمد سليط وكيل اول وزارة التموين ان مخزون الدقيق والسكر والشاى والارز والزيت الذى يصرف على بطاقة التموين يكفى حتى منتصف يناير ١٩٩١ وبالنسبة للقمح فنحن نستورد من امريكا واستراليا وكندا من خمسة إلى ٦ ملايين طن قمح سنويا ونشترى الطن بسعر ١٧٤ دولارا ، وقد انشانا ٧ صوامع كبيرة وحديثة يخزن بها اكثر من مليون ونصف المليون طن وتلاشت مصر الفاقد الكبير الذى كانت تخسره سنويا بسبب سوء التخزين وتعرض القمح المستورد للفئران والعصافير مما يجعلنا مطمئنين على رصيدنا من السلع فى حالة حدوث حرب فى الخليج .

اما السكر فتوزع وزارة التموين على البطاقات التموينية تسعمائة الف طن سكر على ٥٠ مليون مصرى باستثناء الاطفال ولكل فرد ١٨ كيلو سكر فى العام بمعدل كيلو ونصف عن كل شهر ومخزون السكر لدى وزارة التموين يكفى ثلاثة اشهر تقريبا اى حتى نهاية ١٩٩٠ والشاى لا يزرع فى مصر ونستورد معظم كميات الشاى التى تدخل مصر ولدينا كمية تكفى المواطنين حتى يناير ١٩٩١ .

اما الزيت فنستورد ٧٠٪ من الكميات التى يستهلكها الشعب المصرى والمخزون يكفى حتى نهاية هذا العام تقريبا .

ويضيف اللواء احمد سليط : ان وزارة التموين تعتبر نفسها فى حالة طوارىء وقد تم تجهيز غرفة عمليات رئيسية لاتخاذ الاجراءات لاستقبال العائدين من الكويت والعراق .

تحقيق :
ناصر فياض
ممدوح حسن

خطة اسعافية

ويؤكد الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى ان مجرد وضع خطة اسعافية ليس بديلا لبرنامج الاصلاح الاقتصادى الذى اعدته الحكومة المصرية .. فقضية الاصلاح وبرامجها المختلفة مسالة حيوية لاصلاح الهياكل الاساسية للاقتصاد المصرى ولكن الخطة الاسعافية خطة ضرورية لمواجهة الاوضاع الطارئة فى ضوء التوجيهات الرئيسية لبرامج الاصلاح ، كما يجب مراعاة دراسة القطاعات الاقتصادية ومجالات الانشطة المختلفة واوضاع العمالة بها بغية التعرف على مدى احتياجات البعض منها ، مثل قطاع الزراعة ، فهو يحتاج الى مزيد من العمالة

والتعرف على احتياجات المشروعات التى تتطلب بعض التمويل لاحداث توسعات تساهم فى توفير المزيد من فرص العمل وزيادة المعروض من المنتجات .

وعلى ضوء ما تسفر عنه دراسة المؤشرات الاقتصادية واوضاع القطاعات المختلفة ينبغى الاجابة عن بعض التساؤلات الاستراتيجية التى تحدد توجهات فلسفة الاستخدام فى المستقبل ..

هل نستمر فى استراتيجية تصدير العمالة الى الخارج ؟ ام نتحول إلى التركيز على استقطاب رؤوس الاموال للاستثمار



اجراءات عاجلة لمواجهة

توفير السلع الضرورية توسيع الطاقات الانتاجية دعم القطاعات الزراعية والصناعية

وتوفير فرص العمل للقوى العاملة داخل المجتمع المصرى بصفة اساسية .

ولابد من الاجابة عن التساؤل : هل تكون الاستراتيجية هى تصدير العمالة ام استيراد راس المال ؟

وحيث ان هناك جهودا قد بذلت فى اعداد خريطة للمناطق الصناعية فى مصر ويجرى استصدار القرارات المطلوبة لبدء العمل فيها .. فان الامر يحتاج الى التوصية بسرعة اصدار هذه القرارات ووضع تصور للصناعات الصغيرة التى تقام فيها مع التركيز على الصناعات الصغيرة التى تحتاج الى رؤوس اموال اقل مع قصر فترة الانشاء وبالتالى سرعة توفير فرص العمل .

د. عبدالحميد الغزالى استاذ الاقتصاد السياسى بجامعة القاهرة : عندما تحدث المواجهة التى نامل من الله ان يجنبنا ويلاتها كدول عربية ، يجب اتخاذ اجراءات سريعة وغير تقليدية تتمثل فى ثلاث مجموعات من الاجراءات على اساس زمنى .

المجموعة الاولى هى الاجراءات العاجلة واهم عناصر هذه الاجراءات يتمثل فى ضرورة العمل على رفع المخزون لدينا من السلع الضرورية ومحاولة ترشيد توزيعه للاستهلاك كما تتمثل ايضا فى ضرورة ايجاد عمل مناسب لهذه الطاقات العاطلة من شبابنا من خلال استصلاح الاراضى الصحراوية ومن خلال الصناعات الصغيرة ، ذات الكثافة العمالية وتوسيع المشروعات الانتاجية فى محاولة اضافية للانتاج .

اما بالنسبة للمجموعة الثانية المتوسطة الاجل فتتمثل فى العمل على توسيع الطاقة الانتاجية للمشروعات القائمة وانشاء مشروعات جديدة فى انتاج الضروريات التى يحتاجها الفرد عادة سواء كانت غذائية أو ضروريات اخرى .

المجموعة الثالثة والاخيرة : تقوم على تخطيط طويل الاجل لاعادة هيكلة الاقتصاد المصرى لصالح القطاعات السلعية مثل الصناعة والزراعة على حساب القطاعات الخدمية بمعنى انه لابد ان ننهض فعلا بقدراتنا الانتاجية فى مجال الزراعة والصناعة حتى نغطى جزءا معقولا من احتياجاتنا المعقولة وخاصة الغذائية اذ لا يحتمل ان يستمر الوضع بالنسبة لدولة زراعية تعيش على ٨٠٪ من القمح المستورد ولعل هذه الظروف تكون خير دليل على ضرورة تنمية قدرتنا الزراعية حتى نستطيع ان نعالج هذا الضعف الشديد فى حياتنا الاقتصادية ، وهذه الاجراءات وتفاصيلها كثيرة تحتاج الى اجراءات تنفيذية حقيقية وادارة رشيدة حتى نستطيع ان نخرج من اثار هذه الكارثة الاقتصادية ولن يتم ذلك الا بتغيير جذرى وتوجيه طاقتنا من التوجه الفردى الدكتاتورى المتسلط الى توجه ديمقراطى يقوم على اساس الشورى لانه بدون ذلك لن يتوافر للانسان القدر المناسب من الحرية كشرط اساسى للمشاركة الايجابية فى احداث تنمية شاملة .

توقعات متفائلة

لواء « احمد عبدالحليم » - الخبير بالمركز القومى لدراسات الشرق الاوسط - لا يعتقد ان مصر ستتاثر كثيرا بالاحداث الجارية .. مثلا النقل البحرى لا يتاثر كثيرا .. فالمعروف ان النقل البحرى لمصر يتم خلال البحر المتوسط .. وسوف تعود اساطيل النقل البحرى للاعمال المدنية العادية بعد انتهاء مهمتها فى نقل القوات الدولية الى المنطقة . حيث كانت مشغولة خلال الفترة الماضية .

ويعتقد ان الحدث لا يؤثر على الموانىء المصرية .. وإذا حدثت اختناقات فى الموانىء فيرجع ذلك فقط الى النظم الادارية الخاصة بالموانىء والمشاكل المزمنة فى عمليات التفريغ .. ويستبعد ان تكون مصر هدفا لعمليات عسكرية مباشرة .

ويتوقع اللواء احمد عبدالحليم ان المعونات المالية لمصر .. قد تؤدى الى سد العجز فى الميزانية التى تاثرت كثيرا بسبب أزمة الخليج ..

الدكتور وجيه شندى وزير السياحة السابق يرى ان الوضع الحالى يؤثر بشدة على الاوضاع السياحية لان قطاع السياحة من القطاعات الحساسة فبمجرد ظهور اية اشاعة تتاثر السياحة سريعا .. حتى اذا لم تستند الى واقع وقد تلعب اجهزة الاعلام دورا خطيرا فى ايهام الناس بمناطق التوتر .. وطبيعى ان تتاثر منطقة الشرق الاوسط بما فيها مصر .. لان السائح ينظر الى المنطقة ككل وليس إلى بلد معين وتخوف السياح من استمرار الوضع الراهن .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٠

□ مبارك يتابع فى اجتماع يعقده اليوم مع ١٠ وزراء :

تأثير أحداث الخليج من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية

مشروعات جديدة لاستيعاب العمالة العائدة وتوفير الاستثمارات

يتابع الرئيس حسنى مبارك الموقف العام وتطور الاحداث الجارية فى منطقة الخليج ومختلف جوانب المشكلة فى اجتماع يعقده اليوم بقصر راس التين بالاسكندرية لتقييم الوضع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، وتاثير الاحداث على مشروعات التنمية وتدبير الموارد الاستثمارية لمواجهتها ، وانشاء مشروعات جديدة لاستيعاب العمالة العائدة من الكويت والعراق وقد وصل منهم حتى امس ١٧٠ الفا .

ويحضر الاجتماع الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء والدكتور كمال الجنزورى والدكتور يوسف والى نائبا رئيس الوزراء والدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزى ووزراء النقل والمواصلات والكهرباء والاعلام والصناعة وشئون مجلس الوزراء والاشغال والتعاون الدولى .

وصرح رئيس الوزراء بانه اصدر تعليمات بضرورة توفير التسهيلات للمصريين العائدين خاصة فى مجال الحاق ابنائهم فى المدارس والجامعات وعودة العائدين الى اعمالهم .

وقال رئيس الوزراء ان الجانب الكويتى ابدى رغبته فى استمرار تمويل مشروعات التنمية التى كان قد تم الاتفاق عليها مع مصر .



المصدر : مـايو

التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٠

مبارك يبحث غدا الموقف فى الخليج

وآثار ذلك على اقتصاد مصر ومشروعات التنمية

كتبت - سناء طبالة :

يعقد الرئيس حسنى مبارك اجتماعا صباح غد الثلاثاء بقصر رأس التين بحضره الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء والدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزى ووزراء النقل والمواصلات والكهرباء والاعلام والصناعة والرى وشئون مجلس الوزراء والتعاون الدولى .

وعلمت « مايو » انه سيتم فى الاجتماع بحث الموقف فى منطقة الخليج والاحداث الجارية وانعكاسات ذلك داخليا على النواحى الاقتصادية والاجتماعية ومشروعات التنمية وتدبير الموارد المالية والاستثمارية اللازمة لمواجهة هذا الموقف .

كما يتم فى الاجتماع بحث اوضاع المصريين العائدين والذين بلغوا حتى الآن حوالى ١٧٠ الف مواطن والتيسيرات التى تقوم بها مختلف القطاعات لتسهيل عودة الراغبين الى اعمالهم والحاق اولادهم بالجامعات والمدارس . كما يتم فى الاجتماع بحث اقامة مشروعات جديدة لاستيعاب العمالة العائدة وتدبير الاستثمارات

كما ابدى الجانب الكويتى رغبته فى الاستمرار فى تمويل مشروعات استصلاح ٤٠٠ الف فدان فى سيناء

وبالنسبة لما نشر حول الغاء الديون العسكرية للولايات المتحدة والتى تبلغ حوالى ٧ مليار و٦٠٠ مليون دولار أعلن رئيس الوزراء انه تمت الاتصالات منذ فترة حول هذا الموضوع وقد استجاب الرئيس الأمريكى لمطلب مصر والأمر معروض حاليا على الكونجرس الامريكى لاقراره وأضاف أن مصر تتابع موضوعات الديون المستحقة وتجرى اتصالات مكثفة للتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد والبنك الدولى للانشاء والتعمير وأن الدول الدائنة تقدر موقف مصر فى هذه الظروف .

وناشد الدكتور صدقى المواطنين بتفهم أبعاد الموقف الذى نتج عن أحداث الخليج وأن يساهموا قدر الامكان بالجهود الذاتية خاصة وأن موازنة الحكومة قد فرضت عليها أعباء مالية كبيرة لم تكن فى الحسبان وفى مقدمتها النقص فى موارد السياحة وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج ودخل قناة السويس .

وكان الدكتور صدقى قد عقد اجتماعا قبل ظهر أمس بمقر مجلس الوزراء بالاعداد للموضوعات التى ستعرض فى اجتماع الرئيس مبارك غدا الثلاثاء .

خسائر مصر
١٠٠ مليار دولار !

قدرت جهة رسمية خسائر الحكومة والافراد فى ازمة الخليج بما لايقل عن مائة مليار دولار امريكى .



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٠

التقارير الرسمية تؤكد :

البطالة ٤٠٪ وخسائر التحويلات أضعاف الزيادة من البترول

تزداد مخاوف الدوائر الاقتصادية والسياسية الرسمية من استمرار أزمة الخليج التى تهدد بكارثة اقتصادية خطيرة .

فعلى الرغم من زيادة دخل مصر من البترول بمقدار ٥٠٠ مليون دولار ، فان تقديرات الخسائر تتجاوز هذا المبلغ بعدة أضعاف .

تشير التقارير الواردة الى لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب الى تأثر تحويلات المصريين العاملين فى الدول العربية ، التى كانت تبلغ ٢,٨ مليار دولار يحولها ما يقرب من ٢,٥ مليون مواطن حسب تقديرات وزارة القوى العاملة أو ٣ ملايين و ١٦٢ ألف مواطن، حسب احصاءات وزارة الداخلية يعمل منهم فى دول الخليج العربى ما يزيد بقليل عن ٢ مليون ، ينقسمون حسب دراسة أعدتها وزارة الهجرة الى ٥ فئات .

- أصحاب المؤهلات فوق العليا (الدكتوراه - الماجستير) وهم فى حدود ٢,٦٪ من جملة العاملين .
- أصحاب المؤهلات الجامعية ونسبتهم ٢١,٣٪
- أصحاب المؤهلات الفنية والمتوسطة وذوو الخبرات الطويلة (٢٠,٤٪
- أصحاب المؤهلات الفنية الماهرة ٢٢,٥٪
- العمالة العادية فعله وعتالون واجراء زراعيون وهامشيون) ويمثلون ٣٣,٢٪

وقد اكدت تقارير السفارة المصرية بالكويت فى الايام الأولى من دخول القوات العراقية أن المصريين العاملين بالكويت يبلغون ٢٠٩ ألف مصرى منهم ١٨٠ ألف عامل والباقون (٢٩ ألفا) مرافقون و أقارب ، عاد منهم لارض الوطن ما يقرب من ١٧٠ ألف مصرى .

وتقدر السفارة خسائر المصريين العاملين بالكويت ما بين ٥ ـ ١٠ مليار دولار بسبب الانهيار المفاجىء لسعر الدينار ، وبلغت مستحقات المصريين العاملين فى كل من العراق والكويت حتى الآن ما يزيد على مليار دولار فى تقديرات خبراء البنك المركزى المصرى ، وتؤكد تقارير مصلحة الضرائب انخفاض حصيلة الضريبة المفروضة على العاملين بالخارج من ٣٠٠ مليون دولار الى ما لا يزيد على ٧٠ مليونا فقط ولا تتوقف الآثار السلبية لأحداث الخليج عند هذا الحد .. فمصر تعانى من بطالة مزمنة . كما يؤكد أخر تقارير لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب والتى بلغت حسب أخر احصاء رسمى ٣٥٪ أى ما يقرب من ٣ ملايين عاطل من جملة قوة العمل التى تبلغ ١٣ مليون عامل ، وفى حالة عودة المصريين الذين يعملون فى كل من العراق والكويت فان البطالة ستتجاوز ٤٠٪ وهو ما ينذر بأخطار وقلاقل طبقية لم تشهدها البلاد من قبل ،



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٠



د . حازم البيلاوى

كتب الدكتور حازم الببلاوى دراسة بعنوان « انطباعات عن مستقبل المنطقة العربية فى ضوء الازمة العراقية الكويتية » تناول فيه التداعيات بعيدة الاثر التى يمكن ان تلقى بظلالها على المنطقة لفترة طويلة قادمة .

انطلق الدكتور حازم الببلاوى رئيس مجلس ادارة بنك تنمية الصادرات فى تحليله من الاعتراف بان الوضع القائم والمترتب على غزو الكويت قد انشأ حالة غير مستقره تنبىء بالانفجار ، ووصل إلى ان المواجهة ـ بين معسكر تتزعمه الولايات المتحدة الامريكية من ناحية ، ومن ناحية أخرى : العراق ـ هى مواجهة اقرب ما تكون الى الحتمية وان نتائجها تبدو معروفة مقدما ، وليس معنى ذلك ان تكلفتها ستكون محدودة ، فهزيمة العراق عسكريا لايمكن ان تتم الا بتضحيات ضخمة ، والعراق ـ برغم ان انتصاره يبدو مستحيلا ـ الا انه قادر على توجيه ضربات قاسية واحداث اضرار شديدة بمعارضيه .

ورغم كل المحاذير ، فانه يبدو ان الاقرب الى الاحتمال هو ان ينتهى الوضع بهزيمة النظام العراقى ، وفشل مشروع غزو الكويت . وربما يكون التساؤل الوحيد المطروح هو الفترة الزمنية التى قد يستغرقها تحقيق ذلك من ناحية ، ومدى الخسائر التى تنجم عن هزيمة العراق من ناحية اخرى .

يبقى احتمال ضئيل ، وهو ان يتراجع النظام العراقى فى اللحظة الاخيرة ويقبل شروط الانسحاب الى حدوده قبل وقوع معركة فاصلة .

ثم تناول الدكتور الببلاوى اعادة ترتيب اوضاع المنطقة ومسألة الامن ، والنفط والاقتصاد العالمى ، ودول الخليج والازمة ..

ونقتطع هنا ، من دراسة الدكتور الببلاوى ، الجزء الخاص بدور مصر فى المنطقة مستقبلا ، وهو الذى وضع له عنوان : بعد ان يهدأ الغبار : مصر دولة الملاذ .. »

اذا كان الوضع الجديد الذى خلقه غزو العراق للكويت غير قابل للاستمرار ، وأنه غالبا لن يقتصر على مجرد إعادة الأمور إلى ما كانت عليه بل أنه قد يؤدى إلى ترتيبات جديدة فى المنطقة ، فان على مصر أن تتزود بسياسة واضحة من أجل المساعدة فى تشكيل الأوضاع الجديدة بما يتفق مع مصالحها من ناحية وأن تعمد الى تهيئة اوضاعها الداخلية لتحقيق الفائدة القصوى من هذه الأوضاع الجديدة من ناحية اخرى .

وينبغى الاعتراف بأن أحدا لايمكن ان يتنبأ بما ستكون عليه الأوضاع بعد ان يهدأ الغبار . وقستقر الامور كذلك ليس صحيحا ان المحصلة النهائية ستفرضها دولة او دول كبرى ، فالصحيح ان هذه المحصلة ستكون نتيجة لتفاعل العديد من العوامل والمصالح ، مع الاعتراف بعدم تكافؤ هذه المصالح . فبعضها أكثر تأثيرا من البعض الاخر . ومن الطبيعى ان تختلف وتتعارض التصورات والمخططات المختلفة ، ولكن اكثرها قدرة على التأثير هى تلك التى تستند الى تصور واضح اخذا فى الاعتبار اكبر قدر من العوامل والمصالح القائمة . ومن هذا المنطلق فانه من الواجب أن تبدأ مصر ـ واجهزتها ـ فى التحضير لدور مصر فى النظام العربى الجديد الذى يتوقع ان ينشأ بعد إنتهاء أزمة الخليج ـ وقد فوتت مصر على نفسها فرصة هائلة لتشكيل النظام العربى عند حرب ٧٣ لأنها لم ترسم لنفسها سيادة عربية متكاملة لما بعد تلك الحرب ونأمل أن تفيد مصر هذه المرة والمنطقة على عتبة مخاض جديد .

وإذا كانت فكرة الخطر الذى تعرض له امن الخليج ترجع فى الأساس الى ان النفط وثرواته لم يعد بالفائدة والخير على كافة ابناء المنطقة بحيث مثل اغراء لغنيمة



في يد الغير قد تبرر المغامرة بالاستيلاء عليه . ولذلك فان برنامجا للتنمية الاقتصادية العربية برعاية الدول النفطية قد يصبح امرا مطلوبا حتى يشعر الجميع ان نفط العرب للعرب حقا ، وبالتالى يصبح النفط ثروة يدافع عنها أبناء المنطقة وليس غنيمة او جائزة تغرى بالمغامرة . وبطبيعة الاحوال فان الامر لايتطلب الانتقال من نقيض إلى نقيض اخر . ليس المطلوب ان تتخلى الدول النفطية عن ثروتها النفطية للدول العربية المجاورة . فهذا تطرف قد يؤدى الى مخاوف اخرى وعلى العكس فان الاعتراف بسيادة وحقوق الدول النفطية على مواردها هو الشرط الاول والاساسى ، ومع ذلك ينبغي ان يستكمل ذلك بالاعتراف بنوع من المسئولية العربية لضمان مزيد من التنمية الاقتصادية العربية . ومنذ سنوات طويلة سبق ان طرحت فكرة الميزانية العربية بالقول بان هناك من الحاجات العربية والتى تتجاوز حدود القطر وتحتاجها الامة العربية فى مجموعها ، ويجب بالتالى ، ان تصبح مسئولية عربية جماعية وليست مجرد مسئولية قطرية . واذا نظرنا ، فى الواقع العربى ، نجد ان قضايا الامن والدفاع قد ارتفع — في الضمير العربي — ليصبح نوعا من الحاجات العربية والتى تمول على اساس عربى — وعلى هذا الاساس تحملت الدول الخليجية لبعض اعباء التسليح لمصر ودول المواجهة اعتبارا من مؤتمر الخرطوم ، وفى خلال حرب ١٩٧٣ وما بعدها واخيرا تمويل حرب المواجهة مع ايران والمشكلة ان تمويل الحرب والسلام — رغم اهميته — لايعود بالفائدة المباشرة على الوطن العربى . فضلا عن ان هناك حاجات عربية اخرى لاتقل اهمية وينبغى النظر فى تمويلها على اساس عربى مثل التعليم والصحة والطرق والمواصلات والاتصالات ولذلك فانه لا بأس من ان تطرح قضية الميزانية العربية ، والاعتراف بمسئولية الدول العربية عن تمويل بعض الحاجات العامة للامة العربية على اساس من القدرة على الدفع . ولعل التعليم فى مقدمة هذه الحاجات . وتقوم الكويت بالفعل بتحمل تكاليف جامعة صنعاء فى اليمن . فلماذا لايعمم الامر ويبحث ليصبح التعليم فى الوطن العربي مسئولية جماعية تشارك فيها جميع الدول العربية كل بقدر استطاعته . كذلك اوضحت التجربة ان نظم الاستبداد نظم مغامره بطبيعتها وبالتالى من عوامل عدم الاستقرار . ومن الطبيعي ان نتوقع ان يضغط النظام الدولى لازالة نظم الاستبداد فى المنطقة وخاصة فى الدول المجاورة لدول النفط ليس فقط من منطلق اخلاقي وانما لاسباب عملية بحتة متعلقة باستقرار الاوضاع . وتستطيع مصر أن تلعب دورا فى هذا الصدد بتاكيد وترسيخ الحكم الديمقراطى وتعميق ممارساته ، وفى نفس الوقت يمكن ان تنتزع مصر الدعوة لنشر الديمقراطية فى المنطقة عن طريق النموذج — كما سنبين — ومن شأن هذا النموذج ان يساعد على تقبل العالم لقيام مصر بدور رئيسى فى استقرار المنطقة دون قلق من اتجاهات مغامرة فيها . وفى نفس الوقت فان وجود نظام ديمقراطى ودولة قانون من شأنه ان يساعد على جذب اموال عدد من الخليجيين كدولة ملاذ يمكن الاستقرار بها .

إذا كانت فكرة مصر دولة الملاذ تتطلب ان تقوم بدور حاسم فى مواجهة مشكلة امن الخليج بالعمل على تخفيف أو ازالة بعض اسباب المخاطر ، وأن نشارك بشكل فعال فى نظام للأمن الاقليمى للخليج ، فان فكرة دولة الملاذ تتسع ايضا لكى تصبح مصر ملاذا لابناء الخليج وان تصبح عملتها واستثماراتها ملاذا لاموالهم . وقد اشرت الى ان تدعيم وترسيخ الديمقراطية ودولة القانون امر ضرورى لاستقرار المنطقة ، ونشير هنا الى انه ايضا لازم لكي تصبح ارض مصر واستثماراتها ملاذا لأبناء الخليج وإستثماراتهم . والأمر لايتوقف فقط على توفير الاستقرار والأمن لأبناء الخليج واموالهم بل يتطلب تعديلات هامة فى النظام القانونى تساعد على ازالة التعقيدات واسباب الغموض فى العديد من القوانين والاجراءات القائمة مع توفير حرية ومرونة اكبر للتصرفات . ومن محاسن الصدف ان تتوافق احتياجات تمويل مصر الى دولة ملاذ لدول منطقة الخليج مع إحتياجات الاصلاح الاقتصادى وخلق مناخ استثمارى مناسب . فنجاح السياسة الاقتصادية فى إكتساب ثقة المستثمر المصرى وإستعادته لامواله داخل مصر هو المقدمة الطبيعية لاجتذاب أموال الاخرين .



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٠

تقدير أمريكى لدور مصر ومعنى الاعفاء من الديون العسكرية

كتبت : هادية الشربينى

● بعد دخول ازمة الخليج الناجمة عن الغزو العراقى للكويت شهرها الثانى بدأت الكثير من التساؤلات تتردد على السنة الكثيرين من المحللين والمراقبين السياسيين : هل تنجح بالفعل الجهود السلمية الرامية لانهاء الأزمة دون اللجوء الى القوة العسكرية التى سوف تلحق الدمار بالمنطقة ؟ وهل يؤتى الحصار الاقتصادى ثماره ويجبر نظام صدام حسين بالعراق على الانسحاب من الكويت دون إراقة المزيد من الدماء ؟

هناك فريق من المراقبين السياسيين يعتقد بأن حل الأزمة لن يكون الا من خلال ضربة عسكرية قوية وما عدا ذلك من جهود تعتبر تضييعا للمجهود والوقت ..

وفى اطار هذا الموقف ، مازالت مصر تسعى من خلال اتصالاتها مع كافة دول المنطقة وكافة عواصم العالم من العمل على ايجاد حل سلمى لأزمة الخليج يقى المنطقة من ويلات مزيد من الحروب ..

ومن هنا جاءت زيارة الرئيس الأوغندى « يورى موسيفينى » ورئيس منظمة الوحدة الافريقية للاسكندرية ، حيث اهتم بالاضطلاع على آخر التطورات فيما يتعلق بالغزو العراقى للكويت والآثار الناجمة عنه على المنطقة .

وأكد الرئيس الأوغندى عقب اجتماعه مع الرئيس مبارك على مساندة افريقيا للتحرك الدبلوماسى والعربى ، مشددا على اهمية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وفى مقدمتها القرارات الخاصة بانسحاب القوات العراقية من الكويت ..

أسس التسوية : الانسحاب الفورى

وزار مصر ايضا وفد من مجموعة الدول الاشتراكية برئاسة « هانز يورجن فيشنسكى » رئيس لجنة الشرق الأوسط بالدولية الاشتراكية وممثل المانيا الاتحادية بالحركة ، وقد اجتمع « فيشنسكى » مع الرئيس مبارك بالاسكندرية ، كما اجتمع ايضا مع الدكتور عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، وقد حمل رئيس لجنة الشرق الأوسط بالدولية الاشتراكية رسالة معه من « فيلى برانت » رئيس الدولة الاشتراكية .. تؤكد على تأييد الحركة للخط الذى تتبعه مصر لمعالجة ازمة الخليج .

وقد قام الرئيس مبارك وكذلك الدكتور عصمت عبدالمجيد باطلاع المسئول الألمانى على الموقف فى المنطقة ، ومن ناحية أخرى قام رئيس لجنة الشرق الأوسط بالدولية الاشتراكية باستعراض نتائج الجولة التى قام بها فى الخليج والتى تضمنت زيارة كل من السعودية والامارات وسلطنة عمان ..

واثناء هذه الزيارة ، اصدر أعضاء لجنة الشرق الأوسط بالحركة بيانا دعوا فيه العراق بالافراج عن الرهائن المحتجزين لديهم سواء فى العراق او الكويت ، واكدوا فى بيانهم على أن الأسس الواجب توافرها لايجاد تسوية سلمية لأزمة الخليج هى أولا وقبل كل شىء الانسحاب العراقى الفورى وغير المشروط من الكويت ..

ومن ناحية اخرى أكدت « أن بهارى ليزان » وزيرة شئون اوروبا الموحدة لعام ١٩٩٢ بالمجموعة الأوروبية ، على تأييد دول المجموعة لجهود مصر لحل الأزمة ، وذلك اثناء زيارتها لمصر واجتماعاتها مع الرئيس حسنى مبارك والدكتور عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية . وكان « جيانى ديميكليس وزير الخارجية الايطالى الذى يمثل الدولة الرئيسية للمجموعة الأوروبية فى الدورة الحالية ، قد اكد على ان دول اوروبا ملتزمة بتحمل مسئولياتها الاقتصادية بدعم الدول التى تضررت من الغزو العراقى للكويت وفى مقدمتها مصر .

وفى نطاق مظاهرة هذا التأييد الأوروبى ، قام ايضا « فرنانديز اوردينز » وزير خارجية اسبانيا بزيارة لمصر ، حيث اجتمع مع الرئيس حسنى مبارك بالاسكندرية وكذلك مع الدكتور عصمت عبدالمجيد ، وقد حمل وزير الخارجية الاسبانى معه رسالتين شفهيتين من كل من الملك خوان كارلوس ملك اسبانيا ، و « فيليب جونزاليس » رئيس الوزراء للرئيس مبارك تؤكد على تأييد اسبانيا لموقف مصر تجاه أزمة الخليج ..



المصدر : آخر ساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٠

تقدير أمريكي لمصر

وفي حقيقة الأمر ، فإن صور التأييد والتقدير تختلف من دولة لأخرى ، حسب إمكانات هذه الدولة وظروفها .. وقد حظيت السياسة المصرية الحكيمة التي اتبعها الرئيس مبارك حيال أزمة الخليج منذ بدايتها على تقدير كافة الأوساط الأمريكية سواء الرسمية أو غير الرسمية .. وقد اتضح ذلك من خلال تصريحات الوفود الأمريكية الزائرة لمصر والشرق الأوسط أخيرا .. وآخرها وفد الكونجرس الذي تضمن خمسة عشر عضوا من مجلس الشيوخ الأمريكي و٢٢ عضوا من مجلس النواب حيث تم لقاؤهم مع الرئيس مبارك والدكتور عصمت عبدالمجيد في اطار التشاور بشأن الأوضاع الراهنة في الخليج ..

وكان الرئيس الأمريكي ، جورج بوش ، وفي نطاق تقديره للدور الهام الذي تلعبه مصر لتدعيم الاستقرار في الشرق الأوسط والخليج ، ورغبة منه في التخفيف من أعباء مصر الاقتصادية ، وقد قرر اعفاء مصر من كل ديونها العسكرية والتي تقدر بـ ٧,١ مليار دولار بخلاف الفوائد والتي تبلغ ٨٠٠ مليون دولار ..

وقد جاء هذا الأمر مع وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين ومستشاريه لشئون الأمن القومي والذين أكدوا على مواقفهم وتأييدهم لهذا القرار ، كدلالة على تأييد أمريكا لموقف مصر المشرف في المنطقة ..

وقد أشار الرئيس بوش في مؤتمره الصحفي الأخير الى ، أن مصر تعاني من مشاكل اقتصادية ضخمة وأنه يرغب في التعاون مع الرئيس مبارك كي تنخفض هذه الصعوبات ..

وعلى كافة الأحوال فإن موضوع اعفاء مصر من الديون العسكرية وقرار الرئيس بوش في هذا النطاق يعتبر بمثابة توصية سوف يتم تقديمها الى الكونجرس الأمريكي الذي يبت في هذا الشأن وله القرار الأخير سواء بالموافقة أو عدم الموافقة ..

وقد أكد مستشار الأمن القومي الأمريكي ، برانت سكوكروفت ، على أن الرئيس بوش كان دائما يشعر بالقلق والاهتمام منذ فترة تجاه مشكلة الديون العسكرية التي تثقل كاهل مصر ، وأمام هذا القلق فإن حكومة واشنطن كانت تبحث عن حل لهذه المشكلة بما في ذلك بحث احتمال اعفاء مصر من هذه الديون ، وعلى كافة الأحوال فإن الرئيس الأمريكي سوف يقترح ذلك على الكونجرس الذي يعتبر صاحب القرار الأخير في هذا الشأن ..

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٠

اللجان الوزارية تواصل حصر خسائر مصر الاقتصادية

بدات مجموعة عمل اقتصادية تم تشكيلها مؤخرا من المختصين بوزارات التخطيط والتعاون الدولى والاقتصاد في اعداد تقرير شامل حول التوقعات الاحصائية للاضرار التى تصيب الاقتصاد المصرى نتيجة للانعكاسات التى احدثتها ازمة الخليج . بعد الاحتلال العراقى للكويت وتاثيرات ذلك على ماتتحمله موازنة الدولة من النقد الأجنبى والمحلى منذ ٢ اغسطس الماضى .

ومن المقرر ان تتقدم هذه المجموعة الاقتصادية الخاصة بتقريرها النهائى خلال الايام القليلة القادمة الى مجلس الوزراء

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٠

مساعدات وقروض قصيرة الأجل قيمتها ٩ر٧ مليار دولار للدول المتضررة من أزمة الخليج

تشهد العواصم الاوروبية حاليا حركة دائبة من اجل مساعدة الدول الاكثر تضررا في ازمة الخليج التى سببها الغزو العراقي للكويت في ٢ اغسطس وبين روما وبروكسل تشتد الحركة ذهابا وإيابا من اجل وضع تصور والانتهاء من تفاصيل المساعدات لكل من مصر والاردن وتركيا ويوجوسلافيا .

فوزراء خارجية المجموعة الاوروبية سوف يلتقون في العاصمة الايطالية غدا الجمعة في اجتماع طارىء لمناقشة ازمة الخليج وايضا للموافقة على مساعدات للدول التى تضررت بشدة من جراء الازمة ، وفي نهاية الاسبوع الحالى سيعقد وزراء مالية المجموعة الاوروبية اجتماعا منفصلا في روما لبحث كيفية توفير المساعدات المالية للدول المتضررة وأسلوب توزيعها على الدول المستحقة

ويقول المتحدث باسم الخارجية الايطالية ان دول العالم الغنية تحاول جمع مليارات الدولارات لمساعدة الدول الأكثر تضررا من آثار ازمة الخليج

وقبل ساعات من هذه الاجتماعات الطارئة وحسبما ذكرت صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية امس فإن اللجنة الاوروبية ستحدد في وقت لاحق برنامج مساعدة خاصا بالدول التى تضررت من آثار ازمة الخليج ، وقالت الصحيفة ان اللجنة الاوروبية ـ الجهاز التنفيذى للسوق الاوروبية ـ تعتزم حاليا تقديم قروض قصيرة الاجل لدعم ميزان المدفوعات للدول المتضررة مثل مصر والاردن وان هذه القروض تتراوح قيمتها ما بين ٥٠٠ مليون ومليار دولار .

وقدرت الصحيفة خسائر مصر من هبوط معدل السياحة وعودة اعداد كبيرة من العاملين بالكويت والعراق بما يتراوح بين مليارين وثلاثة مليارات دولار اما خسائر الاردن فتتراوح ما بين مليار و ١,٢ مليار دولار اما تركيا فان خسائرها الشاملة من الحظر تصل الى ٢,٥ مليار دولار ، وقالت «ليبراسيون» ان اللجنة الاوروبية ستطالب الدول الاعضاء في المجموعة باتخاذ قرار سريع لمضاعفة المساعدة المقدمة لدول البحر المتوسط ثلاث مرات ـ ومن بين هذه الدول مصر والاردن ـ على ان تصل هذه المساعدة الى ١,٨ مليار وحدة نقدية اوروبية « اى ما يعادل ٢,٣٤ مليار دولار » خلال الفترة من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٦ وذلك فضلا عن قروض من بنك الاستثمار الاوروبى تقدر بـ ٤,٩ مليار وحدة نقدية

ومن ناحية اخرى اشارت الصحيفة الى ان دول السوق الاوروبية اعربت عن استعدادها لتخفيف العقوبات المفروضة على سوريا .

وقد تعهدت مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا امس بتقديم المزيد من المعونات المالية لمصر وتركيا والأردن وذلك اثناء لقائها مع نيكولاس بريدى وزير الخزانة الامريكى الذى يقوم حاليا بجولة لعدد من الدول الحليفة للولايات المتحدة لحثها على المشاركة الفعلية في تكلفة الجهود الدولية لفرض الحصار الاقتصادى على العراق .

انعكاسات الموقف بالخليج

يناقشها صدقي مع المجموعة الاقتصادية

ناقش الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء فى اجتماعه امس مع وزراء المجموعة الاقتصادية ، الوضع الاقتصادى الحالى فى ظل الاحداث الجارية الان بمنطقة الخليج ، وتأثير ذلك على المباحثات الجارية مع الصندوق والبنك الدوليين .



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. صدقى يبحث مع المجموعة الاقتصادية :

الوضع الاقتصادى ومستحقات المصريين والمباحثات مع المؤسسات المالية الدولية

كتب ـ محمود سالم :

عقدت المجموعة الوزارية الاقتصادية اجتماعا امس برئاسة د . عاطف صدقى رئيس الوزراء . تم خلال الاجتماع بحث الوضع الاقتصادى بشكل عام فى ضوء احداث ازمة الخليج ، وكذا الموضوعات المتعلقة بالمحادثات بين مصر وكل من صندوق النقد والبنك الدولى . حضر اللقاء وزراء التخطيط وشئون مجلس الوزراء والاقتصاد والمالية والتعاون الدولى ومحافظ البنك المركزى .

تناول الاجتماع السياسات المالية والاقتصادية المقرر اتباعها خلال المرحلة المقبلة فى ضوء هذه الاحداث وتأثيرها على الاقتصاد المصرى . كما تناول الاجتماع ايضا ماتم بشأن المصريين العائدين من العراق والكويت وخاصة مايتعلق بحجم العمالة العائدة وحصر الاضرار التى لحقت بها وتحديد حقوق العائدين وبيان ممتلكاتهم واموالهم المودعة فى بنوك الكويت ومستحقات المصريين العائدين من العراق وذلك لاتخاذ الاجراءات الخاصة بالحفاظ على تلك الممتلكات . وسوف يرأس د . كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط بعد غد الاثنين ثانى اجتماع للجنة متابعة احوال المصريين العائدين ويستعرض اربعة تقارير من د : آمال عثمان وزير الشئون الاجتماعية ود . عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء وعاصم عبدالحق وزير القوى العاملة وفؤاد اسكندر وزير شئون الهجرة .. وتتعلق تلك التقارير بالآثار المترتبة على ازمة الخليج واتخاذ الاجراءات لمواجهة هذه الاثار اقتصاديا واجتماعيا . وتتضمن ايضا حصرا لممتلكاتهم وودائعهم ومستحقاتهم عند نهاية الخدمة . وذلك لتحديد التعويض المطلوب . ومن المقرر ان تعقد د . آمال عثمان مساء اليوم ـ السبت ـ اجتماعا لمتابعة احوال العائدين اجتماعيا واسريا .

من ناحية اخرى عقد رئيس الوزراء اجتماعا آخر بعد ظهر امس ضم وزراء العدل وشئون مجلسى الوزراء وشئون مجلس الشعب والشورى والمجموعة القانونية بوزارة الخارجية ود . صلاح عامر استاذ القانون الدولى بجامعة القاهرة تم خلاله بحث اوضاع السفارة المصرية بالكويت .

تعويض المتضررين

يثار الحديث عن تعويض الدول التى تتعرض لآثار سلبية نتيجة الحصار الاقتصادي الدولى المفروض على العراق . وهذه الدول هى على وجه الخصوص : مصر والاردن وتركيا ، وهى كما هو معروف ترتبط بروابط اقتصادية مع العراق وبعض دول الخليج العربية . فمصر تعرضت دون شك لضرر نتيجة التدهور المتوقع فى حجم تحويلات العمالة المصرية بالخارج ، والذى قدره وزير الدولة للشئون الخارجية د . بطرس غالى مؤخرا بنحو مليار دولار سنويا . كما تأثرت عائدات السياحة ودخل قناة السويس . اضافة لذلك كانت هناك تاثيرات غير منظورة كانتشار البطالة وماقد يصحبها من عمليات عنف اجتماعى . اما الاردن ، فمعروف انه كان يعتمد بشكل واضح على صادراته للعراق . اما تركيا فهى تعتمد - ضمن ماتعتمد - على مايدره خط انابيب النفط العراقى عبر اراضيها ، اضافة لاستيرادها معظم حاجاتها النفطية من العراق . لذلك تجرى الان الدول الكبرى اتصالات فيما بينها لمحاولة تلافى الآثار السلبية لأزمة الخليج على هذه الدول . وتدور هذه المشاورات بشكل خاص بين اليابان والولايات المتحدة وبعض دول اوروبا الغربية . اما بشان كيفية دعم هذه الدول ، فتختلف الوسيلة . فمصر وعدت من قبل الادارة الامريكية بالغاء الديون العسكرية ، كما تتواتر انباء بشان امكان عودة العمالة العائدة لدول نفطية اخرى ، وتقليص حجم الديون المدنية لمصر ، واعطائها المزيد من القروض والمنح . اما بالنسبة لتركيا والاردن فينتظر تعويض الاردن بالقروض والمنح وفتح اسواق امام صادراته . كما ينتظر امداد تركيا ببديل للنفط العراقى ، وبعض المعونات الخارجية .

وهكذا ، تتزايد تكلفة الغزو العراقى للكويت ، ليس على العراق فحسب بل على دول كثيرة فى المجتمع الدولى □



المسئولية والزعامة

يتوالى اجتماع الرئيس حسنى مبارك بالمسئولين لبحث الاوضاع الاقتصادية المستجدة فى ظل ازمة الخليج ، والتأكيد المباشر على تشغيل العمالة العائدة واستيعابها فى اماكنها السابقة او فى مشروعات جديدة ، مع التيسير عليها منذ بدايات استقدامها وترحيلها من مواقع الخطر والمأساة الى واحة الأمان والاستقرار فى ارضها ووطنها .

ورغم استفحال المحنة الخليجية وآثارها المدمرة فان الرئيس مبارك يبدو دائما محتفظا برباطة جأشه وهدوء اعصابه مرتكنا دائما الى رصيده الكبير من العقل والحكمة ، واضعا عينه دائما على معاناة الانسان المصرى العائد او المقيم ، تماما كما يضع يده على نبض الشارع ويتخذ قراره استجابة لمشاعر وآمال الملايين ، دون ان تضله الأحداث الجسام ابدا او تفقده سلامة الرؤية وبعد النظر فى طرق محفوفة بالمخاطر والهموم .

لا احد يجادل فى ان مصر كانت ولاتزال فى مقدمة الدول المضرورة بالأزمة ، المضروبة فى اكثر مواردها واجزلها عطاء ، ولا احد يجادل فى ان الصورة امامها قد اصبحت اكثر قتامة ، وان ارتالا جديدة من المشاكل والاعباء قد القيت على كاهلها . ولم يكن ذلك بسبب حرب خاضتها ، او حصار ظالم فرض عليها ، او عدوان مفاجىء تعرضت له بالخراب والدمار ، ولكنه كان كله بسبب رعونة رجل واحد فى بغداد ، ينتمى الى العروبة وهى منه براء ، خان الامانة والشرف والكبرياء فى تعامله مع الاشقاء ، ابتلع الجار والب العالم على بلاده وشرد الملايين ومزق المنطقة شيعا واحزابا جريا وراء طموحات دموية مجنونة ، ومع ذلك فلايزال الرئيس مبارك ، رغم كل المشاكل التى اضيفت الى قائمة الاعباء المصرية من جراء هذا النزف ، يظهر فى كل تصريحاته ومواقفه واتصالاته حرصا بالغا على العراق الارض والشعب والموارد ، راجيا ان يعود زعيمه الى جادة الصواب بكلمة واحدة يملك ان يصدرها هى قرار الانسحاب ، وبعدها تهون الاوجاع ويعود العقل العربى يتحكم فى حل المشكلة وتقرير المصير بكل الرشد والامانة والقدرة على التصرف اللائق بانسان العصر المتحضر .

وهكذا تكون المسئولية ويكون الموقف ، وكلاهما يعرف بهما الرجال وتتحدد الزعامات . وليس غريبا من ثم ان يكون هذا موقف مبارك ، وتلك زعامته ، فهو يمثل فكر بلد كبير متحضر ، وضمير امة رائدة عريقة التاريخ والاصالة ، مميزة السلوك والسياسة ، تعرف كيف تتخاطب مع ذاتها ومع الاخرين من منطلق المبادىء دون ان تفقد قوتها او صلابتها ، متحملة نصيبها وقدرها دون ان تسمح لاحد بان يستدرجها الى قلب الموائد او المواقف مهما كان الاستفزاز او الاغراء .



المجموعة الأوروبية تقدم ٩,٣ مليار دولار لمصر والأردن وتركيا

رفض دعم القوات الأمريكية وتطبيع العلاقات مع سوريا وايران

روما - وكالات الانباء - قرر وزراء خارجية دول المجموعة الاوروبية في ختام اجتماع استمر يوما واحداً في روما امس تقديم مساعدات عاجلة ومتوسطة الاجل لكل من مصر وتركيا والاردن وهي البلاد التي اضيرت اقتصاديا من ازمة الخليج وتصل الى ٩,٣ مليار دولار ، وقالت مصادر اللجنة الاوروبية ان هذه المساعدات ستقدم بواقع ٢,٨ مليار دولار خلال العام الحالي و ٦,٥ مليار دولار خلال العام القادم .

غير ان قرارات المجموعة لم تشمل تقديم مساهمات مالية مباشرة في تكاليف الوجود العسكري الامريكي في منطقة الخليج ، حيث رفضت المجموعة الاوروبية دعم عملية « درع الصحراء » الامريكية

واعلن جياني ديمكليس وزير الخارجية الايطالي الذي تراس اجتماع وزراء المجموعة ، ان الدول الاعضاء بها قررت تطبيع علاقاتها مع سوريا وايران ، وذلك خلال اجتماعات بين ممثلي دول المجموعة وممثلين عن الدولتين في نيويورك يوم ٢٨ سبتمبر الحالي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة .

وقال الوزير الايطالي في مؤتمر صحفي عقب الاجتماع ، ان دول المجموعة وافقت على اصدار اعلان مشترك مع الاتحاد السوفيتي بشأن ازمة الخليج يوم ٢٧ ديسمبر القادم.

وقد اقر الوزراء ثلاثة اعلانات أولها حول ازمة الخليج ، والثاني حول الرعايا المدنيين الاجانب المحتجزين في العراق ، والثالث حول العلاقات بين المجموعة والدول العربية.

وتضمن الاعلان الاول ان دول المجموعة تؤيد كل قرارات مجلس الأمن بشأن الازمة مع الالتزام بشرط تحقيق حل سلمي اما الاعلان الثاني فقد ادان الاجراءات العراقية بشأن الرعايا الاجانب والسفارات الاجنبية بالكويت ، في حين اكد الاعلان الثالث إصرار دول المجموعة على السعي لتحقيق تسوية سلمية لمشكلة الشرق الاوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية والمشكلة اللبنانية .



المصدر : الإذاعة والتليفزيون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٠

من يدفع .. فاتـــورة الحساب ؟

لا جدال فى أن الاقتصاد المصرى سوف يتأثر بالسلب نتيجة أزمة الخليج .. ويتمثل هذا التأثير فى مجالات عديدة فى مقدمتها عودة العاملين فى كل من الكويت ، والعراق ، وحرمان الاقتصاد المصرى من تحويلاتهم ، ومدخراتهم التى تركوها هناك .. وتشير التقديرات المصرفية أن حوالى ٩٠ فى المائه من ودائع ومدخرات المصريين العاملين بالكويت مستثمرة ، ومودعة فى بنوك كويتية ويقدر حجم المدخرات السنوى لهم بحوالى مليار دولار

لم يتم تحويل سوى ٢٠ فى المائه منها الى مصر والباقى مازال مودعا بالكويت .

ويتراوح عدد العائدين بين المليون ، والمليون وخمسمائة موظف وعامل يمثلون عبئا جديدا على الاقتصاد المصرى .

وما حدث ينبغى أن ينبهنا الى ضرورة

خلق استثمارات جديدة توفر فرص عمل لهذه العمالة العائدة .

ثانيا : عدم الاعتماد على تمويل الاقتصاد المصرى على تحويلات المصريين فى الخارج باعتباره دخلا غير مضمون .

ثالثا : اعادة النظر فى القوانين واللوائح المعطلة حتى يقبل العائدون على المساهمة فى شراء بعض المشروعات الموجودة فى المحليات ، فضلا عن الاقبال على مشروعات استصلاح الاراضى واستزراع الصحراء وتعمير سيناء ، والتى يمكن أن تستوعب وحدها اكثر من مليونى انسان جديد يقيمون مجتمعات متكاملة .. والاراضى هناك صالحة للزراعة .. والمشكلة الرئيسية هى نقص المياه مما يتطلب توصيل المياه العذبة لسيناء خاصة مياه النيل ، وتكثيف الدراسات لاستغلال الامطار على أن تتول الدولة مهمة تطوير البنية الاساسية التى تخدم المناطق هناك على ان تحمل تكاليف الانشاءات على ثمن الارض ، واسعار الخدمات الانتاجية .

ان ابناءنا العائدين يمثلون ثروة قومية لمصر ينبغى ان نشجعهم ليشاركوا بجهدهم وعرقهم مع اخوانهم فى عمارة مصر .. ينبغى ان نفتح لهم قلوبنا حتى لايفكروا فى الهجرة مرة اخرى .. فمصر تحتاج لعرقهم وعطائهم ، وما يعود على الوطن من هذا العطاء يفوق بكثير مايحولونه من اموال وهم خارج الوطن ..

ينبغى ان نشجع العقول المهاجرة والتى عادت من جديد الى حضن مصر ، ومصر بما فيها من خير وخيرات تسع اضعاف اضعاف مافيها .. المهم أن نستغل هذه الطاقة فى البناء والعمارة بحب وعطاء..



المصدر : الـمســاء
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٠

بسبب أحداث الخليج سوق

العقارات.. نايم!

العرب يبحثون لأول مرة عن الأرخص

السماسرة :

التخفيضات.. لا تغرى!

والمصريون توقفوا عن الشراء

تحقيق
سيد جاد
هشام ابو الوفا

أحدثت أزمة الخليج تأثيرا سلبيا على سوق العقارات والأراضى الفضاء فى مصر .

قل اقبال ابناء دول الخليج على استئجار الشقق المفروشة أو تملكها .

كما امتنع العائدون عن شراء الشقق وفضلوا الاتجاه الى ايداع مدخراتهم فى البنوك أو استثمارها فى مشروعات تدر عليهم دخلا طيبا .

وشهد سوق الأراضى ركودا كبيرا ولم تسجل دفاتر الشهر العقارى إلا عددا قليلا جدا من الأراضى التى قام بشرائها بعض أبناء الخليج جاءوا بأموالهم بحثا عن الأمن والأمان .

وبالنسبة للمصريين أكد السماسرة والمسئولون وأصحاب شركات تقسيم الأراضى توقف حركة الشراء نهائيا .



فى وزارة الأسكان صرح المهندس حسب الله الكفراوى وزير الأسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة أن الوزارة مستعدة لتلقى طلبات العائدين للحصول على شقة من الشقق التى تقيمها الوزارة حسب الخطة الموضوعة من قبل حيث يتم بناء ٣٠٠ ألف وحدة سكنية جديدة كل عام لمواجهة الزيادة السكانية المتوقعة ، ويخضع تسليم هذه الوحدات لاجراءات معينة .

أكد أن الوزارة لم ترفض طلبا يتقدم به أى مواطن مصرى للحصول على شقة فى الظروف العادية ولذلك فمن الأولى ألا ترفض الطلبات فى الظروف الصعبة التى يمرون بها .

تسهيلات

وفى الشهر العقارى أكد مصدر مسئول من ادارة تملك غير المصريين للاراضى الفضاء والعقارات بأنه منذ الغزو العراقى للكويت وحتى الآن لم تسجل مأموريات الشهر العقارى سوى عدد محدود من طلبات تمليك الأجانب للشقق والأراضى الفضاء .

وأوضح أن مأموريات الشهر العقارى كانت قد استعدت لتلقى طلبات الاشقاء العرب توقعا لأن يزيد عددهم وتم زيادة اعداد الموظفين لتقديم المعلومات اللازمة للأجنبى وانهاء اجراءات التسجيل بأقصى سرعة .

أشار الى أن الراغبين فى تملك الأراضى الفضاء والعقارات من الأجانب يتقدمون الى المأموريات التابع لها تلك الأراضى أو العقارات بطلب يتضمن ما اشتروه ومعه شهادة تحويل عملة معتمدة من احد البنوك الوطنية وثلاثة اقرارات شخصية طبقا للقانون ٥٦ لسنة ٨٠ وتتضمن إقرارا بأن هذه أول مرة يتملك فيها فى مصر ، والاقرار الثانى بأنه ليس ملكية شائعة مع مصرى .

والثالث بان الغرض من الشقة أو الأرض السكنى مع أفراد أسرته بالاضافة الى تقديم مستندات الملكية (العقود) ، وكشف تحديد رسمى من هيئة المساحة .

اكد أن أسعار الأراضى الفضاء والعقارات لم يطرأ عليها أى تغيير رغم حالة الركود حيث يتراوح سعر المتر المربع ما بين ٨٠٠ الى ٢٠٠٠ جنيه فى الزمالك ، و ١٠٠٠ الى ٣٠٠٠ فى جاردن سيتى ، و ١٥٠ الى ٥٠٠ جنيه فى المقطم ، و ٥٠٠ الى ٢٥٠٠ جنيه فى المعادى ، ومن ٣٠٠ الى ٦٠٠ جنيه فى حلوان ، ومن ٧٠٠ الى ٢٥٠٠ جنيه فى مصر الجديدة ، ومن ٣٠٠ الى ١٠٠٠ جنيه فى مدينة نصر ، ومن ٨٠٠ الى ٢٥٠٠ جنيه فى المنيل ، و ١٥٠٠ الى ٥٠٠٠ فى رمسيس والتحرير ، و ٦٠٠ الى ٣٠٠٠ جنيه فى الجيزة ، و ١٥٠ الى ٣٠٠٠ جنيه فى الاسكندرية .

اضاف .. ان غير المصرى الذى يتقدم بأى طلب لتسجيل العقارات أو الاراضى الفضاء يتسلم الرد خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب .

ركود !

ولكن أصحاب شركات تقسيم الأراضى تتعالى صرخاتهم من تقلص فرص البيع ! وأوضحوا أن هذه الفترة بالنسبة لهم كان المفروض أن تكون رواجا لاقبال المصريين القادمين من الخارج فى أجازات على شراء الاراضى والعقارات للاستثمار .

محمد عبد العال اسماعيل .. صاحب شركة لتقسيم الأراضى بمدينة نصر .. الاقبال على شراء الأراضى قل كثيرا بعد غزو العراق للكويت ويكاد يكون منعدما لان الجميع فى حالة ترقب وانتظار لما سيسفر عنه الموقف فى الفترة المقبلة .

اما المهندس المعمارى أشرف الموجى .. باحدى شركات تقسيم الأراضى فيرى أن سوق الأراضى شهد ركودا نسبيا بعد أحداث شركات توظيف الأموال ثم جاء غزو العراق للكويت ليقضى على الرغبة الباقية لدى الناس فى شراء الأراضى .

وأكد أن الخوف من استثمار الأموال فى الأراضى أدى الى انخفاض الأسعار بنسبة بلغت ٥٠٪ كنتيجة طبيعية لانخفاض الطلب عليها بنسبة وصلت الى ٧٠٪ من العرب والمصريين .

تخفيض

ويذهب المهندس المعمارى حسان منصور الزاهد .. صاحب شركة لتقسيم الأراضى بالمهندسين .. الى أن متوسط حالات البيع بالشركة فى أغسطس من كل عام كانت تصل الى ١٠ الاف متر مكعب للمواطنين العائدين من الخارج والراغبين فى استثمار أموالهم بالأراضى .

أما الان وبعد أحداث الخليج فالمساحة التى تم بيعها لا تتعدى ألفين متر مكعب وتم بيعها بتخفيض بلغ ٣٠٪ !

ويؤكد صابر السيد عامر .. صاحب شركة لتقسيم الأراضى بالمهندسين .. أن الاقبال على شراء الأراضى كان مستمرا فى الفترة السابقة على الغزو، من العرب الذين يرغبون فى اقامة مشروعات استثمارية .

وأضاف ولكن بعد أحداث الخليج لم يدخل مكتبى مستثمر واحد يريد شراء أرض .

ويرى أن حل الأزمة الخليجية سيؤدى الى انتعاش سوق الأراضى مرة أخرى نظرا لأن العرب عرفوا أن المكان الوحيد المستقر فى المنطقة هو مصر .

وقال محمد السعيد طنطاوى .. صاحب شركة مقاولات بمصر الجديدة .. مجال عملنا يقتصر على الشقق والعمارات


المصدر : المساء
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٠

التمليك وكان سعر الشقة المتوسطة المساحة ٦٠ ألف جنيه ولكن بعد الغزو العراقى إنخفض الطلب على الشقق بشكل كبير وانخفض السعر حتى وصل الى ٥٠ ألف جنيه ..

تراجـــع !

وتصادف وجود صادق محمد عادل مهندس ميكانيكى عائد من الكويت قال .. أثناء أجازتى فى العام الماضى تعاقدت على شراء شقة تمليك بـ ١٥٠ ألف جنيه وسددت العربون لصاحب العمارة على أن أعود لاستلامها هذا العام وعندما جاء الغزو العراقى واستطعنا الفرار بأعمارنا من الكويت تركنا وراءنا كل أموالنا وأعمالنا .. بالطبع ذهبت لصاحب العمارة وتنازلت عن جزء من العربون مقابل استرداده .

أما عمران محمد شكرى .. طبيب يعمل بالسعودية فقال كان حلمى أن أقيم مستشفى واتفقت على شراء قطعة أرض من شركة تقسيم أراضى بسعر ١٥٠ جنيها للمتر .. سددت نصف الثمن ولكن بعد أحداث الخليج لا أدرى ماذا سيحدث وأفكر فى العدول عن اتمام صفقة الشراء .

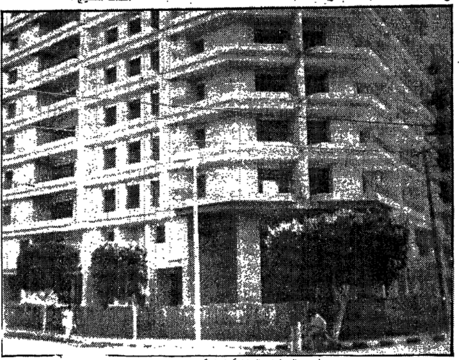
السماسرة .. زعلانين

ويرى على رشوان .. سمسار عقارات بالهرم أنه فى هذا الوقت من كل عام كان السماسرة لا يجدون الوقت من كثرة العملاء راغبى استئجار أو تملك العقارات بشتى أنواعها سواء كانوا من العاملين فى الخارج أو الاجانب .

وكان العائدون من أجازات يقبلون على شراء الشقق التمليك عند عودتهم ويقومون بتأجيرها مفروش عند سفرهم الى الخارج .. أما الان فالوضع اختلف .. العائد يخشى من الشراء فهو لا يعرف هل سيسافر ثانية أم لا ؟ وهل سيحقق أموالا أخرى أم لا .. كل هذا جعلهم خائفين من المغامرة بالشراء .

أما العرب فالأمر اختلف تماما فبعد أن كانت الشقق ذات الايجارات المرتفعة هى رغبتهم إتجهوا الى الشقق الأرخص وابتعدوا تماما عن شراء الشقق التمليك .

ويشير عزت محمد الجندى ـ سمسار بالجيزة الى ان ايجار أى شقة أو عقار يحدد وفقا لعدة عوامل أهمها الموقع ثم مدى الاقبال عليه وفى الفترة الحالية لم يعد هناك أى طلب على الشراء من المصريين أو العرب بسبب أحداث الخليج .



احدى العمارات السكنية الخالية تبحث عن سكان



المصدر : المســـــاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٠

وأكد أن العرب كانوا يقبلون أكثر على شراء الأراضى الفضاء لاستثمارها فى مشروعات ولكن بعد الأحداث الأخيرة لم يعد هناك أى إقبال على شراء هذه الأراضى .

أما عيسى صابر محمد .. صاحب مكتب سمسرة بالمهندسين فيقول فى مثل هذه الأيام من كل عام كان أغلب عملاء مكاتبنا من العرب لأن شهور الصيف تحمل معها الالاف منهم لقضاء إجازة أو إنهاء بعض الأعمال وفى ظل الظروف الحالية زاد عددهم ولكن تناقص إقبالهم على الشقق اللوكس ويبحثون عن الأرخص !

ويذهب حسن ابراهيم سليمان .. صاحب مكتب الاستعلامات العقارية بالدقى إلى أنه منذ بداية الغزو العراقى للكويت والسوق توقف تماما عن البيع لان الجميع ينتظرون حل المشكلة ويفكرون كثيرا قبل الاقبال على الشراء .

ويرى أن الجهود التى تبذلها الدولة فى مساعدة الكويتيين وكذلك جهود سفارة الكويت بالقاهرة فى اعاشتهم ساهمت فى خفض الطلب بشكل كبير فى اقبالهم على المساكن المفروشة .

وبنفس المنطقة يتحدث صابر سيد أحمد .. سمسار عقارات بالدقى فيقول بعد الأحداث الأخيرة قل الطلب على جميع العقارات بأنواعها من شقق وأراضى .

أما زميله على بشير موسى .. فيؤكد أن أسعار المفروش انخفضت بعد الأحداث لعدم إقبال الخليجيين على الشقق اللوكس فبدلا من السكن فى شقق ايجارها خمسة الاف جنيه شهريا يبحثون عن شقق لا تزيد قيمتها عن ٥٠٠ جنيه شهريا .

أما السعيد جاد .. من الزمالك فأوضح أن ايجارات الشقق المفروشة فى المنطقة تتراوح ما بين ١٥٠٠ جنيه الى ٦٠٠٠ جنيه شهريا لانها منطقة متميزة وكان الاقبال بشكل عام يكثر من العرب وخاصة الكويتيين ولكن بعد الغزو العراقى للكويت أصبح الزبون ينحصر بين السعوديين أو دولة الامارات العربية وهم قلة فانخفضت ايجارات الشقق الى النصف !



المصدر : الـمـوقف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٠



يخطىء من يعتقد ان مشكلة الخليج اقتصرت خسائر مصر منها على السياحة وتحويلات العاملين بالخارج . ورسوم عبور قناة السويس .. وإغلاق باب العمل امام مئات الألوف من ابناء مصر .. ولكنها ايضا ضربت الكثير من المشروعات الاستثمارية المشتركة ، سواء مع الكويت ، أو العراق .

ليس هذا فقط ، بل امتدت الخسائر إلى انشطة اخرى كثيرة كانت لمصر وللمصريين فيها منافع

●● مثلا نجحت بعض الشركات المصرية في فتح أسواق لمنتجاتها في دول الخليج ، وبالذات الصناعات الغذائية كالمعلبات والعصائر والمنسوجات القطنية .. سواء من منتجات القطاع العام او الخاص . وكان حجم صادرات هذه الشركات كبيرا بحكم مزايا المنتجات الصناعية المصرية . ولكن توقف كل هذا خصوصا المتجه إلى الكويت والعراق .. وكانت الأولى من أكبر المستوردين في شبه الجزيرة

●● ايضا الخضراوات والفواكه الطازجة المصرية .. إذ بحكم حاجة منطقة الخليج إلى هذه المنتجات الزراعية كانت هناك شركات مصرية : عامة وخاصة استطاعت أن تفتح اسواقا لها هناك .. بل وتميزت بعض الخضر والفواكه المصرية بداية من المانجو والبطيخ ونهاية بالطماطم والخيار والبقدونس.وهذه المنتجات نجحت في فرض نفسها على هذه الاسواق .. وبالتالي كانت تغل عائدا كبيرا

●● هناك ايضا المفروشات القطنية .. والملابس الداخلية المصرية نجحت ايضا في فتح أسواق لها هناك ، ليس هذا فقط ، بل ايضا صناعة الموبيليا الدمياطي تمكنت من غزو هذه الاسواق وبالتالي فتحت بيوتا لآلاف العمال

●● ثم هناك قطاع ربما لا يحس به احد مباشرة .. هو قطاع السينما .. فمصر التي تعتبر رائدة هذه الصناعة في المنطقة منذ ٧٠ عاما خسرت كثيرا من مشكلة الخليج .. بحكم ان العراق والكويت من أكبر مستوردي الأفلام المصرية .. وتوقف هذه العملية يعني ضرب صناعة السينما في مصر .. وهذا ما ظهر جليا في توقف العمل في كثير من الافلام والاستديوهات .. بل وادى بالتالي إلى خفض اجور كثير من الفنانين . وكانت صناعة السينما في مصر الوعاء الثاني للعملات الحرة

●● ولا يمكن أن ننسى ايضا الانتاج الاذاعي والتليفزيوني وكيف اصبح هذا الانتاج المصدر الاساسي لمعظم ما تقدمه إذاعات ومحطات تليفزيون الخليج . وبسبب زيادة الطلب على الانتاج الاذاعي والتليفزيوني المصري ـ على مدار العام وليس فقط في شهر رمضان كما يعتقد البعض ـ بسبب هذا نشطت في مصر هذه الصناعة ، لدرجة ان القطاع العام وحده لم يستطع ان يغطي كل طلبات الخليج .. ولذلك نشأت الاستوديوهات الخاصة ، ووجدنا شركات عملاقة للانتاج الاذاعي والتليفزيوني تعيش على تصدير انتاجها لدول الخليج ..

ثم جاءت المشكلة .. واهتزت صادرات مصر من كل هذه المنتجات المنظورة وغير المنظورة ، بل ان كثيرا من الشركات المصرية لها أموال تعد بالملايين سواء لدى الكويت او لدى العراق .. هذه الاموال او المستحقات توقفت بالفعل .. وليس غريبا ان نجد لهذه الشركات مستحقات بمئات الالوف من الدنانير هنا وهناك .. وبذلك اصبحت هذه الشركات مهددة بالتوقف عن العمل ، بما يحمله هذا من قطع ارزاق الكثيرين .. ليس فقط لتوقف هذه المستحقات .. ولكن لانخفاض الطلب على انتاجها .

وهكذا انعكست خسائر قضية الخليج على كل المصريين !!

عباس الطرابيلي



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٠

رأى المعارضة

ديون مصر !!
وديون العرب !!
وأزمة الخليج !!

ما زالت الاثار الاقتصادية لأزمة الخليج تظهر تباعا ، شرقا ، وغربا ، شمالا وجنوبا ، حتى انتشرت اثارها فى كل بقعة من بقاع العالم تقريبا !! ولن تتوقف هذه الاثار السلبية بالطبع ، على الاقتصاد المصرى ، والعربى ، والعالمى ، حتى تاتى ازمة الخليج الى نهايتها سلما !!ـ ام حربا !! وعلى ما يبدو حتى الان ، من الحسابات الدقيقة ، ومن التحركات الدبلوماسية ، فإن احتمال الحرب كما ذكرنا ، بعيد جدا ، اى أن الحرب تكاد تكون مستحيلة ، لما لها من آثار مدمرة ، على اقتصاد امريكا ، وغرب اوروبا (٦٠ ٪ من اقتصاد العالم تقريبا) وبالتالى على اقتصاد العالم اجمع ، اى على البشرية جمعاء !! ولكن المشكلة المعقدة فى ازمة الخليج ، أن اثارها الاقتصادية فى حالة السكون والحصار ، تعتبر آثارا مدمرة ايضا ، وان كان التدمير ، او الاثار السلبية على حياة البشر ، ومستوى معيشتهم ، وزيادة معاناتهم ، نتيجة للتضخم والركود العالميين ، اقل ضررا بكثير من الاثار المدمرة ، التى ستترتب على قيام حرب ساخنة بين العراق وبين الولايات المتحدة ، وحلفائها ، بل إن الادهى والامر هو ان اشتعال حرب الخليج يعنى بطبيعة الامر ان تشتبك الجيوش العربية ، مع بعضها البعض ، وهو امر جد خطير ولا يعلم نتائجه الا الله !!

وفى هذا المقال فاننا سنتعرض لأزمة الخليج ، من ناحيتين

اولا : الديون المصرية ، المستحقة على مصر للعالم الخارجى .

ثانيا : الديون العربية المستحقة على دول العالم العربى للعالم الخارجى

الديون المصرية

تبلغ ديون مصر للعالم الخارجى حوالى ٣٤ مليار دولار (بخلاف الديون العسكرية) ومعظم هذه الديون ، تستحق بالدرجة الاولى للولايات المتحدة الامريكية ، ثم لدول غرب اوروبا واليابان ، ثم تاتى بعد ذلك ديون مستحقة للدول العربية ، ثم ديون صغيرة مستحقة للاتحاد السوفيتى ودول شرق اوروبا

اما الديون العسكرية ، فهى كما يقال تبلغ حوالى ١٣ مليار دولار منها ٧,١ مليارا للولايات المتحدة والباقى لدول غرب اوروبا واخرين ، ولاشك ان هذه الديون واعباء خدماتها ، تشكل عبئا كبيرا على كاهل الاقتصاد المصرى وبالتالى ، على كاهل المواطن المصرى ، الذى مازال يعانى ، ويعانى ، من مستوى معيشة متدن ، اى



منخفض ، على مدى اربعين عاما او يزيد اى منذ عام ١٩٤٨ وهو تاريخ الحملة العسكرية التى ارسلتها مصر لحماية فلسطين من الوقوع فى ايدى اليهود الاسرائيليين ، اى دفاعا عن القضية الفلسطينية العربية ، ثم بعد ذلك حرب العدوان الثلاثى على مصر فى سنة ٥٦ ، ثم العدوان الاسرائيلى على مصر فى سنة ٦٧ ، ثم حرب اكتوبر سنة ٧٣ التى انتصرت فيها مصر على الصلف الإسرائيلى ، وهزمتهم واحتلت القوى حصونهم ، خط بارليف ، اى ان مصر خاضت اربع حروب متتالية ، ضد إسرائيل المزودة بأحدث الأسلحة ، والمعدات التكنولوجية المتطورة ، وضد آلة الحرب الغربية الجبارة ، سواء كانت من الولايات المتحدة (المال والسلاح لإسرائيل) ، او من دول غرب اوروبا (المال والسلاح والمتطوعين) او من الاتحاد السوفيتى (الرجال) . وقد فقدت مصر كما هو معروف فى هذه الحروب الاربع مائة الف شهيد وجريح ، من اعز ابنائها ، كما تحملت خزانتها اعباء مالية اضافية بلغت حوالى مائة مليار جنيه (بدون عوائدها) اى حوالى اربعين مليار دولار ، طبقا لاسعار الصرف الحالية للجنيه المصرى ، وضعف ذلك المبلغ ، اذا احتسب الجنيه المصرى بالاسعار السائدة فى الفترة من سنة ٤٨ حتى سنة ٧٥ !!
وقد حصلت مصر على معونات مالية من الاخوة العرب وعلى راسهم المملكة العربية السعودية فى الفترة من سنة ٦٨ حتى سنة ٧٩ ، على ١١ مليار دولار ، وحصلت العراق على حوالى ٣٨ مليار وحصلت سوريا كذلك على حوالى ١٨ مليار دولار من الاخوة العرب حتى منتصف الثمانينات !!

ومن ذلك تتضح ضالة حصة مصر : اذا قيست بما ضحت به من رجال ، وما انفقته من مال فى الفترة من سنة ٤٨ حتى سنة ٧٥ اى على مدى سبعة وعشرين عاما !! اى بمعدل يقرب من مليارى دولار سنويا !!

وهذا يعنى ان المعونة العربية لم تتعد خمس (٢٠ ٪) مما تم إنفاقه من الخزانة المصرية ، اى من اموال دافعى الضرائب المصريين !! ومازالت مصر حتى الان تخصص ما يقرب من ربع مواردها السيادية (حوالى ٤ مليارات جنيه سنويا) لدعم قواتها المسلحة لتكون قادرة على ردع اى عدوان على ارضها ، او على اى ارض عربية تطلب منها المساعدة وقد ثبت مصداق ذلك فى مناسبات عديدة اخرها ازمة الخليج عندما طلبت السعودية ، ودولة الامارات العربية ، قوات مصرية للاشتراك فى الدفاع عن ارضها ، ضد اى غزو او عدوان قد تتعرض له ، وهناك احتمال كبير الى ان تتزايد هذه القوات الى اضعاف الاعداد الموجودة حاليا لدعم القدرات الدفاعية لدول الخليج والسعودية .

من كل ما تقدم يتضح ان مصر لا تتاخر ولا تتوانى من اداء واجبها العربى الذى تفرضه عليها عروبتها ، والغرامات الاستراتيجية ، والامنية سواء قبل فلسطين ، او قبل اى دولة عربية ..

وقد شاهدنا بالتقدير الولايات المتحدة الامريكية ، وهى تتحرك تحركا إيجابيا تجاه ديون مصر وكانت سباقة فى هذا وذلك عندما عرضت على الكونجرس الامريكى إسقاط ما قدرة ٧,١ مليار دولار من الديون العسكرية المستحقة على مصر ، وذلك برغم معارضة وزير المالية الامريكى ، لاسباب لا داعى لذكرها ، ولكن اهمها مطالبة بعض الدول المدينة ، الولايات المتحدة ، معاملتهم بالمثل ، بل ان الولايات المتحدة قد طلبت من حلفائها فى غرب اوروبا واليابان ، مساعدة مصر ، ثم عادت وحثت حلفاءها الاوروبيين على زيادة معونتهم للدول التى تاثر اقتصادها بازمة الخليج ، وعلى راسها مصر ، وكذلك فعلت مع اليابان التى اعلنت عن مساعدة مصر والاردن ، وتركيا بمقدار (٤,٥) مليار دولار تقسم بالتساوى بين الدول الثلاث اى ان نصيب مصر يبلغ حوالى (١,٥) مليار دولار بالاضافة الى نصف مليار من دول غرب اوروبا اى ان مجموع المساعدات التى تلقتها مصر من الغرب عامة امريكا وحلفائها يبلغ حوالى ٩ مليارات دولار ، وما زال هذا الرقم قابلا للزيادة .

اقول هذا لاتساءل ويتساءل معى شعب مصر ، وما هو حجم المعونات ، التى تلقتها مصر من دول التعاون الخليجى حتى الان ؟ !

وما هو حجم الديون التى تنوى دول التعاون الخليجى اسقاطها عن مصر ؟ !! والجواب بطبيعة الامر ، على جانب كبير من الاهمية والصعوبة معا وفيه حرج كبير ، ولكننا كنواب عن شعب مصر ، وكعاملين فى مجال السياسة المصرية ، نرى ان الامانة الوطنية ، والقومية ، تحتم علينا ، ان نعرض الأمر عرضا صريحا ، على حكومات



دول الخليج ، وعلى شعوبها ايضا ، حتى تكون الأمور واضحة امام الجميع ، وفي تقدير حزب الاحرار ، واعتقد في تقدير باقى الاحزاب الاخرى ، والراى العام المصرى ، ان العدالة وطبيعة الامر ، وواقعة ، نحتم على دول الخليج ان تتحمل باقى ديون مصر المدنية والبالغ قدرها حوالى (٢٥) مليار دولار ، وذلك نعرض ان اليابان ودول غرب اوروبا قد تحملت ٧ مليارات دولار ، اى ما يعادل ما تنوى الولايات المتحدة التنازل عنه (٧,١ مليار) ولا شك ان سداد باقى ديون مصر (حوالى ٢٥ مليار دولار) سدادا نقديا ، اذا ما اعلنت الرغبة في ذلك بجعل الدائنين على استعداد للتفاوض لخفض قيمة الديون المستحقة ما بين ٤٠ ٪ الى ٥٠ ٪ من اصل قيمتها ، اى ان ذلك يعنى سداد حوالى ١٥ مليارا من دول الخليج ، اى ما يعادل ما ستقوم بالتنازل عنه الولايات المتحدة الامريكية ودول غرب اوروبا واليابان !! فهل هذا المبلغ كثير على الاخوة العرب في الخليج ؟ ! لا اعتقد ذلك ، خاصة وان ارتفاع اسعار البترول بمقدار عشرة دولارات للبرميل ، ورفع حجم الانتاج السعودى ، وانتاج دولة الامارات بمقدار ٣ ملايين برميل يوميا ، يحقق دخلا اضافيا لدول التعاون الخليجي يقدر بحوالى ٨٠ مليون دولار يوميا اى حوالى ٢,٥ مليار كل شهر ، اى ما يقرب من ثلاثين مليارا سنويا ، فإذا اضفنا الى ذلك زيادة عوائد حصة دول الخليج البترولية الأصلة ومقدارها ٧ مليون برميل يوميا نتيجة لارتفاع سعر برميل البترول بحوالى ١٠ دولارات لا تضح ان ازمة الخليج ترتب عليها زيادة عوائد دول الخليج بحوالى ٣٠ مليار دولار اضافية سنويا ، وهى ولا شك اموال تكفى لسداد ديون مصر ، وبل وديون العرب جميعا خلال ثلاث الى اربع سنوات !!!

الديون العربية

تبلغ ديون العالم العربى للعالم الخارجى حوالى (١٥٠ مليار) مائة وخمسين مليار دولار تقريبا ، واكبر الدول المدينة هى العراق حوالى ٧٠ مليارا بسبب ما انفقته على حرب الخليج ، من تسليح ونفقات حرب الخ .. وتليها مصر ، حوالى ٣٤ مليارا بسبب ما انفقه في الحروب الاربع ٤٨ ، ٥٦ ، ٦٧ ، ٧٣ دفاعا عن الحق العربى ، ودفاعا عن فلسطين العربية ، ثم تاتى بعد ذلك الجزائر ، حوالى ١٢ مليارا ، والسودان حوالى ١١ مليارا ، ثم الاردن حوالى ٤ مليارات ، ثم سوريا حوالى ١٢ مليار ثم اليمن ٥ مليارات الى اخر المجموعة العربية

ولا شك ان هذه الديون واعباءها التى لا تقل عن ١٥ مليار دولار سنويا وهى تثقل كاهل الاقتصاد العربى ، وتتسبب في انخفاض مستوى معيشة الشعوب العربية المدينة ، ذلك الانخفاض الذى بلغ حد المجاعة ، كما حدث في دولتين عربيتين ، هما السودان ، والصومال وانه من مصلحة الاستقرار العربى ، والازدهار العربى ، والامن العربى ان ترفع اعباء هذه الديون عن كاهل الدول المدينة بطريقة او باخرى ، ولا ينكر احد ما للفقر والجوع من آثار خطيرة على المجتمع العربى او غيره من المجتمعات قد تؤدى الى القلاقل ، والاضطرابات ، بل قد تؤدى الى الحروب والغزو في بعض الاحيان !!

ولا جدال في ان وضع خطة لسداد هذه الديون يؤدى الى خير عميم ،



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٠

يستفيد منه كل العرب ، بلا استثناء ، سواء من سيسدد ديونها نيابة عنها أو من سيقوم بسداد هذه الديون ، وفي راينا ان الجامعة العربية ، او المجالس العربية ، يمكن ان تتفق ، على انشاء صندوق خاص ، يسمى صندوق « التنمية والأمن العربي » وان يمول هذا الصندوق من رسم لا يتعدى ، (دولارين عن كل برميل نفط يصدر من العالم العربي ، وذلك يعني حصيلة تقدر بحوالي ٣٠ مليون دولار يوميا اى حوالي ١٠ ـ ١٢ دولارا سنويا ، وهو مبلغ لا يتجاوز الزكاة ، التي فرضها الله سبحانه وتعالى على الركاز (اى ما يوجد في باطن الارض من ثروات ومنها البترول) وهي ٢٠ ٪ اى خمس قيمة الانتاج ، بالاضافة الى زكاة المال وهي حوالي ٢,٥ ٪ سنويا ، على المال الفائض غير المستثمر وزكاة عوائد الاستثمارات العربية ، وهي تدخل في نطاق زكاة عروض التجارة وهي ١٠ ٪ من العوائد ، اى من الارباح

اننا بذلك نكون قد طبقنا ما امرنا الله به من زكاة وهي حق الفقير على الغني (تطهيرا للمال وحفظا له) وهما ركن من اركان الاسلام ، ونكون بذلك قد قفلنا باب الاطماع التي قد تؤدى الى الاضطراب والصراع المسلح والغزو ... احيانا ... والله المستعان .

مصطفى كامل مراد



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٠

عطاء المصرى و القضايا العربية

نزيرة الافندى



دائما وابدا ، تكون « مصر » فى موقع القوة المؤثرة على صعيد الاحداث العربية والاقليمية ،سواء رضينا ام لم نرض .

ويكون دور مصر سواء كانت الطرف المؤثر فى الحدث ايجابيا .. او التى كانت ممتنعة عنه او مدينه له سلبا ولكن القاعدة الاساسية سارية ولايمكن ان يكون لها استثناء وهو الدور المصرى على صعيد منطقة الشرق الاوسط .

وانطلاقا من هذا الموقع ، يكون العطاء المصرى سواء بدماء ابنائها الذين استشهدوا على مدى سنوات منذ عام ١٩٤٨ ، دفاعا عن القضية الفلسطينية . وسواء بمليارات الجنيهات ، التى استنزفت من خزانتها من اجل الدفاع عن الحق العربى .

وهذا الموقف الثابت من جانب مصر يمثل توجها اساسيا لسياستها الداخلية الخارجية ومن هنا نسميه عطاء المصرى حيث ان هذا الالتزام الثابت كان دائما وعلى الرغم من كافة الظروف الاقتصادية والاجتماعية وهذا العطاء كان اساسه الانسان المصرى سواء كان مجندا محاربا او متحملا لاوضاع اقتصادية ، غير دوائية من اجل تمويل الميزانية الدفاعية ، الخاصة بالقوة العسكرية المصرية التى تعنى الكثير بالنسبة للوطن العربى ومنطقة الشرق الاوسط الى جانب هذا الالتزام الثابت كان هناك عطاء المصرى ممثلا فى اسهاماته على صعيد



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٠

الوطن العربي في مجالات العمل المختلفة

وفى الوقت الذى كانت تستفيد فيه العديد من الدول العربية حاليا ، من عملية اغلاق قناه السويس ، حيث فرضت زيادة فى الاسعار التصديرية لبترولها تحت مسمى علاوة اغلاق قناة السويس !!

كانت مصر تعانى من الاثار المالية السلبية المترتبة على اغلاق قناه السويس وعلى مدى الفترة منذ عام ١٩٦٧ وحتى مابعد حرب عام ١٩٧٣ واعادة فتح القناه .

وجاءت احداث الخليج أبتداء من الغزو العراقى للكويت ، وحتى حدود قرارات مجلس الامن الخاصة بفرض عقوبات اقتصادية على بغداد مرورا بمئات الالاف من المصريين العائدين من العراق ، الكويت بل والعديد من دول الخليج الاخرى ، خشيه اندلاع الاعمال العسكرية فى المنطقة .

فكل هذه التطورات المتلاحقة شكلت نوعا اخر من العطاء المصرى تجاه القضايا العربية وان كان قد أخذ صورة الفاقد الاقتصادى والاعباء الاجتماعية التى ستتحملها مصر نتيجة لهذه التطورات السلبية ، وتلك الردة فى العلاقات العربية حيث ان هذا الفاقد الاقتصادى سوف ينعكس فى اداء مجموعة من القطاعات الاساسية فى الاقتصاد المصرى الا وهى السياحة ، قناة السويس تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ، بالاضافة الى جبهة التجارة الخارجية الى حد ما وسوف تتجمع الاثار السلبية على صعيد هذه القطاعات لتشكل عبئا اخر يضاف الى ديوننا الخارجية والتى تقدر بـ ٤٥ مليار دولار كما ان رفع سعر الفائدة ادى الى زيادة عبء خدمة الدين العام المحل .

ويكفى ان نشير الى قيمة مشترواتنا من الاسلحة خلال فترة لاتتجاوز اربعة اعوام (١٩٨٣ ـ ١٩٨٧) على ان ننظر اليها فى ظل مجموعة عوامل . اولها الاعباء التى يتحملها الاقتصاد المصرى ثانيها قيمة مشتروات العراق من الاسلحة خلال ذات الفترة ، ومن الذى كان يسدد فاتورة هذه المشتروات العسكرية ؟ بالاضافة الى قيمة مبيعات الاسلحة الى ايران .

فخلال هذه الفترة كانت قيمة الاسلحة المباعة لمصر تبلغ ٧,٨٢٠ مليار دولار مقابل ٢٩,٨٩٥ مليار دولار للعراق .

ثالثا : ان قيمة واردات ايران من الاسلحة خلال ذات الفترة ٨٣ ـ ١٩٨٧ كانت ٨,٨٦٥ مليار دولار اى بما يعادل ٣٠ فى المائة تقريبا من قيمة المشتروات الاسلحة الخاصة بالعراق .

ولابد ان تاخذ فى الاعتبار ان التزام وعطاء المصرى تجاه القضايا العربية على مدى سنوات طويلة انعكس فى جزء كبير منه فى زيادة اعباء ديوننا الخارجية وخوضها ويكفى ان نشير الى ان اعباء خدمة الدين شكلت نسبة ٢١,٥ فى المائة من قيمة صادراتنا من السلع والخدمات فى عام ١٩٨٧ ، ٥,٣ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى خلال ذات العام .

الفاقد الحقيقى والعمالة المصرية

ينحو البعض فى مجال الحديث عن الآثار السلبية المترتبة على الغزو العراقى للكويت وماتلاه من تداعيات ، الاشارة الى الانخفاض الحاد فى التحويلات المالية من جانب المصريين العاملين فى الخارج .

والواقع ان العائد الذى كان يتحقق للاقتصاد المصرى ومن ثم حجم الخسارة التى منى بها نتيجة هذه الاحداث لايقتصر على هذا النطاق ، اذا انه فى ظل نظام الاستيراد بدون تحويل عمله ، كانت دخول المصريين فى الخارج تشكل مصدرا اخر من مصادر تحويل الصادرات وان كان خارج نطاق الجهاز المصرفى . يضاف الى ماسبق الحسابات المفتوحة بالعملات الاجنبية لدى البنوك المصرية .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومن ثم فان الفاقد الحقيقى الذى منى به الاقتصاد المصرى نتيجة لهذه التطورات يتمثل فى ثلاث نقاط اساسية .

اولا : التحويلات النقدية

ثانيا : التحويلات العينية فى صورة واردات من الخارج بدون تحويل عمله .

ثالثا : مدخرات القطاع العائلى بالعملة الاجنبية .

كما يتعين ان نأخذ فى الاعتبار نقطة رابعة تعد اساسية ايضا ، وان كانت غير مرتبطة بالاقتصاد المصرى بصفة مباشرة ، وتتعلق بمدخرات المصريين العاملين فى الخارج والتى لم تحول الى الجهاز المصرفى فى مصر . ومن ثم كانت عرضة للضياع التام ، كما حدث بالنسبة للعاملين فى الكويت .

وسوف نجد فى هذا الصدد وكما هو موضح فى الجدول رقم ١ ان التحويلات النقدية بالدولار بلغت فى السنه المالية ١٩٨٨/٨٧ ، ١٤٤٦,٣ مليون دولار يضاف اليها تحويلات عينية بالدولار ، بلغت فى ذات العام ١٩٣٩,٣ مليون دولار . وقد شكل مجموعها ٣٣٨٥,٦ مليون دولار وبما يعادل ١٣,١ فى المائة من اجمالى الناتج القومى المصرى فى ذات العام على أساس سعر الصرف ٢٢٢,٩ قرش للدولار)

يضاف الى ماسبق ودائع القطاع العائلى بالعملة الاجنبية لدى الجهاز المصرفى المصرى حيث نجد ان هذه الودائع بلغت فى ذات السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ ، ٦١٣٠,٦ مليون دولار . بزيادة تبلغ ٥٣٠,٩ مليون دولار عن السنة المالية السابقة ١٩٨٧/٨٦ .

وترتيبا على ماسبق ، فان اجمالى التحويلات المالية من جانب المصريين العاملين فى الخارج ، اضافة الى التحويلات العينية والتغير فى ارصدة القطاع العائلى لدى الجهاز المصرفى بلغ ٣٩١٦,٥ مليار دولار فى السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ ، وبمعدل زيادة يبلغ ٢١ فى المائة مقارنة بما كانت عليه فى السنة المالية ١٩٨٧/٨٦ .

واذا اخذنا فى الاعتبار الصدمة المالية التى تعرض لها العديد من العاملين فى الخارج نتيجة لانهيار شركات توظيف الاموال فان من المؤكد ان الارقام الفعلية لتحويلات المصريين العاملين فى الخارج نقدية وعينيه ، فى صورة ودائع ، قد شهدت طفرة ضخمة خلال السنة المالية الحالية .

والعامل الرابع الذى يتعين ان يؤخذ فى الاعتبار ، ونحن بصدد بحث اثر ازمة الخليج على الاوضاع الاقتصادية المصرية ، ينصرف الى المدخرات الفعلية للعمالة المصرية بالخارج والتى لاتحول باكملها الى مصر والتى ضاعت هباء فى الكويت والعراق ايضا .

فطبقا لدراسة اجرتها الابحاث فى البنك المركزى المصرى ونشرت فى العدد الاول من المجلد التاسع والعشرين فان اجمالى مدخرات العاملين بالخارج خلال عام ١٩٨٨/٨٧ بلغ ٦٩١٧ وان تراكم اجمالى هذه المدخرات على مدى الفترة منذ عام ١٩٧٥/٧٤ وحتى عام ١٩٨٨/٨٧ ، بلغ ٨٢٨٨٨,٤ مليون دولار .

وذلك على اساس ان عدد العاملين بالدول العربية يبلغ ٩٠,٦ ٪ من المصريين فى هذه الدول البالغ عددهم ١,٦ مليون فرد طبقا لارقام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء المعلنة فى اكتوبر ١٩٨٧ .

وترتيبا على ماسبق وفى ظل الارقام الحديثة المعلنة من جانب السيد عبد الحميد بلال . الخبير بوزارة القوى العاملة خلال ندوة الاهرام الاقتصادى المنشورة فى عدد ١٩٩٠/٨/٢٧ فان هذه الارقام الخاصة بالخسائر المالية المترتبة على احداث الخليج ستتزايد حيث اشار السيد عبد الحميد بلال ، ان اجمالى العمالة المصرية بالدول العربية ، حوالى ٢,٩٣ مليون نسمة ، بينما الارقام السابقة كانت تستند الى احصاء الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء والتى تشير الى ان حجم العمالة المصرية فى الدول العربية تبلغ ١,٤٤ مليون نسمة .

قناة السويس

فيما يتعلق بالفاقد المالى الذى ستعانيه قناة السويس وبالتالى الايرادات السيادية المصرية فانه ناجم عن مجموعة من العوامل سواء بالنسبة لناقلات البترول او بالنسبة للسفن التجارية وذلك نتيجة الخطر الاقتصادى المفروض على العراق وتوقف انتاجها من البترول هى والكويت وعلى صعيد الخليج ككل فلابد ان يشهد نوعا من الركود الاقتصادى

وقد اشار رئيس هيئة قناة السويس فى تصريح له نشرته مجلة الميدل ايست فى عددها الصادر فى



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٧ سبتمبر ١٩٩٠ الى ان الخسائر المالية سوف تتجاوز ٥٦ مليون دولار سنويا . وان هذا الرقم سوف يرتفع فى حالة اندلاع مواجهة عسكرية فعلية .

وهذا ينقلنا الى الحديث عن الدور الفعلى الذى تقوم به قناة السويس بالنسبة للاقتصاد

المصرى ، وماذا تعنيه هذه الخسائر المالية المؤكدة . ناهيك عن المتوقعة .

وطبقا لاخر الارقام الرسمية المنشورة الخاصة بالملاحظة فى قناة السويس ، فان عدد الناقلات البترولية التى مرت فى القناة خلال عام ١٩٨٨ بلغت ٣٤٢٩ ناقلة مقابل ١٤٧٦١ سفينة فى ذات التاريخ ، وان رسوم المرور فى القناة خلال ذات العام (١٩٨٨) بلغت ٩٠٤,٦ مليون جنيه ، مقابل ١٢١,٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ .

واذا اضفنا الى ماسبق ، ان هذه الهيئة حققت فائضا بلغ ٣٠٦ ملايين جنيه فى السنه المالية (٨٨/ ١٩٨٩) لبدت لنا الاثار السلبية المترتبة على أزمة الخليج فيما يتعلق بقناة السويس حيث ان هذا الفائض فى العام المذكور يمثل نسبة ٨٢ فى المائة من اجمالى العجز المالى الذى تعانى منه هيئات اقتصادية اخرى فى مصر فقد بلغ اجمالى عجزها المالى (٨٨/ ١٩٨٩) ، ٣٧٢,٥ مليون جنيه مقابل ٣٠٦ ملايين جنيه فائض قناة السويس فى ذات العام .

السياحة تتراجع :

اذا كانت التقديرات الرسمية تشير الى توقع انخفاض عدد الافواج السياحية الى مصر بنسبة ٣٠ فى المائة فانه يجدر ان نتعرف على التكلفة الحقيقية لمثل هذا الانخفاض بالنسبة لقطاع السياحة فى مصر . على ان ناخذ فى الاعتبار ان الاثر السلبى لاحداث الخليج ليس مقصورا على تقلص عدد السياح العرب ، ولكن عدد السياح بصفة عامة نظرا للظروف المتوافرة واحتمال

اندلاع مواجهة عسكرية فى المنطقة كما ان مستوى الانفاق السياحى بالنسبة للسائح الغربى لابد وان ينخفض نتيجة هذه الاوضاع .

فخلال عام ٨٧/ ١٩٨٨ حدثت طفرة ضخمة فى عدد السائحين القادمين الى مصر ، حيث ارتفع الى ١٩٦١,١ الف سائح قضوا ١٧,٨٦٣,٩٩٥ مليون ليلة سياحية ، وكان عدد السياح العرب خلال ذات الفترة ٦٣٨,٧ الف سائح وفى الدول الصناعية المتقدمة ١١٠٢,١ الف سائح طبقا للاحصاءات فى الواردة فى النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى العدد الرابع المجلد الواحد والاربعون .

وقد ارتبط بذلك حدوث قفزه فى الايرادات السياحية حيث ارتفعت من ٧٩٩ مليون جنيه فى السنة المالية ٨٦/ ١٩٨٧ الى ١٧٩٩,٤ مليون جنيه فى السنة المالية ٨٧/ ١٩٨٨ . وذلك على اساس سعر صرف ٢٢٢,٩ قرش للدولار بالنسبة للفترات المقارنة .

بالنظر الى توزيع عدد السائحين العرب والليالى السياحية الخاصة بهم فى مصر ، خلال السنة المالية ٨٧/ ١٩٨٨ سوف نجد ان القادمين من الكويت ، فلسطين شكلوا نسبة ٢٧,٣ فى المائة من عدد السياح القادمين من الشرق الاوسط يليهم المملكة العربية السعودية بنسبة ٢٨,٨ فى المائة . من اجمالى العدد

وقد قضوا هؤلاء ٢٣,٧ ، فى المائة ٢٧,٥ فى المائة من اجمالى الليالى السياحية الخاصة بالوافدين من منطقة الشرق الاوسط والاردن الكويت وفلسطين والسعودية واخرون . وذلك طبقا لما هو وارد فى نشرة البنك المركزى العدد الاول المجلد التاسع والعشرون .

وتلك بعض الملامح الخاصة بعطاء المصرى على صعيد المنطقة العربية والشرق الاوسط سواء فى صورة انفاقات والتزامات تدفع او فى صورة فاقد اقتصادى نتيجة احداث الخليج الاخيرة ولكن يظل العطاء المصرى مستمرا .



جدول رقم (١) : تحويلات المصريين العاملين بالخارج والمسجلة بالاحصـاءات الرسـمية

(القيمة بالمليون)

سنوات (١) مالية	التحويلات النقدية بالدولار	التحويلات (٢) العينية بالدولار	اجمالي التحويلات بالدولار	سعر الصرف (قرشا لكل دولار)	اجمالي التحويلات بالجنيه	الناتج القومي الاجمالي (بالاسعار الجارية)	نسبة اجمالي التحويلات الى الناتج القومي الاجمالي (٪)
١٩٧٥/٧٤	٢٥١و٩	٧٢و١	٣٢٤و٠	٧٠و٠	٢٢٦و٨	٤٤١٢	[illegible]
١٩٧٦/٧٥	٣١٩و٤	١٨٥و٩	٥٠٥و٣	٧٠و٠	٣٥٣و٧	٥٥٧٤	٦و٣
١٩٧٧/٧٦	٤٥٥و١	٣٠٩و١	٧٦٤و٢	٧٠و٠	٥٣٥و٠	٧٥٢٦	٧و١
١٩٧٨/٧٧	٧٤١و٦	٦٠٨و٩	١٣٥٠و٥	٧٠و٠	٩٤٥و٤	٩٧٠٤	٩و٧
١٩٧٩/٧٨	٩٣٧و٠	١٠٢٧و٨	١٩٧٤و٨	٧٠و٠	١٣٨٢و٤	١٢٠٨٠	١١و٤
١٩٨٠/٧٩	١٠٥٩و٥	١٤٩٩و٧	٢٥٥٩و٢	٧٠و٠	١٧٩١و٤	١٦٦٧٠	١٠و٧
١٩٨١/٨٠	١١٢٠و٢	١٥٠٤و٤	٢٦٢٤و٦	٧٠و٠	١٨٣٧و٢	١٨٤٦٢	١٠و٠
١٩٨٢/٨١	٦٨٦و٣	١٣٩٥و٦	٢٠٨٠و٩	٨٣و٢	١٧٣٢و١	٢١٣٢٧	٨و١
١٩٨٣/٨٢	١١١٩و٧	٢٠٤٥و٧	٣١٦٥و٤	٨٣و٢	٢٦٣٣و٦	٢٦٠٥١	١٠و١
١٩٨٤/٨٣	١٢٧١و٣	٢٦٥٩و٢	٣٩٣٠و٥	٨٣و٢	٣٢٧٠و٢	٣٠٦٠٥	١٠و٧
١٩٨٥/٨٤	٨٦٩و٦	٢٦٢٦و٦	٣٤٩٦و٢	٨٣و٢	٢٩٠٨و٨	٣٥٨٩٢	٨و١
١٩٨٦/٨٥	٣٧٤و٨	٢٥٩٨و٠	٢٩٧٢و٨	١٣٢و٩	٣٩٥٠و٩	٣٩٣٩٧	١٠و٠
١٩٨٧/٨٦	٤٦٤و٦	٢٥٤٧و٣	٣٠١١و٩	١٣٦و٥	٤١١١و٢	٤٦٠٧٦	٨و٩
١٩٨٨/٨٧	١٤٤٦و٣	١٩٣٩و٣	٣٣٨٥و٦	٢٢٢و٩	٧٥٤٦و٦	٥٧٥٩٥	١٣و١

(١) متوسط سنتين ميلاديتين بالنسبة للفترة (١٩٧٥/٧٤ ـ ١٩٧٨/٧٧) فى حالة التحويلات وللفترة (١٩٧٥/٧٤ ـ ١٩٨٠/٧٩) فى حالة الناتج .

(٢) تشمل الواردات الممولة من موارد خاصة(الاستيراد بدون تحويل عملة) وواردات الاحلال والتجديد فى نطاق مشروعات الاستثمار.

المصدر : البنك المركزى المصرى المجلد ٢٩ العدد الاول

جدول رقم (٣) : مدخرات المصريين العاملين بالخارج
المحولة الى مصر والمسجلة باحصاءات رسمية

(القيمة بالمليون دولار)

سنوات ماليـــة	التحويـــلات المسجلة بالاحصاءات الرســـمية	التغير فى أرصدة ودائع القطاع العائلى لدى بنوك الودائع المسجلة	اجمالى المدخرات المحولة والمسجلة باحصاءات رسمية	معدل النمـو (٪)
١٩٧٥/٧٤	٣٢٤و٠	١٩و٨	٣٤٣و٨	-
١٩٧٦/٧٥	٥٠٥و٣	٦٤و٧	٥٧٠و٠	٦٥و٨
١٩٧٧/٧٦	٧٦٤و٢	١٢٤و٢	٨٨٨و٤	٥٥و٩
١٩٧٨/٧٧	١٣٥٠و٥	٢٠٧و٢	١٥٥٧و٧	٧٥و٣
١٩٧٩/٧٨	١٩٧٤و٨	٣٢٨و٣	٢٣٠٣و١	٤٧و٩
١٩٨٠/٧٩	٢٥٥٩و٢	٥٥٥و٢	٣١١٤و٤	٣٥و٢
١٩٨١/٨٠	٢٦٢٤و٦	٥١٢و٨	٣١٢٨و٤	٠و٨
١٩٨٢/٨١	٢٠٨١و٩	١١١٥و٩	٣١٩٧و٨	١و٩
١٩٨٣/٨٢	٣١٦٥و٤	٨٤٣و٩	٤٠٠٩و٣	٢٥و٤
١٩٨٤/٨٣	٣٩٣٠و٥	٥٥٧و٤	٤٤٨٧و٩	١١و٩
١٩٨٥/٨٤	٣٤٩٦و٢	٤٧٨و٢	٣٩٧٤و٤	(١١و٤)
١٩٨٦/٨٥	٢٩٧٢و٨	٥٢٠و١	٣٤٩٢و٩	(١٢و١)
١٩٨٧/٨٦	٣٠١١و٩	٢٢٥و٦	٣٢٣٧و٥	(٧و٣)
١٩٨٨/٨٧	٣٣٨٥و٦	٥٣٠و٩	٣٩١٦و٥	٢١و٠



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٠

جدول رقم (٢) : ودائع القطاع العائلى بالعملات الأجنبية لدى البنوك المسجلة فى مصر

(القيمة بالمليون)

نهاية سنوات مالية	الارصدة لدى البنوك التجارية (بالجنيه)	الارصدة لدى بنوك الاستثمار والأعمال (بالجنيه)	اجمالى الارصدة لدى بنوك الودائع (بالجنيه)	سعر الصرف المستخدم فى التقويم (قرشا لكل دولار)	اجمالى أرصدة الودائع (بالدولار)	التغير فى أرصدة الودائع (بالدولار)
١٩٧٥/٧٤	٩و٢٨	٥و٤	٤و٣٣	٠و٧٠	٦و٤٧	٨و١٩
١٩٧٦/٧٥	١و٥٩	٥و١٩	٦و٧٨	٠و٧٠	٣و١١٢	٧و٦٤
١٩٧٧/٧٦	٠و١١٥	٥و٥٠	٥و١٦٥	٠و٧٠	٥و٢٣٦	٢و١٢٤
١٩٧٨/٧٧	٠و١٩٥	٥و١١٥	٥و٣١٠	٠و٧٠	٧و٤٤٣	٢و٢٠٧
١٩٧٩/٧٨	٣و٣٥٧	٠و١٨٣	٣و٥٤٠	٠و٧٠	٠و٧٧٢	٣و٢٢٨
١٩٨٠/٧٩	٧و٦٨٥	١و٢٤٣	٨و٩٢٨	٠و٧٠	٢و١٣٢٧	٢و٥٥٥
١٩٨١/٨٠	٠و١١٦٢	٧و٣٦٩	٧و١٥٣١	٢و٨٣	٠و١٨٤١	٨و٥١٣
١٩٨٢/٨١	٢و١٩٦٢	٩و٤٩٧	١و٢٤٦٠	٢و٨٣	٩و٢٩٥٦	٩و١١١٥
١٩٨٣/٨٢	٨و٢٥٣٦	٥و٦٢٥	٣و٣١٦٢	٢و٨٣	٨و٣٨٠٠	٩و٨٤٣
١٩٨٤/٨٣	٨و٢٨٦٩	٢و٧٥٦	٠و٣٦٢٦	٢و٨٣	٢و٤٣٥٨	٤و٥٥٧
١٩٨٥/٨٤	٣و٣٢٠٨	٦و٨١٥	٩و٤٠٢٣	٢و٨٣	٤و٤٨٣٦	٢و٤٧٨
١٩٨٦/٨٥	٤و٥٨٠٢	٥و١٣٤٦	٩و٧١٤٨	٠و١٣٦	٥و٥٢٥٦	١و٥٢٠
١٩٨٧/٨٦	٠و٦٥٦٧	٨و١٤٣٦	٨و٨٠٠٣	٠و١٤٦	١و٥٤٨٢	٦و٢٢٥
١٩٨٨/٨٧	٧و١١٤٩٥	٣و٢٣٨٢	٠و١٣٨٧٨	٨و٢٣٠	٠و٦٠١٣	٩و٥٣٠

جدول رقم (٤) مجمع النقد الأجنبي لدى البنوك التجارية المعتمدة

(مليون جنيه)

السنة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١/٨٠	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	*١٩٨٦/٨٥	**١٩٨٧/٨٦	**١٩٨٨/٨٧	١٩٨٨/٨٧ يوليو/ديسمبر	١٩٨٩/٨٨ يوليو/ديسمبر
أ - الموارد :													
حصيلة الصادرات	٢٨٩,٦	٣٥٥,٠	٤٠٥,٦	٤٤٢,١	٤٥٩,٥	٤٠١,٦	٥٥٣,١	٥٥٩,٢	٨٠٧,٠	١٦٤١,١	٢١٥٢,١	١٠١٦,٩	١٠٦٣,٥
إيرادات سياحية	٣٩٥,٧	٣١٩,٨	٤١٠,٨	٤١٣,٥	٣١٧,٥	٢٤٧,١	٢٣٢,٤	٣٣٠,٧	٤٠١,٤	٧٩٩,٠	١٧٩٩,٤	٨٧٤,٢	٩٧٣,٩
تحويلات العاملين في الخارج	٦٤٤,٥	٦١٠,٥	٧٥٩,٤	٨٥٤,٤	٩٣١,١	٩٣١,٠	١٠٥٧,٠	٧٢٣,٢	٤٩٨,١	١٠٣٥,٦	٣٢٢٣,٨	١٧٣٠,٩	١٧٩٩,١
موارد أخرى	١٨٢,٣	٣١٦,٤	٤٨٤,٦	٦٣١,٥	٧٢٥,٣	٨٥٦,٥	١٠٣٧,٩	١٣٧٥,٤	١٦٣٥,١	٤٤٩٧,٦	٤٦٤٩,٢	٢٢٢٠,٧	٢٩٥٥,٢
مجموع الموارد	١٥١٢,١	١٦٠١,٧	٢٠٦٠,٤	٢٣٤١,٥	٢٤٣٣,٤	٢٤٣٦,٢	٢٨٨٠,٤	٢٩٨٨,٥	٤٣٤١,٦	٧٩٧٣,٣	١١٨٢٤,٥	٥٨٤٢,٧	٦٧٩١,٧

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

جدول رقم (٥) حركة الملاحة في قناة السويس

السنة	ناقلات البترول				السفن الأخرى				إجمالي الحركة في القناة				رسوم المرور في قناة السويس بالمليون جنيه
	العدد	صافي الحمولة بالمليون طن	البضائع المتجهة شمالا بالمليون طن	البضائع المتجهة جنوبا بالمليون طن	العدد	صافي الحمولة بالمليون طن	البضائع المتجهة شمالا بالمليون طن	البضائع المتجة جنوبا بالمليون طن	العدد	صافي الحمولة بالمليون طن	البضائع المتجهة شمالا بالمليون طن	البضائع المتجة جنوبا بالمليون طن	
١٩٧٦	٢٦١٠	٧٧,٩	٣٠,٠	٤,٠	١٤١٩٦	١٠٩,٩	٤٢,٠	٤١,٧	١٦٨٠٦	١٨٧,٨	٧٢,٠	٤٥,٧	١٢١,٧
١٩٧٧	٢٦١٩	٧٥,٨	٣٠,٨	٤,٠	١٧٠٨٣	١٤٤,٦	٤٢,٠	٥٠,٠	١٩٧٠٢	٢٢٠,٤	٧٢,٨	٥٤,٠	١٦٧,٤
١٩٧٨	٢٤٨٩	٧٣,٩	٢٨,٤	٤,٨	١٨٧٧٧	١٧٤,٤	٤١,٢	٧٥,٤	٢١٢٦٦	٢٤٨,٣	٦٩,٦	٨٠,٢	٣٥٩,٥
١٩٧٩	٢٦٩٨	٨٦,٣	٢٧,٣	٩,٠	١٧٦٦٥	١٧٩,٩	٥١,٤	٧٢,٩	٢٠٣٦٣	٢٦٦,٢	٧٨,٧	٨١,٩	٤١٢,١
١٩٨٠	٢٩٢١	٨٨,٩	٢٨,٥	١٤,٠	١٧٨٧٤	١٩٢,٤	٥٨,٠	٧٥,٧	٢٠٧٩٥	٢٨١,٣	٨٦,٥	٨٩,٧	٤٦٤,٣
١٩٨١	٣٤٣٨	١٣٥,٢	٣٦,٦	١٨,٢	١٨١٣٩	٢٠٧,٢	٥٧,٣	٨٤,٣	٢١٥٧٧	٣٤٢,٤	٩٣,٩	١٠٢,٥	٦٢١,٨
١٩٨٢	٣٥٤٨	١٣٣,٧	٦٣,١	٢٠,٣	١٨٩٩٧	٢٢٩,٨	٦١,٧	٨٦,٣	٢٢٥٤٥	٣٦٣,٥	١٢٤,٨	١٠٦,٦	٦٥٧,٩
١٩٨٣	٣٦٠٢	١٣٦,٤	٨١,٢	١٧,٠	١٨٦٢٢	٢٤١,٨	٥٩,٨	٩٨,٧	٢٢٢٢٤	٣٧٨,٢	١٤١,٠	١١٥,٧	٦٧٨,٨
١٩٨٤	٣٥٧٦	١٣١,٣	٨٦,٧	١١,٦	١٧٧٨٥	٢٣٩,٧	٦٧,٥	٩٨,٣	٢١٣٦١	٣٧١,٠	١٥٤,٢	١٠٩,٣	٦٤٧,٦
١٩٨٥	٣٣٧٥	١٢٢,٨	٨١,٨	١٢,٣	١٦٤١٨	٢٢٩,٨	٦٢,٢	١٠١,١	١٩٧٩٣	٣٥٢,٣	١٤٤,٠	١١٣,٣	٦٥٤,٤
١٩٨٦	٣٦٥٩	١٣٨,٦	٩٢,٢	١٣,٠	١٤٧٤٤	٢٢٧,٥	٧٢,٧	٨٣,٧	١٨٤٠٣	٣٦٦,١	١٦٤,٩	٩٦,٧	٧٧٣,٨
١٩٨٧	٣٤٠٢	١٢٦,٤	٧٥,٩	١٢,٢	١٤١٣٩	٢٢٠,٦	٧٧,١	٩١,٦	١٧٥٤١	٣٤٧,٠	١٥٣,٠	١٠٣,٨	٨٤٤,٩
١٩٨٨	٣٤٢٩	١٢٦,٥	٥٦,٨	١٥,٨	١٤٧٦١	٢٣٠,٤	٨٣,٤	١٠٣,٣	١٨١٩٠	٢٥٦,٩	١٤٠,٢	١١٩,١	٩٠٤,٦

المصدر : هيئة قناة السويس .



جدول رقم (٦) السياحة

السنة	عدد السائحين بالألف					مجموع الليالى السياحية (ليلة)	متوسط مدة الاقامة فى السنة (ليلة)	الايرادات (★) السياحية (مليون جنيه)
	عرب	الدول الصناعية المتقدمة	الدول الأشتراكية	آخرون	الاجمالى			
١٩٧٧	٤٧٤,٩	٤٣٣,٩	٣٠,٧	٦٤,٣	١٠٠٣,٨	٦٣٢٨٩١٠	٦,٣	٤٣٠,٣
١٩٧٨	٤٥٥,٤	٥٠٢,٦	٢٥,٣	٦٨,٣	١٠٥١,٦	٧١٣٦٦٥	٦,٨	٣٩٥,٧
١٩٧٩	٣٩٦,٩	٥٧٤,٩	٣١,٤	٦٠,٩	١٠٦٤,١	٧١٠٤٢٨١	٦,٧	٣١٩,٨
١٩٨٠	٤٧٩,٤	٦٦٣,٨	٢٣,٧	٨٦,٢	١٢٥٣,١	٨٠٨٣٦٩٠	٦,٥	٤٠٤,٦
١٩٨١	٥٧٨,٨	٦٦٤,٧	٢٢,٣	١١٠,٢	١٣٧١,٠	٩٨٠٥٧١٥	٢,١	٤١٠,٨
١٩٨٢	٦١٨,٤	٦٧٦,٩	٢٣,٠	١٠٥,٠	١٤٢٣,٣	٩٣٠١٢٩٠	٦,٥	٣١٧,٥
١٩٨٣	٥٩٨,٧	٧٥١,٦	٢٥,٦	١٢٢,٠	١٤٩٧,٩	٨٨٥٦٧٤٩	٥,٩	٣٤٥,٠
١٩٨٤	٥٩٦,١	٨٢٣,٢	٢٦,٧	١١٤,٥	١٥٦٠,٥	٨٥٧٢٢٠١	٥,٥	٢٦٥,٠
١٩٨٥	٥٦٤,١	٨١٨,٢	٢٧,٦	١٠٨,٥	١٥١٨,٤	٩٠٠٧٠٥٣	٥,٩	٢٣٣,٤
١٩٨٦	٥٢٨	٦١٣,٣	٤٠,٣	١٢٩,٨	١٣١١,٤	٧٨٤٧٣٦٦	٦,٠	...
١٩٨٧	٦١٥,٩	٩٣٢,٠	٤٣,٤	٢٠٣,٨	١٧٩٥,١	١٥٨٦١٤٠٣	٩,٠	...
١٩٨٨	٦٣٨,٧	١١٠٢,١	٥١,٣	١٧٧,٢	١٩٦٩,٣	١٧٨٦٣٩٩٥	٩,١	...

(★) تمثل التحويلات المصرفية فقط .

... غير متوافر .

+ أرقام تقديرية .

المصدر : نشرة البحوث السياحية - وزارة السياحة .
البنك المركزى المصرى



أزمـــة الخليـــج .. وازمـــة الاقتصـاد المصرى

المواجهة القادمة للآثار الاقتصادية المترتبة على احداث الخليج تستلزم ان نضع تصورات واضحة لقضية التنمية المصرية نحو المستقبل بما يعنى أن نضع هدفا محددا وواضحا لفترة زمنية مستقبلية ولتكن لعام ٢٠٢٥ على اقل تقدير . وان القطاع الخاص يجب ان تكون له الاولوية المطلقة خلال السنوات القادمة حيث ان التغييرات سوف تنعكس على المنطقة والخليج العربى وسوف تفقد منطقة الخليج الضمان الموضوعى للاستثمار ونستطيع جذب الكثير من رجال الاعمال وكميات هائلة من الأموال لتستثمر فى مصر .

وتكون بديلا ملائما بشرط وصولنا لاهداف محددة بعيدة عن الصراعات الكلامية . فى نفس الوقت فان دول الخليج سوف تضع ضمن أولوياتها الانفاق العسكرى وتسليح جيوشها وتستطيع صناعة السلاح المصرية ان تضع لها هدفا استراتيجيا فى هذا الصدد وان تجد لها مكانا فى سوق كبيرة .. ومنها يمكن احياء الهيئة العربية للتصنيع بالاشتراك مع دول الخليج .

تســاءل البعض واندهش عن الحجم الضخم من المدخرات المصرية فى البنوك الكويتية والمقدرة بـ ١٣ مليار دولار وكيف ان هناك مدخرات تفوق هذه النسبة فى الكثير من الدول ؟.

ولعل السبب يكمن فى شىء من عدم الوضوح فى سوق الاستثمار المصرى فشركات توظيف الأموال والاحداث التى لحقت بها ادت الى نكسة كبيرة فى سوق الاستثمار والادخار وحل مشاكل المودعين فى اسرع وقت سوف يعيد جانبا من النقد والاستقرار ، فى نفس الوقت على البنوك المصرية ان تحرر نفسها من سياستها الحالية ولابد ان ترتفع اسعار الفائدة الى المستويات العالمية لجذب مدخرات المصريين لداخل مصر . كما ان الحكومة تستطيع ان تجذب جزءا كبيرا من مدخرات المصــريين التخلص من المشروعات الكبرى ذات الاهمية الاستراتيجية الأقل والتى تعمل فى المجالات الاستهلاكية وبيعها من شانه ان يعيد الى الاقتصاد المصرى الحيوية المفقودة . ويعاد استثمار اموال البيع فى مشروعات استصلاح الاراضى وتوفير الغذاء .

كل الاحتمالات تؤكد ان الضغوط فى المنطقة سوف تحدث اثارا على اسعار الطاقة وسوف ترتفع الاسعار وهنا يجب ان تستغل الفـرصة وبكفاءة فى تصدير اكبر كميات ممكنة فى الوقت الحالى وهنا يجب ان يعلن عن برنامج تقشفى حاد للتقليل من

استخدام الطاقة سواء كانت مواد بترولية او كهربائية وتصدير الباقى بدلا من الاستمرار المتزايد فى معدلات الاستهلاك .

ومن المتوقع ان يزداد الركود الاقتصادى فى الداخل نتيجة ضعف الاستهلاك .. ويمكن تنشيط سوق الاستهلاك بالتخلص من المخزون الراكد والسلع المصنعة وهى كميات هائلة باسعار اقل من أجل تنشيط دولاب الانتاج .

تستطيع مصر ان تغطى جزءا من النقص فى العملات الحرة من خلال زيادة كمية الصادرات من السلع الغذائية والخضـراوات الى دول الخليج وهذا يتطلب وجود جهاز تصديرى مرن وعلى قدر من الكفاءة بجانب ضرورة الاهتمام بالمنتـج والتعبئة والتغليف الى آخر ذلك من الاجراءات .

كانت مصر وستظل تتحمل اعباء المشاكل التى تحدث من الجيران العرب وسيظل هذا قدرا نحمله فى اعناقنا سواء رفضنا او قبلنا ذلك مادامت العروبة والعرب هدفا نسعى اليه . وها هو قدرها يسوق لها المشاكل الصعبة بل والغاية فى الصعوبة ولن يساعدها احد الا ابناءها .

رأفت سليمان

كيف يخرج الاقتصاد المصرى سليما من أزمة الخليج

بقلم : د . محمد تيمور

لاشك أن الازمة التى نتجت عن اجتياح العراق للكويت سينشا عنها هزات اقتصادية سوف تؤثر بصورة مباشرة فى الاقتصاد المصرى . واذا استثنينا الزيادة فى اسعار البترول ، فإنه من الواضح ان تلك الازمة ستكون سلبية . فبعودة مئات الآلاف من الكويت والعراق ستنخفض تحويلات العاملين بالخارج بما يقدره الخبراء باكثر من مليار ونصف المليار دولار بينما يتوقع ان تزداد ازمة البطالة الحالية شدة ويتفاقم النقص فى وحدات الاسكان . ويأتى ذلك كله فى وقت غير مناسب حيث مازال الاقتصاد المصرى يعانى من حالة الكساد التى نتجت عن انهيار شركات توظيف الاموال .

ولانتوقع ان تكون الزيادة فى اسعار البترول كافية لمواجهة الاثار السلبية للازمة . فمن ناحية لانتوقع ان تستمر تلك الزيادة لاكثر من بضعة اشهر يتم بعدها تعويض نقص بترول الكويت والعراق من مصادر اخرى ومن ثم تنخفض الاسعار . ومن ناحية اخرى فان تلك الزيادة سوف تتجه مباشرة الى خزانة الدولة ولايمكن ان تعوض ، فى المدى القصير ، تحويلات العاملين التى كانت تصل مباشرة الى القطاع الاستهلاكى موفرة لسيولة نقدية تستخدم فى تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة .

ولايعنى ذلك ان الصورة قاتمة وان علينا تقبل نتائج الازمة كامر لامفر منه . صحيح اننا قد لانستطيع ان نفعل الكثير فى المدى القصير ولكننا يمكننا اذا حللنا الامور واخذنا عدتنا ان نستفيد من التغيرات الاقتصادية المتوقعة وان نعطى الاقتصاد المصرى دفعة قوية عن طريق اجتذاب الاموال العربية التى وجدت نفسها فجاة فى وضع يحتم عليها ان تعيد حساباتها .

فمن المتفق عليه ان هناك اتجاها واضحا فى دول الخليج الغنية ، خاصة على مستوى الافراد ، فى توجيه الجزء الاكبر من مدخراتهم الى استثمارات خارج المنطقة . وبالرغم من ان هذا الاتجاه كان موجودا فى الماضى فانه قد اكتسب قوة بعد الازمة الاخيرة من حيث الكم ومن حيث نوعية الافراد الذين ينتظر ان يتوجهوا باستثماراتهم الى خارج المنطقة . فبعد ان كان الامر مقصورا على كبار الاغنياء ذوى المعرفة باتجاهات الاستثمار العالمية فاننا نجد الآن افرادا من الطبقات الاقل ثراء يبحثون عن مجالات خارجية للاستثمار .

وهناك خياران اساسيان يمكن ان تتجه اليهما تلك الاموال . الاول ، والارجح ، هو اسواق المال الغربية . اما الخيار الثانى فهو الدول العربية التى تنعم باستقرار سياسى واقتصادى واهمها مصر . وبالطبع فان اسواق المال الغربية اسواق منظمة يمكن الاستثمار بها بسهولة كما انها تسمح بقدر كبير من المرونة للمستثمرين . الا ان ما حدث اخيرا من تجميد لحسابات الافراد الكويتيين والعراقيين يوضح نوع المخاطر التى يمكن ان يتعرض لها المستثمرون العرب فى المستقبل .

ومن ناحية اخرى فان اسواق المال العربية وخاصة مصر مازالت تعانى من مشاكل متعددة وعقبات قانونية واجرائية ادت فى الماضى الى انخفاض معدل الاستثمارات العربية وستؤدى ، اذا ما استمرت ، الى إحجام الإستثمارات الجديدة عن التوجه الى مصر وذلك بالرغم من ان عناصر البنية الاساسية اللازمة لاستيعاب تلك الاستثمارات موجودة سواء من حيث العمالة المدربة ووسائل الاتصال او من حيث وجود جهاز مصرفى متطور .

ماذا اذن يمكن ان نقوم به حتى نكون فى وضع الاستعداد لتقبل الموجة الجديدة من الاموال العربية التى تبحث عن مجالات للاستثمار ؟ ان الخطوة الاولى فى الإتجاه الصحيح هى إن نتخلى عن الوهم الذى يخيل لنا ان مالدينا من قوانين ونظم للاستثمار هى افضل مايمكن ان نقدمه للمستثمر . فالحقيقة غير ذلك والدليل هو النقص فى الاستثمارات العربية التى اتجهت الى مصر خلال السنوات الخمس الماضية خاصة اذا ماقورنت بتلك التى اتجهت الى دول اخرى تماثلنا فى مراحل النمو الاقتصادى كتركيا وماليزيا والمغرب . علينا اذن ان ننفض هذا الوهم وان نبدأ فى مراجعة مالدينا من قوانين وقواعد باسرع مايمكن قبل ان تفلت الفرصة فى توجيه جزء من الاموال العربية المهاجرة الى مصر بدلا ان تتجه الى الغرب .

وحتى لانتهم باننا نتعامل مع العموميات دون ان نوضح حلولا محددة فاننا سنشير الى ثلاثة مجالات يمكن ، اذا ماعدلت القوانين والاجراءات التى تحكمها ، ان يكون لها تاثير سريع فى اجتذاب الاموال العربية الى مصر .

● المجال الاول هو قوانين واجراءات تملك العرب للوحدات السكنية فى مصر ـ فبالرغم من تعديل القانون عدة مرات لايزال يتطلب اجراءات معقدة ، منها موافقة مجلس الوزراء ، ويضع قيودا على الاموال المستخدمة فى الشراء او الناتجة عن البيع . والحل ببساطة شديدة هو اعطاء العربى حقا مساويا لحق المصرى فى امتلاك المسكن مع تقييد ذلك بمسكن واحد لكل عائلة منعا للمضاربة .

● المجال الثانى هو مجال تملك اسهم الشركات ، فالقوانين الحالية تمنع بيع الاسهم ، المقيمة بالعملة المحلية ، الى غير المصريين . وبذلك فاننا قد اغلقنا الباب الاسهل والاسرع للاستثمار فى وجه المواطنين العرب . ان السماح للاموال العربية بالدخول الى سوق الاسهم دون قيود ، (الا فى صناعات استراتيجية قد ترغب الدولة فى تحديدها) ، هو شرط اساسى فى اجتذاب مدخرات المواطنين العرب الافراد خاصة هؤلاء الذين ليست لديهم الدراية اللازمة لانشاء مشروعات جديدة .

● المجال الثالث هو قانون الاستثمار الحالى (رقم ٢٣٠ لعام ١٩٨٩) والذى يجب تعديله فى اقرب فرصة . فبالرغم من انه قد بدأ كمحاولة جادة من جانب هيئة الاستثمار لمعالجة مساوىء القانون السابق (٤٣ لعام ١٩٧٤) فانه تحول اثناء مروره بمجلس الوزراء ومجلس الشعب الى قانون ملىء بالثغرات التى ليست فى صالح المستثمر ، كإعطاء مجلس الوزراء الحق فى التدخل فى تسعير منتجات المشروعات ، ومنح العاملين نسبة اجبارية من الارباح ، بالاضافة الى الغاء عدد من مجالات الاستثمار التى كانت موجودة فى القانون السابق كمشروعات النقل والخدمات .

تلك امثلة لما يمكن ان نقوم به الآن استعدادا لاجتذاب الاموال العربية التى بدأت فى البحث ، بصورة ملحة ، عن اسواق جديدة . فهل نحن فاعلون ؟



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٠

١٥ مليار دولار خسائر مصر فى ازمة الخليج

كتب عبد الحى محمد :

كشفت مصادر مسئوله لـ « الشعب » ان خسائر مصر من ازمة الخليج « بلغت ١٥,٥ مليار دولار » تشمل مدخرات المصريين العاملين بالكويت (١٣ مليارا) وخسائر الصادرات السلعية الزراعية (٨٠ مليون دولار) والصادرات العسكرية نصف مليار وخسائر غرف السياحة وشركات القطاع العام (نصف مليار دولار)

من ناحية اخرى عقدت شعبة المصريين باتحاد الغرف التجارية اجتماعا فى الاسبوع الماضى لمناقشة حجم خسائر المصدرين والتعويضات المطلوبه عن الصادرات التى تم شحنها الى الكويت والعراق ولم يتم تسديد قيمتها بسبب ازمة الخليج وصرح ابو السعود سلطان رئيس اتحاد المصدرين ان على كل مصدر ان يقدم المستندات الرسمية الدالة على حقوقه والمبالغ المستحقة له حتى يتمكن الاتحاد من تقديم مذكرة بذلك لوزارة الاقتصاد .

كما شكل اتحاد العمال والنقابات المهنية لجانا لحصر ممتلكات المصريين العائدين بالكويت تمهيدا لتقديم تقرير مفصل الى وزارات القوى العاملة والخارجية والهجرة للمطالبة بحقوق المصريين وتم اعداد استمارة لكل عائد تضمن الاسم والمهنة وجهة العمل وتاريخ التعاقد والراتب وحسابات البنوك والاجور المستحقة حتى نهاية التعاقد والممتلكات العينية

ومن المقرر أن يعقد اتحاد العمال والنقابات المهنية حلقات نقاش حول استيعاب العمالة العائدة وفتح مجال الاستثمار فى المشروعات الصغيرة امام اصحاب المدخرات !



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

ورقة عمل اقتصادية للتخلص من الاثار الناجمة عن أزمة الخليج

تحويل قناة السويس إلى منطقة عالمية لجذب الاستثمارات الحرة وتجارة الترانزيت

فى اوقات الازمات تتركز الأفكار والمقترحات الجديدة للخروج من المشاكل . ويشخص إقتصادى مصرى ورقة عمل لاستيعاب الآثار الاقتصادية الناجمة عن ازمة الخليج .. وتتركز فى تحرير الاقتصاد المصرى . وفتح المجال واسعا لاستقطاب الأموال المهاجرة من الخليج . وإعادة تشغيل الأموال المصرية فى مشروعات اقتصادية .... ولعل اهم إقتراح هو تحويل منطقة قناة السويس إلى مركز عالمى لجذب الاستثمارات الدولية وتجارة الترانزيت لمنطقة الشرق الأوسط .

ويقول نهاد محمد سعيد مؤسس جمعية المصريين العاملين بالخارج .. إن الأزمة وابعادها كشفت ان الشعب المصرى بعد الشعب الكويتى هو اكثر الشعوب تضررا من آثار هذه الكارثة . وابرز ذلك فى عودة مليون مواطن مصرى من الكويت والعراق بعد سلب حقوقهم ومدخراتهم وحتى اغراضهم الشخصية وأمالهم يعد أمرا بالغ الخطورة فى ذاته وآثاره المنتظرة الخطيرة .

مصر لديها إمكانيات استقطاب رؤوس الأموال المهاجرة من الخليج

فضياع مدخرات تقدر باكثر من عشرة مليارات من الدولارات وخسارة تحويلات سنوية تقدر بحوالى مليار دولار . وإنخفاض وهبوط عائدات قناة السويس . وإنعدام وهبوط عائدات السياحة المصرية . وإنعدام حصيلة الصادرات المصرية الى هذه الأسواق . وتوقف الصناديق المالية الخليجية عن إرتباطاتها فى المساهمة فى خطة التنمية فى مصر . وعدم قدرة الاقتصاد المصرى حاليا على خلق فرص عمل جديدة لمليون مصرى عائد بالاضافة الى نسبة البطالة والعطالة الحالية الموجودة اصلا والظروف الاقتصادية الخانقة نتيجة زيادة السكان وأعباء الديون كل هذا سوف يؤدى بالتاكيد الى نتائج وآثار مركبة بالغة الخطورة إقتصاديا وإجتماعيا .

وهذا الامر يستدعى ولاشك ان نكون صادقين مع انفسنا فى تقدير حجم هذه المشكلة بصدق وبدقة لما لها من آثار إجتماعية قد تفوق آثارها الاقتصادية .

وهذا الامر يستدعى سرعة طرح هذه المشكلة على بساط البحث والفحص والتمحيص وبدقة ودعوة اهل العلم والخبرة لتحليلها وآثارها وبحث سبل النجاة منها وبسرعة مدروسة للوصول الى حتمية الحل فى تصور محدد .

إن خطورة المشكلة تلزمنا الوصول الى حتمية الحل ..

ـ ونشرف أن نقدم أول ورقة عمل فى هذا الخصوص لبحثها وإثرائها بآراء اهل العلم والخبرة على أن تنتهى الى تصور محدد موقوت زمنيا بخطة عمل تنال ترجيح المتخصصين وتقدم الى الحكومة لترجمتها الى قوانين وتشريعات لتقنن وتترجم هذا الفكر الى عمل تنفيذى

ملتن ويعلن الفرصة التاريخية للنجاة من الآثار الاقتصادية لكارثة الخليج على الاقتصاد المصرى . هناك وبالتاكيد فرصة تاريخية للنجاة من هذه الكارثة المنتظرة وهى فروض صادقة قائمة على ظواهر حقيقية نوجزها فى الواقع الآتى :

- **لاشك ان الموقف المصرى تجاه هذه الأزمة قد نال بالفعل كل التقدير والثقة من كافة شعوب العالم وحكوماتها ويمكن استثماره اقتصاديا فى استقطاب رؤوس الأموال المصرية والعربية والأجنبية وبثقة .**
- **والظاهرة الثانية التى بدات تطفو**

على السطح هو بدء انتقال كم وحجم كبير من رؤوس الاموال المستثمرة فى سوق الاستثمارات الخليجية الى اسواق الاستثمارات العالمية وهو ما أكده ارتفاع حركة الايداعات فى بنوك أوربا الغربية بنسبة عالية وارتفاع حركة الايداعات فى البنوك المصرية بنسبة متواضعة .

● والثالثة حقيقة لا تقبل الجدال الا وهى ان مصر لها مزايا طبيعية ضخمة يمكن لها أن تستقبل استثمارات ورؤوس أموال ضخمة ولم تستغل بعد .. فى مقدمتها : الموقع الجغرافى لمصر وقناة السويس بالذات يؤهلها لان تكون اضخم منطقة حرة فى العالم لتجارة الترانزيت ولتخزين بضائع العالم بين الشرق والغرب والشمال والجنوب وبلا منافس . ولتحقيق فرص عمل ووفرات ضخمة تتعدى بكثير ما تحقق من نجاحات فى جنوب شرق أسيا وبالذات سنغافورة .

وموارد الطقس الطبيعية لمصر كمشتى لأوربا الغربية ومصيف لها على طول شواطىء البحرين الاحمر والابيض تؤهلها لمكانة تفوق ما حققته اسبانيا التى يؤمها ٥٥ مليون سائح سنويا انعشوا الاقتصاد الاسبانى بمليارات الدولارات وكانت السياحة ووفراتها فى أسبانيا هى القاطرة التى انعشت كافة المجالات الاقتصادية الأخرى . وموارد مصر الحضارية مهد الحضارات ومخزن أثار العالم يؤهلها لتحقيق وفرات ضخمة فى سياحة التاريخ والآثار والحضارة .

فنقل التجربة الثرية لجنوب شرق أسيا وسنغافورة بالذات فى تجارة الترانزيت وتخزين التجارة الدولية على طول قناة السويس أمر حيوى للغاية لانعاش الاقتصاد المصرى .

ونقل التجربة الاسبانية فى السياحة أمر حيوى للغاية (وهى الموارد الطبيعية الالهية) ضرورة قصوى وسوف تكون قناة السويس على طولها مخزنا للتجارة الدولية كسوق حرة بالاضافة الى السياحة الدولية ايضا .

وسوف تكون التجارة الدولية الحرة ومخازنها والسياحة الدولية الحرة بمثابة القاطرة التى تسحب وتجر كافة مجالات الاقتصاد المصرى وتنعشه وتخلق الكوادر الفنية والطلب على صناعات مركبة وهو ما حدث بالفعل وليس خيالا فى أسبانيا وسنغافورة ـ هذا واقع وليس خيالا وسوف يؤدى ذلك الى القضاء التام على البطالة والعطالة وأثارهما الاجتماعية .

وماهى الموانع التى تمنع استقطاب واستقبال رؤوس الاموال العالمية المهاجرة من الخليج وغيره إلى مصر رغم وجود فرص الاستثمار الضخمة الطبيعية فى التجارة الدولية الحرة والسياحة الدولية الحرة لمصر ؟؟

(١) القوانين واللوائح والتشريعات الاقتصادية المصرية تجرم قواعد المعاملات الاقتصادية العالمية المستقرة منذ عشرات السنين لسياسات الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق وآلياته) .

(٢) الكوادر التشريعية والتنفيذية والرقابية التى تشرف على حركة الاقتصاد المصرى وفلسفته عاشت فى مدارس الاقتصاد المغلق ومازالت تؤمن به كعقيدة حتى الآن رغم سقوط نظريات الاقتصاد المغلق (وهو ما حدث فى الاتحاد السوفيتى واوروبا الشرقية والالمانيتين الشرقية والغربية) .

(٣) المفهوم والمناخ الاقتصادى المصرى ليس له عنوان محدد حتى الآن وشديد التذبذب والتناقض .

جذب رؤوس الأموال .. كيف ؟

وما هو السبيل لاستقطاب واستقبال رؤوس الأموال المهاجرة من الخليج والمتنقلة بين اسواق الاستثمارات العالمية والتى نحن نملك اعظمها بمقومات طبيعية مغلولة ؟؟

● الغاء العمل بالقوانين الاقتصادية المصرية التى تتعارض مع وتجرم القوانين والقواعد العالمية لفلسفة الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق وآلياته) وإصدار القوانين والقواعد والتشريعات المتسقة والمتماشية مع قواعد وقوانين الاقتصاد الحر للسوق وآلياتها وربطها به .

● توظيف الكوادر الفنية تشريعيا وتنفيذيا ورقابيا والفاهمة المؤمنة بفلسفة الاقتصاد الحر فهما وعقيدة وممارسة .

● اقتصار القوانين اللازمة لتحويل منطقة قناة السويس من السويس الى بورسعيد الى منطقة حرة عالمية لمدة مائة عام بنفس القواعد والقوانين المنظمة للاسواق الحرة العالمية فى سنغافورة وتايوان وهونج كونج .

● اقتصاد الاقتضاء فى القضايا الاقتصادية على ساحات القضاء الطبيعية دون إرهاب او تلويث .

ويجب ان نؤكد على المعانى الاتية :ـ

(١) اننا نتبارى مع ١٥٠ سوقا عالمية اخرى لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال المصرية والدولية .

(٢) أن الاستهلاك يخلق الانتاج وينشطه وهما وجهان لعملة واحدة يؤدى كل منهما الى تنشيط الاخر .

(٣) أن كل شىء موقوت فى هذا العالم ويجب حساب استثمار الوقت والزمن .

(٤) التحديد والوضوح لكافة إجراءاتنا بحيث لايكون هناك معنيان لشىء واحد ولا تفسيران لشىء واحد ولا استثناءات بل قواعد واضحة محددة .

(٥) هذه فرصة تاريخية نحن مؤهلون لها بمقومات طبيعية وتوقيت مناسب للغاية والخروج بخطة عمل قابلة للتنفيذ محددة وموقوتة .

ويجب أن نقيم لماذا قصرت السياسة الاقتصادية على مدى عشرات السنوات فى استقطاب واستقبال رؤوس أموال من ابنائها حتى تركت فى الخليج لتحترق ؟؟

وهل هناك شك فى ان امنية كل مصرى كانت ولاتزال هى استثمار امواله ونجاحاته فى بلده وتحقيق ذاته فى بلده وهذا شىء فطرى وبديهى ؟؟ .

وحتى لا نظلم ابناء مصر فى الخارج نسأل لماذا تستثمر البنوك المصرية نفسها ودائعها الحرة فى معظمها خارج البلاد ؟

نحن فى حاجة إلى إدخال تغييرات عميقة على انماط التفكير الاقتصادى المصرى لنخرج به الى عالمية التفكير الاقتصادى السوقى الحر وآلياته . وندعو الاقتصاديين الى المساهمة فى إعداد ورقة عمل تقدم للحكومة للعمل بها .. هذا هو الحل لتشغيل العمالة بدلا من تصديرها .

أزمة الخليج : وكيف تنعكس على مصر ؟

خسائر السياحة وإلغاء الحجز والفنادق خالية من السياح العرب

● ضياع أوكازيون الصيف رغم التخفيضات وانخفاض مبيعات المحلات

● كساد محلات الذهب وتوقف ستوديوهات السينما

تحقيق : سيد عبد القادر

● نار الخليج ليست بعيدة عنا .. وما يحدث هناك ترك بصماته على كل شىء فى حياتنا اليومية فى مصر .. فالسياسة ـ كما يقولون ـ مرآة لها الف وجه .. !! اشياء كثيرة اشتعلت بنار الخليج بدء من الزيجات التى تاجلت إلى اجل غير مسمى ونهاية بانخفاض اعداد السائحين والدخل السياحى واختلال التعامل فى سوق الذهب وتوقف صناعة السينما ..

ماذا حدث فى مصر بعد ازمة الخليج ؟ ! كيف تاثرنا بما يحدث على بعد مئات الأميال ؟ ! لماذا انخفض الدخل السياحى ؟ وماذا سنفعل بعد الغاء وفود السياحة من اوربا والولايات المتحدة التى كان مقررا ان تاتى فى الشتاء القادم ؟ مامعنى لرتفاع سعر الذهب فى مصر لأول مرة منذ ثلاثة اعوام ؟ ولماذا توقف العمل فى استوديوهات السينما واعلنت بعض المسارح انها ستغلق ابوابها بسبب ازمة الخليج .. ؟ !

كانت السياحة هى اكثر المجالات التى انعكست عليها لزمة الخليج .. وقد انخفض الدخل السياحى بنسبة تتراوح بين ٣٠ إلى ٤٠ بالمائة حسب تصريحات الدكتور فؤاد سلطان وزير السياحة وهى نسبة تعادل مليار دولار اقتطعت من الدخل السنوى للسياحة ..

كانت المؤشرات السياحية تشير الى ارتفاع فى حركة السياحة فى مصر فى السنوات الثلاثة الماضية .. وفى الشهور الخمسة الأولى سجلت الاحصاءات الرسمية فى وزارة السياحة زيادة عدد السياح الوافدين إلى مصر بنسبة ٢٥,٦ بالمائة يمثل السائحون العرب ٣٢,٥ بالمائة منها بينما



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٠

يمثل الاوربيون ٥٢,٨ بالمائة والامريكيون ٨ بالمائة .. وقد بلغ عدد السياح الذين زاروا مصر في تلك الفترة بالارقام مليون و ١٠٣ الاف و ٨٤١ سائحا .. منهم ربع مليون و ٧٩٢ سائحا عربيا ..

ومع بداية الصيف قدرت وزارة السياحة عدد السياح العرب الذين سيزورون مصر خلال هذا الصيف بمليون سائح عربي نتيجة للعلاقات الطيبة بين مصر والدول العربية وجو الامن والامان الذى تنعم به مصر ..

ولكن احداث الخليج الساخنة اثرت تاثيرا كبيرا على حركة السياح ليس فقط الكويتيين او العرب .. بل حتى السياح الاوربيين والامريكيين فهؤلاء يجهلون الكثير عن طبيعة منطقتنا لذلك فإن منهم من اعتقد ان هذه الاحداث قد اثرت على الاستقرار في مصر ..

في الفنادق الكبرى كانت نسبة الاشغال مائة بالمائة مع بداية الصيف وكانت ادارات الفنادق ترفض العديد من الوفود السياحية او الافراد لعدم وجود اماكن على مدى شهور الصيف .. ولكن بعد الازمة تغيرت الصورة كثيرا ..

تقول نبيلة سمك مديرة العلاقات العامة بفندق سميراميس انتركونتننتال : انخفضت نسبة الاشغال في الفترة من ١٠٠ بالمائة الى ٦٠ بالمائة فقط من المحتمل ان تنخفض النسبة بعد فترة الى ٣٠ بالمائة خاصة وان جميع الحجوزات الفردية - واغلبها من الدول العربية هبطت بشكل ملحوظ وحتى حجوزات الافواج الغى كثير منها .. ويبلغ عدد الحجوزات التى الغيت للافواج ٣٢ حجزا .. لقد الغينا حجز افواج فرنسية وانجليزية تتكون كل مجموعة فيها من ٤٠٠ فرد بناء على طلبهم بسبب خوفهم من الحرب والغازات الكيماوية السامة .. وقد حاولنا ان نبدد مخاوفهم دون جدوى كذلك تاثرت الحفلات والمعارض بشكل طبيعى ..

● وفي رمسيس هيلتون يقول حسن رضوان نائب المدير : السياحة العربية كانت تشكل ٨٠ بالمائة من الحجوزات في الصيف .. لكن هذه النسبة انخفضت بسبب اخلاء العديد من الافرد والعائلات السعودية والكويتية لغرفهم ..

ولقد كان معظم النزلاء الكويتيين ضمن شركات سياحية .. لكن بالنسبة للمقيمين بصفة فردية فان احدا منهم لم يشك حتى الآن من عدم قدرته على الدفع فالسفارة تساعدهم كما نعلم .. ولقد خصصنا من جانبنا ٣٠ غرفة مجانا للاخوة الكويتيين بالاضافة لقبولنا الخطابات من السفارة بضمان اقامتهم ..

- اما على مستوى سياح الشقق المفروشة فقد تاثرت الحركة ايضا بالسلب واضطر بعض اصحاب الشقق الفاخرة في منطقة المهندسين - كما يقول عبد التواب محمد وهو سمسار في منطقة المهندسين - لتخفيض ايجارات شققهم التى كانت تتراوح بين الفين وثلاثة آلاف جنيه إلى الف واحد فقط .. !!

- ويقول عبد التواب محمد السمسار : فرق كبير بين الحركة السنة الماضية في مثل هذا الوقت وبين هذا العام .. لقد اصبحت الحركة خفيفة واكثر الشقق المفروشة لم تجد الزبائن .. ورغم ذلك يصر البعض من اصحاب الشقق على تخفيض ايجارات شققهم .. والباقون رفضوا النزول عن حد معين وعندهم حق .. ولقد فشلت في الحصول على شقة بايجار ٨٠٠ جنيه شهريا بمواصفات معينة لسائح كويتى وزوجته واولاده الخمسة لانه كان يسكن في شقة غالية لم يعد يقدر على نفقاتها ..

ويقول : في منطقتى كان بعض الكويتيين يسكنون في بيت باكمله وبعد الازمة عجزوا عن تسديد الايجارات ولم يستطيعوا السفر بعد انتهاء فترة العقد فتركهم اصحاب البيوت ..

- ويقول سمسار آخر في نفس المنطقة يدعى رشاد العجمي : اغلب السياح الكويتيين كانوا يطلبون شققا فاخرة بالتكييف ويفضلون ان تكون على شارع جامعة الدول العربية وكانت هذه الشقق في العام الماضى تؤجر بالفى جنيه والفين وخمسمائة .. لكن الاكثرية التى تاتى منهم بعد الحرب تطلب شققا لايزيد ايجارها عن ٥٠٠ جنيه فقط .. !!

مات الأوكازيون

وتؤكد حركة البيع والشراء في محلات القطاعين العام والخاص ان اوكازيون موسم الصيف الذى يبدا اول اغسطس قد ولد هذا العام « ميتا » رغم التخفيضات التى كانت حقيقية وملموسة هذه المرة .. فقد اعتاد اصحاب المحلات ان يستفيدوا من حركة السياحة العربية في العامين الاخيرين والتى كانت تنعش حركة البيع والشراء .. وكان المتوقع تحقيق ارقام مبيعات كبيرة هذا الصيف مع الاعداد الضخمة للسياح العرب ..



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠

● يقول حسين السيسى مدير فرع لاحدى الشركات بالشواربى ، كنت اتوقع موسما صيفيا ساخنا فى نسبة المبيعات بالأوكازيون خاصة مع وجود السائحين العرب ، والمصريين العائدين من الخارج لقضاء اجازاتهم فى مصر ، ولكن بعد الأوضاع السياسية التى تمر بها منطقة الخليج فقد تاثرت تاثيرا واضحا ، واذا قارنا ايام الأوكازيون هذا العام بمثيلتها من العام الماضى بالأرقام سنجد ان المبيعات قد هبطت بنسبة ٤٠ بالمائة من القوة الشرائية خاصة فى هذه المنطقة الحساسة فى وسط البلد نتيجة الاحجام عن الشراء ، وخاصة من العرب الذين كانوا يقبلون على شراء المصنوعات القطنية « الجيل » والبدل والقمصان الجاهزة باثمان كبيرة جدا تصل الى ٦٠٠ جنيه للفرد الواحد ، ولكن اليوم لانرى منهم احدا ..

ويضيف إذن الفرق فى نسبة المبيعات اصبح كبيرا بعد فقد هذه القوة على مستوى السوق .. وعلى سبيل المثال فانه فى ايام الأوكازيون العادية كانت الايرادات تصل الى ٤٠ الف جنيه يوميا ، ولكن انخفضت الآن الى ٢٨ الفا ، وكل يوم يسير التدريج نحو الهبوط ..

● ويقول محمود الشيخ مدير فرع بنزايون « قطاع عام » إنه قبل الأزمة كانت نسبة المبيعات قبل الأوكازيون وفى اول ايامه مرتفعة بدرجة كبيرة جدا وصلت الى حوالى ٦٠ فى المائة زيادة فى المبيعات ، ولكن بعد ازمة الخليج هذه ، وبعد ان اخذت صفة الاستمرارية شغلت الناس فى ترقب الموقف ، والحالة بدات تنكمش .. غير ذلك فان المؤشر العام للأوكازيون بدا يخمد يوما بعد يوم خاصة وانه متوقع ان تكون الارقام فى نسبة المبيعات كبيرة جدا نظرا للتجهيزات التى تمت وكميات البضاعة التى انتجت خصيصا للاوكازيون ..

وذلك لان اوكازيون شهر اغسطس بالذات يعتمد على العائدين من الخارج والسياح العرب ، ولكن ضربة الخليج هذه جعلت العرب يحجمون عن الشراء نظرا للحالة الاقتصادية ، اما بالنسبة للعائدين فان اموالهم التى كانت تحدث رواجا ليس عليهم فقط ، بل وعلى عائلتهم ولكنهم يحجمون عن الشراء ايضا لانخفاض قيمة عُملة الخليج ..

● واضاف انه بالتالى فقد تاثر معدل البيع اليومى لان السوق التجارى حساس جداً واصبحت الخسارة تمثل ٦٠ فى المائة عن المعدل من العام الماضى .. ولاندرى إلى متى ستستمر حالة الركود هذه ؟

● ويقول مصطفى احمد المناديلى مدير فرع شملا كل عام كان السوق التجارى به رواج فى موسم السياحة العربية ، وكانوا ينتظرون الاوكازيون لشراء المنتجات والاقمشة القطنية ، والملايات والمفارش المطرزة والتى كانوا يشترون منها بكميات كبيرة جدا ، ولكن بعد الازمة هناك تاثير بلا شك على جميع القطاعات فى مصر بحوالى ٣٠ ـ ٤٠ فى المائة ، وسوف يظهر هذا التاثير بوضوح بعد انتهاء فترة الاوكازيون ، حيث لم يقبل عليه العرب هذا العام مثل الاعوام السابقة .. بل ان كويتيا اشترى مبيعات بحوالى ٣ الاف جنيه واضطر الى إعادتها بعد الغزو مباشرة ، نظرا لاحتياجه لثمنها ، وكان من واجبى ان اردها له لهذه الظروف الخاصة واستثنى قاعدة البضاعة المباعة لاترد ..

الذهب : ارتفاع طفيف

سوق الذهب المحلى فى مصر لم يتاثر بازمة الخليج إلا تاثرا طفيفا .. فقد ارتفع سعر الذهب لاول مرة بعد ثبات لشهور طويلة بعد ثمانية ايام من بداية الازمة ارتفاعا طفيفا .. بالنسبة للجنيه الذهب كان ثمنه ٢٣٥,٢٠ جنيه فارتفع الى ٢٣٦,٨٠ جنيها وللجرام من عيار ٢٣ ارتفع من ٣٢,٩٠ جنيها إلى ٣٣,١٢ جنيها وعيار ٢١ من ٢٩,٤٠ جنيها الى ٢٩,٦٠ جنيها وكذلك عيار ١٨ ارتفع الجرام من ٢٥,٢٥ جنيها الى ٢٥,٣٧ جنيها ..

ويعلل تجار الذهب هذا التاثر الطفيف بان مصر لاتستورد الذهب المستخدم فى الحلى منذ سنوات طويلة ويتم التعامل فى حوالى ٣٠ طنا فقط يباع



ويشترى .. ثم يعاد بيعه وشراؤه وهكذا .. واضيف اليها في السنوات الأخيرة بعض المشغولات التى كانوا المصريون يحضرونها معهم من دول الخليج التى يعملون بها ..

ويقول نبيل السرجانى : علمت ان بعض الاخوة الكويتيين بدأوا في بيع ذهبهم الشخصى للمحلات في مصر .. واذا استمر الحال كذلك فانا اتوقع ان يهبط سعر الذهب في مصر لان العرض سيكون اكثر من الطلب ..

ويقول صالح عبد الحميد « جواهرجى » تعودنا في السنوات الماضية الاتفاق مع بعض الاخوة العرب من دول الخليج على تصنيع حلى خاصة لهم بطلبات خاصة لكن مالم يتم من هذه الاتفاقات الغى او أرجىء لأجل غير مسمى بعد بداية أحداث الخليج .. ومن المؤكد ان مبيعاتنا للسياح العرب خلال فترة الصيف في السنوات الخمسة الاخيرة كانت تصنع حالة من الرواج في سوق الذهب ..

ويصف طارف محمود وهو موظف بمحل جورج نسيم بفندق انتركونتننتال ما يحدث الآن بانه : « كساد .. لانعرف متى سينتهى ويقول : منذ بداية الأزمة لم يدخل المحل زبون عربى واحد وهم في تلك الفترة من السنة كانوا عصب حركة البيع » ..

توقفت السينما

عالم الفن تاثر كثيرا بـاحداث الخليج الساخنة .. بل لعله من اكثر المجالات التى اصابها الكساد بعد الغزو العراقى .. فقد توقف التصوير تماما في استوديوهات السينما ، وتوقفت مشاريع الافلام التى كان يجرى الاعداد لانتاجها .. وارجئت كل العقود والاتفاقيات الى اجل غير مسمى .. ولم يكن الحال في المسرح ولا في عالم الغناء والحفلات وانتاج الكاسيت افضل منه في عالم السينما ..

والسبب الرئيسى في الكساد الذى أصاب السينما المصرية هو قرار السعودية بمنع استيراد الافلام لاجل غير مسمى بسبب الظروف الطارئة .. وبالاضافة الى اغلاق سوق الافلام المصرية في الكويت كنتيجة طبيعية لما يحدث .. يكون الفيلم المصرى قد خسر نتيجة لاغلاق السوقين (في السعودية والكويتة) من ٨٥ إلى ٩٠ بالمائة من المساهمات في عملية الانتاج .. و ٦٠ بالمائة من دخل الافلام فيما بعد ..

ولمزيد من التفسير يقول المنتج والمخرج نادر جلال : ان اى فيلم مصرى قبل انتاجه لابد من حصول منتجه على قروض توزيع خارجي للسينما والفيديو وهذه القروض لايمكن ان يتم الفيلم إلا بها .. ومعروف لدى السينمائيين ان السعودية كانت تساهم في الآونة الأخيرة بـ ٦٠ بالمائة من تكلفة الفيلم المصرى وكانت الكويت تساهم بـ ٢٥ بالمائة من التكلفة ..

ويضيف المنتج سعد شنب : عندما اقوم بعمل ميزانية فيلم يتكلف ٦٠٠ الف جنيه مثلا فلابد ان اكون قد وقعت عقود توزيع خارجى سينما وفيديو بـ ٤٠٠ الف جنيه على الاقل .. وهذه المبالغ تغطى غالبا من سوق السعودية والكويت ..

ونتيجة لانقطاع هذه المبالغ فقد توقفت كافة المشاريع الانتاجية في السينما المصرية وتوقفت عمليات التصوير في الاستوديوهات في مصر إلى اجل غير مسمى لحين اشعار آخر ..

لكن الكارثة الحقيقية هى بالنسبة للمنتجين الذين عرضوا افلامهم بالداخل ولم يصدروها للخارج وهؤلاء بالفعل اصيبوا بنكسة او افلسوا كما يقول المنتج سعد شنب اما الذين انتهت افلامهم ومازالت في العلب ولم تعرض فما عليهم إلا الانتظار وعدم عرض افلامهم حتى في داخل مصر .. لانه في العرف السينمائى لابد أن يعرض فيلم داخل مصر وبعد عشرة اسابيع يطرح الفيديو في الاسواق في نفس الوقت الذى يصدر فيه الفيلم خارج مصر .. لانه لو طرح الفيديو داخل مصر قبل تصوير الفيلم فانه من الممكن أن يسرق ويعرض خارج مصر ويضيع على المنتج حق بيع الفيديو في الخارج ..

هل تتوقف المسارح ؟

اما الأزمة الكبرى في عالم الفن فكانت بالنسبة للمسرح .. فقد كان الاستعداد مع بداية هذا الموسم الصيفى يجرى على اساس اننا امام موسم ازدهار مسرحى .. فالسائحون العرب ـ الذين يعتمد عليهم مسرح القطاع الخاص ـ قدروا بمليون سائح عربى سيزورون مصر .. لذلك تم رفع الحد الاقصى لتذكرة المسرح من ثلاثين إلى اربعين جنيها .. وتم الاستعداد لتقديم ١٤ مسرحية في



المصدر : .... اخر ساعة ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ١٢ سبتمبر ١٩٩٠ ....

مسارح القطاع الخاص يشارك فيها كبار نجوم المسرح والسينما .. تعرض عشرة منها على مسارح القاهرة واربعة على مسارح الاسكندرية غير عروض مسارح الدولة في القاهرة والاسكندرية ايضا ..

وكما يقول منتجو المسرحيات ان المسارح قبل ٢ اغسطس كانت كاملة العدد بل كانت المسارح تضطر للاستعانة بكراسى اضافية توضع في الطرقات وفي فراغات الصالة .. لكن بعد ليلة الغزو تغيرت الأمور كثيرا ..

المنتج والمخرج المسرحي سمير عبد العظيم يقول : كل المسارح تاثرت باحداث الخليج وانخفض عدد المشاهدين وهناك مسارح ستغلق ابوابها بالفعل .. لكن سيبقى في السوق الفرق التى لاتعتمد على السائح العربى والتى تستمر في العمل صيفا وشتاء وهى معروفة للجميع ..

أما المخرج والمنتج المسرحي جلال الشرقاوى فيقول : ماحدث نكسة للمسرح لأن الاقبال انخفض الى حد كبير .. وقد وصل معدل الهبوط الى ٥٠ بالمائة في بعض الأحيان ولو استمر الحال فسنضطر الى الاغلاق ..

ويقول المنتج المسرحي عصام امام : كان المشاهد العربى ياتى ويطلب اغلى تذكرة له ولافراد اسرته في الصف الاول .. والآن بعد الأزمة أصبح من ياتى منهم يطلب ارخص تذكرة .. ولكن لاشك ان المسرحيات الجيدة والتى يقوم ببطولتها نجوم كبار ستكون اكثر قدرة على الصمود في هذه الأزمة ..

ويقول الممثل محيى الدين عبد المحسن مدير مسرح كوزموس شاءت المصادفات ان نفتتح مسرحيتنا (سلامة سلم نفسك) ليلة ٢ اغسطس وهى ليلة الغزو وفي هذه الليلة حققنا ايرادا قدره ١٧ الف جنيه وفي الليلة التالية اختفى العرب من صالة العرض فلم نحقق إلا عشرة آلاف جنيه فقط ..

نفس الكساد ايضا ساد سوق الغناء .. سواء في الحفلات الغنائية او سوق الكاسيت .. فقد كان هناك برنامج للحفلات التى يحييها المطربون الخليجيون في القاهرة في الفنادق الكبرى .. توقف بعد حفلة او حفلتين ولم يحيى فنان الكويت نبيل شعيل سوى حفل واحد هو وعبد الله الرويشد في فندق الانتركونتننتال سميراميس وبعدها الغيا برنامجهما .. كذلك الغى كل من محمد عبده وطلال المداح مطربا السعودية ارتباطاتهما في القاهرة وفضلا البقاء في السعودية ..

اشترك في التحقيق :

- **ضياء عبد الحميد**
- **جمال عوض**



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٩٠

الأموال العربية

كيف نستثمرها لصالح العرب؟

خبراء الاقتصاد والسياسة، يؤكدون ان الازمة التى يمر بها العرب، اليوم سوف تعيد رسم الخريطة العربية اقتصاديا وسياسيا ايضا. وهذا التطور الذى ستشهده المنطقة، لا يمكن ان

يحدث بغير توجيه جزء من أستثمارات دول الخليج فى اوروبا وامريكا (١٠٠٠ مليار دولار) الى الدول العربية التى تتضاعف ديونها كل عام، وتزداد مشاكلها وازماتها كل يوم.

ولابد ان يؤدى ذلك الى احياء دراسات السوق العربية المشتركة، التى اعدها خبراء متخصصون، قبل انشاء السوق الاوروبية المشتركة، ولم تزل حبرا على ورق، بينما السوق الاوروبية صارت كيانا فعالا اكثر حيوية وقدرة على التعامل مع الاقتصاد العالمى لصالح اعضائها.

. ان جامعة الدول العربية، تضم فى عضويتها ٢١ دولة، ٦ دول ـ فقط ـ اكثر ثراء، والبقية اكثر حاجة وفقرا، ولابد ـ كما يقول د. الزيات رئيس لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب ووزير

الخارجية الاسبق ـ من التعاون الاقتصادى الوثيق بين الدول الغنية والفقيرة لضمان السلام فى المنطقة، وتدعيم الامن القومى العربى، وليكون للعرب كيان لا يمكن ان يقوم بغير ذلك .

ألف مليار دولار .. ودائع العرب فى بنوك أوروبا وأمريكا

لماذا لاتعود أموال المصريين الهاربة إلى الخارج لاستثمارها فى التنمية؟

الوحدة الاقتصادية لايمكن تحقيقها بالقوة .. وهتك العرض



في البداية يقول يس سراج الدين، رئيس الهيئة البرلمانية الوفدية أن إعطاء العالم العربي دفعة قوية نحو الرفاهية والقوة والتنمية واجب إنساني وعربي ولمصلحة الدول النفطية، ويجب استغلال اموالهم الفائضة وهى مليارات الدولارات في مشروعات استثمارية وتنموية في الدول العربية الكبيرة من حيث المساحة والكثافة السكانية وذات الموارد المحدودة، خاصة وان بعض الدول ذات الموارد المحدودة اظهر انتماءه للعروبة والعدالة والحق في كثير من المواقف وخاصة مصر .

ويؤكد ان في مصر مجالا واسعا للاستثمار وذلك احق واضمن من وجود الفوائض النفطية الضخمة في دول ليست عربية، ويشير الى ان الفوائض التي تمتلكها السعودية والكويت في كل من الولايات المتحدة وانجلترا واليابان تصل الى ٧٠٠ مليار دولار ويقول ان هذه الأموال لو استثمرت داخل البلدان العربية المحتاجة سوف تؤدى الى احداث الكثير من التقدم في مشروعات التنمية .

ويقترح يس سراج الدين تخصيص نسبة من موازنات الصناديق العربية وودائعها لانشاء «بنك عربي قومي» يتولى إقراض الدول العربية الشقيقة التي في حاجة للتنمية ما تحتاجه لتنفيذ مشروعات تنموية مدروسة وواقعية وناجحة وليست مشروعات فاشلة ومنهوبة كما حدث في الماضي .

ويؤكد ان هذه الأفكار ينبغي ان تعد وتطبق عن اقتناع من جانب الدول العربية الغنية لا ان تفرض عليها لان فرضها يتنافى مع شرعية وحرية هذه الانظمة الغنية، وان تقوية مصر او سورية او السودان من الناحية الاقتصادية يجعل منها قوة عسكرية هائلة كافية لردع العدو الحقيقي للعرب من العربدة التي يقوم بها وقتما شاء وحيثما شاء .

ويختتم كلامه قائلا :

ما ادعو اليه هو الا تشتعل الحرب المعروفة نتائجها من الآن بالاضافة الى الدمار والتخريب الذى سيحدث في المنطقة كلها والقضاء على الآلة العسكرية لجيش العراق الذى نتمنى ان يبقى جيشا عربيا قويا بجانب بقية الجيوش العربية الأخرى، ويجب الا ننسى ان الشعب العراقي عزيز علينا ما عاناه وما يعانيه على يد هذا الدكتاتور غير المسئول .

الضغط مرفوض

ويقول النائب الوفدى كرم زيدان - نائب رئيس الهيئة البرلمانية الوفدية وسكرتير عام مساعد حزب الوفد : توزيع الثروة يجب ان يكون بالاسلوب الذى أمر به الله، اما ان يرغم إنسان على توزيع ثروته فهذا لا يوجد إلا في الانظمة الشيوعية، فالله يعطى من يشاء بغير حساب، ولا حق لفقير على غنى إلا الزكاة التي أمر بها الله .

واضاف قائلا :

إن انشاء نظام اقتصادى عربي جديد وتوزيع الثروة كما يطالب البعض الآن، يجب ان يرجع فيه للدول اصحاب الثروات ولا يفرض عليهم ذلك النظام بل يكون بمحض إرادتهم ونحن نرجو ان تنظر الدول صاحبة الثروات الى الدول المحتاجة نظرة اسلامية وتتولى اقامة المشروعات فيها .

وحول علاقة النفط بالأمن القومي العربي يقول ان النفط وسيلة للقدرة المالية التي تحقق الامن بتوفير قدرات دفاعية كافية وبذلك يتوفر الأمن للعرب من هذه القدرات الدفاعية .

تحرير الكويت أولا

اما النائب الوفدى محمد لبيب - محافظ بني سويف السابق - فله راى اخر حيث يقول : هناك مسائل اساسية وهامة في مسيرة العالم العربي بدا التفكير فيها منذ زمن طويل، واثارتها في هذا الوقت بالذات يعتبر من وجهة نظرى تمييعاً للقضية الخطرة الملحة وهى احتلال العراق للكويت وتضييع معالم دولة وتحويلها الى ولاية او مديرية مما يعتبر بكل المقاييس جريمة في حق ميثاق الامم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية وحق الاسلام وهذا هو الأمر الذى يجب ان ننشغل جميعا بمعالجته مباشرة وهو كيف تعود الكويت دولة مستقلة وعضو في الامم المتحدة .

ويؤكد محمد لبيب إن الامن القومي العربي لن يتحقق إلا اذا اختار كل شعب نظام الحكم الذى يرتضيه، عندئذ سيكون القرار قرار الشعوب التي تحدد من هو العدو ؟ ومن هو الصديق ؟ ومن اين ياتى التهديد للأمن القومي العربي .

وعن رايه في الاقتراحات التي تنادى بانشاء بنك عربي يتولى مشروعات التنمية في البلاد العربية الفقيرة يقول محمد لبيب :

هذه القضية تحتاج لوقت طويل وصحوة عربية شاملة تستغرق اجيالا واثارتها اليوم تعنى إلهاء تركيز الراى العام عن الجريمة الحالية المرتكبة في تفريعات تقتضى سنوات لكى نضع لها حلولا مناسبة وعلينا ان نركز جميعا في هذه الفترة على كيفية رد العدوان عن الدولة الكويتية ثم نركز على حل مشاكل المصريين العائدين وحقوقهم المغتصبة .

ويرى ان هذه الافكار قديمة وسبق دراستها من قبل ويقول اذا سالنا مستثمرا عربيا لماذا لا تستثمر أموالك في مصر فإن رده يكون بسؤال اخر: لماذا لا يعود المصرى بامواله من الخارج الى مصر ؟ واموال المصريين في الخارج كافية لانمائها ؟! فالقضية اذن قضية الديمقراطية التي تؤمن المواطن على استثمار امواله بعيدا عن خطر التاميم او المصادرة او الاغتيال البيروقراطي للمشروع .

الوجه الآخر للحقيقة

ويقول النائب الوفدى - مصطفى ياسين :

- الاحداث كشفت عن ضآلة الاستثمارات الخاصة بالدول النفطية في البلاد العربية حيث لا تتعدى واحداً من مائة في المائة من جملة الاستثمارات في الدول الصناعية الكبرى وانظمة الحكم الموجودة في البلاد العربية هى المسئولة عن هذا التراجع .

ويوضح النائب الوفدى الوجه الآخر من الحقيقة فيقول : بالرغم من ان الدول النفطية حجبت استثماراتها عن الدول المحتاجة ووضعتها في الدول الصناعية الكبرى، إلا ان الاوضاع السياسية والاقتصادية في الدول المحتاجة لا تشجع على جذب رؤوس الاموال النفطية اليها لأنها تفتقر للديمقراطية وتتسم انظمة الحكم بها بالشمولية بالاضافة للمعوقات البيروقراطية .

تحقيق:
جمال يونس

ويؤيد انشاء صندوق عربي تشرف عليه الجامعة العربية، وتتم تغذيته بنسبة معقولة من عائدات النفط وتتوزع حسب الاحتياجات .

يقول الدكتور فتحى محمد على وزير التعليم السابق: أولا من الاعتراف بمبدأ هام هو ان كل دولة لها الحق في ثرواتها فلا تستولى دولة على ثروات دولة اخرى بالقوة، اما عن الوضع العربي الحالى، فهناك فعلا دول غنية ودول فقيرة، ومن المفضل طبعا ان تشترك الدول الغنية في تنشيط عملية التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة، وان تخصص جزءا من دخلها القومي لمساعدة هذه الدول الفقيرة ولتكن بنسبة ٣٪ حتى يمكنها المساهمة في اصلاح النظم الاقتصادية .

ويطالب وزير التعليم السابق بان يقوم رجال الاعمال في تلك الدول الغنية بانشاء مشروعاتها في الدول الفقيرة بدلا من الخارج، كما طالب بايداع اموالها في بنوك عربية حتى لا تتعرض لخطر التجميد.

ويشير الى ان انشاء نظام اقتصادى عربى جديد ليس امرا سهلا لاختلاف النظم في الدول العربية، واختلاف الديمقراطيات. وهذا امر يستغرق وقتا طويلا على المستوى العربى رغم ان الدول الاوروبية حلت هذه الاختلافات في فترة وجيزة من خلال السوق الاوروبية المشتركة.

ويختتم كلامه بان توزيعا جديدا للثروة يستهدف نشر التنمية في المناطق المختلفة بالبلدان العربية يمكن ان يحدث من خلال صندوق للاستثمار العربى او بنك عربى للتنمية والتعمير ويكون راس ماله ١٠٠ مليار دولار على الاقل على غرار البنك الاوروبى للتنمية، الذى بدأ براس مال قدره ١٦ مليار دولار فقط.

أرض المال.. وأرض الرجال

● ويقول الدكتور محمد حسن الزيات

- رئيس لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب ووزير الخارجية الاسبق.

- المنطقة العربية تنقسم الى جزءين: جزء يتمتع بوفرة المال، وجزء يتمتع بوفرة الخبرات والرجال ولابد من تكاتف ارض الرجال مع ارض المال وهذا سوف يؤدى الى ان يزيد الاغنياء غنى ويتخلص الفقراء من فقرهم. ولكن هذا لا يكون بالقوة وهتك الاعراض، انما يأتى بالاقتناع وتقدير اهمية التعاون حتى يكون للعرب كيان في دنيا الحضارة.. كما ان التعاون بين الدول الغنية والدول الفقيرة في الوطن العربى سوف يدعم الامن القومى العربى ويضمن السلام في المنطقة.

التفكير الشامل

● ويوضح الدكتور حامد السايح - وزير الاقتصاد الاسبق ان العرب محتاجون الى نظام يكون على غرار النظام الاقتصادى لاوروبا الموحدة حيث تنازلت كل دولة عن جزء من سيادتها لازالة كل العوائق. وينبغى ان يكون الاصلاح الاقتصادى للامة العربية متسما بالتفكير الشامل.

تنويع الموارد

● ويطالب الدكتور سمير طوبار - رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى بتقوية المؤسسات العربية الاقتصادية الموجودة فعلا.. ويقول: كان من الممكن استخدام ودائع الكويت في بنوك الخارج التى يبلغ حجمها ٣٠٠ مليار دولار، في تنمية الاقتصاديات العربية وحماية الامن القومى، ولكن ما هو الدور الذى قامت به هذه الودائع الضخمة والقوة الاقتصادية الضاربة؟

ويجيب على تساؤله بقوله: مجرد مشروعات بسيطة ومتناثرة ولابد من اعادة نظر وصياغة جديدة للعمل العربى المشترك. ويحذر من خطورة تركيز الثروة في البترول فقط، فمن الضرورى تنويع الموارد والانشطة والاستثمارات.

الدور الاقتصادى للجامعة العربية

والسؤال الذى يطرح نفسه لماذا فشلت المؤسسات الاقتصادية التابعة للجامعة العربية في احداث تنمية اقتصادية شاملة في ارجاء الوطن العربى واستغلال ثرواته المختلفة في خدمة اهداف الامن القومى العربى؟ يجيب على هذا التساؤل المستشار وحيد الدالى، الخبير بالجامعة العربية والذى عمل بها على مدى ثمانية وثلاثين عاما متصلة وحضر اكثر من ١٤ مؤتمرا للقمة، فيقول:

- هناك دراسات اقتصادية لو نفذتها الدول العربية ما كانت هناك دولة واحدة تعانى من الازمة الاقتصادية بل انه توجد دراسات لدى الجامعة العربية عن السوق العربية المشتركة تم اعدادها قبل انشاء السوق الاوروبية المشتركة بسنوات طويلة ولكن الاوروبيين نجحوا في انشاء السوق والتطور بها الى ما يعرف باوروبا الموحدة اما العرب فلا يزالون محلك سر!

ويستطرد قائلا: الجامعة العربية مكونة من ٢١ دولة، ست دول منها اكثر ثراء، ودول اخرى اكثر فقرا وهى: السودان واليمن وموريتانيا والصومال وجيبوتى ولا يمكن ان يكون في منظمة واحدة دول اكثر غنى ودول اكثر فقرا.. وقد اقترحت مرارا انشاء صندوق تودع فيه فوائد فوائض البترول خاصة وان بعض الدول العربية لا تاخذ فوائد على الاموال المودعة في بنوك اوروبا وامريكا.

وطالب المستشار وحيد الدالى بضرورة ايداع الدول الغنية اموالها في بنوك عربية وبلاد عربية تتولى اقراض الدول المحتاجة لدفع عملية التنمية، سواء بفائدة رمزية او بدون فائدة.

السياسة تطغى على الاقتصاد

● اما الدكتور محمد عبداللاه - استاذ الاقتصاد السياسى بجامعة الاسكندرية ورئيس لجنة العلاقات الخارجية فيقول: ينبغى ان يكون هناك نوع من التكامل بين الدول ذات الفوائض النفطية والدول ذات المقومات الانتاجية كالارض والبشر وتعانى من مشاكل نقدية. ويؤكد على ضرورة ان يتم تغيير النظام الاقتصادى العربى على اساس قاعدتين:

الاولى: وجود مساعدات حكومية من الدول الغنية.

الثانية: خلق المناخ الاستثمارى في الدول العربية ذات المقومات الانتاجية للتشجيع على تدفق الاموال العربية اليها بما يعود بالمصلحة على الطرفين.

ويشير الدكتور محمد عبداللاه الى الآثار الاقتصادية السلبية التى ترتب على الغزو العراقى للكويت بالنسبة للاقتصاد المصرى، خاصة في ظل عدم معرفة الاجابة على السؤال: متى وكيف تنتهى الحرب؟ ويحدد هذه الآثار السلبية في عدة نقاط:

* انخفاض تحويلات المصريين بالخارج.
* انخفاض قيمة المدخرات نتيجة انخفاض قيمة العملات.
* انخفاض رسوم قناة السويس.
* انخفاض حركة السياحة.
* انخفاض فرص العمل للعمالة المصرية في الخليج.
* انخفاض الصادرات لدول الخليج حيث كانت بعضها اسواقا للسلع المصرية.

ويقدر حجم الخسائر والانخفاض في الايرادات الجارية بحوالى ٣ مليارات دولار.

ويطالب بضرورة ايجاد صيغة جديدة من التعاون الاقتصادى العربى بعيدا عن السياسة، لان آفة التعاون الاقتصادى طغيان الجانب السياسى على الاقتصاد منذ عام ١٩٥٨ وحتى الآن.

ويرى ان الجهود التى تبذلها مصر من اجل جذب الاستثمارات العربية يجب ان تتزايد وذلك بعد ان اثبتت الاحداث ان مصر عنصر توازن واستقرار امنى وسياسى في المنطقة وحتى لا تتحرك اموال الخليج الى الخارج.

خريطة اقتصادية جديدة

● ويقول الدكتور احمد رشاد موسى - رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى:

- من المؤكد ان ما حدث سوف يغير من الخريطة الاقتصادية للعالم العربى ومن نمط العلاقات الاقتصادية التى كانت سائدة بين الدول العربية ويتمثل ذلك فيما يلى:

* ان الدول الغنية وخاصة المنتجة للبترول ستدرك اهمية رخاء واستقرار الدول الاخرى التى تواجه بعض المشكلات الاقتصادية بالنسبة لرخائها واستقرارها.

* ان كثيرا من الدول العربية وخاصة مصر تمثل سوقا ممتازة لاستثمار راس المال العربى دون ان تخشى عواقب تجميد اموالها او مصادرتها، وعلى سبيل المثال - موقف مصر بعد تدهور العلاقات السياسية مع ايران بسبب حربها مع العراق، الا ان الاستثمارات الايرانية لم تمس ولم تتوقف واستمرت مصر في تحويل ارباح المستثمرين الايرانيين للخارج وفقا للاتفاقيات المعقودة، مما

شجع الايرانيين انفسهم على اعادة استثمار اموالهم فى مصر كما حدث فى شركة مصر/ايران للغزل والنسيج، رغم استمرار الحرب مع العراق وسوء العلاقات السياسية المصرية/الايرانية.

* سوف تتبين الدول المنتجة للبترول انه من الخطر عليها وعلى سلامتها استخدام عمال اسيويين على حساب العمالة العربية

التكافل الاسلامى

تلك كانت آراء الاقتصاديين فماذا عن اراء رجال الدين فيما يتعلق بفرض زكاة المال على اموال الدول الغنية المسلمة ؟ يجيب على هذا التساؤل الدكتور ابوالوفا التفتازانى رئيس مشايخ الطرق الصوفية فيقول: الاسلام وضع الضوابط والوسائل للتكافل الاجتماعى ومنها جمع الزكاة، والدول الغنية ينبغى ان تخصص جزءا من ثرواتها لنشر الثراء، وأؤيد فرض زكاة المال على اموال الدول الغنية وسوف تكون الحصيلة حوالى ١٧ مليار دولار وهى كفيلة بحل مشاكل عديدة فى بعض الدول العربية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٠

مساعدات اليابان الجديدة للدول المتضررة من أحداث الخليج :

هل يوجد مكان لمصر على خريطة الاستثمارات الخارجية اليابانية

منذ اندلعت أزمة الخليج وتغييرات كثيرة يشهدها العالم .. وخاصة فى المجال الاقتصادى تجعلنا نقول ان عالم ما بعد أزمة الخليج يختلف كلية عما بعدها مثلما تغير العالم عقب الوفاق وانتهاء الحرب الباردة وسقوط سور برلين وتغيرات اوربا الشرقية . وأذا كان الكثيرون فى العالم العربى من الصعب عليهم التنبؤ او رصد المتغيرات والتعامل معها بواقعية .. فان الزمن بل إن المتغيرات نفسها كفيلة بتعليمهم الواقع الجديد ..

تلك مقدمة ضرورية وجدتها لشرح المتغيرات. التى تطرا فى السياسة الاقتصادية لليابان العملاق الحالى الذى يملك خيوط التكنولوجيا بل ويعتبر اكبر مستثمر عالمى خارج بلاده واذا كانت اليابان قد لمست بعقلية رجال الاعمال هذه المتغيرات .

وبدات تتحسس طريقها من جديد لمنطقة الشرق الاوسط .. وقد زارنى اخيرا عدد من الوفود اليابانية الاعلامية والاقتصادية فى حوار طويل حول مستقبل التعاون الاقتصادى المصرى مع اليابان ويحملون هذا المفهوم الجديد ويريدون ان يجدوا عقليات فى مصر تتفهم المتغيرات وتتوآم معها بسرعة فاليابانيون شعروا بالازمة وبالمتغيرات القادمة . والشركات اليابانية لها اهتمام كبير بالشرق الاوسط ومنطقة الخليج .. والاستثمارات اليابانية تبحث عن شريك استثمارى فى منطقة الشرق الاوسط .. والخليج العربى .. بل ان اكبر الشركات اليابانية والتى لها نسبة عالية من المستهلكين بالشرق الاوسط والدول العربية منذ سنوات وهى تبحث عن انسب البلاد لاستثماراتها الجديدة .. ومصر هى البلد النموذجى الذى يتوسط المنطقة وهو الاقرب الى اسواق الخليج والمنطقة العربية . كما انه الاقرب الى اوربا والقريب من خامات افريقيا الرخيصة .. ومصر البلد النموذجى والمستقر والقادر على جذب الاستثمارات ونموها ، كما ان الامكانات الذاتية للاقتصاد المصرى من توافر الحد الادنى المناسب من البنية الاساسية الصناعية والايدى العاملة القادرة على تحمل تبعات تنمية صناعية حديثة .

□ واذا كانت اليابان من اولى الدول التى رصدت مبالغ مالية كبيرة للدول المتضررة من ازمة الخليج .. وكانت من اوائل الدول التى زادت مسئوليتها لمعرفة كيفية تعويضها عن الخسائر الناجمة عن الاحداث الاخيرة .. فان المساعدات اليابانية المباشرة تستخدم عادة لدى اليابانيين خطوة اولى ورئيسية للاستثمار وفتح الاسواق الاستثمارية الجديدة امام الشركات اليابانية والتكنولوجيا الكبيرة ..

ونحن فى مصر ومع حاجتنا للمساعدات المباشرة ، ولكن الاهم عندنا ان تدخل مصر على خريطة الاستثمارات الخارجية اليابانية .

فاليابان لها اولويات تقديم مساعدات مباشرة للدول الاسيوية ولكن استثماراتها تتركز فى اوربا والولايات المتحدة الامريكية .. ومنطقة الشرق الاوسط دخلت اخيرا فى اهتمامات الشركات اليابانية .. وعلينا فى مصر ان نفتح حوارا واسعا وكبيرا مع اليابان وعلى الشركات اليابانية فى محاولة للفهم المتبادل ولتوضيح الحقائق الخافية على الطرفين على امكانيات كل منهما وكيفية التعامل والتعاون الاقتصادى بين الجانبين .

ومبعث الاهتمام باليابان قبل غيرها انها البلد الوحيد الان الذى يستطيع ويملك ان يضخ فى شرايين الاقتصاد المصرى استثمارات جديدة وباسرع مما نتخيل هذه الاستثمارات



تستطيع ان تستوعب الكثير من الايدى العاملة المصرية وتوفر انتاجا جديدا متميزا يصلح للاستهلاك بل يستهلك حاليا وبكثافة فى المنطقة

العربية .. كما ان الاقتصاد المصرى يستطيع ان يجد فى الاستثمارات اليابانية التكنولوجيا الجديدة التى

يبحث عنها .. والظروف الآن مهياة تماما لان اليابانيين يبحثون عن شركاء جدد للتعامل معهم فى المنطقة

العربية .. والقطاع العام المصرى فى مرحلة تحوله الحالية لن يستطيع اجتياز ازمة بدون البحث عن شريك

بل وشركاء جدد للتعاون معهم ... والشركات اليابانية العالمية تستطيع اعطاء القطاع العام وشركاته نمطا جديدا واسلوبا مختلفا فى الادارة

والانتاج وبالتالى تحقيق الارباح والوصول الى السوق العالمية .. ولكن الذى ينقص الجميع هو عدم وجود معلومات كافية لدى الطرفين للتحرك نحو التعاون الاقتصادى المناسب ونستطيع ان نحل هذه المشكلة بتعاون اجهزة التمثيل التجارى ووزارات الاقتصاد والتعاون الدولى بتنظيم لقاءات مشتركة بين الشركات المصرية واليابانية .. والمجالات كثيرة ومتعددة .. خاصة فى مجال الصناعات الاليكترونية والاتصالات . وصناعات الصلب بانواعه المختلفة .. وصناعة السيارات وقطع الغيار

والصناعات المغذية لهما .. بل فى السلع الاستهلاكية والصناعات الغذائية .. والعديد من الصناعات اليابانية تهاجر الان ولا تبحث عن مناطق لتجميع منتجاتها ولكن لتصنيعها. وعلينا ان ننتهز الفرصة ونفتح الباب واسعا للشركات اليابانية ولليابانيين والمجال متسع لتعاون فريد .. يستفيد منه الاقتصاد المصرى ليتحول الى يابان الشرق الاوسطوافريقيا .. وبالتالى

يستطيع الاقتصاد المصرى ان يستوعب النمو السكاني المطرد الذى يحدث والعمالة التي تنمو والبطالة التي تزداد ان المجال الحيوى الان قبل اى وقت مضى لاقتصادنا هو ضرورة خلق الاسلوب الواعي والمنظم لتعاون الشركات المصرية العامة والخاصة مع الشركات العالمية اليابانية. والاوربية والامريكية لاستيراد التكنولوجيا الجديدة وتطوير الانتاج المصرى بحيث يصلح للتصدير فى جميع الاسواق ويحقق نموا اقتصاديا للمجتمع ككل .. واقتصادا يستوعب نمو العمالة . ويطور واقعنا بحيث يجعل الاقتصاد المصرى قادرا على تصدير انتاجه وليس عناصر انتاجه كالعمالة مثلما يحدث حاليا خاصة وان الازمات والمتغيرات الدولية تكشف عن خطورة الاستمرار فى سياسة تصدير العمالة وعواقبها الوخيمة على الشخصية المصرية وعلى مستقبلنا الاقتصادى ككل ..

حصر الخسائر والمطالبة بالتعويضات .. ولماذا تأخرت الحكومة فى اعلانه ؟!

من واجب الحكومة ان تسرع فى حصر الخسائر التى نتجت وستنتج عن الغزو العراقى للكويت ، ومن الواجب ايضا دون اى تردد او خجل ان نطالب كما تطالب الدول الاخرى التى وقعت عليها اضرار ، بمنحنا التعويضات المناسبة عما ستتحمله من خسائر ، فقد سبقتنا دول كثيرة بمطالبة الولايات المتحدة الامريكية واليابان ودول اوروبا الغربية ودول مجلس التعاون الخليجى بتعويضها عما لحق بها من اضرار جسيمة نتيجة ما حدث وسيحدث فى المنطقة .

ومن غير المتصور أنه حتى الآن لم تعلن الحكومة المصرية رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التى تواجه شعبها ، عن حجم الخسائر الهائلة التى اصابتنا ، وليس عيبا ان نطالب بحقوقنا ، فلغة المطالبة بالتعويضات اصبحت ـ فى هذا الزمن ـ شيئا عاديا ، ولغة متعارفا عليها دوليا وليس لها اى دخل ، بالكرامة او الشهامة التى تخرب البيوت ، فكل دول العالم الآن لا تخجل من الحصول على فاتورة حساب التعويضات من الدول التى تسببت فى الخسائر او كانت الخسائر نتيجة لمصالحها .



د . عاطف صدقى — د . كمال الجنزورى

ولا اعتقد ان دول الخليج التى وقفت مصر بجانبها موقف الحق والشهامة والرجولة غافلة عما تكبدته مصر نتيجة موقفها العادل ، ولا اعتقد انها فى حاجة الى ان نطالبها بالقيام بواجبها فى تقديم التعويضات الملائمة لما واجهنا ويواجهنا من خسائر ، وخسائرنا للاسف الشديد بسبب ازمة الخليج باهظة التكاليف ، وتتركز الخسائر المبدئية فى ميزان المدفوعات المصرى فى نقص تحويلات المصريين العائدين من الكويت والعراق ويصل ذلك الى حدود مليار و ٢٠٠ الف مليون دولار كل عام !! ونقص مفاجىء فى دخل السياحة يتوقع الخبراء ان يصل الى اكثر من ٤٠ ٪ من حصيلتها بتكلفة تزيد على ٤٠٠ مليون دولار !! وهبوط فى عائد قناة السويس بما يقرب من ٢٠ ٪ تعادل ٢٥٠ مليون دولار !!

ونقص فى الصادرات المنظورة وغير المنظورة تصل قيمته الى ما يقرب من نصف مليار دولار !!

وتتركز خسائر الموازنة العامة للدولة حسب التقديرات الاولية لبعض الخبراء فى هبوط ايرادات قناة السويس بما يقرب من ٤٠٠ مليون جنيه مصرى !! وزيادة فى تكاليف الاجور تصل الى ٢٠٠ مليون جنيه نتيجة عودة بعض العاملين فى الخارج لوظائفهم ، وضمور حصيلة الضرائب التى كان يتم تحصيلها منهم بنحو ٥٠ مليون جنيه ، كل ذلك بالاضافة الى الاعباء الجديدة التى تحملتها الدولة نتيجة نزوحهم من الخارج والتى تمثلت فى تكاليف نقلهم من الاردن بالطائرات والعبارات والاتوبيسات واعاشتهم بتكلفة يومية تقدر بمليون دولار !!

هذا بالطبع الى جانب خسائر العاملين المصريين بالكويت المتمثلة فى صورة ايداعات مصرفية او استثمارات هناك تقدر بما يقرب من ٢٠ مليار دولار ، بالاضافة الى ممتلكاتهم من الذهب والسلع المعمرة مثل السيارات والاجهزة الكهربائية والاثاث وممتلكاتهم الخاصة التى تقدر بما لايقل عن ٤ مليارات دولار .

واقول اذا كانت حكومة الكويت فى المنفى قد اعدت ترتيبات الانفاق على مواطنيها الموجودين خارج الكويت بعد قرار اليابان والدول الغربية بفك تجميد الارصدة الكويتية واعطاء حرية التصرف فيها لحكومة المنفى الشرعية فإنه اصبح من الواجب والمفروض ان تقوم الكويت بالتعويض الجزئى للمصريين الذين كانوا يعملون فى الكويت والذين لحقت بهم خسائر هائلة وكل ودائعهم واستثماراتهم بالكويت ولايملكون شيئا فى مصر التى فروا اليها عائدين ، واصبح من واجب حكومة الكويت ان تصرف لهم اعانات مؤقتة تعينهم على مواصلة حياتهم والتزاماتهم وتربية اولادهم ومواجهة اعباء الاقامة والسكن الى ان تصفى اوضاعهم وتعود اليهم حقوقهم ولابد ان يتم ذلك بصورة فورية أسوة بما تتخذه حكومة الكويت قبل ابنائها الذين استقر بهم الحال خارج وطنهم

والحمد لله ان الدكتور عبد الرحمن العوضى وزير الدولة الكويتى قد اعلن منذ أيام ان الحكومة الكويتية تدرك حجم المشاكل الاقتصادية التى تواجه مصر الآن بسبب موقفها المبدئى من ازمة الخليج . وانها قررت معاملة ابناء الشقيقة مصر معاملة ابناء الكويت . وقد شكلت لجنة مصرية كويتية لدراسة موضوع مدخرات المصريين بالكويت وايداعاتهم المصرفية وممتلكاتهم ، بهدف مساعدتهم وفق الامكانيات المتوافرة ، وحفظ حقوق كل من عمل بالكويت وخدم فيها واصبحت له ودائع ومدخرات من جراء كده وتعبه ، وذلك على ضوء المستندات المتوافرة لديهم والتى يتقدمون بها الى اللجنة المشكلة برئاسة الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٠

أزمة الخليج .. وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية

كان من اهم الاسباب التى ادت الى هزيمة المانيا النازية ان القادة الالمان قدروا انهم ليسوا فى حاجة لجهود ضخمة لغزو الاراضى الروسية وان هذا الغزو لن يستغرق الا فترة قصيرة ومن ثم فانهم لم يستعدوا الاستعداد الكامل اقتصاديا وعسكريا.. اى بالاسلحة والذخائر والمعدات الحربية ووسائل الاعاشة لمواجهة الحرب الروسية.. وما ان ظهرت بوادر الهزيمة العسكرية لجيوش المانيا فى روسيا، وتم تدمير عدد كبير من الدبابات والطائرات والسيارات، حتى وضحت الحاجة الماسة الى مواد غذائية واسلحة وذخائر وامدادات اضافية عجز الجهاز الانتاجى فى المانيا ان ينتجها فى الوقت المناسب..

ولذلك فان من اهم الاعتبارات التى تحكم وضع خطة اقتصادية وقت الحرب هى طول او قصر الفترة المقدرة للحرب، اذ كلما طالت الفترة، كان تحول الاقتصاد القومى لمواجهة ظروف الحرب اوسع نطاقا واكثر شمولا كما ان طول او قصر الفترة يحدد نوع الاجراءات الاقتصادية التى تبنى على الخطة المرسومة، غير انه لابد ان يكون تقدير فترة الحرب تقديرا سليما، والا فانه يؤدى الى عواقب وخيمة.

فمن الحقائق المعروفة ان الموارد المتاحة فى المجتمع هى تلك الموارد التى يمكن ان تتاح له في الداخل او من الخارج.. سواء أكانت هذه الموارد سلعية ام مالية، غير ان قيام الحرب يرتب نقصا ملحوظا فى الموارد المالية بسبب صعوبات الاقتراض الخارجي والتعامل الدولى، فضلا عن النقص فى الموارد السلعية بسبب تعذر الاستيراد من الخارج اما لنقص حصيلة الصادرات من النقد الاجنبى وهى التى تعد المصدر الرئيسى لتمويل الواردات، او لان مصادر استيراد بعض السلع خصوصا الاستراتيجية كانت من دول صديقة ولكن نظرا لبدء العمليات العسكرية يصعب شحنها او نقلها وأما من دول اصبحت معادية او موالية للدول المعادية.

وفى اطار الاستعدادات المستمرة التى لاتزال القوات الامريكية تقوم بها تحسبا لاى مواجهة مسلحة تنشب بينها وبين العراق.. يبرز التركيز المتميز للقيادة الامريكية على الاسلحة والمعدات المتنوعة التي تزود بها قواتها البرية والجوية والبحرية العاملة في مياه الخليج وعلى ارض السعودية.. وهى احدث ما توصلت اليه التكنولوجيا الصناعية العسكرية الامريكية والعالمية عموما، وهذا النتاج المنتقى هو فى الوقت نفسه نتيجة لارقى المستويات التى بلغتها التقنيات العلمية المختلفة فى مجال تراوح بين الالكترونيات والمعادن والخلائط والميكانيك والدفع النفاث والصاروخى وغير ذلك من مجالات لم يعد من الممكن فصل اى منها عن الاخر.

ان استقراء الاحداث الجارية فى منطقة الخليج تشير الى ان ساعة الصفر تقترب وان الحرب باتت على الابواب.. فالوضع يزداد سوءا.. الحشود العسكرية تنتشر فى صحراء السعودية (حوالى ٢٠٠ الف مقاتل امريكى) الصواريـــخ النوويـــة والمدرعات الكاسحة.. حاملات الطائرات والغواصات النووية.. الابراج واللنشات الصاروخية تسيطر على مياه الخليج وتحاصر العراق.. طائرات الموت والدمار الشبح والمتحدى قابعة على ارض السعودية فى انتظار اوامر الاقلاع لتدك الاهداف الحيوية وغير الحيوية فى العراق وتشل حركة الحياة تماما.. الاقمار الصناعية تجوب سماء الدنيا وتسجل وترصد كل شىء فى العراق بدءا من محادثات الرئيس صدام حسين حتى ارقام سيارات القوات المسلحة وعربات رئاسة الجمهورية العراقية.. وقد قيل ان الاقمار الصناعية الامريكية تمكنت من معرفة عدد دقات قلب الرئيس صدام حسين.. وهى بذلك تستطيع ان تعرف حالته الصحية ومزاجه العام ونوع القرار الذى يمكن ان يتخذه.



بقلم
حسن شكرى

ولاشك ان تزايد حدة وسعير ازمة الخليج من يوم لاخر نتيجة عدم التوصل الى الحلول السلمية لها تنبىء بتراجع اقتصادى عالمى يشمل مختلف البلدان.. والدول العربية بصفة خاصة والتى كانت اثار هذه الازمة اكثر شمولية ووضوحا عليها.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولقد تأثر الوضع الاقتصادى والمالى فى مصر بشكل مباشر بازمة الخليج والحصار الاقتصادى.. وظهرت انعكاساتها على الوضع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والعسكرى.. فمصر هى القلب الاستراتيجى للوطن العربى، وليست بعيدة عن مسرح العمليات بل هى فى الصميم منه، فالقوات المسلحة المصرية تشارك القوات السعودية والخليجية الاخرى مسئولية الدفاع عن امنها وفرض الشرعية والقانون الدولى.

فقد فقدت مصر جزءا كبيرا من موارد النقد الاجنبى منذ بداية ازمة الخليج حتى الان تقدر بعدة مليارات.. ضياع ١٣ مليار دولار مستحقات المصريين بالعراق.. واكثر من ٥٠٠ مليون دولار مستحقات المصريين بالكويت.. وحوالى ٦٠٠ مليون دولار خسارة السياحة.. ٣٥٠ مليون دولار هبوط دخل قناة السويس الى جانب الخسارة المالية نتيجة فرق العملة، وتدهور اوضاع التجارة الخارجية ومشاكل العمالة المصرية العائدة.. وما ترتب على كل هذه المتغيرات من ارتفاع نسبة البطالة والتضخم ومعدلات الاستهلاك ومشاكل التعليم والاسكان والخدمات وغيرها.

تلك هى اهم النتائج والانعكاسات الحالية او الفورية اما المشاكل المتوقعة او على المدى القصير والمتوسط والبعيد فهى اشد حدة واوسع مدى حيث يرتبط الامر بالوضع الاقتصادى لانه مادامت المنطقة على هذه الصورة من التوتر والغليان وما دامت مصر طرفا اساسيا فى الازمة فلابد ان يكون هناك نتائج سيئة ويتطلب الامر ان يكون هناك تحول فى الاقتصاد المصرى ولو بدرجة معينة الى اقتصاديات الحرب..

فلا مناص من تدخل الدولة فى الجهاز الاقتصادى تدخلا بعيد المدى ليكون الجهاز اداة طبيعية فى يد الدولة لمواجهة مناخ الحرب فى المنطقة وتتمثل فى تعزيز القوى الاقتصادية فى المجتمع، ودعمها لصالح الامن القومى وخدمة اغراضه. ومن اهم الاجراءات التى تتضمنها زيادة القدرة الانتاجية فى المجتمع، واعادة تنظيم التجارة الخارجية، واعادة توزيع القوى المادية والبشرية والتخزين الاستراتيجى للمواد الاساسية والضرورية، والرقابة المحكمة على الانتاج والتوزيع وتسعير السلع.

فلا مناص ان يتحمل المواطنون قدرا من التضحية بدافع من الشعور الوطنى والقومى ومع ذلك فهناك حدود قصوى للتضحية التى يمكن ان يبذلها المواطنون لان هناك حدا ادنى لمستوى الاستهلاك لايمكن تجاوزه والا وهنت قدرة افراد المجتمع على الانتاج.. ولهذا فان اول مهام الدولة فى ظل هذا المناخ اللعين ان تعمل على تجنب البلاد حدوث ازمة فى السلع الاساسية والمواد الغذائية والتموينية وان تحدد العلاقات الاقتصادية فى اطار هذا مع الدول الصديقة..



المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٠

«ملف الخسائر المصرية» .. تحمله بعثة صندوق النقد إلى واشنطون

القاهرة تطلب مساعدات عاجلة وتأجيل سداد الالتزامات المالية للدائنين

وفد وزارى مصرى يزور واشنطون لبحث أساليب انقاذ الاقتصاد المصرى

كتب ـ جمال شوقى :

بدأت الحكومة ، جولة خاصة من المفاوضات مع صندوق النقد الدولى ، لتقدير حجم الخسائر الفادحة التى لحقت بمصر بسبب احداث الخليج . تتناول المفاوضات قيمة التعويضات المستحقة لمصر عن توقف التحويلات السنوية للعملات الصعبة من العاملين المصريين بالخليج ، وتدهور حصيلة السياحة والمرور بقناة السويس ، وتراجع حصيلة الصادرات السلعية التقليدية . كما تتناول المفاوضات التى تقوم بها لجنة على مستوى عال من خبراء الصندوق وكبار المسئولين بالحكومة ، تحديد مبالغ المساعدات والتعويضات اللازمة لانقاذ الاقتصاد المصرى من اكبر كارثة تواجهه فى حالة استمرار الأوضاع المتدهورة بالخليج . وعلمت «الوفد» ان بعثة الصندوق سوف تحمل إلى واشنطون ملف الخسائر المصرية ، لمناقشته مع مديرى الصندوق وممثلى الدول الكبرى . كما تحمل بعثة الصندوق تقريرا آخر حول خطوات الاصلاح الاقتصادى المصرى ، وخطاب النوايا الجديد الذى يتضمن مقترحات بتاجيل تنفيذ بعض خطوات الاصلاح ، ومطالب مصر لتنفيذ الخطوات الاخرى . وعلمت «الوفد» ان مصر طلبت مساعدات عاجلة من العملات الصعبة لتوفير التمويل اللازم ، لاستيراد السلع الغذائية الأساسية وبعض الخامات وقطع الغيار . كما طلبت مصر من بعض الدول الكبرى تاجيل سداد الالتزامات المالية التى يحل موعد سدادها خلال الاسابيع القليلة القادمة . وتقدمت الحكومة باقتراح إلى بعثة صندوق النقد لاعداد دراسة شاملة حول المشروعات اللازمة لتشغيل العمالة المصرية العائدة من الخليج ، وأساليب توفير الأموال اللازمة لاقامتها ، وتبلغ نحو ٦ مليارات دولار خلال العامين القادمين بالاضافة الى نحو ٢٠ مليار جنيه مصرى . ويتضمن الاقتراح المصرى إقامة صندوق دولى خاص لتمويل التعويضات والمشروعات . وحذرت مصادر اقتصادية مسئولة من تاخر حصول مصر على المساعدات العاجلة التى طلبتها من صندوق النقد والدول والمؤسسات الكبرى . واكدت المصادر المسئولة ان "التاخير يهدد بوقوع اكبر كارثة اقتصادية تشهدها البلاد .

كما اكدت المصادر ، وصول وفد وزارى مصرى إلى واشنطون خلال ايام ، لمناقشة اسلوب مواجهة التدهور الاقتصادى ، الذى أصاب الاقتصاد المصرى ، مع كبار المسئولين بصندوق النقد والبنك الدولى .

وجهة نظر

نـــداء الى أثريـــاء مصـــر !

هذه الازمة المتفجرة فى الخليج بفضل جريمة الغزو العراقى للكويت لم تضع العالم كله امام اول اختبار حقيقى للنظام الدولى الجديد القائم على سياسة الوفاق بين الشرق والغرب فحسب ، ولم تضع العالم العربى بالذات امام اول تحد حقيقى فى العصر الحديث لكى يقول كلمته لصالح الشرعية ام لصالح الغزو والعدوان فقط ، وانما وضعتنا هنا فى مصر امام امتحان جديد وخطير ينبغى ان نجيب فيه على سؤال ضرورى هو .. نكون او لا نكون ؟

لقد عادت الى ارض الوطن مئات الالوف من الاسر التى كانت قد رتبت حياتها على العيش هناك وبات محتما على المجتمع ـ وليس الدولة فقط ـ ان يبحث عن حلول حقيقية ودائمة لتلبية متطلبات انخراطهم وذوبانهم فى شريحة المجتمع ليجدوا المسكن اللائق لمن لا سكن له ، والعمل المناسب لمن لا عمل له ، والمقعد المطلوب لكل تلميذ وطالب فى المدرسة او الجامعة .

ولان عزة النفس التى اشتهرت بها مصر على طول تاريخها تصيبها بالحرج فى ان تفعل مثل الاخرين وان تطالب بفاتورة عطائها من الاشقاء او الاصدقاء تاركة الامر لتقديرهم ، فان اثرياء مصر ممن اعطاهم الله من فيض خيره مطالبون قبل اى فئة اخرى بان يقولوا كلمتهم وان يساعدوا مصر على اجتياز هذا الامتحان الرهيب بان يكون الجواب على السؤال هو نعـم نكـون .. نعم مصر ستكون قادرة على ان تجتاز محنة الحاضر وان تتحسب لتحديات المستقبل .

ان اثرياء مصر الذين لهم ارصدة وحسابات فى خارج مصر ليسوا مطالبين من مجتمعهم بقروض او منح ولكن المطلوب منهم هو العودة باموالهم الى احضان الوطن لاستثمارها وتنميتها ومساعدة امنا الكبرى على احتضان ورعاية كل الابناء العائدين من الخارج .

ومهما قيل عن الروتين والبيروقراطية والتعقيدات المكتبية فان مصر تبقى بالنسبة لكم افضل وعاء ادخارى واستثمارى مامون ، وليس درس المليارات الضائعة بسبب الغزو والتى يخص المصريين منها حوالى ١٢ مليار دولار ببعيد !

وياأهل الحكم فى مصر اسرعوا باصدار كل تشريعات الامن والامان لرءوس الاموال وانجزوا ذلك القانون المطلوب بسرية الحسابات فى البنوك ، وتعاملوا مع الراغبين فى الاستثمار بروح الاستبشار بان الخير قادم وسيعم على الجميع ، وليس بعقلية .جابى الضرائب الحاقد على ارزاق العباد !

مرسى عطا الله



اليابان تذعن للضغوط الأمريكية وتسهم بأربعة مليارات دولار منها ملياران لمصر والأردن وتركيا

طوكيو – من منصور ابو العزم – فيما وصف بانه خضوع للضغوط الأمريكية على اليابان قررت الحكومة اليابانية امس رفع المبلغ الذى ستسهم به فى تغطية القوات متعددة الجنسية فى الخليج الى ٤ مليارات دولار بدلا من مليار واحد كانت قد اعلنت عنه من قبل

واعلن وزير المالية اليابانى ريوتارو هاشيموتو ان اليابان ستقدم ٣ مليارات دولار بالاضافة الى المليار الذى اعلنت عنه منذ عدة اسابيع . واشار الى ان هذه المليارات الثلاثة عبارة عن مليار لتغطية نفقات القوات فى الخليج ومليارين مساعدة لدول المواجهة المتضررة وهى : مصر وتركيا والاردن .

وقال الوزير اليابانى ان ٦٠٠ مليون دولار سيتم تقديمها الى الدول الثلاث على وجه السرعة ، فى صورة قروض ميسرة للصادرات يتم سدادها على ٣٠ سنة مع فترة سماح عشر سنوات وبسعر فائدة ١ ٪ ، وان هذا المبلغ سيخصص لشراء القمح والمواد الغذائية .

وصرح مصدر مسئول بالخارجية اليابانية لمندوب الاهــرام بأن اليابان تجرى حاليا محادثات مع الدول الثلاث بشأن ترتيب تقديم هذه المساعدات فى اقرب وقت ممكن ، الا ان المصدر رفض ذكر حصة كل دولة من المساعدات او توقيت تقديمها .

وقد اشار المراقبون الى ان اعلان اليابان عن رفع مساهمتها الى اربعة مليارات دولار جاء بعد يوم واحد من الهجوم الحاد الذى شنه الكونجرس الامريكى على اليابان . وكان مجلس النواب الامريكى قد وافق باغلبية ٣٧٠ صوتا ضد ٥٣ على مشروع قانون يقضى بسحب ٥ الاف جندى امريكى سنويا من القوات الامريكية المتمركزة فى الاراضى اليابانية وذلك ما لم تدفع اليابان كل تكلفة هذه القوات . واتهم اعضاء الكونجرس اليابان بأنها غير جادة فى تحمل العبء الدولى وان المليار دولار الذى اعلنت عنه فى البداية هو مبلغ تافــه !



المصدر : الـوفـد

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٠

أعباء مصر الناجمة عن أزمة الخليج تبلغ عشرة أضعاف أعباء تركيا !!

عواصم العالم ـ وكالات الانباء : صرح امس « ويلى وابنهانز » نائب رئيس البنك الدولى . بان البنك يعتزم زيادة حجم قروضه لدول الشرق الاوسط خلال العام القادم ، التى تضررت من ازمة الخليج . اوضح « وابنهانز » فى مؤتمر صحفى ، ان هذه القروض ستصل الى ٥ مليارات دولار فى صورة مساعدات مالية عاجلة للشرق الاوسط واوروبا الشرقية ، بعد ان كانت ٤,٤ مليارات دولار فى السنة المالية الماضية . ذكر ايضا ان اقتصاديات منطقة الشرق الاوسط ستواجه تدهورا كبيرا بسبب الاثار المالية المترتبة على ازمة

الخليج الى جانب ارتفاع اسعار البترول العالمية . حيث من المتوقع ان تخسر دول مثل الأردن وتركيا عائدات الصادرات بسبب الحظر المفروض على التجارة مع العراق ، والتحويلات المالية من رعاياها العاملين بالكويت والعراق أكد فابنهانز في ختام حديثه ، امكانية التعجيل بالموافقة على منح مثل هذه القروض وتوزيعها على الدول المتضررة ، وقد يمكن ايضا المساهمة مع مصر من أجل مساعدتها على استيعاب العمال العائدين من الكويت والعراق . واشار مؤكدا ان مصر ستتحمل اعباء قاسية ربما تبلغ عشرة اضعاف ماستتحمله دولة مثل تركيا ، اذا اخذ بمقياس الضرر الذى سيقع على الدخل القومي .

وعلى صعيد اخر اعلن مسئولون بالحكومتين الألمانية الغربية والفرنسية عن دراسة مبادرة جديدة لمساعدة الدول المتضررة من اثار الأزمة بمنطقة الشرق الاوسط . ويناقش المستشار الالماني هيلموت كول مع الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران هذه المبادرة الجديدة خلال اجتماعهما في مدينة ميونيخ بعد غد . اكد ديترفوجل المتحدث باسم الحكومة الألمانية الغربية ، ان المبادرة ستشمل مساعدة مصر والأردن وتركيا اكثر الدول تضررا من ازمة الخليج واشارت ايضا مصادر تابعة للمجموعة الأوروبية الى ان هناك خلافات بشان اقتسام التكاليف قد تعوق الموافقة على خطة تتكلف ١,٩٥ مليار دولار لمساعدة الدول الثلاث .

وبدأت العروض الأوروبية تتوالى لتقديم المساعدة في نفقات الوجود العسكرى في الخليج ، حيث أعلنت الخارجية النرويجية عرضها تقديم اموال الى الولايات المتحدة الأمريكية للمساعدة في نفقات تطبيق الحظر التجارى والوجود العسكرى بالخليج ورفض المتحدث باسم الخارجية ، تحديد حجم هذه المساعدات المالية التى تقدمها النرويج مضيفا ان الحكومة النرويجية عرضت دعم السفن الأمريكية المشاركة في تطبيق الحصار المفروض على التجارة مع العراق . كما أعلنت اعتزامها انفاق ٨,٢ مليون دولار كمساعدات اغاثة لمصر والأردن وتركيا والمساهمة في نفقات اجلاء الرعايا الاسيويين الهاربين من العراق والكويت . واكد أيضا براين مولرونى رئيس الوزراء الكندى تقديم مساعدات اقتصادية عاجلة ، قيمتها ٧٥ مليون دولار الى مصر والأردن وتركيا .

ميتران



مصر الاكثر تضررا يجب أن تتحرك الآن

المنظمات الدولية تنصفنا والنجان فى مصر مازالت تدرس

من الغريب حقا ان يجيء الانصاف لمصر ولظروفها الاقتصادية من الخارج فى الوقت الذى مازالت فيه اللجان الوزارية التى تدرس لا تملك اى تصور او من الضعف والهزال المزرى وتكشف عما وصلت اليه الادارة الاقتصادية من فقدان الرؤية وبالتالى التصرف .

فحتى الان وازمة الخليج تقترب من ٦٠ يوما ، ومختلف اللجان الوزارية لم تحدد حجم الخسائر والاضرار التى منى بها الاقتصاد المصرى . ومازال حديثنا مع الاشقاء بل ومع المنظمات الدولية على نفس الوتيرة التى كانت قبل الازمة .. ولم ندرك حجم المتغيرات الهائلة التى شملت العالم والمنطقة التى نعيش فيها .

ولعل حديث نائب رئيس البنك الدولى المسئول عن الشرق الاوسط وشمال افريقيا يدق ناقوسا جديدا للخطر فى مصر ويحرك الوزراء والمسئولين الاقتصاديين فالخبير الدولى يقول صراحة : ان مصر ستتحمل اعباء قاسية بل قال انها تبلغ عشرة اضعاف ماستتحمله دولة مثل تركيا اذا اخذنا بمقياس الضرر الذى سيقع على الدخل القومى ومع مراعاة النسب بين حجم واوضاع الدولتين .

ولعلنا نضيف معه ان اوضاع الاقتصاد المصرى والمرحلة التى يمر بها قبل الازمة سوف تزيد من حدة الاعباء والمشاكل على المواطنين وعلى الاقتصاد .. ولعلنا لا نكون مغالين .. عندما نطلب على وجه السرعة . تحركا اقتصاديا وبشخصيات جديدة اكثر فاعلية من التى تشغل الان . القيادة على المسرح الاقتصادى لان هؤلاء لن يستطيعوا ان يضيفوا الكثير وقدرتهم محدودة على الحركة والفعل بل على الفكر .. ونحن لانغالى هنا .. عندما نقول ان الاتفاق مع صندوق النقد تاخر اكثر من اللازم والمعلومات تؤكد ان مصر تملك حاليا قدرة اكبر من اى مرحلة فى تاريخها الاقتصادى على الضغط على الصندوق . . وليس العكس ... يضاف الى ذلك ان ما خطته مصر فعلا فى برنامج الاصلاح الاقتصادى كبير وكل المنظمات الدولية والصندوق نفسه لاينكره .. ولكن مازال المسئولون عن الاقتصاد لم يحسبوا الخطوة الاخيرة . بالرغم من انها متاحة فعلا وليست هناك مشكلة مستعصية .. ولعل الاتفاق الذى تم فى الايام الاخيرة بين صندوق النقد والمغرب بل ان اتفاق جدولة الديون المغربية قد تم بالفعل فى باريس . وذلك لان الادارة التنفيذية لديها الحماسة والفعالية على الانجاز .

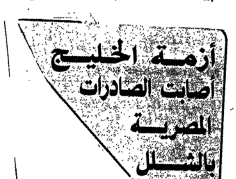
كما ان الاوضاع الاقتصادية والمتغيرات تعطى الادارة الاقتصادية لغة جديدة ومنطلقات مثالية لبدء حوار مع الاشقاء العرب لاسقاط الديون العربية على مصر واعادة مساعدة الاقتصاد المصرى باسلوب منتظم ودائم .. وكذلك مع المنظمات الدولية .

وكذلك البنك الدولى الذى يبادر ويقول للمصريين انه مستعد للتفكير فى مشروعات جديدة لاستيعاب العمالة العائدة من العراق والكويت .. وعلينا نحن ان ناخذ بزمام المبادرة ونتحرك ولعل السرعة والدراسة العلمية الجادة لمشاكلنا وظروفنا الاقتصادية سيكون لها تاثير لدى الجميع .. ونقول السرعة ضرورية لانه من الضرورى كما يقولون طرق الحديد هو ساخن .

أسامة سرايا



المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٠



الركود الاقتصادى يلاحق صناعات الأثاث والألمونيوم والمنتجات الجلدية

٢ مليار جنيه

خسائر المصدرين المصريين بأسواق الخليج

مسئولو الغرف التجارية يطالبون بهيئة مستقلة تابعة لرئاسة الجمهورية للخروج من المأزق

تحقيق :
اعتزاز خضرى

لم تقتصر خسائر مصر من جراء ازمة الخليج على خسائرها الفادحة التى منيت بها فى القطاع السياحى ورسوم عبور قناة السويس وتراجع تحويلات العاملين بالخارج .. بل القت الأزمة بظلالها السوداء على تلك المشروعات الاستثمارية المشتركة التى ابرمت عقودها تحت مظلة مجلس التعاون العربى فضلا عن تلك المشروعات التى تمت بين مصر والكويت .

بعد ان نجحت بعض الشركات المصرية وفى غضون شهور وسنوات قليلة من فتح اسواق جديدة لها فى دول الخليج وفرض منتجاتها الصناعية المتميزة على السوق الخليجى والتى تقدر اثمانها باكثر من ٢ مليار جنيه سنويا، اذ بالغزو العراقى للكويت يصيب تلك المشروعات فى مقتل فتتوقف عجلة الانتاج والرواج التجارى مرة اخرى وتصاب اسواق مصر بالكساد والركود مما حدا بهذه الشركات الى التوقف والتفكير فى الاستغناء عن الوف العمال بعد ان لاحقتها الخسائر، من كل جانب .

و«الوفد» فى هذا التحقيق تفتح ملف الصادرات المصرية التى لاحقها الركود الاقتصادى فى اعقاب تأزم الموقف فى منطقة الخليج .

يقول «على حسين عبدالعال» صاحب احد محلات الالومنيوم - ان اول تاثير مباشر لحرب الخليج اقتصاديا كان على حركة البيع والشراء فى الاسواق المصرية اذ ساد السوق ركود وكساد ادى الى اغلاق معظم محلات بيع الالومنيوم بعد ان توقفت المصانع الصغيرة وفقدها لمصادر التمويل ، بالاضافة الى الشلل الذى اصاب العقود والاتفاقيات المبرمة بين بعض المصانع ودول الخليج ومن بينها الكويت والعراق ، ويضيف على حسين : اننى لجات لعرض بضاعتى من الالومنيوم والبلاستيك على الارصفة فى محاولة لتنشيط حركة البيع ولكن دون جدوى خلافا لما كان موجودا قبل حدوث ازمة الخليج اذ كنا نجد رواجا فى السوق حتى ان بعضنا كان يتساهل ونقوم ببيع التجزئة بسعر الجملة حتى تجذب تجار التجزئة والذين اصبحوا يتوافدون وبصورة يومية خاصة فى اعقاب فتح الحدود بين مصر وليبيا الا ان عمليات الرواج ما لبثت ان انعدمت تماما بعد الغزو العراقى للكويت .

ويقرر الحاج «سعد زغلول» عضو غرفة صناعة الالومنيوم ان اتحاد مجلس التعاون العربى ادى الى دعم الاتفاقيات وتوثيق العلاقات واقامة مشروعات مشتركة بين بعض مصانع الالومنيوم وبين دول المجلس بعقود شخصية .. وهذه المشروعات كانت بمثابة دعامة جديدة للاقتصاد المصرى وبتوقفها اثر ازمة الخليج حكم على هذه العقود المبرمة بالاعدام ومن ثم فان خسائر شركة مثل شركة زهران تعتبر فادحة نتيجة لحجم تعاملاتها وما ابرمته الشركة من عقود مع عدد كبير من الدول .. اما عن شركتى فاننى تعاملت مع السودان وليبيا ولكن توقفت هذا الشهر عن التصدير بعد ان اغلقت جزءا من المصنع .. واستغنيت عن عمالة ٤٠ عاملا نتيجة للازمة .

كما ان اكثر مخازن الالومنيوم تعرضت للتلف بسبب تركها وتاثير الاملاح عليها ، وبالتالى رفضت تسلم حصتى كما رفضت باقى المصانع تسلم حصصها .. ويضيف مؤكدا ان ثلاثة اربع مصانع الالومنيوم اغلقت بسبب ركود السوق مع عدم وجود عائد لسد اجور العمال !! .

أزمات متلاحقة

ويستطرد الحاج سعد زغلول - ان الالومنيوم تعرض لاكثر من مرة منذ ١٩٨٥ لأزمات متلاحقة نتيجة لحساب الالومنيوم بسعر بورصة لندن رغم ان تعامل التجار فيه بدون اى عملة صعبة وارتفاع سعره فى البورصة يتبعه ارتفاع السعر بالنسبة للمستهلك فى مصر ، وحتى نتجنب هذه الازمات المتلاحقة فى سوق ترويج منتجات الالومنيوم - والكلام لايزال للحاج سعد زغلول - يجب ان تشكل هيئة تتعاون مع المصدرين على ان تكون مستقلة وغير خاضعة لاى جهة حكومية حتى نبتعد بها عن الروتين والبيروقراطية .

تصاعد مستمر فى التكلفة

وعن تاثير حرب الخليج على تجارة وصناعة الجلود يقول «كمال حافظ» رئيس غرفة صناعة الجلود : ان الكويت ضمن مجموعة الدول العربية المستوردة للصناعات المصرية فاكثر من ١٨ منشاة للاحذية والمصنوعات الجلدية فى مصر كانت تروج منتجاتها للكويت والبحرين .. وتوقف سوق التصدير فيهما سيؤدى بالضرورة الى ركود السوق ، ورغم هذا فلم يتوقف التصاعد المستمر فى التكلفة والتى من المنتظر ان ترتفع اكثر من ارتفاع سعر البترول والذى سيتبعه بالتاكيد ارتفاع فى سعر تلك المستلزمات المستوردة واللازمة لصناعة الجلود لان ارتفاع سعر المستلزمات سيرفع سعر التصنيع فتصبح التكلفة متضاعفة ..! ولذا فان ارتفاع سعر البترول لا يعتبر ارتفاعا لصالح السوق العربية بل هو كارثة لان اغلب مستلزمات التصنيع فى تلك الدول مستوردة من دول مصنعة للبترول وكل هذا التاثير لن يحدث عاجلا بل أجلا وسيظهر اولا فى الخلل الاقتصادى نتيجة للركود فى السوق المحلى والعالمى لتوقف عامل الاستهلاك .. واغلاق منفذ دخول العملة الصعبة الى مصر الا وهو تحويلات العاملين بالخارج .. علاوة على ان السوق المصرية فى الاصل «مضروبة» نتيجة لمشاكل الاستثمار السابقة منذ سنتين بسبب قانون الاستثمار الجديد والذى تسبب فى توقف اكثر من ٣٠٠ مليون جنيه شهريا كعملة جارية وصعبة لمصر !! ومع هذا الخلل ستصبح قوة الانتاج اكبر من حجم الاستهلاك بدليل ان بعض المصانع بدأت تتجه لتخفيض عدد ساعات العمل وقوة الانتاج ، والبعض الأخر اغلق بسبب عدم تصريف الانتاج وكل هذا يعتبر عبئا على الصناعة ! .

اين البديل ..؟

اما خسائر الاثاث فلا نستطيع حصرها، هكذا تحدث شوقى قنديل رئيس قطاع صناعة الاخشاب واضاف ان مفاجاه ازمه الخليج كانت بمثابة طامه كبرى على تجار الاثاث وخاصة فى دمياط اذ ان ٩٠٪ من نسبة تصدير الاثاث موجه لدول الخليج اما الدول الاخرى ومنها ليبيا واوروبا فنسبتها لا تتجاوز ١٠٪ علاوة على ان محافظة دمياط قامت بعقد صفقة مع الكويت لتصدير اثاث قيمته ٢٥٤ مليون جنيه دفعت الكويت منها ٢٢٪ من قيمتها فقط وقد حدث فى الاسبوع الاول من الغزو ان عادت الشاحنات تحمل اثاثا بخمسين مليون جنيه لاربعة فقط من المصدرين .. بالاضافة الى ان متوسط تصدير الاثاث للكويت ٢٥ شاحنة شهريا اى ما يعادل ٢٥٠ غرفة اثاث اى ما يوازى ١٠ ملايين جنيه سنويا ويضيف شوقى قنديل : ان سوق الاثاث فى الاصل اصابة ركود التسويق خلال السنوات الخمس الاخيرة بخلاف العام الماضى حيث نشط التصدير وخاصة الى الكويت ، ولكن احتمال انخفاض سعر الاثاث امر مشكوك فيه بل سيشهد السوق ارتفاعا جنونيا نتيجة ارتفاع نسبة اسعار مستلزمات الانتاج والجمارك وسيكون حصيلة سوق صناعة الاثاث والاخشاب ٤٠ الف عاطل والعدين من الخارج رغم خبرتهم بالدول العربية .

●● ولتعويض بعض الخسائر اتجهت غرفة صناعة الاخشاب لفتح افاق اخرى لسوق الاثاث وخاصة بدول المغرب العربى والتى تمتص بمليارات الجنيهات الاثاث الايطالى .. وكذلك بعض الدول الاسيوية والعربية ومن بينها السعودية والتى تسحب اثاثا بـ ٢ مليار جنيه سنويا من اوروبا فى حين لا يمثل نسبة امتصاصها للاثاث المصرى سوى ١٠ ملايين جنيه ..!

أسواق جديدة

وعن تعويض الخسائر التى سببتها حرب الخليج من الدول العربية وخاصة الكويت والعراق يقول المهندس «محمود مليجى» رئيس مصلحة الرقابة الصناعة - انه خلال الفترة الماضية زاد البحث عن تعاقدات جديدة لتوزيع المنتجات الجاهزة .. والاسراع فى التعاقد على تصريفها لتعويض الخسائر المقدرة بـ ١٠ ملايين جنيه لكل تاجر اثاث بدمياط .. واضاف ان الزيادة الجديدة فى عقود وتصدير السلع الصناعية والتى تقدم المصدرون لوزارة الصناعة لاخذ الموافقات عليها سوف تعوض مصر من انخفاض عائد صادراتها واوضح محمود مليجى : ان الاسواق الجديدة ستكون اسواق الدول الشرقية - بالاخص الاتحاد السوفييتى وليبيا - بالاتفاق بين الشركات

المنتجة وشركات التجارة الخارجية باعتبارها اسواقا بديلة الى ان تنفرج الازمة وتستقر الاوضاع بالمنطقة ، وبالفعل بدات بعض الصناعات تغزو اسواق المانيا الغربية وامريكا الشمالية بنسبة ١٥٪ ، ٢٥٪ . كما ان نسبة التصدير الى ليبيا تجاوزت ٥٥٪ بالمقارنة بالشهر السابق للاحداث .

●● ويضيف المليجى ان الصناعات الهندسية والكهربائية والملابس والمنسوجات كانت من اولى الصناعات التى تاثرت بالازمة ، لأن عقود الاعتماد والتوريد عليها لم يتم سداد مبالغها للمصانع فى مصر .

آثار طويلة الاجل..

اما الدكتور مدحت العقاد استاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة جامعة الزقازيق فيعتبر حرب الخليج عملية خسائر اقتصادية طويلة الاجل .. إذ ستصاب المشروعات بارتباك فى التمويل ، خاصة التى تم التعاقد عليها قبل الغزو ومنها تطوير شركة الحديد والصلب ، وتطوير صناعات الادوية والتى ستحتاج

الى ٣٠ مليون دولار .

ويرى الدكتور مدحت العقاد انه يجب الاسراع فى تكوين لجنة من الكوادر والخبرات المصرية فى جميع التخصصات ، لتكون بمثابة غرفة عمليات لرسم سياسة كيفية الخروج

